مجلة «حمورابي» للدراسات
مجلة فصلية محكمة تعنى بالشؤون السياسية والستراتيجية
العدد الحادي عشر ــ السنة الثالثة ــ تشرين الثاني / نوفمبر 2014

رئيس التحرير: أ. د. عبد علي كاظم المعموري

هيئة التحرير:

أ. د. عـزيـز جبـر شـيال ـ كلية العلوم السياسية ــ الجامعة المستنصرية
أ. د. محسـن صـالـح ـ كلية العلوم الاجتماعية ــ الجامعة اللبنانية
أ. د. سـرمـد زكي الجـادر ـ كلية العلوم السياسية ــ جامعة النهرين
أ. م. د. جواد كاظم البكري ـ كلية الإدارة والاقتصاد ــ جامعة بابل
أ. م. د. كامل حسون القيم ـ كلية التربية الفنية ــ جامعة بابل
أ. م. د. حسن لطيف الزبيدي ـ كلية الإدارة والاقتصاد ــ جامعة الكوفة
سكرتارية التحرير: رؤى خليل سعيد ــ غفران عبد علي
التصحيح اللغوي: أ. م. د. هاشم جعفر الموسوي

الهيئة الاستشارية:

أ. د. أمحمد مالكي ـ أستاذ العلوم السياسية ـ المغرب
أ. د. نورهان الشيخ ـ أستاذ العلوم السياسية ـ مصر
أ. د. سعيد مجيد دحدوح ـ أستاذ العلوم السياسية ـ العراق
أ. د. محمد عثمان الخشت ـ أستاذ الفلسفة ـ مصر
أ. د. بدر الدين عبدالله حسن ـ القانون الدولي ـ السودان
د. عبد الحسين شعبان ـ القانون الدولي ـ العراق
أ. د. عروس الزبير ـ أستاذ علم الاجتماع ـ الجزائر
أ. د. كامل وزنة ـ أستاذ الاقتصاد ـ لبنان

التصميم والإخراج: هوساك كومبيوتر برس ـ بيروت
الطباعة: مطبعة صبح ـ بيروت
التوزيع: دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع ـ بيروت

سعر النسخة الواحدة 4 دولارات أميركية أو ما يعادلها
الاشتراك السنوي: للأفراد: 30 دولاراً أميركياً
للمؤسسات: 50 دولاراً أميركياً
خارج الوطن العربي 80 دولاراً أميركياً

البريد الإلكتروني: HAMMURABIMAGAZINE@YAHOO.COM
رقم الايداع في دار الكتب والوثائق في بغداد:
1709 لسنة 2012

ISSN 2227 - 5312

المحتويات

رؤيـــة اســـتراتيجية:
إنهيار أسـعار النفـط... حرب كبـرى غير معلنـة — د. كامل وزنه 6

ملف العدد: ارتدادات أزمة أوكرانيا: روسيا والغرب فصل جديد من الحرب الباردة

جيوبوليتيك الحافّة: الصراع المستحدث على آسيا الوسطى — د. محمـود حيـدر 28
أمـن أوراسـيا وحسـابات القـوى الكبـرى — أ. د. سعيد صلاح الدين النشائى 51
التحالف الإيراني ــ الروسي: ضفاف مفتوحة — د. طـلال عتـريسي 59
الأزمة الأوكرانية وسمات التغيير في التوازن الدولي — د. أرشـــد الغريـري 73
الأبعاد الاستراتيجية لمنظومة الدرع الصاروخي في شرق أوروبا — علي حسين العكيدي 87

بحوث حمورابي

المصالح الاستراتيجية الإسرائيلية في دولة جنوب السودان — أ. د. عبد المنعم محمد صالح عبد الله 102
التغلغل الإسرائيلي في دول آسيا الوسطى: الوقائع.. والاهداف — أ. م. خضير عباس النداوي 115
التـدخـل الأجنبـي في دارفـــور — أ. م. د. ليلى سيد مصطفى أرباب 130
دور اللوبي السعودي والكردي في التأثير
على السياسية الأمريكية حيـال العــراق — م. م. كـرار أنـور ناصــر 143
الأزمة السورية وتأثيرها في معادلة المصالح الإيرانية التركية — أ. م. د. محمد كريم كاظم 158

الأبواب الثابتة

البحث المترجم: جـون جي ميرشـايمـر،
لماذا يتحمل الغرب مسؤولية الأزمة في أوكرانيا؟ — ترجمـة: احمـد مطـر 178
متابعات: (جمعية حمورابي العلمية) — عطارد عوض عبد الحميد 187
رسـائل وأطاريـح جامعيـة — كـرار انـور ناصـر 189
عـروض الكتب — د. سناء حمودي ـ رؤى خليل سعيد 194
قراءة في كتاب حمورابي
(التقرير الاستراتيجي العراقي الرابع 2013/2012) — بسمة عبد المحسن 212

مركز حمورابي

العنوان: بغداد ـ عرصات الهندية ـ شارع مطعم الريف الإيطالي
مكتب بيروت ـ طريق المطار ـ قرب المركز الاستشاري ـ بناية ماميا ـ ط 3.
بغداد ـ الجادرية ـ صندوق بريد 2405
Website:http://www.hcrsiraq.org www.hcrss.org

Mobile: 00964-7810234002
Mobile: 00961-76844384
Fax: 00961-842304
Baghdad - Aljadiriyah - P.O.Box 2405
E-mail: hammurabi.magazin@gmail.com

رقم شهادة التسجيل: 1Z71874 في 27/3/2008 صادرة عن مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية.

كلمة العدد

في ظل تزايد المشكلات ذات البعد الدولي والتي اضحت موزعة على اقاليم عدة، وكأن اوضاع عالمنا المعاصر حُبلى بأشياء كثيرة، أو إن هناك مرحلة مخاض لولادة نظام دولي جديد، ولربما التاريخ يعيد تكرار احداثه ولكن بأوضاع مختلفة، إذ يعاد استخدام الاوراق الاقتصادية في لعبة الصراع العالمي على القيادة وهنا نشير إلى ضلوع السعودية مع أميركا في لعبة أسعار النفط أبان حكم غورباتشوف للاتحاد السوفيتي لتعجل بتفككه لاحقاً تحت وطأة الترنح في الأداء الاقتصادي وفقدان الروبل قيمته، وانخفاض العوائد الدولارية.

وفي الوقت نفسه نلحظ تصاعد الاهتمام العالمي بالإرهاب و(داعش) تحديداً لكونها تمثل ارهاباً عابراً للدول والحدود، مَنْ دون بيان مَنْ أنشأ ودعم (داعش) ومدها وروَّج لها، وكأنها ظهرت في غفلة مَنْ الزمن، وكأنما لم يكن محسوباً أصلاً إنها إحدى سيناريوهات المعدة زمنياً لتوظيفها في العراق وسوريا وعموم المنطقة العربية، جزءاً مَنْ استراتيجية أميركا في إعادة رسم خرائط المنطقة لصالح تقويض سعي القوى الممانعة للهيمنة الأميركية- الإسرائيلية، مَنْ فرض أجندتها وملء الفراغ الناتج عن تراجع الدور الأميركي على خلفية هزيمته في العراق وافغانستان، ووصول حالة الصراع بين قوى المقاومة سواء في لبنان أو فلسطين إلى مستوى الردع المتقابل، ووصول روسيا إلى المياه الدافئة عبر معبر إيران، فضلاً عما يجري في جبهة أوكرانيا التي يريدها الأمريكان خنجراً في الخاصرة الروسية والمنطقة الأهم في الإطلالة الروسية على أوربا، العالم في هذه اللحظة الفارقة في آتون حرب باردة جديدة . . . وصولاً إلى تحديد ملامح النظام الدولي الجديد الذي ستكون فيه أميركا مجرد لاعب هرم مع اللاعبين الشباب. وهي سنة طبيعية لصعود الإمبراطوريات وهبوطها.

ونحن العرب الذين أضعنا ستين سنة مَنْ الصراع مع أميركا- إسرائيل، بسبب النظم السياسية العربية وحلفاء أميركا العرب كالسعودية وقطيعها الخليجي، الذين أوهمونا لسنوات طويلة خلت، ما علينا إلا أن نوثق علاقتنا مع الولايات المتحدة، لأنها هي التي تملك مفاتيح الحل للصراع العربي- الإسرائيلي، ولكن الأحداث أثبتت أن موقف الولايات المتحدة لم يتزحزح قيد أنملة بل على العكس تماماً أضحى الأمريكان يتحدثون علناً ليس عن

الالتزام ليس الاستراتيجي بل الاخلاقي والديني في الدفاع عن إسرائيل التي استطاعت بمساندة الأمريكان وأموال السعودية والخليج، أن تخرج البلدان العربية بلداً بعد بلد وجيشاً بعد جيش مَنْ معادلة الصراع معها.

وهو توجهُ استراتيجي مرسوم ومخطط، وهنا نلحظ امتداد التدخل فإسرائيل تسرح وتمرح مَنْ العراق إلى سوريا وصولاً إلى المغرب، وعمقاً نحو منابع النيل في أفريقيا، وإلى بطون صحراء الجزيرة العربية، سواء في الإمارات أو قطر أو حتى السعودية عبر شركاتها الأمنية ونظمها الالكترونية لمراقبة شعوب العرب.

لذاك تبدو الفرصة الآن مواتية لتعديل موازين القوى في المنطقة العربية بالاستفادة مَنْ موجة الديمقراطية أو الصحوة الإسلامية، وهو ما تتهيب منه أميركا وإسرائيل وحتى السعودية، فكل شيء يؤول حتماً إلى التغيير إلا كلمة تغيير، لذلك فما يجري هو استراتيجية استباقية للقوى المنضوية تحت العباءة الأميركية وعبر قنوات وأدوات مختلفة لدفع اللحظة الزمنية التي تنذر بتغير الأحوال كحتمية تاريخية، ولكن ما هو مطلوب الآن بإزاء ما تتعرض له أميركا والسعودية وإسرائيل هو تأجيل ظهور مرحلة (الضعف والانحلال) إلى زمن قادم بانتظار استيعاب صدمة التغيير أو ترويض الشعوب أو التدخل في أحد أطوار التغيير لضبط مخرجات التغيير.

وهيئة تحرير المجلة تنوه الى أن هذا العدد جاء متأخراً شيئاً ما، بسبب حرصها في الحصول على اعتمادية التحكيم العلمي للمجلة، والتي صدرت عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ـ دائرة البحث والتطوير.

رئيس التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education & Scientific Research
Research & Development

الرقم: ب ت ٤ / ١٠٨٠٤
التاريخ: ٢٠١٤/١١/٢٦

No:
Date:

(معـــــــاً لمساندة قواتنا المسلحة الباسلة لدحر الإرهاب)

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

م / مجلة حمورابي

تحية طيبة...

استنادا الى الية اعتماد المجلات العلمية الصادرة عن مؤسسات الدولة ،وبناءاً على توافر شروط اعتماد المجلات العلمية لاغراض الترقية العلمية في "**مجلة حمورابي**" والصادرة عن مركزكم ، تقرر اعتمادها كمجلة علمية محكمة ومعتمدة لأغراض الترقية العلمية.

...مع التقدير

أ.د. غسان حميد عبد المجيد
المدير العام لدائرة البحث والتطوير وكالةً
٢٠١٤/١١/ ٢٦

نسخة منه الى:
- قسم الشؤون العلمية/ شعبة التاليف والنشر والترجمة
- الصادرة

محمد قيس

www.rddiraq.com
Email: scdep@rddiraqonline.com

رؤية استراتيجية
إنهيار أسعار النّفط... حرب كبرى غير معلنة

أ. د. كامـل وزنـة*
الجامعة اللبنانية

* باحث وأكاديمي من لبنان ـ أستاذ الاقتصاد في الجامعة اللبنانية.

مقدمة

بعد سنوات عدة من الارتفاع في أسعار النفط، ومع اقتراب حصول أحداث مهمة على الساحة الدولية: أهمها هزيمة الولايات المتحدة في افغانستان وهي الهزيمة الثانية في بواكير هذا القرن بعد هزيمتها في العراق، وقرب الوصول إلى حلّ لأزمة الملف النووي الايراني، بجانب استعصاء اسقاط النظام السوري من قبل الولايات المتحدة وحلفائها ولا سيّما السعودية ـ تركيا ـ قطر)، ثُمَّ ثبات موقف خط الممانعة لمشروعاتها في المنطقة المتمثل بروسيا ـ إيران ـ حزب الله، وبإزاء هذا ذهب الحليفان (الولايات المتحدة والسعودية) إلى استراتيجية استخدام النفط لإضعاف الخصوم من أجل جلبهم قسراً إلى بيت الطاعة عن طريق الخفض الدراماتيكي لأسعار النفط، وهو ما اندفعت إليه السعودية تحت ضغط الثأرية الصحراوية من الخصوم، ولا سيّما إيران التي لم تعد تسمح للسعودية بنسج خيوط اللعب في المنطقة بأموال النفط والفكر المتطرف، وروسيا التي لم يستطع (بندر) ويحلو للأمريكان تسميته (بندر بوش)، أن يقنعها بالعدول عن دعمها لنظام بشار الاسد، مقابل تقديم رشوة استيراد الاسلحة منها، فاشتدَّ غيضُها لتعلنها حرباً بالنفط وعن طريقه، لنزع ممكنات القوة عن الاقتصادين (الروسي والإيراني) الخاضعين لعقوبات الولايات المتحدة وأوربا، إن ذلك حتماً هو فصل جديد من الحرب الباردة... الحرب العسكرية غير المعلنة.

أولاً: التراجع العالمي لأسعار النفط

شهدت أسعار النفط تراجعاً كبيراً. فقد انخفض سعر برميل النفط بنسبة

(50%) تقريباً في الستة أشهر الماضية، فمنظمة أوبك تواجه اليوم مشكلة كبرى نظراً لتدهور أسعار النفط، ولعدم تعاون أعضائها لتخفيض الإنتاج، ولمنافسة إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري والذي أغرق سوق النفط بكميات إضافية جديدة، فقد أنفقت الولايات المتحدة المليارات لاستخراج النفط والغاز الصخري، ولم يعد بإمكان منظمة أوبك تجاهل إنتاج الولايات المتحدة وغيرها من الدول للغاز والنفط الصخري.

السعودية المنتج الأكبر في دول أوبك يهمها انخفاض أسعار النفط للإضرار بمصالح خصومها السياسيين مثل إيران وروسيا وفنزويلا.

ويمكن للمراقب الاقتصادي، أن يلاحظ عدم قدرة منظمة أوبك على الحفاظ على سعر معقول لبرميل النفط. فقد أضحت هذه المنظمة القوية والمؤلفة من (12) دولة منتجة للنفط ومصدرة له، منقسمة على نفسها في أغلب الآحيان لا تتفق على تحديد سقف للإنتاج. فالسعودية المنتج الأكبر في دول أوبك يهمها انخفاض أسعار النفط للإضرار بمصالح خصومها السياسيين مثل إيران وروسيا وفنزويلا. حتى اتهمها المسؤولون الروس بأنها تخفض أسعار النفط لضرب الاقتصاد الروسي، ولتغيير النظام الذي يقوده الرئيس الروسي بوتين، باعتبار أن نصف ميزانية روسيا تعتمد على مبيعات الغاز والنفط.

وقد حذر ميخايل فرادوكوف رئيس الاستخبارات الخارجية الروسية من أن (موسكو على علم بالخطوات التي تقوم بها الولايات المتحدة لإزاحة الرئيس بوتين من السلطة). وقد أدى هذا الانهيار السريع في أسعار النفط إلى انهيار سعر صرف الروبل الروسي بالنسبة إلى الدولار إلى النصف[1]. وكان الرئيس بوتين قد تحدث في خطابه إلى الأمة بأنه يعرف بالتحديد من هم الرابحون من هذه المضاربات على الروبل الروسي، وأن الحكومة والبنك المركزي لديهم الإمكانيات والقدرة لمعاقبتهم، ولكنه يعرف أيضاً من المسؤول عن انهيار أسعار النفط وإن لم يصرح بذلك. وبرغم هذا الانخفاض في أسعار النفط وتأثيراته الكارثية على بعض دول الأوبك، فإن اجتماع فيينا لم يثمر عن أي اتفاق لتخفيض إنتاج النفط. حتى إن وزير النفط السعودي صرح بكل وضوح بأنه لو انخفض سعر برميل النفط إلى عشرين دولاراً فإن المملكة العربية السعودية لن تخفّض من إنتاجها. فالسعودية التي كانت عائداتها أكثر من 274 مليار دولار للعام 2014، مستعدة أن تخسر نصف عائداتها من إنتاج النفط مقابل تركيع خصومها. وإذا استمر

(1) West behind falling ruble, oil prices- Russian spy chief, December 05, 2014

فالسعودية التي كانت عائداتها أكثر مَنْ 274 مليار دولار للعام 2014، مستعدة أن تخسر نصف عائداتها مَنْ إنتاج النفط مقابل تركيع خصومها.

الانخفاض أكثر فقد تخسر السعودية ما يقارب 140 مليار دولار من ثمن مبيعاتها من إنتاج النفط[2].

Saudi Arabia sees oil prices (2) stabilizing around 60% a Barrel, OPEC's Biggest Oil Producer Isn't Likely to Push for Production Cuts as a Result SUMMER SAID, SARAH KENT and BENOIT FAUCON, Dec. 3, 2014 11:21 a.m. ET, THE WALL STREET JOURNAL.

الرسم البياني (1)

OPEC net oil export revenues expected to fall in 2014 and 2015

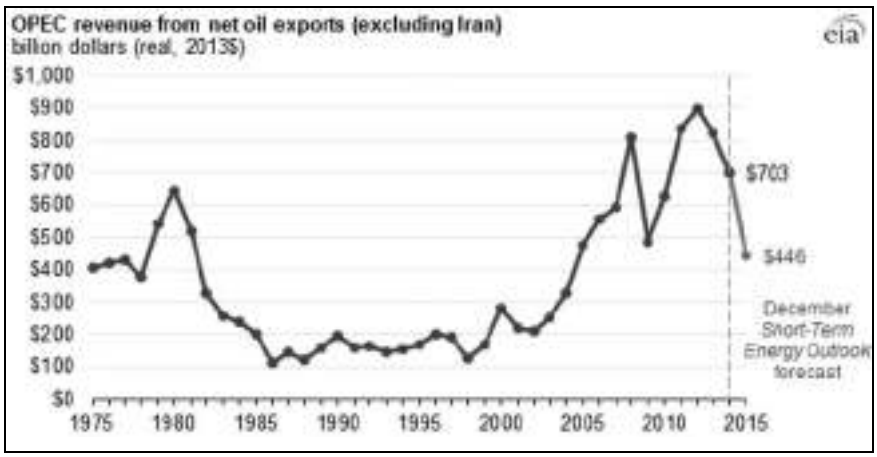

وفي سياق تصريحات وزير النفط السعودي، فإن هبوط أسعار النفط لا تتحمله دول منظمة أوبك فقط، والتي تنتج (38%) من الإنتاج العالمي، وإن أي تخفيض لإنتاج النفط يجب أن تشارك فيه الدول التي هي خارج منظمة أوبك أيضاً. فقبيل اجتماع اوبك في فيينا رفضت روسيا أن تخفض إنتاجها، ورفضت المكسيك أيضاً تخفيض إنتاجها بنحو (500) ألف برميل يومياً، على أساس أن الفائض الموجود في الأسواق لا يتخطى المليوني برميل يومياً. وقد نقل عن وزير النفط السعودي قوله: (إنه من الأفضل لنا أن نتحمل أعباء انخفاض أسعار النفط، بدلاً من خسارة حصتنا في الأسواق على المدى الطويل). وعدَّ أن الأسواق سوف تستقر في النهاية لصالح السعودية. والواقع هو أن الانخفاض في أسعار النفط له أسباب سياسية أيضاً، فالقول هو للوزير السعودي ولكن بتأثير وتخطيط واضح من الإدارة الأمريكية، وبتحريض من بعض الدول الأوروبية المستفيدة من انخفاض أسعار النفط. (الرسم البياني 2)

ونتساءل هل يمكن لدول الخليج أن تتحمل خسارة نصف دخلها من النفط على المدى الطويل؟ وكم تستطيع دول أوبك أن تتحمل هذا الضغط السعودي، بعدم تخفيض الإنتاج دون 30 مليون برميل يومياً؟ فمبيعات أوبك

الرسم البياني (2)

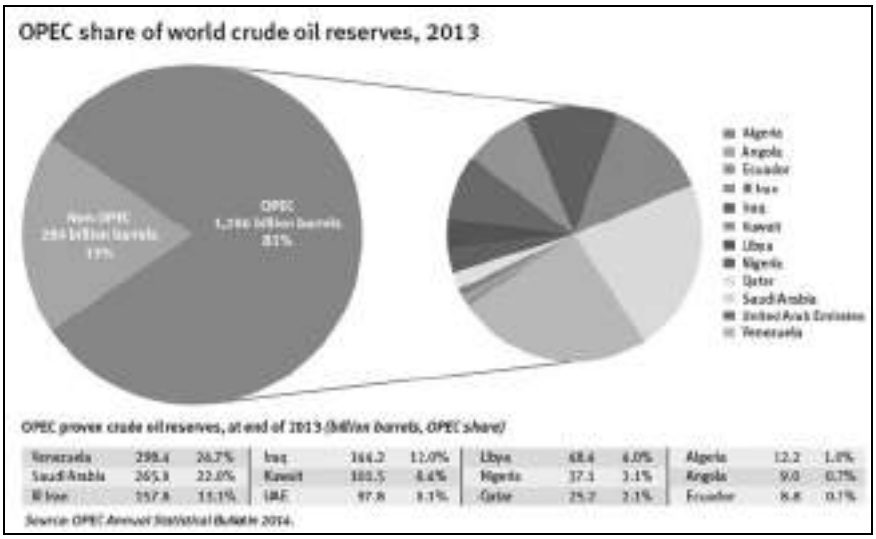

According to current estimates, almost 81% of the world's proven oil reserves are located in OPEC Member Countries, with the bulk of OPEC oil reserves in the Middle East, amounting to 66% of the OPEC total.

OPEC Member Countries have made significant additions to their oil reserves in recent years, for example, by adopting best practices in the industry, realizing intensive explorations and enhancing recoveries. As a result, OPEC's proven oil reserves currently stand at 1,206.17 billion barrels.

بلغت (800) مليار دولار في العام 2014، وقد تنخفض إلى النصف إذا استمرت الأسعار على ما هي عليه اليوم.. فالدول الخليجية تمتلك صناديق سيادية تقدر ب (1,7) ترليون دولار، تستطيع بها أن تتحمل بعضها آثار انخفاض سعر برميل النفط على المدى القصير، لكنها قد تواجه تحديات اجتماعية وتنموية وأمنية، فضلاً عن المخاوف من التدهور الاقتصادي، إذا استمرت أسعار النفط بالهبوط على أساس أن البورصات العربية مرتبطة بشكل كبير بأسعار النفط.

وكانت أسعار البورصات العربية قد شهدت هبوطاً بقيمة 64 مليار دولار، وكلما انخفض سعر برميل النفط انخفضت قيمة الأسهم في دول الخليج، فهذه الدول تعتمد بتركيبتها الاقتصادية بنسب كبيرة على عائدات النفط لتأمين معيشة مواطنيها. لأن هذه الشعوب تعودت أن تحصل على الدعم الحكومي وبالأخص الطبقة المتوسطة، فإن أي ايقاف للدعم المباشر قد يهدد أمن هذه الدول واستقرارها، ذلك أن الربيع العربي لم يشمل هذه الدول بسبب هذه

هذه الدول الخليجية قد تكون أمام مغامرة في عدم قراءة التصلب في موقفها المتجاهل لأضرار هبوط أسعار النفط.

الدول من مئات المليارات لإرضاء الطبقة الفقيرة ومنعها من الخروج على ملوكها وأمرائها. إن هذه الدول الخليجية قد تكون أمام مغامرة في عدم قراءة التصلب في موقفها المتجاهل لأضرار هبوط أسعار النفط، مما يحرمها من مئات المليارات التي تستخدم في إعادة تركيب هيكليّة نظامها الريعي ولتطوير اقتصادها. رد على ذلك أن دول الخليج ليست بالمستوى نفسه من الغنى والثروة. فالبحرين لا تنتج كميات كبيرة من النفط، ولا تمتلك مدخرات كبيرة كالسعودية والإمارات، وفيها مشاكل اجتماعية واقتصادية وأمنية، وكذلك العراق، فمع أنه ليس من دول مجلس التعاون الخليجي، لكنّه يقع على الخليج ويعاني من حروب الإرهاب على أراضيه، ويتأثر اقتصاده كثيراً بأسعار النفط.

ثانياً: روسيا ومبدأ المؤامرة

إنَّ مبدأ المؤامرة التي ادعته روسيا قد يضع دول الخليج في مواجهة مفتوحة مع دولة كبرى، تمتلك جيوشاً وأساطيل وحاملات طائرات وصواريخ باليستية عابرة للقارات وأسلحة نووية فتاكة، ونتساءل هل يمكن لأمريكا ودول الخليج أن تضغط على الرئيس الروسي بوتين، وفعلت مع سلفه غورباتشوف. فقد أعلنت روسيا أن انخفاض أسعار النفط مع العقوبات الغربية التي فرضت عليها بسبب أزمة أوكرانيا قد تكلف الاقتصاد الروسي ما يقارب (130) مليار دولار في العام، أي ما يساوي (7%) من الاقتصاد الروسي. وبحسب تصريحات وزير المالية الروسي «إننا نخسر ما يقارب الأربعين مليار دولار بسبب العقوبات المتعلقة بالسياسة، وأننا نخسر نحو (90 ـ 100) مليار مع هبوط أسعار النفط بمعدل (30 %)».

إن الخسارة اليوم قد تفاقمت إلى أكثر من ذلك، مع هبوط أسعار النفط إلى ما يقارب (55%). فتصريحات الرئيس بوتين كانت واضحة بأن الاقتصاد الروسي دخل مرحلة الركود الاقتصادي وبحاجة لأكثر من عامين للتعافي. إن الرئيس بوتين ومنذ قدومه إلى السلطة استطاع إعادة الثقة والعافية إلى الاقتصاد الروسي بأقل من عقد، وأن يضع روسيا على خارطة العالم الاقتصادي، بحيث أصبح ناتجها القومي المحلي (2) ترليون دولار

هل يمكن لأمريكا ودول الخليج أن تضغط على الرئيس الروسي بوتين، وفعلت مع سلفه غورباتشوف.

بعدما كانت روسيا على حافة الإفلاس في العام 2000. وكانت في ذلك الوقت تمد يدها إلى المؤسسات الدولية الدائنة، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

هل ستسمح روسيا لدول بالتآمر عليها لكي يدمروا اقتصادها من دون أي محاسبة أو عقاب؟ إن الحرب الباردة الجديدة مع روسيا قد بدأت في الأقل.

لهذا هل ستسمح روسيا لدول بالتآمر عليها لكي يدمروا اقتصادها من دون أي محاسبة أو عقاب؟ إن الحرب الباردة الجديدة مع روسيا قد بدأت في الأقل، هذا ما اعتقده مرشّح الرئاسة الأمريكية السّابق وعضو الكونغرس الحالي «رون بول»، خاصّةً بعدما صوّت الكونغرس الأميركي بالأكثريّة لفرض عقوبات اقتصادية جديدة على روسيا. وقد حذّر رون بول بأن: «العيون يجب أن تبقى مفتوحة وحذرة من أعضاء الكونغرس الذين صوّتوا لأخذنا إلى مكان قريب للحرب مع روسيا»[3].

فهل يعني هذا اليوم أن هذا التّراجع في أسعار النفط والحصار الاقتصادي سوف يدخل العالم في تداعيات سياسيّة واقتصادية وأمنيّة. والمؤكّد أن روسيا لن تسمح بانهيار اقتصادها وكان الحال في عام 1998، عندما انخفض سعر برميل النّفط إلى ما يقارب العشر دولارات. ويذكر أن رئيس لجنة العلاقات الخارجيّة في مجلس الشّيوخ الأميركي «بوب كروكر» قد عدّ أن الرئيس بوتين لن يُسمح له أن ينجح في عدوانيّته، ويجب أن يدفع ثمناً باهظاً حتّى يُغيّر مساره»[4]، والرؤيا الأميركيّة هي سياسة الإطباق حتّى الانهيار، ولكن من دون الانهيار الكامل كي لا تتزعزع روسيا وتفقد المنطقة استقرارها. فالرّئيس بوتن عندما يتّخذ القرار يتخذه عن سابق دراسة وتصميم ويكون مقتنعاً بأنه على حقّ، وهذا ما أعلنه عندما ضمّ جزيرة القرم بوصفه قراراً استراتيجيّاً، وهو لن يسمح لأحد بعزل روسيا على السّاحة الدّوليّة. فقد قال الرّئيس بوتين: " إنا لا أتّخذُ قراراً اعتباطياً وخاصّة إذا كان للقرار تداعياته، فإنني لا أتخذه، وإذا لم أستطع أن أرى العواقب فأنا أفضّل أن أنتظر»[5].

(3) Russia puts losses from sanctions, cheaper oil at up to 140$ billion per year. (Reporting by Elena Fabrichnaya; Writing by Jason Bush and Alexander Winning; Editing by Kevin Liffey), Moscow, Mon, Nov 24, 2014 8:28 am, Reuters.

(4) Ron Paul, House Chooses New Cold War With Russia, Sunday December 7, 2014, Ron Paul Institute For PEACE AND PROSPERITY,

(5) Why Bob Corker is the senator to watch in 2015, George F. Will Opinion writer, January 2 7:29 pm.

رئيس لجنة العلاقات الخارجيّة في مجلس الشّيوخ الأميركي "بوب كروكر" قد عدّ أن الرئيس بوتين لن يُسمح له أن ينجح في عدوانيّته، ويجب أن يدفع ثمناً باهظاً حتّى يُغيّر مساره.

فبعد عشرة أشهر من تدنّي العلاقات بين الغرب وروسيا منذ الحرب الباردة، ساهم انهيار سعر برميل النّفط في إحداث فجوة عميقة ومؤلمة أكثر تأثيراً من العقوبات التي فرضها الغرب على الاقتصاد الرّوسي. ويعرف الرئيس بوتين تماماً بأن العبث بالاقتصاد الروسي يمثّل لعبة الموت التي استخدمتها الولايات المتّحدة والمملكة العربيّة السّعوديّة،

والتي أدت إلى انهيار الاتحاد السّوفياتي سابقاً بحيث أن الرئيس السابق «رونالد ريغان» كان يعرف أن النّفط هو كلّ ما كان يمتلكه الاتحاد السّوفياتي للبيع، فالصواريخ العابرة للقارات والأسلحة النّوويّة لا يمكن بيعها. فلذلك طلب الرئيس ريغان من السّعوديين أن يغرقوا الأسواق بالنّفط الرّخيص[6].

وهذا ما كتبه مايكل ريغان ابن الرئيس السابق في مقالة صحافيّة لمجلة: «تاون هول». كتب مايكل ريغان: (عندما كان النفط هو مصدر ثروة الكرملين استطاع أبي أن يضغط على السعوديين لكي يغرقوا السوق بالنّفط الرّخيص». وهذا الانخفاض بسعر النّفط أدّى إلى تدنّي سعر الروبل الرّوسي، مما أسهم في انهيار الاتحاد السّوفياتي وإفلاسه. وعندما سأل «مايكل ريغان» الرّئيس غورباتشوف في وقت لاحق عن تلك المرحلة الصّعبة التي عاشها الاتحاد السّوفياتي، أجاب غورباتشوف «إن الدّولة الرّوسيّة كانت منهارة وأن نساءها لم يستطيعوا في ذلك الوقت حتّى شراء «الكولون النّسائي!». فهذا الحديث ليس بغريب على رجل الاستخبارات السّابق بوتين، والذي صرّح لوكالة تاس الرّوسيّة: (الكثيرون يقولون أن انخفاض أسعار النّفط سببه العلاقات بين المنتجين التّقليديين، وبالأخص بين المملكة العربيّة السّعوديّة والولايات المتّحدة، وهم يفعلون هذا بالتّحديد لضرب الاقتصاد الرّوسي، وسأل الرئيس بوتين: هل ستدمّرنا هذه العقوبات؟ معتبراً إنها قد تكون مؤثرة وليست قاتلة)[7].

يعرف الرئيس بوتين تماماً بأن العبث بالاقتصاد الروسي يمثّل لعبة الموت التي استخدمتها الولايات المتّحدة والمملكة العربيّة السّعوديّة.

الظاهر أن هذا الصراع ما بين روسيا والولايات المتّحدة قد يكون له أبعاد أكثر من أوكرانيا، ولا سيّما وأن الخلاف على الالتزام والتّقيّد بعدد من معاهدات التّسلح التي وُضعت قبل عقود لإبقاء السّلام بين هذه القوى النّوويّة. فالولايات المتحدة تتهم موسكو بأنها أخلّت في الأقل بخمس من هذه الاتفاقيات، وبالأخص المعاهدات المتعلّقة بالصواريخ العابرة للقارّات، والتي يبلغ مداها ما بين (3000 ـ 3400) ميل، والتي تحمل رؤوساً نووية أو تقليدية. هذه الصّواريخ التي كانت موجودة في أوروبا في زمن الاتحاد السّوفياتي السابق، وقد دُمِّر جزءٍ منها في اتفاقية وقعها الرئيس ريغان مع الزّعيم السّوفياتي غورباتشوف، فقد دمّرت أميركا (864) صاروخاً فيما دمّر الاتحاد السّوفياتي (1846) صاروخا حسبما ذكرت صحيفة نيويورك تايمز.

(6) Putin says his Crimea annexation was strategic and Russia won't be isolated wpost, Michael Birnbaum, November 23, 2014.

(7) Putin, Petrolum and Pantyhose, Mickael Reagan, Mar 06, 2014, www. townhall. com.

من يقرأ التاريخ ويفهمه يعرف أن استعمال العقوبات الاقتصادية لإخضاع الشّعوب، قد يؤدّي إلى حروبٍ وأزمات قد لا نعرف كيف تبدأ ولا متى تنتهي.

وقد عدّت هذه الصّواريخ في غاية الخطورة، لأن باستطاعتها أن تصل إلى أهدافها في غضون عشر أو خمسة عشر دقيقة من دون أي إنذارات كافية. وتعتقد إدارة أوباما أن روسيا تعمل على بناء صواريخ عابرة للقارّات من جديد، وقد أثارت هذا الموضوع مع الرّوس في اجتماع عُقد في تمّوز 2014. إذ اتّهمت إدارة أوباما رسميّاً روسيا بأنها خالفت معاهدة الصّواريخ البالستيّة.

ومن يقرأ التاريخ ويفهمه يعرف أن استعمال العقوبات الاقتصادية لإخضاع الشّعوب، قد يؤدّي إلى حروبٍ وأزمات قد لا نعرف كيف تبدأ ولا متى تنتهي. وبالنّهاية فإن ضمّ جزيرة القرم إلى روسيا، لا يختلف كثيراً عن تدخّل أميركا ودول الخليج في سوريا وفي المنطقة العربيّة وعلى مساحة العالم. إنّ الرابح من هذا الانخفاض في أسعار النّفط قد يكون الدّول المستهلكة لمصادر الطّاقة، وعلى رأسها الولايات المتّحدة التي تستهلك ما يقارب 19 مليون برميل يوميّاً أو7 مليار برميل سنويّاً بحسب إحصاءات وكالة الطاقة الأمريكيّة[8].

(8) OP, Mickael Reagan, Mar 06, 2014.

ثالثاً: تحدّيات الغاز الصّخري

شكّل إنتاج الغاز والنّفط الصّخري تطوراً كبيراً في أسواق النّفط العالميّة، بعدما حققت الولايات المتّحدة نجاحاً كبيراً في تطوير واستخراج مصادر هذه الطّاقة الجديدة. وقد كانت الشّركات الصّغيرة والمتوسطة وراء زيادة الإنتاج الذي بلغ نحو(8,97) مليون برميل يوميّاً من النفط الصخري. وقد تحملت هذه الشركات أعباء ديون وقروض باهظة لتمويل استثماراتها في عمليّة التّنقيب والإنتاج، وقد بلغت قيمة الأموال المستثمرة في عمليّات التّنقيب في عام 2014 نحو(156) مليار دولار، بحسب تقرير شركة باركليز المتخصصّة بشؤون النّفط. وقد مثّل ذلك زيادة بنسبة (8,05%) عن ما أُنفق في العام السابق. ومعظم هذه الديون جمعت من أدوات ماليّة عالية الخطورة تُعرف بـ «junk bonds»، وقد بلغت قيمة التّمويل من هذه الأدوات الماليّة ذات المخاطر العالية، أكثر من تسعين مليار دولار في السّنوات الثّلاثة الماضية.

وقد توقّع كثيرون بأنّ سعر برميل النّفط يجب أن يقارب (70- 80) دولار،

حتّى تستطيع هذه الشّركات تسديد ديونها والحصول على أرباح. وإذا انخفضت الأسعار عن السّبعين دولار فإن نصف الشّركات التي تقوم بعمليّات التّنقيب عن النّفط الصّخري، سوف تتوقف لعدم وجود جدوى اقتصادية. أما إذا انخفضت الأسعار إلى حدود العشرين دولار، فسوف يكون ذلك قاتلاً لهذا القطاع الجديد من النفط الصخري.

ولكن كثيراً من المحللين الأمريكيين أفادوا بأن هذه الشّركات قد استطاعت تخفيض كلفة الإنتاج باستعمال تكنولوجيات جديدة، وأن زيادة الإنتاج والإنتاجيّة كان أهمّ معالم هذين العامين الماضيين: «وعلى سبيل المثال فإن كمّيات النّفط التي استخرجت من آبار النّفط الجديدة في تكساس، قد تضاعف إنتاجها منذ عام 2012 بحسب مصدر فدراليّ»[9].

أما مصادر شركة Conco Phillips فقد توقّعت أنه: (إذا انخفض سعر برميل النّفط دون الخمسين دولار، فسوف يتوقّف إنتاج الغاز الصّخري في الولايات المتّحدة بشكل كامل)[10].

فالسؤال الذي يطرح نفسه: هل يستطيع انخفاض الأسعار هذا أن يوقف عمليّة الإنفاق والتّنقيب عن الغاز والنّفط الصخري؟ أم إن حجم الإنفاق والاستثمارات الخاصّة التي بلغت أكثر من 500 مليار دولار[11] في السنوات الخمس الماضية، لإيجاد تكنولوجيا حديثة متقدّمة ذات تقنيّة عالية ستخفض كلفة الإنتاج، مما يعني أن الارباح لهذه الشّركات ستكون موجودة حتّى لو انخفضت الأسعار.

فعمليّات التنقيب ذات التّقنيّة العالية والتّنقيب الأفقي والهيدروليكي، فضلاً عن الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات لتحديد كيفيّة وضع المنصّات وإدارة عمليّات استخراج أكثر كفاءة. وبحسب مصادر إدارة الطاقة الأمريكية للمعلومات: فإن كمّيّات الغاز الصّخري التي استخرجت قد زادت بنسبة تزيد على (300%) في الأعوام الأربعة الماضية[12]. ومن الواضح أنه في الأعوام الأخيرة فإن تكنولوجيا جديدة قد تم تبنّيها واستخدامها. وهذا ما أدّى إلى زيادة إنتاج الولايات المتّحدة بأكثر من (3) ملايين برميل يوميّاً في الأعوام الأخيرة، والمكافأة ستكون أكبر إذا أصبحت هذه التّكنولوجيا مُعتمدة في كثير من المواقع في الولايات المتّحدة وبقية دول العالم.

(9) Falling oil prices hit Russia much harder than Western sanctions, Michael Birnbaum, December 2, 2014, www. washinghtonpost. com.

(10) A vital nuclear agreement, at Risk, THE EDITORIAL BOARD, JAN, 1 2015, New York Times.

(11) Energy Boom Can Withstand Steeper Oil-Price Drop, Some Smaller U.S. Producers Are Likely to Face Pinch From a More-Modest Decline, RUSSELL GOLD, ERIN AIL WORTH and BENOIT FAUCON, October 29, 2014. www. washinghtonpost. com.

(12) OP, RUSSELL GOLD, ERIN AIL WORTH and BENOIT FAUCON, October 29, 2014.

رابعاً: البيئة وتحديات الغاز الصخري

إن إنتاج النفط والغاز الصخري يجلب معه تحدّيات ومخاطر بيئيّة. فقد اعترضت عدد من الولايات الأميركية على التنقيب عن النفط والغاز الصخري لأنه يلوث البيئة، ويضر بالمياه الجوفية وقد يتسبب بحدوث هزات أرضية خفيفة. مع العلم أن استخراج الغاز الصخري يحتاج إلى كميات من المياه ويوجد جفاف ونقص في المياه في عدد من الولايات الأميركية. كذلك فإن بعض دول العالم قد منعت استخراج الغاز والنفط الصخري على أراضيها بسبب أضراره البيئية.

اعترضت عدد من الولايات الأميركية على التنقيب عن النفط والغاز الصخري لأنه يلوث البيئة، ويضر بالمياه الجوفية وقد يتسبب بحدوث هزات أرضية خفيفة.

ولكن بلدان أخرى تسعى لإنتاج الغاز الصخري برغم من مخاطرة البيئية. ففي أوروبا يمكن انتاج (500) ترليون قدم مكعب من الغاز الصخري، أي ما يكفي استهلاك أوروبا لخمس وعشرين سنة قادمة. «إن نمو السوق الفوري للغاز الطبيعي، وتطوير البنية التحتية للغاز السائل في أوروبا، ربما يساعد على تنويع مصادر الغاز الطبيعي، ويقلل من اعتماد أوروبا على الغاز الذي يسيطر عليه من قبل الروس.

وأخيراً فإن تطوير طاقة بديلة داخل أوروبا، كالطاقة المائية والطاقة من البحار والطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الجيوحرارية، ربما يساعد في تنويع مصادر أوروبا من الطاقة». وفي دراسة أجرتها عام 2011 الهيئة الأميركية لمعلومات الطاقة، أظهرت أن احتياطات الغاز الصخري في العالم تفوق احتياطات الغاز الطبيعي. ولم يستخرج هذا الغاز سابقاً بسبب الكلفة المرتفعة لاستخراجه. ولكن التطور في تقنيات الحفر بالتكسير الهيدروليكي، وتقنيات الحفر الاتجاهي والحفر الأفقي، قد زاد من إنتاجية استخراج الغاز من الطبقات الطينية والصخرية .وتقدر وكالة المسح الجيولوجي الأميركي الكميات القابلة لاستخراج من الغاز في الولايات المتحدة بمئتي ترليون قدم مكعب، وهذه الكمية تكفي الولايات المتحدة مدّة عشر سنوات وتبلغ قيمتها ترليوني دولار تقريباً.

تقدر وكالة المسح الجيولوجي الأميركي الكميات القابلة لاستخراج من الغاز في الولايات المتحدة بمئتي ترليون قدم مكعب.

جدول (1)

الدّول العشرة الأولى التي تملك إمكانيات تقنيّة لاستخراج النفط الصّخري

مرتبة الدول في استخراج النفط الصخري	الدولة	نفط صخري (مليار برميل)
1	روسيا	75
2	الولايات المتحدة الأمريكية	58 (48)
3	الصين	32
4	الارجنتين	27
5	ليبيا	26
6	استراليا	18
7	فنزويلا	13
8	المكسيك	13
9	باكستان	9
10	الهند	9
المجموع العالمي		345 (335)

Source: Eurostat News Release on Public Debt-to-GDP Ratio in the Eurozone, July 2014, www.ec.europa.eu/eurostat

جدول (2)

مراتب الدّول العشرة الأولى التي تملك إمكانيات تقنيّة لاستخراج الغاز الصّخري

المرتبة	الدولة	غاز صخري (مليار برميل)
1	الصين	1،115
2	الارجنتين	802
3	الجزائر	707
4	الولايات المتحدة الأمريكية	665 (1،161)
5	كندا	573
6	المكسيك	545
7	استراليا	437
8	جنوب افريقيا	390
9	روسيا	285
10	البرازيل	245
المجموع العالمي		7،299 (7،299)

Source: The Impact of High and Growing Government Debt on Economic Growth: an Empirical Investigation for the Euro Area, Cristina Checherita-Westphal and Philipp Rother, European Central Bank, 2010 www.ecb.europa.eu

خامساً: تقديرات المنظمة الأمريكية للطاقة

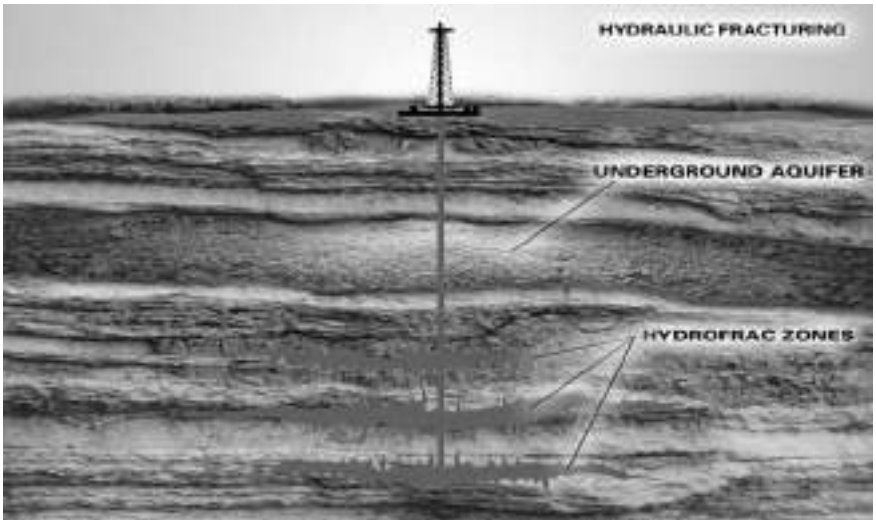

(صورة توضيحية لعمليات التكسير الهيدروليكي)

لكنّ تقنيات التكسير الهايدروليكية يمكن أن تتسبّب بمشاكل بيئية وأنشطة زلزالية. ومن المعروف أن تقنيات التكسير الهيدروليكي تعتمد على ضخّ كميات كبيرة من المياه إلى الطبقة الطينية تحت ضغط عالٍ لتُحدث انشطارات وتفسّخات في هذه الطبقة. هذه التفسّخات تؤمّن مسامات وأقنية للغاز تسمح باستخراجه. وعادةً تُخلط المياه المضخّة مع مستحضرات كيميائية وأتربة رملية لتيسير عملية الكسر وإبقاء الكسور المستحدثة مفتوحة في عملية استخراج الغاز. يُضخّ ما يتراوح ما بين (1,5 ـ 5) مليون غالون مياه في كلّ بئر وما يُقارب 15 ألف غالون من المستحضرات الكيميائية. وقد ثبت علمياً أن بعض هذه المستحضرات مضرّة بالبيئة. ويتمّ عادةً ضخّ هذه المياه إلى سطح الأرض للتخلّص منها بعد تنقيتها أو إعادة ضخّها إلى باطن الأرض إلى طبقات جوفية إذ يقل ضررهاّ.

أنّ عمليات التكسير الهيدروليكي تسبّبت بزيادة في الأنشطة الزلزالية. وقد سجّل ازدياد ملحوظ في نسبة الزلازل في الوسط الأميركي إذ تنشط عمليات التكسير.

وقد ثبت حديثاً أنّ عمليات التكسير الهيدروليكي تسبّبت بزيادة في الأنشطة الزلزالية. وقد سجّل ازدياد ملحوظ في نسبة الزلازل في الوسط الأميركي إذ تنشط عمليات التكسير، وحيث توجد تصدّعات وضعف في الطبقات الجيولوجية. لكنّ قوّة هذه الزلازل بقيت خفيفة نسبياً، إذ لا تتعدّى قوتها 4، 5 على قياس ريختر. ولكن يمكن أن

تسبّب عمليات التكسير بزلازل أقوى إذا كانت منطقة الحفر أضعف جيولوجياً، أو تعدّ من المناطق الناشطة زلزالياً.

وكانت إدارة حاكم ولاية نيويورك قد أصدرت قراراً منعت فيه عمليّات التّكسير الهيدروليكيّة، والذي يُعرف بالنّفط الصّخري بعدما خَلُص تقرير أعدّه مفوّض البيئة في الولاية «جوزيف مارتينيز» معتبراً انّ «عمليات التّكسير التي تتضمّن ضخ كمّيّات من المياه والرّمال والمواد الكيميّاويّة تُشكّل مخاطر كبيرة للغاية غير معروفة بالكامل». ويُشكّل هذا القرار هزيمة لشركات تعمل في مجال الطّاقة التي تحتفظ بعقود ايجار في الولاية، لكنها لم تتمكن إلى الآن من استخراج النّفط والغاز الصّخري. بالمقابل، كانت ولاية كاليفورنيا قد وضعت قيوداً أكثر تشدّد في كيفيّة استخدام طرق التّكسير الهيدروليكي. لكن هذا لا يعني أن عدداً من الولايات الأميركيّة وبالأخصّ في تكساس وجنوب ديكودا مكّنت الولايات المتّحدة من أن تبرز منتجاً رئيسياً للغاز الصّخري في السّنوات الخمسة الماضية، بحيث أصبح الغاز الصّخري بشكّل حوالي نصف إنتاج الولايات المتّحدة «من مجمل الغاز في العام 2013. "، وتحظى الولايات المتّحدة بشبكة أنابيب بين الولايات وداخلها يصل طولها 305 آلاف ميل. وتُعد هذه الشّبكات الأكثر تطوّراً في العالم، وهذا ما سهّل عمليّة صناعة الغاز الصّخري بهذه الطّريقة السّريعة، لكنّ الخبراء حذّروا من أن الولايات المتّحدة هي بحاجة إلى بناء مزيد من هذه الأنابيب من أجل منع حدوث عوائق في مراحل التّوزيع والتّسليم على المرحلة القصيرة والمتوسطة والنهائيّة. ويّذكر هنا أن الولايات المتّحدة قد استغرقت (عشرين عاماً) حتّى وصلت إلى المرحلة التي تجعل استخراج الغاز مجدياً تقنيّاً وتجاريّاً.

خَلُص تقرير أعدّه مفوّض البيئة في الولاية «جوزيف مارتينيز» معتبراً انّ «عمليات التّكسير التي تتضمّن ضخ كمّيّات من المياه والرّمال والمواد الكيميّاويّة تُشكّل مخاطر كبيرة للغاية غير معروفة بالكامل».

سادساً: أوبك ومكانتها العالميّة

تشكلّت منظّمة أوبك عام 1960 وهي عبارة عن تجمع مؤلّف من 12 دولة تمتلك إلى الآن أكبر احتياط من النفط في العالم. إذ يبلغ احتياطاتها (81%) من احتياط النفط العالمي، على حين يبلغ احتياط الدّول الأخرى المنتجة للنّفط (19%). وقد تمكّنت منظّمة أوبك في الأعوام الأخيرة أن تزيد من احتياطاتها عبر الاستثمارات الكبيرة وتطوير تكنولوجيا التّنقيب وتطوير

عمليات الاستخراج. ولديها احتياط بحسب مصادر المنظّمة يُقدّر ب (17، 1206) مليار برميل. على حين تُقدّر احتياطات الدّول الأخرى بنحو 284 مليار برميل. وعموماً تسيطر17 دولة على (90%) من منابع النّفط وتأتي في مقدّمتهم المكسيك وروسيا والولايات المتّحدة والصّين وبريطانيا والنرويج. أما دول أوبك فهي الجزائر وأنغولا والإكوادور وإيران والعراق والكويت وليبيا ونيجيريا والسعوديّة، ودولة الإمارات العربيّة وفنزويلا.

الرسم البياني (3)

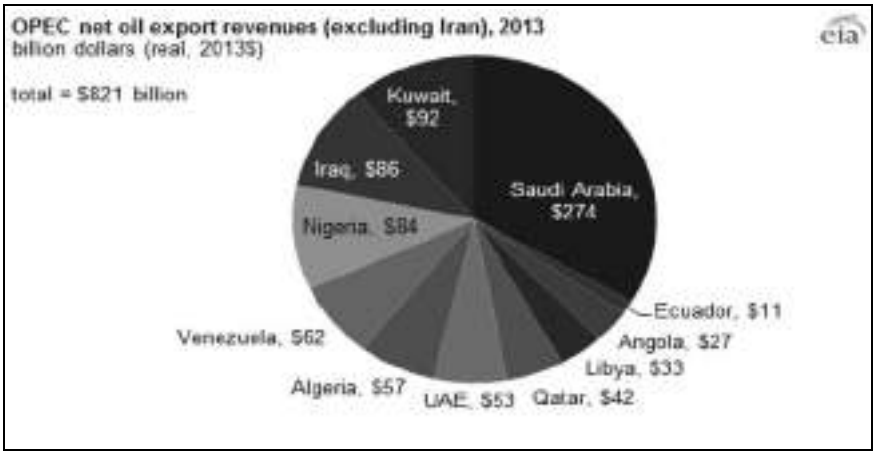

إن هذه الاحتياطات لدول أوبك وغيرها لا تشمل النّفط الصخري، فمنذ منتصف التّسعينات كانت منظّمة أوبك تنتجّ 50 بالمئة من إنتاج العالم، لكن هذه النّسبة قد بدأت بالانخفاض ومن المحتمل أن تصل إلى30 بالمئة في الأعوام القريبة القادمة. فالواضح أن الانقسام الحاد ضمن هذه المنظّمة قد أدّى إلى إضعاف وتراجع دورها في تحديد أسعار النّفط العالميّة. وقد اعتقد الكثيرون أن هذه السّلطة التي تملكها هذه الدّول لن تستمرّ في خلق التّوازن بين العرض والطّلب.

ويعتقد البعض بأن أوبك بمحافظتها على سعر برميل النّفط في السنوات السّتة الماضية قد وضعت البذور التي قامت بتدميرها، وبالأخص إذا سمحت أوبك للأسعار بأن تبقى على ما هي عليه. إن الارتفاع في أسعار النّفط هي واحدة من الأسباب التي دفعت بالاقتصاد العالميّ إلى الرّكود والتّعثّر، على أساس أن النّفط هو مادّة استهلاكية تُستخدم بشكل كبير في عمليّة الإنتاج والتّصنيع وتوليد الطّاقة وفي المواصلات.

الارتفاع في الأسعار قد شجّع شركات كبيرة على جلب استثمارات هائلة بمئات المليارات من الدّولارات للتّنقيب عن الغاز الصّخري.

هذا الارتفاع في الأسعار قد شجّع شركات كبيرة على جلب استثمارات هائلة بمئات المليارات من الدّولارات للتّنقيب عن الغاز الصّخري، والطلب من دولهم بتخطّي المخاطر البيئيّة التي شكّلت عائقاً للبدء في عمليّات التّنقيب. فمن المعتقد أن الاحتياط الموجود من النفط والغاز الصّخري قد يشكّل تحدّياً كبيراً لمنظّمة أوبك في الأقل في عقد من الزّمن بحسب الاحتياطات الموجودة والمصرّح عنها.

كانت وزيرة الخارجيّة الأميركية السّابقة ومرشّحة الرئاسة للعام 2008، قد صرّحت بأنه لن يُسمح لدول أوبك أن يكونوا دول احتكار، «يجتمعون فيما بينهم كلّ بضعة أشهر في مؤتمرٍ ليقرّروا ما هي الكمية التي سوف ينتجونها، وما هو السعر الذي سوف يفرضونه"، عدّت أن ذلك ليس بنظام السّوق إنما هو احتكار يجب أن ينتهي، فهو يخالف قوانين الاحتكار ويجب أخذ منظّمة أوبك للادعاء عليها أمام منظّمة التّجارة العالميّة[13].

(13) OP, RUSSELL GOLD, ERIN AIL WORTH and BENOIT FAUCON, October 29, 2014.

فليس من المتوقّع لشركات النّفط والغاز الأمريكية التي أغرقت نفسها بالمديونيّة وزادت حجم الاستدانة بأكثر من 55 بالمئة منذ 2010. لتصل إلى مئتي مليار دولار. (بحسب صحيفة الوال ستريت جورنال)[14] التوقف عن الإنتاج بسبب تقلب الأسعار، فإن هذه الشّركات سوف تستمرّ في عمليّات الاستخراج حتّى لو انخفض سّعر برميل النفط لأن خدمة الدّين هي كبيرة وباهظة، وأي تخلّف سيؤدّي إلى انهيارات كبيرة في البنوك والبورصات العالمية، وقد تعيد بالذاكرة إلى الأزمة العالميّة التي ضربت العالم عام 2008.

(14) Clinton: OPEC 'can no longer be a cartel, posted by Ben Smith, May 5, 2008, www.politico.com.

وعليه فإن منظّمة أوبك عن طريق تصريحات بعض مسؤوليها، وبالأخصّ وزير النّفط السّعودي الذي أعلن بأنه حتّى لو انخفض سعر برميل النّفط إلى 20 دولار، فهو لن يخفّض من إنتاج المملكة العربيّة السّعوديّة التي تمثّل ثلث إنتاج أوبك. إن تصريح وزير النفط السعودي عطّل أهميّة أوبك كقوّة اقتصادية قادرة على التّحكم والتّغيير على مستوى الاقتصاد العالميّ، وربما أصبح اليوم من المحتّم على الدّول النّفطيّة الأخرى من داخل أوبك وخارجها، أن تنعي هذه المنظّمة وتبدأ بإنشاء

إن تصريح وزير النفط السعودي عطّل أهميّة أوبك كقوّة اقتصادية قادرة على التّحكم والتّغيير على مستوى الاقتصاد العالميّ.

منظّمة جديدة، إذا أرادوا أن يكون للنّفط أي حيثيّة على مستوى الدّول وعلى مساحة العالم الاقتصادية.

سابعاً: الاقتصاد العالمي وتأثيره في أسعار النفط

إن التركيز على فائض العرض في أسواق النفط نتيجة ارتفاع الإنتاج في دول خارج منظمة أوبك، قد يعطي تفسيراً عن أسباب انخفاض الأسعار، ولكن سرعة انخفاض تلك الأسعار واستمرار انخفاضها للشهر الثاني على التوالي مؤشر حقيقي عن أن أحد الأسباب الجوهرية، لهذا الهبوط يكمن في ضعف الطلب نتيجة ضعف وأزمات اقتصادية في العديد من الدول المستوردة للنفط، ونتيجة تغيرات بنيوية طرأت على اقتصادات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الدول المتقدمة، وفي طليعتها الدول المتقدمة في الاتحاد الأوربي.

أزمة الديون السيادية في اليونان والبرتغال، فضلاً عن إيطاليا وإسبانيا قد كان لها أثر بارز في تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي في العامين المنصرمين.

ومن الجدير بالذكر أن النمو الاقتصادي يحتاج إلى النفط لتشغيل القطاعات الإنتاجية كافة في الصناعة والمواصلات والنقل، فضلاً عن الزراعة. بطبيعة الحال فإن تباطؤ النمو الاقتصادي يؤدي إلى تراجع نمو الطلب على النفط مقارنةً بنمو العرض، فيخلق فجوة في السوق تضغط على النفط نزولاً[15]. فالرسم البياني الآتي يظهر اتساع تلك الفجوة في العامين المنصرمين نتيجة عدم إمكانية الطلب على مجاراة العرض.

(15) OP, Ben Smith, May 5.

ولعل أبرز أسباب تباطؤ الطلب تكمن في تراجع النمو الاقتصادي العالمي، بسبب تراجع النمو في الدول والمناطق الاقتصادية الكبرى في العالم، كالاتحاد الأوربي والصين واليابان فضلاً عن الولايات المتحدة الأميركية ويظهر الجدول التالي[16]:

(16) Why oil prices keep falling - and throwing the world into turmoil, posted by Brad Plumer, January 6, 2015, 7:40 a.m., www.vox.com

فلقد وصل مستوى استهلاك النفط في العام إلى مستويات العام فمنذ العام من أخذ مستوى الطلب في الاتحاد الأوربي بالتراجع التدريجي ليصل في العام إلى أدنى مستوياته في عاماً[17]. فهذا التراجع لم يساعد على امتصاص زيادة الإنتاج التي طرأت على السوق في السنوات القليلة الماضية. فمشكلة أوربا الاقتصادية منذ العام، والتي كادت أن تطيح بالمنظومة الأوروبية آنذاك بسبب أزمة الديون السيادية في اليونان والبرتغال، فضلاً عن إيطاليا وإسبانيا

(17) World Economic Outlook Database, October 2014 Edition, www.imf.org

جدول (3)
معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة والصين

% نسبة مئوية

Real GDP Growth	2012	2013	2014
China	7,7	7,7	7,4
Japan	1,5	1,5	0,9
Germany	0,9	0,5	1,4
France	0,3	0,3	0,4
Italy	(2,4)	(1,9)	(0,2)
Spain	(1,6)	(1,2)	1,3
USA	2,3	2,3	2,2
UK	0,3	1,7	3,2

Source: Why oil prices keep falling - and throwing the world into turmoil, posted by Brad Plumer, January 6, 2015, 7:40 a.m., www.vox.com

( ) الأرقام بين قوسين سالبة.

قد كان لها أثر بارز في تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي في العامين المنصرمين.

لقد كانت إعادة جدولة هذه القروض ودعم الترويكا الأوربية وصندوق النقد الدولي مسكنات لم تؤد سوى إلى تفاقم مشكلة أوربا الأساسية والتي تكمن في الانكماش الاقتصادي. فسياسة ضبط الإنفاق التي اعتمدها الاتحاد الأوربي أدخلت معظم دول الاتحاد الأوروبي في انكماش اقتصادي. فالاقتصاد الفرنسي لم يحقق نمواً يذكر في الأعوام الماضية بحيث بقيت نسبة النمو ما دون ال (-0,4%)، أما الاقتصاد الألماني الذي يشكل وحده أكثر من(20%) من حجم الاقتصاد الأوربي فعانى من نسب نمو سلبية في الربع الثاني والثالث من العام على حين لم يحقق أكثر من (0,5%) في أما الاقتصادات الهامشية كاليونان مثلاً فحققت نسبة نمو سلبية وصلت إلى (7%) في العام وحده.

من ناحيةٍ أخرى فإن هذا الانخفاض في الطلب يعكس تراجع حصة النفط من مزيج الطاقة لحساب الغاز ومصادر الطاقة المتجددة. ويعكس أيضاً التحسن الملحوظ التي طرأ من ناحية فعالية استهلاك الطاقة، إذ إن الاتحاد الأوربي يستهلك كميات أقل من النفط لإنتاج دولار إضافي من الناتج

المحلي. كذلك فإن تحول هذه الدول من دول صناعية إلى خدماتية قلل اعتمادها على النفط[18].

(18) Oil Demand: 20 Year Low and Slide Further, posted Friday January 11, 2014, 4:01 a.m., www.cnbc.com

بموازاة ذلك فإن الاقتصاد الصيني الذي هو ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة دخل منذ عامين في ما يعرف بـ (Middle Income Trap) (وهي مرحلة تباطؤ طبيعي للنمو الاقتصادي الناتج عن الارتفاع في مستويات الدخل)، والذي أدى إلى تراجع النمو في الصين إلى مستويات دون ال(-8)، مما أدى إلى تراجع نمو الطلب على النفط في الصين. فمنذ العام حين وصل نمو الطلب على النفط إلى (14%)، وقد أخذ نمو الطلب على النفط في الانخفاض ليصل إلى (4,4%) بين عامين و[19]. فالنمو الاقتصادي بلغ (7,7%) في العام و(7,4%) في، ومن المتوقع أن يصل في العام الحالي إلى (7)[19]. هذه النسب تعد ضعيفة خصوصاً إذا ما قورنت بالنسب التي فاقت (10%) على مدى عقدٍ من الزمن. أما الاقتصاد الياباني وهو من أكبر المستهلكين للنفط في العالم، فقد تعرض لنكسة جديدة في العام الفائت بالرغم من الآمال الكبيرة التي كانت ملقاة على رئيس الوزراء الياباني شينيزو آبي، الذي وعد بإخراج اليابان من أزمتها الاقتصادية المتمثلة بارتفاع الدين المحلي إلى الناتج المحلي وانخفاض نسب النمو الاقتصادي إلى مستويات متدنية. فبعد تحسن الوضع الاقتصادي في اليابان في العام وتحقيق نمو يقارب (2%)، تراجع ليلامس (0,9%) في العام [20].

(19) Over the Hump for Oil Demand, posted by Christof Ruehl, January 14, 2015, www.ft.com

(20) China Country Analysis, 2014, www.eia.org

أما التغير الأهم في الولايات المتحدة في ما يخص الطلب على النفط فيكمن في التراجع الكبير في استيراد النفط على مدى الأعوام القليلة الماضية. فصافي استيراد النفط= (الانتاج- الاستهلاك) انخفض من (6,6) مليون برميل يومياً في العام إلى (5,5) مليون في لتصبح الصين المستورد الأول للنفط في العالم[21]. هذا التراجع ساهم في إيجاد فائض في سوق النفط ساهمت في زيادة المنافسة بين الدول المصدرة للنفط على الأسواق في آسيا.

(21) World Economic Outlook Database, October 2014 Edition, www.imf.org

أن أسباب انخفاض النمو الاقتصادي في العالم المتقدم وبالتحديد في أوربا واليابان مرتبط بارتفاع نسبة الدين العام للناتج المحلي في هذه الدول.

ومن الجدير ذكره أن أسباب انخفاض النمو الاقتصادي في العالم المتقدم وبالتحديد في أوربا واليابان مرتبط بارتفاع نسبة الدين العام للناتج المحلي في هذه الدول. ففي دراسة للمصرف المركزي الأوربي في العام، يتبين أنه هناك علاقة

غير خطية سلبية بين الدين العام للناتج المحلي وآفاق مستويات النمو الاقتصادي[22]. وبحسب الدراسة التي أخذت 12 دولة في الاتحاد الأوربي، يتبين أن الأثر السلبي على النمو يبدأ عندما تصل مستويات الدين العام إلى الناتج إلى مستويات (70-80%). والأثر السلبي يمر عبر انخفاض نسبة التوفير للقطاع الخاص، وانخفاض استثمارات القطاع العام فضلاً عن انخفاض الإنتاجية.

(22) World Economic Outlook Database, October 2014 Edition, www.imf.org

لن يكون هناك تغير كبير في خارطة الطلب على النفط من دون دخول دول جديدة في العالم في عملية النمو الاقتصادي المتسارع، وكان الحال في دول البريكس.

وإذا ما نظرنا إلى مستويات الدين العام إلى الناتج المحلي في تلك الدول سنجد أن معظمها يعاني من مرتفعة. فحتى في ألمانيا الدولة ذات الوضعية الاقتصادية الأفضل في أوربا فإن تلك النسبة تصل إلى ما يقارب الـ(-77%). أما في الدول الأخرى فتصل هذه النسبة إلى مستويات مقلقة وهو الحال في بلجيكا (105%)، وفرنسا واسبانيا (92)، وإيطاليا والبرتغال (128)، واليونان (175)[23].

(23) China Country Analysis, 2014, www.eia.org

بناءً عليه فإنه من الصعوبة توقع تحسن ملحوظ في مستويات النمو في العالم المتقدم في ظل نسب المديونية الحالية. ومن المهم الإشارة أن هذه النسب المرتفعة لها أسباب هيكلية مما يعني صعوبة انخفاضها دون القيام بإصلاحات جوهرية، لا يبدو أن حكومات تلك الدول لديها القدرة على الخوض فيها. وعليه لن يكون هناك تغير كبير في خارطة الطلب على النفط من دون دخول دول جديدة في العالم في عملية النمو الاقتصادي المتسارع، وكان الحال في دول البريكس.

الخاتمة

إنّ هذا الانخفاض في أسعار النّفط قد يستمرّ لفترة ليست بقصيرة في ظلّ غياب التّوافق السّياسي بين الدّول المنتجة والدّول المصدّرة مما سيحتّم مواجهة تحدّيات اقتصادية وعجز مالي، وربّما اضطرابات أمنيّة وعسكريّة تأخذ بهذا العالم إلى حقبة قد تكون أصعب وأدقّ من الحرب الباردة، وعلى الأخصّ إذا استمرّت بعض هذه الدّول في التّعنّت والتّصلّب في مواقفها والتي تكون في أغلبها مخالفة لمصالحها القوميّة الاستراتيجيّة على مستوى التّنمية والازدهار الاقتصادي.

إن لعبة انخفاض أسعار النّفط قد أدخلت العالم في دوّامة صراعات، ربما عرفنا كيف بدأت، ولكننا لا نعلم كيف تنتهي.

ما لم يتم أدراكه من قبل السعودية والولايات المتحدة، هو إن استمرار انتاج النفط والغاز الصخري في ظل تهاوي أسعار النفط، سيعرض الشركات النفطية الأميركية بخاصة إلى خسارات كبيرة وعدم القدرة على سداد ديونها، وهو ما سيعرض البنوك والمصارف الممولة للاستثمارات إلى انهيارات كبيرة وهو ما سيعني أزمة مالية كبيرة لن تتجاوز عام 2016، والتي ستطال الاقتصاد العالمي برمته، وعندئذ يمكن للعالم أن يحاسب السعودية والولايات المتحدة عن مسؤوليتها في إلحاق الضرر الاقتصاد العالمي (**رئيس التحرير**).

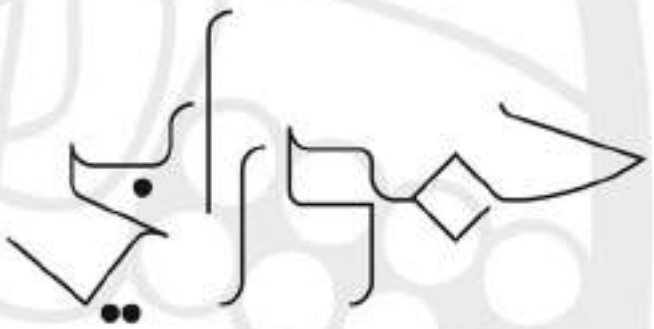

ملف العدد

الأزمة الأوكرانية...
الفصل الجديد من الحرب الباردة

- **جيوبوليتيك الحافّة: الصراع المستحدث على آسيا الوسطى** أ. د. محمود حيدر
- **أمن أوراسيا وحسابات القوى الكبرى** أ. د. سعيد صلاح الدين النشائى
- **التحالف الإيراني ـ الروسي: ضفاف مفتوحة** أ. د. طلال عتريسي
- **الأزمة الاوكرانية وسمات التغيير في التوازن الدولي** د. أرشد مزاحم مجبل
- **الأبعاد الاستراتيجية لمنظومة الدرع الصاروخي في شرق أوربا** اللواء الركن المتقاعد علي حسين العكيدي

تحرير: أ. م. د. كامل القيم
جامعة بابل

جيوبوليتيك الحافة: في الصراع المستحدث على آسيا الوسطى بين روسيا وتركيا

أ. د. محمود حيدر*
أكاديمي وباحث من لبنان

* رئيس مركز دلتا للأبحاث المعمّقة ـ بيروت

مقدمة

قد لا نجد في التاريخ الحديث علاقة بين فضائيين حضاريين يستدعيان الإشكال والمساءلة، كمثل العلاقة بين روسيا وتركيا، فلا تكاد تنعقد مقاربة جيو ـ سياسية بينهما، حتى تنهض ذاكرة سحيقة من التجاذب والتنافر والاختصام، ولو أن قدر الباحث في قوانين الجغرافيا والتاريخ أن ينتزع من احتدام الفضائيين ما يؤسس لتنظير مفارق في عالم الجيو ـ بوليتيك ومبادئ العلاقات الدولية، سوى أن ما يضاعف من جدوى درسٍ كهذا، هو بقاء عناصر الاحتدام بين الفضائيين الروسي والتركي في حالة تفاعل وامتداد منذ أول حرب ضروس خاضها العثمانيون والقياصرة في عام 1568 ومع تقادم الزمن ستتحول الحروب اللاحقة بينهما إلى ما يشبه سفراً تراجيدياً في التاريخ، إذ لم تخبُ ثقافة العداء، وإن تراجعت في أحقاب تاريخية معينة فرضتها التسويات أو اتفاقيات حسن الجوار.

مع الحدث الأوكراني، وقيام روسيا بإجراء استراتيجي ميداني قضى بإعادة شبه جزيرة القرم إلى سيادتها، عادت الغيوم السوداء لتسيطر على فضاء العلاقات الروسية التركية من جديد، وعلى الرغم من إعلان الحكومة التركية عبر وزير خارجيتها أحمد داوود أوغلو، أن أنقرة لن تسقط في فخ القرم، مشيراً إلى مخاطر تقسيم أوكرانيا عبر معادلة شرق أرثوذكسي موالٍ لروسيا وغرب كاثوليكي موالٍ لأوروبا[1]، فإن إعلاناً كهذا لم يفلح في طمأنة موسكو حيال ما يعد لها في واحدة من أخطر الجغرافيات السياسية تأثيراً على أمنها الاستراتيجي.

(1) جريدة ستار التركية، 3/4/ 2014

في هذا البحث مسعى للتعرُّف إلى ما يمكن أن نطلق عليه (لعنة الجوار الجيو ـ سياسي)، الذي انحكمت إليه شروط التموضع التاريخي لكل من الامبراطوريتين الطامحتين إلى الامتداد والنفوذ والسيطرة.

عادت عقدة الجيوبولتيك المسلم لتحتل العقل القومي الروسي من جديد، على حين وجد الأتراك في هذا التطور فرصة تاريخية نادرة لاستعادة أحلام العثمنة.

أولاً: تركيا وعقدة الجيوبولتيك المسلم

ظلت آسيا الوسطى والقفقاز محور منازعات، بين الامبراطوريتين القيصرية والعثمانية طيلة خمسة قرون متواصلة، وحين تحولت إلى جمهوريات مستقلة مع تفكيك الاتحاد السوفياتي نشأت مشاعر متناقضة لدى الروس والأتراك، فقد عادت عقدة الجيوبولتيك المسلم لتحتل العقل القومي الروسي من جديد، على حين وجد الأتراك في هذا التطور فرصة تاريخية نادرة لاستعادة أحلام العثمنة، لقد حدث في نهاية القرن العشرين تحول جيو- استراتيجي في غاية الأهمية والخطورة في آن واحد، إذ باتت الجمهوريات المسلمة من أذربيجان إلى قرقيزيا وكازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان، مديات طبيعية وحيوية دينياً وعرقياً وثقافياً واقتصادياً بالنسبة إلى تركيا.

فهذه (الجمهوريات المسلمة ذات الأصل التركي)، تؤلف في الواقع جزءاً من (العالم التركي)، الذي يشمل، (أتراك الداخل) (أي تركيا نفسها)، و(أتراك الخارج) أيضاً، والتعبير الأخير يشمل جميع الأتراك الذين يعيشون خارج تركيا، في (الاتحاد السوفياتي السابق)، والصين والبلقان وقبرص الشمالية وبعض دول الشرق الأوسط، ولا سيّما العراق وسوريا، ويعادل مجموع (أتراك الخارج)، ثلاثة أضعاف سكان تركيا، فيما تبلغ مساحة (الجمهوريات التركية)، فقط في آسيا الوسطى والقفقاز (4) ملايين كلم^2، أي خمسة أضعاف مساحة تركيا[2].

(2) محمد نور الدين، السياسة الخارجية التركية: امتحان آسيا الوسطى، شؤون الشرق الاوسط، العدد (6)، اذار/ مارس/ 1992، ص12.

وبحسب الدراسات تمتاز (الجمهوريات ذات الجذور التركية)، بوفرة مواردها الطبيعية وبثرواتها المختلفة، فأذربيجان فقط، تملك (4,5) مليارات طن من احتياطي النفط (أي إنها تحوي إنتاجاً سنوياً بمعدل 50 مليون طن يمتد إلى تسعين سنة)، فيما يبلغ احتياطي كازاخستان وتركمانستان من النفط (5,9) مليارات طن، وإذا علمنا أن احتياطي الغاز الطبيعي يبلغ (20) تريليون (ألف مليار) متر مكعب، لاحظنا بعمق أبعاد هذه الثروات، وتكتسب أوزبكستان أهمية اضافية إلى جانب ثرواتها المعدنية تتمثل في إنتاجها من

القطن، وتضيف كازاخستان اليوم بسلاحها النووي، بعداً آخر من أبعاد أهمية (الجمهوريات التركية).

وإلى ذلك فإن العامل السكاني يكتسب أهميته الخاصة، إذ إن معدل النمو الذي يقارب (2,5%) سنوياً، سيؤدي في غضون سنوات، إلى ظهور عملاق سكاني على بقعة جغرافية متصلة ممتدة من حدود الصين إلى تخوم البلقان، وأشبه بخط يفصل بين شمال آسيا وجنوبها، ويجعل منه عنصر توازن واستقرار تجاه الكتل السكانية العرقية الأخرى الكبيرة المجاورة، وبالتحديد الصينيين والهنود والروس.

ثم إن وحدة العرق ووحدة اللغة اللذين يجمعان بين الجمهوريات المذكورة، يمنحان الأتراك (الجدد) وأتراك تركيا، ميزة تفوق على كل من روسيا وإيران لجهة كسب النفوذ في آسيا الوسطى، فعلى الرغم من وجود فوارق طبيعية بين (اللغات) التركية المستخدمة في كل جمهورية على حدة، فإن الخطوط الأساسية لهذه اللغات واحدة، إذ تتقاطع في ما بينها من جهة ومع اللغة التركية المستخدمة الآن في تركيا من جهة أخرى، والتمايزات الموجودة في هذه اللغة من جمهورية إلى أخرى مقابلة بتلك المستخدمة في تركيا، هي نتيجة حتمية للتأثيرات الاستلابية التي مارستها اللغة والثقافة السلافية-الروسية على امتداد أكثر من سبعين عاماً، حتى في طاجكستان، إذ الفارسية هي اللغة الرسمية، فإن نسبة الذين يتحدثون التركية بين السكان تصل إلى نحو (35%).

ومع أن القضية المركزية الاولى (المستجدة) التي أخذت ولا تزال جدلاً واسعاً بين الأتراك، تركزت حول طريقة التعامل مع هذه الجمهوريات، فإن ثمة ما يشبه الإجماع على ضرورة هي اكتشاف وانكشاف الوجه الآخر من العالم التركي في أذربيجان وآسيا الوسطى، التقارب الوثيق معها، في حين يبقى الخلاف منحصراً حول الأسس التي سينشأ عليها هذا التقارب، وعلى مدى تأثير ذلك في الخيارات الأخرى للسياسة الخارجية التركية، وعلى الأوضاع الداخلية.

ثوابت السياسة الروسية كانت دائماً العمل على تقسيم المجموعة التركية في القوقاز وآسيا الوسطى، وعلى الحيلولة دون وقوعها في شباك الإغراء الذي كانت تركيا تمارسه على هذه المجموعات.

وهذا ما يوضح لماذا صارت وحدة الأتراك، أو ما يسمى (الجامعة التركية)، عنصراً إضافياً منذ منتصف القرن التاسع

عشر في الملف الثقيل بين الإمبراطوريتين المتنافستين عبر البحر الأسود، فإحدى ثوابت السياسة الروسية كانت دائماً العمل على تقسيم المجموعة التركية في القوقاز وآسيا الوسطى، وعلى الحيلولة دون وقوعها في شباك الإغراء الذي كانت تركيا تمارسه على هذه المجموعات[3].

(3) ميشال نوفل، سياسة الأرض، دار الجديد، بيروت، الطبعة الأولى، 2000، ص 199.

من جهتها لم تترك اسطنبول فرصة، بدءاً من الربع الأخير للقرن التاسع عشر، من أجل استغلال خريطة أتراك روسيا، إلا واستخدمتها في محاولة إضعاف عدوها التقليدي، وإنه لأمر ذو دلالة أن يوافق انحسار النشاطات القومية التركية في تركيا مرحلة الصداقة مع روسيا السوفياتية.

في وقت لاحق، زمن الحرب الباردة، وجدت تركيا وروسيا نفسيهما في معسكرين متعارضين، إلا أن التهديدات الروسية لأنقرة بعد الحرب وتصاعد قوة الجيش السوفياتي جعلت تركيا أكثر حذراً، إلى أن كان ما كان من تفكك الاتحاد السوفياتي، تحت تأثير عوامل عدة بينها صعود قوة المسلمين الروس[4].

(4) المصدر السابق، ص 200.

ومهما يكن من أمر، فإن الطموحات التركية تسعى لإنجاز اختراقات في المجال الجيوبوليتكي المتحاذي والمتداخل مع روسيا، سيظهر بصورة لافتة مع تصاعد النشاط القومي الذي افتتحته الأتاتوركية في بدايات القرن العشرين، وفي هذا المضمار يعرض الباحثون إلى ثلاث محطات بارزة تركت بصماتها على هذا التاريخ.

1. **المحطة الأولى**: تعود إلى العام (1905-1906)، عندما ضعفت روسيا بسبب الهزائم العسكرية في مواجهة اليابان، والعاصفة الثورية التي اجتاحتها، ومما يستحق الملاحظة أن النص الذي عرض للمرة الأولى النظرية السياسية للجامعة التركية، (النظم السياسية الثلاثة)، بقلم التتاري يوسف أكشورا، قد وضع في آذار/مارس 1904، بعد أسابيع من مهاجمة اليابانيين الأسطول الروسي في (بورت أرثر)، فلقد اغتنم أتراك روسيا هذه الفرصة لتنظيم صفوفهم والمطالبة بحقوقهم، وعقدوا مؤتمراً لعموم الأتراك عام 1906، وانشأوا جمعية لمسلمي روسيا، إلا أن القمع ما لبث أن اوقف نشاطاتهم أو اجبرهم على اختيار المنفى.

الطموحات التركية تسعى لإنجاز اختراقات في المجال الجيوبوليتكي المتحاذي والمتداخل مع روسيا.

2. **المحطة الثانية**: ثورة أكتوبر الاشتراكية عام 1917، فمنذ الاضطرابات الاولى التي أسفرت عنها ثورة شباط، راح المسلمون في روسيا ينظمون صفوفهم، فعقدوا في أيار/ مايو1917، في موسكو، مؤتمراً إسلامياً كبيراً ضم (900)، مندوب من كل المناطق الإسلامية في روسيا، إلا أن هذه الجهود وصلت إلى خلاف بين مؤيدي قيام اتحاد بين مسلمي روسيا ومؤيدي الفيديرالية، إذ تحطمت محاولات توحيد أتراك روسيا على صخرة العصبيات المحلية والمصالح المتنافرة.

3. **المحطة الثالثة**: (1941-1944)، يؤرخ لها باجتياح الجيوش الألمانية الاتحاد السوفياتي واندفاعها نحو القوقاز، فهذا الاختراق (كَهْرَب) اليمين التركي المتطرف بمختلف فئاته، بما فيها دعاة الجامعة التركية، وحرضه على دعوة حكومة أنقرة إلى التخلي عن حيادها الرسمي والانحياز إلى المحور.

فمع انهيار الامبراطورية السوفياتية، وتشكل جمهوريات مستقلة في آسيا الوسطى، (بما فيها القوقاز)، زالت العقبة الرئيسية من طريق مشروع الجامعة التركية. ومن هنا يجوز أن نتساءل عما إذا كانت فكرة اتحاد الأتراك آخِذَة بالانتعاش مجدداً بفعل هذه الأحداث[5]، منذ تأسيسها عام 1923 أخذت تركيا بسياسة خارجية تقوم على التلازم بين خطين رئيسين:

(5) المصدر السابق، ص202.

1. خطر العلمنة الكاملة للدولة بعد سقوط سلالة الخلافة العثمانية.

2. خطر الانتماء والولاء إلى المنظومة السياسية والأمنية في الغرب.

بقي التحدي الأعظم من ذلك الموروث هو ذاك الآتي من روسيا الشيوعية بعد التحديين التقليديين الأرمني والكردي، وعلى الرغم من التزام تركيا مبدأ الحياد في الحرب العالمية الثانية ورفعها شعار (سلام في الوطن.. سلام في العالم)، لم تفتأ أن اصطفَّت إلى جانب المعسكر الغربي الأميركي الأوروبي في مواجهة المعسكر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفياتي، ومع هذا الاصطفاف باتت تركيا واحدة من أبرز الجبهات المتقدمة في وجه التمدد السوفياتي، وبذلك تكون قد عادت إلى نشأتها الأولى، إذ كانت الامبراطورية العثمانية تمكث على الطرف النقيض للقيصرية الروسية.

بدءاً من الحرب الباردة وحتى ختامها في مستهل تسعينيات القرن العشرين، حرصت تركيا على الذهاب بعيداً في الخيار الغربي، وإن أفضى في الكثير

من تداعياته إلى القطيعة السلبية مع المحيط الاقليمي ودول الجوار، فقد مضت لتعترف بالكيان الاسرائيلي في فلسطين، ولتنخرط كعضو فاعل في حلف الناتو ثم لتبدأ منذ خمسينيات القرن المنصرم رحلة شاقة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من دون جدوى، وهكذا لم يطرأ أي تحول جوهري في الهوية لتركيا، إلا مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في نوفمبر (تشرين الثاني 2002)، وسط مناخ عارم من صعود الإسلام السياسي، شمل الجغرافيات الإسلامية المحيطة بتركيا، وخصوصاً تلك التي انفكت عن الاتحاد السوفياتي، وهي تنتمي في معظمها إلى ما يسمى (الجمهوريات المسلمة ذات الأصل التركي).

ثانياً: آسيا الوسطى بوصفها عمقاً جيو ـ استراتيجياً

يستخدم تعبير آسيا الوسطى جغرافياً للدلالة على أقصى مناطق القارة الآسيوية بعداً عن الأقاليم البحرية المحيطة بالقارة، وتضم آسيا الوسطى المنطقة الممتدة باتجاه الشمال ـ الجنوب من سيبريا حتى الهمالايا، التي تفصلها عن أقاليم السهوب الهندية، وفي اتجاه الشرق- الغرب المساحة الممتدة من خط الأورال ـ قزوين حتى منغوليا والصين، وتعد هذه المنطقة واحدة من أكثر النطاقات الجغرافية بعداً عن المحيطات في العالم. ولذا، فهي تمتاز بخصائص برية، وأصبحت إقليمياً جيوسياسياً ومركزاً للنطاقات التوسعية للإمبراطوريات الأورآسيوية، وتُعد كل من إمبراطوريتي جنكيز خان وتيمورلنك من الأمثلة التاريخية واضحة الدلالة على هذه الخاصية الجيوسياسية[6].

(6) أحمد داوود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم - بيروت، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ط1، 2010، ص 492.

لقد نظرت القوى التاريخية لآسيا الوسطى بوصفهاها منطقة محورية، في هذا الصدد يستعيد (أحمد داوود أوغلو) في كتابه المعروف (العمق الاستراتيجي)، وقد أشار إليه فيلسوف الجغرافيا السياسية البريطاني هالفورد ماكندر حول ما يسميه بـ (التوسع الإمبريالي الروسي)، الذي قطع أوراسيا صوب الشرق والجنوب، بداية من القرن السادس عشر، ووصف هذا الإقليم وسهوله الممتدة حتى أوروبا الشرقية بوصفها منطقة محورية (Heartland)، أي الأرض التي تتوسط القارة وتشكل نقطة الجاذبية فيها، وبحسب إحالات أوغلو أن هذا النمط من المقاربة يدخل ضمن الفروض الأساسية للجيوسياسية البرية الحديثة، وهو ما تجلى بشكل أكبر في التنافس

كان الحزام الجنوبي لهذه المنطقة ميداناً للتنافس بين روسيا وإنكلترا في القرن التاسع عشر فيما عُرف باللعبة الكبرى.

الاستراتيجي الحديث على أورآسيا، كان الحزام الجنوبي لهذه المنطقة ميداناً للتنافس بين روسيا وإنكلترا في القرن التاسع عشر فيما عُرف باللعبة الكبرى، وكان ميداناً لسجالات الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في النصف الثاني من القرن العشرين، وهو ما حفظ لهذه المنطقة أهميتها الجيوسياسية النابعة من خصائصها الجغرافية.

وبالرغم من وجود عدد من العناصر المشتركة بين القوتين العُظميين في تعريفاتهما ومحدداتهما الجغرافية والجيوسياسية، قامتا بتطوير رؤية خاصة بهما بإزاء الحدود الجغرافية للمنطقة، ولأن كانت الاستراتيجية الإنجليزية، وهي تقطع الحزام الجنوبي لآسيا في الاتجاه الشرقي- الغربي وتقسمه إلى مستعمرات، تحدث قطيعة بين مستعمراتها في الشرق الأوسط والهند مستعمراتها التابعة لمراكزها الاستعمارية الأخرى، فإنها كانت من ناحية أخرى تبني خطوط التقاء متداخلة[7].

(7) المصدر السابق.

ووفقاً للتصور الجيوسياسي لدى قادة روسيا، عدّت آسيا الوسطى (SerdnyayaAziya) جزءاً من الشرق الأوسط (Serdniy Vostok) الواقع بين الشرق الأدنى (Blizhniy Vostok)، الممتد من المغرب حتى الخليج العربي، وبين الشرق الأقصى (Dal'niy Vostok)، المطل على سواحل المحيط الهادي، وعلى هذا النحو تبدأ حدود الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، من القوقاز والخليج العربي غرباً وتمتد شرقاً إلى منغوليا ثم جنوباً حتى شبه القارة الهندية. ولم يُستخدم هذا التقسيم بوصفه خطاً جيوسياسياً فاصلاً وحسب، بل استُخدم أيضاً بوصفه خطاً جيو- ثقافياً، يفصل بين الدولة العثمانية من جهة وبين إيران والهند من جهة ثانية.

كان (الكسندر فون هومبولدت) Alexander von Himboldt استخدم تعبير آسيا المركزية أول مرة عام 1829، وبعد ان انتشر استخدام هذا التعبير في الأدبيات الألمانية والفرنسية، انتقل إلى اللغة الروسية. وقد استُخدم هذا التعبير للدلالة على كل الأراضي الآسيوية التي ليست لها سواحل بحرية؛ بحيث أصبح المقابل الجيوسياسي لمصطلح آسيا المركزية هو محور روسيا الأوروآسيوي؛ على حين استُخدم تعبير آسيا الداخلية لتوصيف جيو- اثني أكثر منه توصيفاً جيوسياسياً، ويستخدم للدلالة على المنطقة الواقعة بين خطي عرض (40 و50)، ليشمل تركستان ومنغوليا[8].

(8) المصدر السابق، ص 493.

تحكمت روسيا والاتحاد السوفياتي في محور أورآسيا، جغرافياً وجيوسياسياً، في القرن التاسع عشر، إذ المواجهة مع إنكلترا، في سياق ما عرف باللعبة الكبرى. وكذلك في النصف الثاني من القرن العشرين ضد الولايات المتحدة في سياق الحرب الباردة.. على حين ظلت آسيا الوسطى، التي شكلت أهم مرتكز استراتيجي لروسيا والاتحاد السوفياتي في الجنوب والشرق، عنصراً مهملاً. وكان أهم تغير طرأ على الوضع الجيوسياسي لآسيا الوسطى مع انتهاء الحرب الباردة هو ظهور فراغ جيوسياسي مهم مع تحلل التوازنات الجيوسياسية الساكنة في المناطق التي تقع على خط تشكل هذه التوازنات، وفي مقدمتها منطقة آسيا الوسطى.

أهم تغير طرأ على الوضع الجيوسياسي لآسيا الوسطى مع انتهاء الحرب الباردة هو ظهور فراغ جيوسياسي مهم.

سمح هذا الفراغ الجيوسياسي بتبلور ساحة مناورة هامة أمام اللاعبين الاقليميين في سياستهم الأورآسيوية، وكذلك أمام اللاعبين المنتمين لآسيا الوسطى، ونتج عنه ظهور معيار استراتيجي جديد أدى إلى تفعيل الديناميات الداخلية لآسيا الوسطة ربما للمرة الأولى منذ مئتي عام. وتُعد عملية إعادة بناء آسيا الوسطى من الناحية الجيوسياسية الدينامية مثار نقاش واسع، إذ تتداخل في هذه العملية التوازنات العالمية والقارية والإقليمية، ويجري تبادل التأثير والتأثر فيما بينها. وسيظل النفوذ الذي ستمتلكه الدول ـ ومنها تركيا ـ في هذه المنطقة مرهوناً بما تقوم به هذه الدول من دور في عملية إعادة البناء الجيوسياسي لمنطقة آسيا الوسطى[9].

(9) أوغلو، المصدر السابق، ص 494.

لم تكن المنطقة الوسطى في العقل الجيوبولتيكي الروسي سوى روسيا نفسها، وهذه الصفة للجغرافيا الروسية سوف تجعلها تحتل قيمة متعالية في وجدان الروس، فهي أدنى إلى الأرض المختارة، التي تستمد من الأسطورة والدين والايديولوجيا غذاءها وديمومتها، ومثل هذا البعد الميثولوجي لموقعيه روسيا لم تقتصر مفاعيله على الحقبات القيصرية الممتدة عبر الزمن، وإنما سيعود ليحيا على الدوام في الأحقاب الحديثة، منذ الحقبة اللينينية إلى ما تشهده اليوم مع البوتينية المعاصرة.

هذا البعد الميثولوجي لموقعيه روسيا لم تقتصر مفاعيله على الحقبات القيصرية الممتدة عبر الزمن، وإنما سيعود ليحيا على الدوام في الأحقاب الحديثة.

تمثل روسيا من وجهة النظر هذه كتلة قارية هائلة تتماهى مع الأوراسية نفسها، وبعد استصلاح سيبيريا وتكاملها تطابقت

روسيا مع مفهوم الـ Heartland الجيوبولتيكي أي (الأرض المتوسطة) في القارة، وقد عرَّف (ماكيندر) المدى المكاني الروسي الكبير بأنه (المحور الجغرافي للتاريخ)، وتمثل روسيا الناحية الجغرافية وسطحية الأرض، ومن الناحية اللغوية، المناخية، الثقافية والدينية الوحدة النسيجية للغرب الأوراسي والشرق الأوراسي، ووظيفتها الجيوبولتيكية تؤدي إلى إجمال التوجهات الغربية والشرقية، أو الحديث عنها بالوساطة، فروسيا ـ شيء ثالث، مستقل وخاص ـ لا هي الشرق ولا هي الغرب.

وقد تحدث الأوراسيون الروس عن طريق تفسيرهم الثقافي للوضع (المتوسط) لروسيا، عن الثقافة الخاصة (للإمبراطورية المتوسطة)، إذ تُشطب المواجهات الجغرافية والجيوبولتيكية في تركيبها الروحي، العمودي، ومن وجهة النظر الاستراتيجية البحتة تتماهى روسيا مع الأوراسية نفسها، في الأقل لأن أراضيها بالذات وسكانها وتطورها الصناعي ـ التقني تتمتع جميعاً بالحجم الكافي لتكون أساساً للاستقلالية القارية، وتالياً للاكتفاء الذاتي ولتصبح أساساً للتكامل القاري التام، وهو ما ينبغي أن يجري، وفق القوانين الجيوبولتيكية، لكل (جزيرة)، بما في ذلك (الجزيرة العالمية) (World Island) نفسها أي الأوراسيا.

جميع الدول والأراضي الاوراسية الأخرى هي بالنسبة إلى روسيا ساحلية «Rimland» فروسيا (محور التاريخ).

وبحسب عالم الجيوبوليتيك الروسي الكسندر دوغين، فإن جميع الدول والأراضي الاوراسية الأخرى هي بالنسبة إلى روسيا ساحلية «Rimland» فروسيا (محور التاريخ)، ما دامت الحضارة تدور حولها مبدعة صيغها الزاهرة، المعبّرة، المكتملة لا في مصبها القاري المبدع للحياة بل في (بقعتها الشاطئية)، في الشريط الحرج، إذ يتجاوز مدى اليابسة مع مدى الماء، البحر أو المحيط، ومن وجهة النظر الاستراتيجية تبدو روسيا بنياناً مكانياً مستقلاً يتماهى أمنه واستقلاليته مع أمن واستقلالية قارة بكاملها.

وهذا ما لا يمكن قوله عن أي دولة أوراسية أخرى ـ لا عن الصين، ولا ألمانيا، ولا فرنسا ولا الهند. وإذا كانت الصين أو ألمانيا أو فرنسا أو الهند أو غيرها تستطيع، في علاقاتها مع جيرانها الساحليين أن تتصرف كقوة قارية، فإنها تبقى بالنسبة لروسيا (شريطاً ساحلياً)، أو Rimland مع كل التبعات الاستراتيجية، الثقافية والسياسية. روسيا وحدها القادرة على أن

تتعرف باسم الـ Heartland بكل حجتها الجيوبولتيكية الكاملة[10].

في مقابل هذه الأبعاد الميثولوجية التي يختزنها العقل الجيو- استراتيجي الروسي سنجد كيف تمتلئ ذاكرة الأتراك بما فعله القياصرة بجغرافيات متجذرة في وعيهم الامبراطوري فضلاً عن وجدانهم القومي وإيديولوجيتهم الدينية، وتأسيساً على ذلك فإنهم (الأتراك) يستذكرون جيداً حوادث منتصف القرن السادس عشر لما قام القيصر الروسي ايفان الرابع باحتلال الضفة الشرقية للفولغا حتى اصطراخان، مما هدّد العثمانيين وخانيات آسيا الوسطى وجعل العثمانيين يتقربون إلى الأوزبك.

في الوقائع إن خانيات آسيا الوسطى لم يكن بمقدورها أن تؤسس العلاقة مع الشرق الأدنى عبر إيران، ولذلك فقد كانت تعتمد على الطريق الذي يمر من شمال بحر قزوين وينتهي عند موانئ القرم، ولما أصبح هذا الطريق تحت سيطرة الروس توجه خانات آسيا الوسطى، وخاصة خان خوارزم، بنداءاتهم المتكررة للسلطان العثماني لكي يحرّر لهم طريق الحج والتجارة من الروس[11].

لم يأخذ العثمانيون بالحسبان أن التوسع الكبير لموسكو، التي كانت حتى ثلاثينيات القرن السادس عشر يعد قوة من الدرجة الثانية في أوروبا الشرقية، ويمثل خطراً عليهم في الشمال، بل أنهم أيدوا التحالف بين موسكو وخانية القرم ضد الذين كانوا يهددون السيادة العثمانية في القرم، ووصل الأمر بالعثمانيين في عام 1497م إلى حد السماح للروس بالتجارة في أراضي الامبراطورية العثمانية، ولكن حين اندلعت الحرب في ثلاثينيات القرن السادس عشر بين أمير موسكو الكبير وخان القرم حول وراثة بعض الأراضي، التي كانت في السابق تابعة للقبيلة الذهبية في حوض الفولغا، حاول الخان أن ينبِّه العثمانيين إلى هذا الخطر.

وهكذا اقتنع العثمانيون حوالي منتصف القرن السادس عشر بأن توسع الروس يهدد مواقعهم في حوض البحر الاسود والقوقاز، وفي غضون ذلك أعلن إيفان الرابع نفسه قيصراً في عام 1547، وقام بإخضاع الخانيات المسلمة على شواطئ حوض الفولغا (خانية قازان في عام 1552 وخانية اصطراخان في 1554 ـ 1556)، وتوسع في شمال القوقاز

اقتنع العثمانيون حوالي منتصف القرن السادس عشر بأن توسع الروس يهدد مواقعهم في حوض البحر الاسود والقوقاز.

(10) الكسندر دوغين، أسس الجيوبولتيكا، مستقبل روسيا الجيوبولتيكي، ترجمة وتقديم عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004، ص 207.

(11) خليل إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية مَنْ النشوء إلى الانحدار، ترجمة: محمد الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي، ط اولى، 2002، ص 63.

حتى نهر تره ك Terek ليقيم بهذا أسس الامبراطورية الروسية.

وقد وجد القيصر الروسي في هذه المنطقة حلفاء له في أوساط الشركس والنوغاي، على حين وافق في الغرب أمير مولدافيا بتروارش على وضع نفسه تحت حماية موسكو في عام 1543، وتُوجّ هذا التوسع الروسي عام 1559 بمحاولة قائد القوازق ديمتراش الاستيلاء على قلعة آزوف، التي كانت تمثل آخر موقع حدودي للإمبراطورية العثمانية باتجاه الشمال، وهكذا بعد هذه الانتصارات تمكنت روسيا، التي تحولت إلى قوة من الدرجة الاولى، من وراثة ممتلكات القبيلة الذهبية لتواصل توسيع نفوذها على حساب الممتلكات العثمانية في القوقاز وحوض البحر الأسود، ولقد استمر الوضع على هذا النحو إلى حوالي سنة 1566، حين لم تعد الحرب مع آل هابسبورغ ضرورية.

إذ قرر العثمانيون حينئذ أن يوجهوا اهتمامهم إلى الشمال، وقد وضعت لهذا الغرض خطة جريئة تتضمن أن يقوم الجيش والأسطول البحري بالتقدم على امتداد مجرى نهر الدون إلى أقرب نقطة له من نهر الفولغا، إذ تشق قناة لتربط النهرين، وذلك لكي يتمكن الاسطول العثماني من الوصول إلى اصطراخان عبر الفولغا، وبعد طرد الروس من اصطراخان كانت الخطة تقضي بأن يتابع الاسطول العثماني تقدمه إلى بحر قزوين لكي يدعم الجيش العثماني في إيران، إلا أن هذا التهديد العثماني ما لبث أن وحّد الجارين روسيا وإيران.

ففي شتاء 1568 أرسل القيصر الروسي مبعوثاً إلى إيران يحمل اقتراحاً لتشكيل تحالف مشترك ضد العثمانيين، وفي الوقت نفسه كان البابا غريغوري الثالث عشر يضع القيصر والشاه في خططه لحرب صليبية جديدة ضد العثمانيين، وفي عام 1569، فشلت محاولات العثمانيين لشق القناة وحصار اصطراخان، وتعرض الصدر الأعظم صوقوللو محمد باشا الذي وضع الخطة إلى انتقادات من معارضيه، الذين طالبوا بتمركز القوات العثمانية في البحر الأبيض عوضاً عن مواصلة الحرب المكلفة والمجهدة في الشمال[12].

(12) المصدر السابق، ص 63.

كان القيصر نفسه واعياً إلى أنه في هذه اللحظة لا يستطيع أن يتحدى العثمانيين، ومن هنا فقد تبنى القيصر الروسي سياسة سلم وصداقة مع السلطان، لكي يحافظ على مواقعه في حوض الفولغا، وهكذا فقد تخلى

السلطان للقيصر عن قازان واصطراخان، ولكنه ادعى السيادة العثمانية على خانية القرم وبلاد الشركس والقوقاز، وقد طالب السلطان الروس الانسحاب من هذه المناطق وأن يفتحوا الطريق الممتد من آسيا الوسطى إلى القرم، إلا أن السلطان لم يصر على تنفيذ ذلك ولم يستخدم القوة لذلك لأنه كان مشغولاً في حربه مع أوروبا الغربية في البحر المتوسط، ففي 1570 فتح قبرص، إلا أن الأسطول العثماني تعرض إلى خسائر مدمرة في موقعة ليبانتو في 1571.

أن البابا حرّض روسيا على الانضمام إلى النمسا وبولونيا لتصفية الحساب مع الأتراك.

وعلى الرغم من أن البابا حرّض روسيا على الانضمام إلى النمسا وبولونيا لتصفية الحساب مع الأتراك، لم يرغب القيصر الروسي في نقض الصلح المعقود، وقد كان القيصر الروسي يدعم مواقعه عند شواطئ الفولغا، ولذلك كانت تخدمه سياسة المماطلة، فقد ماطل القيصر الروسي باستمرار ولم يسحب أبداً قواته من القلاع التي بناها في السفوح الشمالية للقوقاز.

وهكذا فضلت الحكومة العثمانية أن تترك أمر الحرب مع روسيا للحاكمين التابعين لها، لخان القرم وأمير ترانسلفانيا، ولما أصبح القيصر الروسي في 1572 مرشحاً للعرض البولوني، بادر العثمانيون أولاً إلى دعم (هنري فاليوس) ثم امير ترانسلفانيا (ستيفان باتوري)، وقد نجحوا في إيصال الامير ستيفان للعرض البولوني، الذي بادر إلى شنّ حرب قاسية ضد موسكو تمكن فيها من استعادة كل الأراضي التي احتلها القيصر الروسي في الغرب[13].

(13) المصدر السابق، ص 64.

ثالثاً: عقدة البلقان

قد تكون السمة الفارقة لفضاء العلاقة الروسية ـ التركية، هي تلك التي تبدو فيها الحروب عاملاً إحيائياً للتاريخ المشترك، وإذا كانت غاية الحروب الثلاثة عشر التي اشتعلت بينهما على امتداد خمسة قرون (1558 ـ 1918)، رسم ثوابت جيوسياسية مسترة، فقد جاءت أزمنة الحداثة لتظهر عكس ذلك، فمنذ بدايات القرن العشرين ستدخل شبه جزيرة البلقان كعقدة متجددة للنزاع الجيوبولتيكي، وبحسب معطيات الفكر الاستراتيجي الروسي تدخل العقدة البلقانية في نطاق الصيغة الأساسية للبناء الجيوبوليتكي (الجنوب روسي)، وفيها توجد أربع مناطق أساسية:

معطيات الفكر الاستراتيجي الروسي تدخل العقدة البلقانية في نطاق الصيغة الأساسية للبناء الجيوبوليتكي (الجنوب روسي).

1. البوسنية ـ الكرواتية (الأكثر تطرفاً نحو الغرب، ذات توجه أطلسي rimland صاف).

2. الصربية (وتمتد أكثر نحو الشرق، ذات توجه أوراسي واضح).

3. البلغارية (الأكثر توغلاً نحو الشرق، تحمل عناصر الصيغة الليفانتية (وهي صيغة تمثلها مجموعة أثنية تتحدث اللغة العربية وقوامها أحفاد الأوروبيين الذين زحفوا على بلاد الشام، وتذاوبوا مع أهلها في الحروب الصليبية)، وهذا الأنموذج تمثله تركيا بالصورة الأوضح ـ التركيب الأوراسي القاري).

4. اليونانية (الأرثوذكسية)، لكنها داخلة في المعسكر الأطلسي[14].

(14) الكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتكا، مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة وتقديم د. عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت 2004، ص 397.

إن (النظام الجيوبولتيكي الجديد) (القاري والأوراسي) في هذه المنطقة (كما هو الأمر في كل مكان)، قائم على أساس تشجيع كافة العمليات التكاملية وفقاً لمحور الشمال ـ الجنوب، وهذا يعني ضرورة العمل، وفي الحدود القصوى، على تشجيع العلاقات بين بلغراد ـ أثينا وصوفيا ـ أثينا، وبما أن منطقة البلقان تمثل بمجموعها تكويناً موزاييكياً وعلى غاية من التعقيد فإن مشروع الفيدرالية السلافية المشتركة والمكونة من صربيا، بلغاريا، مكدونيا، الجبل الأسود، والبوسنة الصربية، والذي يمكن أن يكون الحل الأمثل من الناحية النظرية، بعيد عن التطبيق في وقت قريب.

أن منطقة البلقان تمثل بمجموعها تكويناً موزاييكياً وعلى غاية من التعقيد.

وهو يفترض، عملية التكامل العرضاني الخطيرة والمحفوفة دوماً بالمشاكل في مثل هذه المناطق المتشابكة من الناحية الأثنية، فلنتذكر على سبيل المثال حروب البلقان (1912 ـ 1913) الضارية في بداية القرن بين الدول الأرثوذوكسية صربيا، بلغاريا واليونان والمشكلة الدائمة الحضور لمكدونيا، التي كانت (تفاحة الشقاق) داخل الدول السلافية القارية والأوراسية المحتملة.

تشكل قضية سيادة أوكرانيا بالنسبة للسياسة الروسية ظاهرة، تبلغ سلبيتها درجة إنها يمكن من الناحية المبدئية أن تثير نزاعاً مسلحاً، وباستثناء شاطئ البحر الأسود من اسماعيل، وحتى كيرتش تستقبل روسيا شريطاً ساحلياً لا يُعرف من صاحب السيادة الحقيقية عليه، ويبلغ درجة من الطول تجعل

وجوده نفسه في صورة دولة طبيعية ومستقل أمراً يبعث على الشك، إن البحر الاسود ليس تعويضا عن الخروج إلى (البحار الدافئة)، وتسقط أهميته الجيوبولتيكية سقوطاً حاداً بسبب السيادة الأطلسية الوطيدة على البوسفور والدردنيل.

إن البحر الاسود ليس تعويضا عن الخروج إلى (البحار الدافئة)، وتسقط أهميته الجيوبولتيكية سقوطاً حاداً بسبب السيادة الأطلسية الوطيدة على البوسفور والدردنيل.

إلا أنه يمكن، في الأقل من حماية المناطق الوسطى من التوسع المحتمل للنفوذ التركي، إذ يمثل حدوداً مريحة إلى أبعد الدرجات مأمونة وزهيدة التكاليف، ولهذا كان ظهور حالة جيوبولتيكية جديدة على هذه الأراضي (يحاول فوق ذلك الدخول في حلف الناتو)، يعد شذوذاً مطلقاً لا يمكن أن تؤدي إليه إلا خطوات غير مسؤولة على الاطلاق من وجهة النظر الجيوبولتيكيية.

أوكرانيا كدولة مستقلة ذات مطامح ترابية معينة تمثل خطراً داهماً على الأوراسيا كلها، وبدون حلّ المشكلة الأوكرانية يغدو الحديث عن الجيوبولتيكياً القارية أمراً عبثياً. على العموم وهذا لا يعني أنه ينبغي الحد من استقلال أوكرانيا الذاتي أو الثقافي ـ اللغوي أو الاقتصادي، وأنه يجب أن تصبح مجرد قطاع اداري للدولة المركزية الروسية، (مثلما كان الأمر عليه إلى حد ما في الامبراطورية القيصرية أو في الاتحاد السوفياتي)، إلا أن أوكرانيا من الناحية الاستراتيجية يجب أن تكون إسقاطاً لموسكو في الجنوب والغرب.

من هنا فإن الثابت الاساسي المطلق للسياسة الروسية على شواطئ البحر الاسود، هو السيطرة الشاملة وغير المحددة بأي شيء لموسكو، على مجموع امتداد ذلك الشاطئ من الاراضي الاوكرانية وحتى الأراضي الأبخازية، ـ وعلى ما يبين (الكسندر دوغين) ـ أن بإمكان الروس تفتيت هذه المنطقة، قدر ما يريدون وفقاً للمظهر الاثنو ـ ثقافي، ومع الأخذ بالحسبان الاستقلال الاثني والمذهبي لروس القرم وللتتر والكازاك والابخازيين والجورجيين، على أن يتم ذلك كله بإزاء السيطرة المطلقة لموسكو على الوضع العسكري والسياسي، إذ الشاطئ الشمالي للبحر الاسود يجب أن يكون أوراسيا بصفة استثنائية وأن يخضع لموسكو بصفة مركزية[15].

(15) الكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا، مصدر سبق ذكره، ص 399.

الشاطئ الشمالي للبحر الاسود يجب أن يكون أوراسيا بصفة استثنائية وأن يخضع لموسكو بصفة مركزية..

لا تقف الرؤى القومية الروسية المتعالية عند حدود توصيف

الخصائص الاستثنائية ليكنونتها الجيوبولتيكية، بل هي تمضي إلى توصف معاكس للتموضع التركي، حتى يصل الأمر إلى خلع نعوت على الدولة الأتاتوركية الحديثة، أشد وقعاً مما انطوى عليه الخطاب الثقافي الروسي تجاه العدو العثماني، وبحسب هذا التوصيف تظهر تركيا العثمانية الحديثة لا كامتداد للإمبراطورية بل كصورة هزلية لها، وبدلاً من البنية الإسلامية الامبراطورية المتعددة المراكز الكثيرة القوميات، أقام كمال أتاتورك الصيغة الشرقية للـ Nation - Etat الفرنسية الدولة ـ الأمة، ذات البناء العلماني ـ الإلحادي الفج والقومي الضيق.

تمثل تركيا وهي عضواً في الناتو اليوم- المخفر الأمامي الشرقي للأطلسية والعولمة.

فكانت تركيا الدولة الأولى في الشرق التي قطعت العلاقات مع تقاليدها الروحية والدينية والجيوبولتيكية، ومن الناحية الواقعية تمثل تركيا وهي عضواً في الناتو اليوم ـ المخفر الأمامي الشرقي للأطلسية والعولمة ـ (النطاق الصحي) بين الشرق الآسيوي والعالم العربي، والأنموذج الجيوبولتيكي الي تقدمه تركيا ـ هو التكامل مع العالم الغربي والحضارة العولمية الإلحادية، ولكن بما أن تركيا نفسها ـ الطامحة إلى الدخول في (أوروبا) لا تزال بعد المستعمرة (السياسية ـ الايديولوجية) للولايات المتحدة، وليست العضو الحقيقي في المدى الكبير الاوروبي (وهو ما كان يمكن أن يفترض من الناحية النظرية مشاركة تركيا في معسكر أوروبا الوسطى)، فإن التوجه نحو تركيا يعني بالنسبة إلى بلدان (الخارج القريب)، تكاملاً مع المشروع العولمي بين كتلة أوراسيا القارية الشرقية (مع إيران والصين والهند)، وبين العالم العربي الذي يهدد بالانفجار، والذي يتطلع دوماً إلى التخلص من القيادة العولمية العملية[16]، لكن بقطع النظر عن حدة هذه الرؤية أو واقعيتها، فإن ثمة أحكاماً تبدو جائزة في ظل الطموح التركي المفتوح على مواصلة لعبتها في ما وراء الحدود.

(16) المصدر السابق، ص 492.

مع انهيار الاتحاد السوفياتي وانفراط حلف وارسو، لم تتضاءل أهمية تركيا، التي كانت العضو الوحيد في المعسكر الغربي ذا العمق الآسيوي في حلف الناتو في الحرب الباردة، بل إنها اكتسبت سمات إضافية في ظل المعادلات الجديدة المتداخلة، فقد كان لتوسع ساحة التدهور الاستراتيجي الدولي في ما بعد فترة الحرب الباردة باتجاه العمق الأورآسيوي وممرات البلقان والقوقاز، أن يدفع حلف الناتو للتوجه شرقاً.

وبينما كانت الولايات المتحدة تعمل على تكليف حلف الناتو بمهام دولية أكثر شمولية في الفترة الجديدة، أخذت تنظر إلى تركيا بوصفها حليفاً ذا وضعية مؤثرة في العمق الآسيوي، وتدرك الولايات المتحدة إنها اضطرت طوال فترة الحرب الباردة لإقامة توازن استراتيجي مع عدة لاعبين عند الخط الجنوبي لأورآسيا، إذ مركز منطقة الحزام الطرفي، ولما كان ذلك الخط الجنوبي يضم أيضاً العراق وإيران، وهما الدولتان التي طبقت الولايات المتحدة عليهما سياسة الاحتواء المزدوج لفترة ما، برزت أهمية تركيا في التوازنات الاستراتيجية في المنطقة واكتسبت صفة الشريك الاستراتيجي، وأدى وجود روسيا في الشمال والشمال الغربي لتوازنات آسيا، ووجود الصين في الشرق، ووجود تمركز للقوة في غرب آسيا ضد قوة الهجوم الهندي في الجنوب، الولايات المتحدة باتجاه تطوير سياسات تستند إلى وجود تركيا في هذه المنطقة، التي تعج بالمخاطر الاستراتيجية الجيو ـ اقتصادية والجيو ـ سياسية[17].

(17) احمد داوود اغلو، المصدر السابق، ص 528.

لكن تعامل الولايات المتحدة مع تركيا بوصفها شريكاً استراتيجياً إقليمياً هاماً في توازنات أورآسيا، سيشجع تركيا على الولوج إلى التوازنات الآسيوية مدعومة بلاعب عالمي، وأخذت أهمية ذلك التقارب الاستراتيجي تزداد بالنسبة لتركيا، لا سيّما في الفترات التي شهدت توتراً في العلاقات بين الاتحاد الاوروبي وتركيا، أو التي شهدت تصاعداً في التنافس التركي ـ الروسي، وبعد قمة هلسنكي، التي حدد فيها الاتحاد الأوروبي الدول الجديدة المرشحة لنيل عضويته، باتت تركيا في حاجة إلى اعادة ضبط توازناتها مع الولايات المتحدة ـ الاتحاد الاوروبي فيما يتعلق بسياساتها تجاه آسيا الوسطى، وهو الشأن في سياساتها الاقليمية الاخرى، وأدى بلورة سياسة تركيا في الشرق الاوسط، التي نشطت في منتصف عقد التسعينيات من القرن العشرين، إلى ضرورة تحقيق توازن بين المقاربة القائمة على محور الولايات المتحدة ـ إسرائيل، وهو المحور المؤثر في سياسة آسيا الوسطى، وبين خيارات الاتحاد الأوروبي في آسيا الوسطى، إن نمط انعكاس التوازنات العالمية للولايات المتحدة ـ الاتحاد الأوروبي ـ روسيا على آسيا الوسطى في الفترة المقبلة، سيكون له أثر مهم في سياسات تركيا تجاه هذه المنطقة.

رابعاً: تركيا في لعبة ما وراء الحدود

ويراهن العقل السياسي التركي، وخصوصاً في الحقبة التي تولى فيها حزب العدالة والتنمية رأس السلطة، على فرصة تاريخية للدخول بقوة في لعبة توازنات ونفوذ تتجاوز الجغرافيا التقليدية للبلاد.

لأن تمكنت تركيا ـ تبعاً لهذا الرهان ـ من متابعة إيقاع هذه التوازنات العالمية ومتغيراتها المحورية متابعة جيدة، فسوف تتمكن من أن تصبح لاعباً قادراً على التأثير في توجهات القوة داخل معادلة آسيا الوسطى، في هذا الوضع، ستساعد كثافة وفاعلية علاقات تركيا مع اليابان والصين على توسيع ساحة مناورة تركيا داخل هذه التوازنات، وفي المقابل فإن تركيا لم تستطع الاستفادة المثلى من ساحة المرونة الاستراتيجية، ولم تستطع تحقيق التوافق بين العوامل التكتيكية والاستراتيجية، وتضاءلت قدراتها على المناورة الدبلوماسية، فقد تسفر التحالفات المحتملة وتوجهات القوية داخل هذه التوازنات العالمية عن نتائج شديدة السلبية لتركيا، ولذا، يجب على تركيا القيام بمتابعة دقيقة لنمط العلاقات المتناقضة بين القوى العالمية والقارية والإقليمية، وتوازنات هذه العلاقات[18].

يجب على تركيا القيام بمتابعة دقيقة لنمط العلاقات المتناقضة بين القوى العالمية والقارية والإقليمية، وتوازنات هذه العلاقات..

(18) المصدر السابق.

ما كاد الحادث الأوكراني ينحو باتجاه التحول إلى قضية جيو ـ استراتيجية، حتى أخذت إرهاصات التوتر الروسي التركي تطل من جديد، فالواقع المستجد لم يكن بالنسبة إلى القيادتين الروسية أمراً عارضاً، بل هو يقع في عمق استراتيجيتهما العليا، فعلى رغم التحسينات الوازنة التي شهدتها العلاقات المشتركة مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002، عادت بوادر الحساسية بين الفضاءين لتكتسب صورتها السلبية المألوفة. فأوكرانيا حاضرة في العقل الاستراتيجي لروسيا حضوراً غير عادي وسبق وأشرنا، وثمة من ينبري إلى تظهير منزلة استثنائية لموقعيه أوكرانيا في رؤية فلاديمير بوتين الجيو ـ استراتيجية، وسط الفوضى العارمة التي تشهدها التحولات الدولية والاقليمية.

عند علماء الجغرافيا السياسية تسمى أوكرانيا بالحافة، أو التخوم، ذلك لأنها تقع على سهل فسيح، تصل مساحته إلى أكثر من (600) ألف كيلومتر مربع، وهي أكبر دولة في أوروبا خارج الاتحاد الاوروبي، وعدت دائماً حافة الشرق

أوكرانيا القرن العاشر الميلادي هي المهد الأول للأرثوذكسية الروسية.

الأوروبي ونهاية غرب القارة، وقد ازدادت الأهمية الاستراتيجية لأوكرانيا بعد انهيار الكتلة الشرقية (1989 ـ 1991)، وعندما أعلنت استقلالها عام 1991، لم تكن روسيا في وضع يسمح لها بتحدي هذا الاستقلال، بأي صورة من الصورة.

ولكن أوكرانيا تعني الكثير لروسيا بل وللقومية الروسية، كييف ومحيطها وليس موسكو هي أول موطن للروس، وأوكرانيا القرن العاشر الميلادي هي المهد الأول للأرثوذكسية الروسية، وبالرغم من أن سياسة القوميات السوفييتية جعلت أوكرانيا إحدى الوحدات الفيدرالية للاتحاد السوفييتي، إلا أن فترات استقلال أوكرانيا عبر التاريخ كانت قصيرة وعابرة. في أغلب تاريخها، انقسمت هذه البلاد التي تعرف اليوم بأوكرانيا بين الإمبراطوريات الروسية، النمساوية الهنغارية، والبولندية الليتوانية، والعلاقة بين أقاليم أوكرانيا وروسيا متداخلة ومعقدة وتلخيصها عن طريق الحديث عن وحدة العرق السلافي، فأوكرانيا التي يبلغ عدد سكانها أكثر من (45) مليون نسمة، لا تضم سوى أقلية من الروس تقدر بحوالي (21%) من السكان ينتشرون في شرق أوكرانيا وشبه جزيرة القرم، فيما الغالبية العظمى (75%) هم من الأوكران والباقي هم من أقليات بيلاروسية ورومانية وتتارية.

وفي حين لم يكن لها حدودٌ جغرافية واضحة في القرون الثلاثة الماضية، فقد كانت أوكرانيا موضع صراع وتنافس بين قوى دولية كبرى، بما فيها روسيا القيصرية والامبراطورية العثمانية وفرنسا وبريطانيا وألمانيا النازية، ولعل أشهر حلقة في حلقات الصراع على أوكرانيا هي ما يعرف بحرب القرم، التي دارت رحاها بين روسيا القيصرية من جانب والامبراطورية العثمانية وفرنسا وبريطانيا ومملكة ساردينيا.

والمعروف أنه في مطلع القرن العشرين ضُمتّ أوكرانيا رسمياً إلى الاتحاد السوفيتي، وتعرضت في الحرب العالمية الثانية إلى اجتياح ألمانيا النازية، وانخرط قسم من السكان في صفوف القوات النازية ضد القوات السوفيتية، ولكن الاتحاد السوفيتي انتصر وبقيت أوكرانيا جزءاً مهماً منه، ولا سيّما بعد تمركز قطعات عسكرية حيوية في الأراضي الأوكرانية، وإقامة العديد من المنشآت الصناعية الثقيلة التي ما تزال تشكل إلى اليوم عصب الصناعة والاقتصاد الأوكراني، وهكذا بقي

كانت أوكرانيا موضع صراع وتنافس بين قوى دولية كبرى، بما فيها روسيا القيصرية والامبراطورية العثمانية وفرنسا وبريطانيا وألمانيا النازية.

عبر السهل الأوكراني مرت الجيوش الأوروبية الغازية لروسيا في حربين عالميتين.

الحال في أوكرانيا إلى أن تفكك الاتحاد السوفيتي، إذ سارعت أوكرانيا إلى الاستقلال عنه ورفض الانضمام إلى الاتحاد الروسي المنبثق عنه، ولما كان لروسيا الاوراسية ثلاث بوابات رئيسة تنفتح عبرها على العالم وهي: وسط آسيا، والقوقاز، وأوكرانيا، فإن الأخيرة هي أهمها وأخطرها على الإطلاق، فعبر السهل الأوكراني مرت الجيوش الأوروبية الغازية لروسيا في حربين عالميتين، وبالغتي الأثر على رؤية الروس القومية لذاتهم وعلى رؤيتهم لشروط بلادهم الجيوسياسية: **الحرب النابليونية والحرب الألمانية النازية**[19].

وتعد أوكرانيا الممر الرئيسي، إلى الآن، لأنابيب النفط والغاز الروسي إلى أوروبا الغربية، وتمتلك أكبر منظومة أنابيب لنقل الغاز وتتألف من (35,2) ألف كيلومتر من أنابيب الغاز، وأكثر من (120) محطة للضخ و(13) مستودعاً للغاز تحت الارض، ويمر فيها أنبوب غاز السيل الشمالي الذي يغذي أوروبا بثلث حاجاتها من الغاز، وفي مدينة سيفاستوبول الاوكرانية التي تتمتع بوضع قانوني خاص يقع مقر اسطول البحر الأسود الروسي، الذي يعد جوهرة البحرية الروسية.

تقع أوكرانيا في مقدمة المنطقة التي يسميها علماء الجيوبوليتيك بحافة اليابسة، بالنسبة لاوراسيا، أو الهلال الداخلي، والذي بنى نيقولاي سبيكمان نظريته عليه، إذ عدّ أن من يسيطر على حافة اليابسة يسيطر على أورآسيا، ومن يسيطر على أوراسيا يسيطر على العالم، وكذلك الجغرافي البريطاني هالفورد ماكندر، فهو أول من نبه إلى أهمية أوراسيا وحافة اليابسة واعتبرها نقطة الارتكاز الجغرافي ومن يسيطر عليها يسيطر على جزيرة العالم، ومن يسيطر على جزيرة العالم، يسيطر على العالم، ويقصد ماكندر بجزيرة العالم القديم آسيا وأوروبا وأفريقيا، ولقد فهم نابليون أهمية قلب اليابسة قبل ماكندر عندما توجه إلى روسيا، وكذلك تأثر قيصر ألمانيا وليم الثاني وهتلر وموسوليني بأهمية قلب اليابسة للسيطرة على أوروبا والعالم[20].

خامساً: روسيا تغادر حيرتها

تحت عنوان (قطبان على أقل تقدير.. أو الموت) يبيّن عالم الجيوبوليتيكا الروسي الكسندر دوغين، أن روسيا باتت منذ فترة قصيرة أمام أحد خيارين

(19) رياض عيد، مَنْ مداخلة له في إطار برنامج «حلقات التفكير الاستراتيجي» التي ينظمها مركز دلتا للأبحاث المعمّقة في بيروت، تاريخ 14- 5- 2014.

(20) المصدر السابق، ص 2.

استراتيجيّين هما في غاية الخطورة والتعقيد، إما القبول بالنظام الكوني العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة، وإما **التكوين الفوري للتكتل الجيو ـ استراتيجي المناوئ لمنظومة القوى الأطلسية.**

إما القبول بالنظام الكوني العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة، وإما التكوين الفوري للتكتل الجيو ـ استراتيجي المناوئ لمنظومة القوى الأطلسية.

هذه الأطروحة التي تضمّنها كتاب دوغين المثير للجدل (أسس الجيوبوليتيكا)[21]، كانت أشبه بوصية سياسية أخلاقية بالنسبة إلى الزعيم الروسي فلاديمير بوتين، فقد بدا ولو أنه يأخذ بها منذ اليوم الأول لتسلمه مقاليد السلطة بعد سنوات الوهن التي عاشتها بلاده، تحت ظل الرئيس الأسبق بوريس يلتسن.

(21) مقدمة كتاب دوغين، المصدر السابق.

قبل انفجار القضيتين المذكورتين آنفاً، كان السؤال المحوري مركوزاً حول ماهية الموقع الذي يحتلّه بوتين في مواقع القرار الروسي، والمفارقة التي ينبغي ملاحظتها هي أن مثل هذا السؤال جرى تداوله في الوقت الذي بدا فيه، وكأن موسكو عادت لتمكث في منطقة الضباب الاستراتيجي بإزاء التحوّلات المدوية التي تعصف بالفضاء العربي الإسلامي المجاور لها، ثمّة من سبق ورأى أن روسيا في حقبة ميدفيديف الرئاسية دخلت مجدداً إلى حلبة التردّد والحيرة، وآخرون قالوا إن موقعيّة روسيا في العالم لا تني تترسخ بخطى ثابتة ولو ببطء، في حين مضى كثيرون إلى القول بأن البوتينية لم تفقد حيويتها تحت رئاسة ميدفيديف، بل هي تحوّلت إلى ظاهرة اخذت تحفر عميقاً في الزمن الروسي الجديد.

كانت الأحكام التي سادت روسيا الاستراتيجية في الأعوام الأولى من وصول فلاديمير بوتين إلى سدة الحكم في روسيا عام 2000، فقد كان ذلك أمراً طبيعياً فرضته مرحلة الانتقال، والإرث الثقيل الذي نجم من فوضى السلطة والمجتمع في عهد يلتسن، ولكن بعد مخاض فكري حول سؤال الهوية، والاسباب التي أدت إلى انهيار الاتحاد السوفياتي، بدأت إرهاصات تحول عميق تمثل بولادة فلسفة سياسية، تقوم على إعادة تشكيل روسيا على نصاب القوة والسيادة والاقتدار، وهذا ما سيظهر لنا عبر جملة من الشواهد:

موسكو عادت لتمكث في منطقة الضباب الاستراتيجي بإزاء التحوّلات المدوية التي تعصف بالفضاء العربي الإسلامي المجاور لها.

- بروز الاوراسية كعقيدة جيوبوليتيكية جديدة تحكم تطلعات وسياسة روسيا الاتحادية المستقبلية.

سوريا وللمرة الأولى بعد الحرب الباردة تدخل عاملاً أساسياً أيضاً في صميم الأمن السياسي والاقتصادي والقومي الروسي..

- ارتفاع كبير في أسعار النفط والغاز الذي مكن روسيا من اجتياز العجز الهائل في ميزان المدفوعات (300 مليار دولار)، الذي سببته سيطرة المافيا الروسية على الاقتصاد الروسي، فلقد استطاع بوتين أن يخرج روسيا من عجزها المالي، ويحقق فائض مالي تجاوز الـ(1) تريليون دولار حتى الآن.

- قرأ بوتين جيداً أسباب انهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه، وقرأ أهمية مادة الغاز المستقبلية (حيث أطلقت منظمة الطاقة العالمية تسمية القرن الحادي والعشرين بالعصر الذهبي للغاز)، لا سيّما وأن روسيا هي الدولة الأولى المنتجة للغاز في العالم.

- إدراك خطورة المخططات الأميركية على الأمن القومي، عن طريق نشر القواعد الأميركية والدروع الصاروخية في أوروبا ووسط آسيا وتركيا.

- وقوفه مع الصين عقبة كأداء في مجلس الأمن بوجه المخططات الأطلسية في سوريا، ومنع إسقاطها بحمايتها بثلاثة فيتوات، حفاظاً على مصالح روسيا الاستراتيجية في المتوسط، وحفظاً على قاعدة طرطوس (القاعد الوحيدة المتبقية لروسيا خارج أراضيها بعد القرم)، مما جعل سوريا وللمرة الأولى بعد الحرب الباردة تدخل عاملاً أساسياً أيضاً في صميم الأمن السياسي والاقتصادي والقومي الروسي[22].

(22) رياض عيد، مصدر السابق.

يدرك الكثيرون أن الطريقة التي أخذ بها بوتين ليبلغ هذا الهدف حملت مزيجاً مركباً من العقل البارد، ومن خيارات القوة التي تخلّلت التجربة الروسية الطويلة، ومع أن الكرملين حقَّق في عهده نجاحاً ملحوظاً في إعادة الاعتبار لقوة روسيا، فقد واجه في المقابل قوى ضغط لا حصر لها في الداخل والخارج، بإزاء ذلك كان على بوتين أن يسلك بصعوبة نادرة طريقه الخاص الثالث في مواجهة فوضى النفوذ المالي والإعلامي والأمني والعسكري، في موازاة العمل الجاد، لكن البطيء لجهة تشكيل تحالفات دولية وإقليمية في مواجهة الجموح الأميركي المتمادي.

عندما استهل بوتين ولايته بحرب احترازية في شمال القوقاز، كان يعرف أن سياسة كهذه لا مناص منها لتقوم المعادلة في هذه الجغرافيا المضطربة، على نصاب غير متناقض مع الأمن القومي الاستراتيجي لروسيا، والذين وقفوا

على طريقة إدارته لحرب الشيشان لاحظوا اعتماده على ما كان يسميه مؤسس الدولة السوفياتية فلاديمير لينين بـ(**سياسة ليّ القضيب**)، المعروف عن هذه السياسة التي صاغها زعيم الثورة الاشتراكية وطأة حربين متلازمتين، أهلية وخارجية، إنها تقوم على نظرية الردع التي تنتهي إلى التوازن أو إلى الغلبة في الصراع مع الخصم.

وقوامها أن منطق التطرف أو الانفصال لا يستوي على (اعتدال) ما، إلا أذا قوبل بمنطق قوة معاكس يتجاوز ما لدى الخصم من قدرات، يدرك بوتين أن القضايا المتّصلة بالأمن القومي لروسيا تحمل بعداً جيو ـ استراتيجياً يستحيل النظر إليه بتبسيط، فالأوساط الغربية وفي مقدمها الولايات المتحدة الأميركية، كانت ولاتزال تنظر إلى الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفياتي السابق، كمناطق نفوذ لمصالحها الحيوية، وليس بعيداً عن ذلك ما تتوخاه نظرية ملء الفراغ التي وضعها مستشار الأمن القومي الأميركي الاسبق زبيغنيو بريجنسكي والمشهورة بـنظرية (**الثقب الأسود**)، في إشارة منه إلى روسيا الكبرى وما تشمله من مجالات جيو ـ استراتيجية تتسم أوضاعها بالفوضى وعدم الاستقرار.

أن منطق التطرف أو الانفصال لا يستوي على (اعتدال) ما، إلا أذا قوبل بمنطق قوة معاكس يتجاوز ما لدى الخصم من قدرات.

قد تكون واحدة من الغايات الأساسية لاستراتيجية بوتين، هي السعي إلى إغلاق الثقب الأسود الذي أحدثه الغرب النيو ـ امبريالي في جدار الأمة الروسية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، أما مؤدى هذا المسعى فسنجده بالتوثُّب، الذي لا يهدأ نحو نغير قواعد اللعبة الدولية التي كرستها ظاهرة العولمة، أي العمل على تشكيل محور عالمي يرسخ التعددية القطبية ويقيم حداً ختامياً على الأحادية الأميركية.

ربما كانت الخطوة الأكثر مدعاةً لملاحظات الخبراء كانت في «التحالف» الروسي ـ الصيني حول القضية النووية، ولقد بدا لهؤلاء إن إصرار موسكو ـ بكين على الالتزام بمعاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية، يعني في حقيقة الأمر الاعتراض الصارم على انفراد واشنطن بالمجالين النووي والعسكري والسيطرة عليهما، ولذلك ليس من قبيل المصادفة أن تكون عبارة (الشراكة الاستراتيجية) بين الصين وروسيا أكثر من مجرد اصطلاح دبلوماسي بارد.

ليس من قبيل المصادفة أن تكون عبارة (الشراكة الاستراتيجية) بين الصين وروسيا أكثر من مجرد اصطلاح دبلوماسي بارد.

ثمة من رأى أن البوتينيّة باتت حاضرة بعمق في صياغة القرارات الكبرى لروسيا، لكن الكرملين المكتظ بالقلق على مصير روسيا، لا تفارقه أحلام العودة إلى قلعة القيصر الأعظم، في حين أن أحلاماً كهذه تستلزم الانتقال الصعب من التردّد إلى الحسم في الخيارات الاستراتيجية، ذلك أن لحظة الاحتدام في البحر الأسود وآسيا الوسطى، وتلك التي يعيشها الشرق الأوسط، من بغداد إلى طهران إلى دمشق وبيروت والقاهرة، وصنعاء وطرابلس الغرب إنما تفترض تجاوز الاداء البطيء في اللعبة المحمومة[23].

(23) محمود حيدر، بوتين بعد لينين: استئناف بطرس الأكبر، جريدة البيان الاماراتية، 5 ـ 2 ـ 2010.

ربما سيكون على بوتين مرحلة ما بين الفيتو وأوكرانيا التهيؤ للمخاطرة في تمرين جديد على (حرب باردة) من طراز مختلف، لكن هذه المرة، وكما ينصح عدد من المفكرين الاستراتيجيين الروس، ضمن تحالف حضاري يجمع ثلاثة فضاءات كبرى: فضاء روسيا الارثوذكسية، وفضاء الصين الكونفوشيوسية وفضاء الإسلام الممتد بين آسيا وأفريقيا حتى تخوم الغرب الأوروبي، هل سيمضي بوتين إلى النهايات لاستعادة الضفة المقابلة للتوازن الدولي؟.

كل شيء يفترضه الجواب الآن هو رهن اختبارات دقيقة، لعل أكثرها حساسية مواجهة الغزو الأطلسي المستأنف باتّجاه المياه الدافئة، ذاك أن مثل هذه الاختبارات سيكون لها مفاعيل حاسمة في الزمن الانتقالي لعالم ممتلئ بقابليات الانفجار.

بإزاء هذا السؤال، فضلاً عن الجواب عليه، تدرك تركيا أردوغان أن ما يترتب عليها من أسئلة معاكسة قد يكون الجواب عليها مؤلماً وشاقاً، بل ربما يكون مستحيلاً بعدما فارق حزب العدالة والتنمية نظرية الامتداد الهادئ في الاقليم، لصالح الاستغراق في فضاء عارم من الأعاصير السياسية والأمنية الممتدة من آسيا الوسطى إلى شواطئ البحور الدافئة، في مثل هذه الحال، لا شيء يقع خارج الاحتمال، فقد اعتاد الروس والأتراك معاً على استذكار ملحمة الأجداد الدامية ولو إنها الحاضر المستمر، إلا أن المسافة الطفيفة بين حافة الهاوية والوقوع فيها سيبقى يشكّل نظام الردع الأخير ولو إلى حين.

اعتاد الروس والأتراك معاً على استذكار ملحمة الأجداد الدامية ولو إنها الحاضر المستمر.

أمن أوراسيا وحسابات القوى الكبرى

أ.د. سعيد صلاح الدين النشائي*
أكاديمي وباحث مقيم في كندا

* جامعة بريتش كولومبيا، فانكوفر/ كندا

مقدمة

أوراسيا هي هذه البقعة من العالم التي تتواصل فيها قارتي آسيا وأوربا، فهي تجمع ما بين شرق أوربا وغرب أسيا، وهي قلب العالم ومحور صراعاته منذ فجر التاريخ، فهي تشمل من قارة آسيا تركيا والجمهوريات السوفيتية السابقة القوقازية كجورجيا، وأيضا أوكرانيا وأذربيجان وأرمينيا وتركمانستان، وبذلك فإنها تحدد جغرافيا بدول آسيا ما حول بحر قزوين والبحر الأسود وتشمل من أوربا الدول التي تطل على البحر الأسود كبلغاريا ورومانيا ودول شرق أوربا المتوسطية كاليونان ومقدونيا. وقد أنتجت في الجانب الأوروبي الحضارة اليونانية والرومانية وخرج منها الإسكندر الأكبر بتاريخه وسيطرته على العالم، وخاصة الجانب الآخر من البحر الأسود، متوغلاً في بلاد فارس والقوقاز، وفي الجانب الأسيوي كانت هناك حضارة فارس وهذه الهجمات الاستعمارية القادمة من غرب آسيا من المنطقة القوقازية، أو ما يعرف (بخط الإستبس).

لقد شكلت أهمية هذه المنطقة بإشارة بعض المنظرين الأمريكيين منذ فجر القرن العشرين، وتحديداً مع بداية الانهيار للخلافة العثمانية في عشرينيات القرن الماضي، وهذه الأهمية لم تكن فقط لهذا الموقع الجغرافي المتميز فقط، بل زاد من ذلك كون هذه المنطقة هي مخزن الطاقة العالمي بدءاً من نفط الشرق الأوسط، في ما تسمى السعودية وإيران والعراق ودول الخليج إلى هذا المخزن البكر في منطقة بحر قزوين.

هي هذه البقعة من العالم التي تتواصل فيها قارتي آسيا وأوربا، فهي تجمع ما بين شرق أوربا وغرب أسيا، وهي قلب العالم ومحور صراعاته منذ فجر التاريخ.

وفي قراءة سريعة بدءاً من تفكك الدولة العثمانية، والذى انتهى بالحرب العالمية الثانية، وظهور القطبين المنتصرين القطب السوفيتي سابقاً والقطب الأمريكي ودخول هذين القطبين في صراع بين أيديولوجيتين ونظاميهما النظام الرأسمالي بأيديولوجيته الليبرالية المتوجه بالاقتصاد الحر الرأسمالي، والتي تزعمته أمريكا بعد الانكسار الأوربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والنظام الاشتراكي بأيديولوجيته الاشتراكية الجماعية باقتصاد اشتراكي تقوده ديكتاتورية الطبقة العاملة، وبقيادة الاتحاد السوفيتي قبل أن تنضم الصين إلى المعسكر الاشتراكي، برغم خلافتها مع الاتحاد السوفيتي.

بين هذين المعسكرين قُسِّمت منطقة (الأوراسيا)، فأصبحت تركيا واليونان في كنف المعسكر الرأسمالي، وأعضاء في حلف الأطلنطي وأصبحت رومانيا وبلغاريا في كنف المعسر الاشتراكي وانضموا أعضاءً في حلف وارسو، فضلاً عن الجمهوريات السوفيتية الآسيوية، نتيجة لهذه القراءة في صراع المعسكرين لم تخضع منطقة الأوراس، إلى أي معسكر من المعسكرين المتصارعين اللذين دخلا في حرب باردة فرضها عليهما توازن قوى الرعب النووي بين المعسكرين[1].

(1) See: Patrick J. Buchanan,Who's in Charge of Russia Policy?, December 29, 2004, http://antiwar.com/.

هذا الصراع في التسعينات من القرن الماضي، أدى إلى تفكك اتحاد الجمهوريات السوفيتية، وتبعه تفكك حلف وارسو، أيضاً أصبحت الصين دولة رأسمالية، وإن كانوا يدعون أن القيادة للحزب الشيوعي الصيني[2]، وتلى هذا التطور إعلان أمريكا كقطب وحيد وصاحبة السطوة والسيطرة على العالم بصفتها الشرطي الوحيد في العالم منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، وفرضها لنظام عالمي جديد هو نظام العولمة نتيجة التقدم الرهيب الذى حققته الثورة التكنولوجية وثورة المعلومات والرقمية، والذي أصبح العالم بمقتضاها قرية صغيرة، قررت أمريكا تحقيق حلمها في السيطرة على منطقة أوراسيا حتى تكرس سيطرتها العالمية بامتلاكها قلب العالم، فبامتلاكها لقلب العالم سيتحقق لها الآتي:

(2) Kari Liuhto, Energy in Russia's foreign policy, Electronic Publications of Pan-European Institute 10/2010,p.8

قررت أمريكا تحقيق حلمها في السيطرة على منطقة أوراسيا حتى تكرس سيطرتها العالمية بامتلاكها قلب العالم.

1 ـ أن تحيط روسيا الاتحادية بحلف الأطلنطي، للحد من قدراتها النووية ومحاولة ضرب هذه القدرات بمنظومة دفاعية من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية الروسية عابرة القارات، والتي تحمل رؤوساً نووية من شأنها أن تهدد دول

النظام الرأسمالي العالمي، وعلى رأسهم أمريكا نفسها هذا مع محاولة إخضاع الدب الروسي والسيطرة عليه في الحقبة اليلستينية الأمر الذى رفضته روسيا البوتينية، والتي أزاحت بمقتضى هذا الرفض يلتسين من السلطة لتبدأ روسيا مرحلة جديدة لتثبيت قوتها الرادعة في حقبة بوتين[3].

(3) See: Marshall I. Goldman, petrostate (putin, power, and the new Russia)Oxford University press, New York,2008,p.p.170-171.

2 ـ محاولة وقف والحد من قدرات التنين الصيني الصاعدة والمارد الهندي.

3 ـ السيطرة على منابع الطاقة في الشرق الأوسط، ولا سيّما دول الخليج والعراق بعد خروج إيران بثورتها الإسلامية.

4 ـ السيطرة على مخزن الطاقة القزويني، ليكون بديلاً عن طاقة الشرق الأوسط الخليجية في حالة احتدام الصراع وفرض النظرية الهنتنجتونية لصراع الحضارات.

ولتحقيق تلك الأهداف قامت أمريكا بصفتها زعيمة المجتمع الدولي، بتهيئة بيئة صالحة للتطرف الديني وخاصة الإسلامي، والتي عملت على تكوينه وتنشئته منذ إعلان حربها ضد الاتحاد السوفيتي المستترة في أفغانستان، ودفع جماعات مسلحة ومدربة لمقاومة القوات السوفيتية في أفغانستان، وإنشاء تنظيم القاعدة وحركة طالبان في أفغانستان الأمر الذى أدى إلى أحداث 11 سبتمبر (أيلول) والتدخل الأمريكي لاحتلال أفغانستان، بحجة مقاومة الإرهاب هذا الأمر أدى إلى[4]:

قامت أمريكا بصفتها زعيمة المجتمع الدولي، بتهيئة بيئة صالحة للتطرف الديني وخاصة الإسلامي.

(4) See: Jonathan Stern, The new security environment for European gas: worsening geopolitics and increasing global competition for LNG, Edited by Francois Leveque, In Security of Energy Supply in Europe Natural Gas, Nuclear and Hydrogen, Edward Elgar Publishing Limited, UK, 2010, p.82.

1 ـ وضع جدار عسكري يمنع التمدد الصيني ناحية الغرب.

2 ـ محاصرة الهند شمالاً وغرباً بعد دخول باكستان في التحالف الأمريكي ضد الإرهاب.

3 ـ التطويق الأطلنطي للجنوب الروسي، وإثارة القلاقل للدب الروسي بواسطة حركات مقاومة شيشانية.

4 ـ عزل منطقة الأوراس عن الامتداد الطبيعي لها، تمهيداً لوضعها تحت السيطرة الأمريكية وإحاطتها بقوات أطلنطية.

5 ـ تأكيداً لفرض السيطرة، ولحصر جيب مقاوم وهو إيران وعدم التمكن من

كسره بواسطة دفع العراق بحرب معها، قامت أمريكا بعمل نسق ثانٍ لمنع التمدد الأسيوي الصيني والهندي، ومحاصرة منطقة الأوراس الأسيوية باحتلال العراق، واخترعت لهذا الاحتلال أسباب واهية سرعان ما تم كُشف زيفها وكان من أهم أسباب هذا الاحتلال إخضاع مصدر الطاقة العراقي للمشيئة الأمريكية، حتى لا يناور به النظام السابق، ويعده مغذياً رئيسياً لدول شرق وجنوب آسيا خاصة الصين والهند[5].

(5) لمزيد مَنْ التفاصيل ينظر: اندريه كيسلياكوف، تعاون روسيا والصين في ارتياد الفضاء، وكالة نوفوستي:/http://www.ru4arab.ru cp/eng.php?id = 20050106151957

بعد دخول الدول الأوروبية من الجانب الأوراسي كأعضاء في حلف الأطلنطي، لم يتبقَ إلا دخول الدول التي على الجانب الآخر من البحر الأسود كأوكرانيا وجورجيا وبإخضاع هاتين الدولتين للمشيئة الأمريكية، يكون الحلم الأمريكي للسيطرة على قلب العالم قد تحقق، ولهذه السيطرة آلية لتحقيقها تبدأ من توفير شخصيات كرئيس افغانستان (ككرزاي الأفغاني)، ودفعها إلى تولي السلطة في هاتين البلدين فتم دفع شكافيلي إلى جورجيا وتنحية شيفرنادزة، وقيام الثورة البرتقالية في أوكرانيا حتى تكون موالية لأمريكا.

كانت الخطوة الباقية هي انضمام جورجيا وأوكرانيا وإقامة منظومة الدرع الصاروخي في بولندا وتشيكيا، حتى يتم الاستيلاء الكامل على العالم، وتحييد القدرات الصاروخية الروسية وتتحقق النظرية الهنتجنتية في صراع الحضارات:

1 ـ القضاء المبرم على ما تبقى من حضارة إسلامية بإرثها الثقافي المناهض للحضارة الغربية الفوكويامية.

2 ـ طبقاً لهنتنجتون تكون المرحلة الثانية هي التوجه الأمريكي لمسح الإرث المتبقي من الحضارة الصينية.

الخطوة الباقية هي انضمام جورجيا وأوكرانيا وإقامة منظومة الدرع الصاروخي في بولندا وتشيكيا، حتى يتم الاستيلاء الكامل على العالم، وتحييد القدرات الصاروخية الروسية.

هذا ما دفع سكافيلي إلى جموح بمحاولة إعادة أوستيا الجنوبية، وربما كان يطمح الرئيس الجورجي في حالة نجاح مجزرته في أوسيتيا الجنوبية، أن يكرر الموقف مع أبخازيا الجمهورية المنفصلة عن جورجيا، إلا أن الرد الروسي كان حازماً وحاسماً في مواجهة جورجيا وقامت القوات الروسية بطرد القوات الجورجية المدعومة معنوياً من

أمريكا، وكادت القوات الروسية أن تستولي على كل جورجيا حتى إنها كانت على مقربة من العاصمة تبليسي، إلا أن روسيا حافظت على الباب مفتوحاً مع الغرب وخاصة مع الدور الفرنسي المعتدل بالنسبة للجموح الأمريكي، وكان الاعتراف الروسي بالجمهوريتين الإنفصاليتين خطوة متقدمة للحد من التمدد الأمريكي، والاستيلاء الكامل على منطقة الأوراسيا، إذ إن التطويق الروسي لجورجيا عن طريق أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا المطلة على البحر الأسود، قد قطع الطريق على السيطرة الأمريكية على منطقة أوراسيا[6].

(6) نورهان الشيخ، روسيا الشريك الطبيعي للصين، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة2011، ص95.

فضلاً عن التراجع عن التأييد الشعبي في أوكرانيا، ومحاولة المعارضة الأوكرانية إلى إعادة الاستيلاء على السلطة، إن الموقف الروسي قد أعاد روسيا الاتحادية إلى موقعها الطبيعي في مواجهة التمدد الأمريكي، الذى يحاول محاولة روسيا ومحاصرتها، إلا أن القوة العسكرية الروسية كشرت عن أنيابها، وحسمت الأمر في رسالة إلى أمريكا مؤداها القول لأمريكا (إلعبي بعيداً عن الأمن القومي الروسي).

كانت الرسالة الثانية هي إن كانت أمريكا ومجتمعها الدولي، قد نشيطين في كوسوفو، فإن روسيا وحلفائها في مجموعة شنغهاي، لديهم القدرة على ممارسة نفس اللعبة، وفرض توازن في الصراع العالمي، إن التهديد الروسي بضرب بولندا بالنووي في حال وافقت على نشر الدرع الصاروخي على أرضها، هو تهديد جاد لحماية الأمن القومي الروسي، إن الربط الروسي بين عملية تحرير اوسيتيا الجنوبية بحرب لبنان 2006، وانتصار حزب الله في هذه الحرب على أمريكا والكيان الصهيوني، كان ربطاً ذكياً للرد على التغلغل الصهيو ـ أمريكي في جورجيا، وتزويدها بالسلاح والعمل منها كقاعدة عسكرية، إذا تقرر توجيه ضربة عسكرية إلى إيران[7]، وهو ما يحلم به الكيان الصهيوني، إن استطاع أن يوفر الظروف المناسبة، وأن يضمن الانتصار وليس تكرار هزائمه في لبنان عامي 2000 و2006.

إن القوة العسكرية الروسية كشرت عن أنيابها، وحسمت الأمر في رسالة إلى أمريكا مؤداها القول لأمريكا (إلعبي بعيداً عن الأمن القومي الروسي)..

(7) نقلاً عن: زياد عبد الوهاب النعيمي، العلاقات الروسية الأمريكية ملامح أولية... لحرب باردة، عبر شبكة المعلومات الدولية: http:// pulpit.alwatanvoice.com/index.html

إن العملية الجورجية قد عملت على إظهار الصراع الخفي بين القوى المتصارعة، وإظهار كل جانب من جانبي الصراع لتحالفاته، هذه العملية قد أنهت الزعامة الأمريكية للعالم على أساس إنها الشرطي الأوحد للعالم، وأظهرت أن هناك قوى أخرى تتصدى لهذا التسلط الامريكي، وهو درسٌ

لأمريكا بأن قلب العالم (أوراسيا)، لا يمكن لقطب واحد أن يسيطر عليه، لأن هذا معناه وضع نهاية لهذا العالم خاصة في وجود القوة التدميرية النووية لدى الطرفين، وأن الأمن القومي الروسي له ثقله ويجب المحافظة عليه، والأمر المهم هنا هو مواجهة الطرف المسيطر ومقاومته مقاومة واعية تكون نتيجتها الانتصار لامتلاكها القدرة على مقومات الصمود.

أولاً: التطورات الأخيرة والوضع الحالي

شهدت السنوات الأخيرة تطورات خطيرة في الساحة العالمية، سيكون لها تأثيرات مهمة على الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، وبشكل خاص منطقة أوراسيا، وهذه التطورات ليست وليدة السنوات الأخيرة فقط، ولكنها تختمر منذ فتره طويلة، فبعد أحداث 11/ ايلول، وتدمير أبراج نيويورك واستخدام هذه الجريمة التي أخرجتها المخابرات الأمريكية، قاموا باستخدامها كغطاءً للهجوم على العراق، بدعم حكام عرب، واستخدموا غطاء الإرهاب، الذى هو من صنعهم، لاحتلال أفغانستان ومحاربة منظمة من صنعهم هي طالبان وتعيين حاكم عميل لهم وهو كريازي، وفي العراق وأفغانستان قتلوا الملايين، ولكن لم يحققوا أي انتصار حقيقي برغم كل التدمير الذي قاموا به.

إن الاستعمار والصهيونية استطاعوا أن يجندوا لمصلحتهم أنواعاً من الإسلام السياسي الخائن والعميل.

كانت هذه فترة تتميز بقوة الاستعمار الاستيطاني النازي الأمريكي وحلفائه، وتمتاز بضعف المعسكر الروسي، وما تبقى من الاتحاد السوفيتي السابق ومعسكر وارسو، وأساءت أمريكا وحلفاؤها استخدام هذه الفترة وخصائصها.

ثانياً: صحوة التحرر الوطني بشقيه اليساري والإسلامي[8]

إن الاستعمار والصهيونية استطاعوا أن يجندوا لمصلحتهم أنواعاً من الإسلام السياسي الخائن والعميل، مثل ما يطلق عليهم زوراً الإخوان المسلمين الناشطين في مصر وسوريا وبلدان عربية وإسلامية أخرى وبلدان يحكمها حكام خونة، وعملاء للاستعمار والصهيونية مثل دويلة قطر، وما يطلق عليها السعودية وأمثالهم. إلا أنه ظهر بالتوازي إسلام سياسي آخر مختلف جذرياً ومعادياً للاستعمار والصهيونية، مثل إيران كدولة وحزب الله كتنظيم في لبنان

(8) السيد أمين شلبي، العلاقات الأمريكية- الروسية... إلى أين... وجهة نظر صينية، مجلة السياسة الدولية، العدد 171، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2008، ص ص191-192.

يقود حركة المقاومة اللبنانية متعددة الأديان والملل، والتي تحقق انتصارات كبيرة ضد الاستعمار والصهيونية وحلفائهم وعملائهم.

وقد بدأت الأزمة الاقتصادية للمعسكر الرأسمالي تتفاقم بشدة، فوصلت ديون دولة الاستعمار الاستيطاني النازي أمريكا إلى 17 تريليون دولار(التريليون 1000 بليون والبليون ألف مليون)، منهم (6) تريليون دولار ديون للصين، التي أصبحت نظرياً القوة الاقتصادية الثانية في العالم، ولكن عملياً هي القوة الاقتصادية الأولى، وهي دائما تدعم روسيا وقوى التحرر ضد أمريكا وحلفائها وعملائها في كل المواجهات العالمية، وآخرها سوريا، الإمبريالية الأوروبية لا تعانى فقط من أزمة اقتصادية حادة، مثل أمريكا، بل أيضاً من نسبة بطاله عالية جداً تعدت الـــ**(30%)**، في بعض البلدان وأكثر من **(50%)**، في وسط الشباب[9]، وتعاني هذه البلدان الإمبريالية من الدرجة الثانية من فساد مستشرى واستقطاب سياسي واجتماعي حاد.

(9) See: Jeffrey Mankoff, Vladimir Putin and the Re-Emergence of Russian Foreign Policy, Yale University, Department of History, 2006, p.13.

ويأخذ هذا الاستقطاب شكلاً خطيراً يتمثل بتزايد قوة التنظيمات اليسارية، خصوصاً الشيوعية التي تتبنى أفكاراً وسياسات اشتراكية حديثة، تتجاوز الاشتراكية البيروقراطية الستالينية التي سقطت، وفي الجانب الآخر تتزايد قوة التنظيمات النازية الجديدة ذات الشعارات الفاشستية شديدة اليمينية والتخلف والعنصرية والمعادية للسكان من أصول أجنبية، وهذه الأمبرياليات من الدرجة الثانية تخضع خضوع ذليل للإمبريالية الاستيطانية الأم أمريكا، والتي تحاول تحميل الأمبرياليات الأوروبية مشاكلها.

في ظل هذه الظروف وبعد هزيمة الإمبريالية في إيران وسوريا، وصعود قوة روسيا مدعومة من الصين، وتقلص نفوذ أمريكا وحلفائها، تتفجر معارك أوكرانيا وأكبرها في القرم وهي في قلب أوراسيا، ولقد تصاعد رفض القرم للانقلاب اليميني الفاشيستي في كييف بسرعة، ودعمته روسيا رافضة كل الضغوط الخارجية، وعادت القرم ذات الأغلبية الروسية جزءاً من روسيا، تاركة أوكرانيا خلفها لتدفع ثمن عنصرية وفاشستية.

وظهرت روسيا أكثر قوة وكل الإمبريالية الغربية بقيادة أمريكا، تفوق كل المتوقع وبدء الشيء نفسه يحدث في شرق أوكرانيا وجنوبها، وبدء الوضع يتبلور أكثر على أنه ليس صراعاً بين روس وغير روس، ولكنه صراع بين قوى رافضة للحكم الفاشيستي اليميني في كييف المدعوم من امريكا، وبين

هذا الحكم الفاشستي الذى أستولى على الحكم بانقلاب عسكري مدعوم من الإمبريالية، وسوف يزول عن طريق إرادة شعبية، هذا الإرادة هي الأساس ودعم روسيا عامل ثانوي ولكنه مستمر، وهو دعم سوف لن يتأثر بالعقوبات الأمريكية ضد روسيا، فإذا كانت هذه العقوبات قد فشلت ضد إيران، فهل ينتظر أحد أن تنتصر ضد روسيا.

أما في معسكر اليسار ومعسكر التحرر الوطني بشقيه اليساري والإسلامي، فيجب ملاحظة أن اليسار يعيد تنظيم صفوفه، وتجاوز مرحلة التفكك والتحلل والانهيار، نتيجة التصلب الفكري، وعدم تطوير الأفكار مع تطور العالم، وعبادة الأفراد والفساد والبيروقراطي، وغيرها من العوامل التي تسببت في انهيار الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية[10].

(10) See: Thorsten Nestmann, US-Russia economic relations: Room for improvement - but do not expect too much, Deutsche Bank Research, International topics, July 6, 2009,p.p1-8.

ثالثاً: الخلاصة والرؤية المستقبلية

لابد أن يلاحظ كل مراقب للأحداث أن للتاريخ منطقه الخاص، بصعود وهبوط الإمبراطوريات، مهما طال أو قصر الزمن وأن الشعوب هي صاحبة الكلمة الأخيرة أيا ما كانت الأيديولوجيات أو النظم السياسية والاقتصادية التي تختارها.

لذلك يمكن توقع انهيار تدريجي، ولكن سريع للنفوذ الامريكي وحلفائه، صعود اليسار في العالم كله بأشكال مختلفة يغلب عليها الجانب الديموقراطي متعانقاً مع العدالة الاجتماعية، سوف تحقق بعض البلدان ذلك تحت مظلة اليسار الديموقراطي الثوري، وبعضها تحت مظلة الإسلام المعادي للاستعمار والصهيونية، والبعض الآخر تحت مظلة التزاوج الديموقراطي بين اليسار الثوري والإسلام المعادي للاستعمار والصهيونية، سوف يزول الكيان الصهيوني من على خريطة الشرق الأوسط، سوف تؤثر كل هذه التطورات تأثيراً إيجابياً في منطقة أوراسيا، متحدية كل محاولات الأمريكية للسيطرة على أوراسيا، وسوف تكون هذه التطورات في منطقة أوراسيا عاملاً أساسياً في تسريع هذه التطورات الإيجابية على مستوى العالم كله.

الشعوب هي صاحبة الكلمة الأخيرة أيا ما كانت الأيديولوجيات أو النظم السياسية والاقتصادية التي تختارها.

التحالف الإيراني ـ الروسي: ضفاف مفتوحة

د. طلال عتريسي*
باحث وأكاديمي من لبنان

* عميد المعهد العالي للدكتوراه في الجامعة اللبنانية.

مقدمة

لم تحظِ العلاقات الروسية الإيرانية بمثل الاهتمام الذي عرفته بعد اندلاع الأزمة في سوريا قبل نحو اربعة اعوام في مطلع عام 2011، قبل هذا التاريخ طغى البعد النووي على طبيعة العلاقات بين البلدين، خصوصاً وأن برنامج إيران النووي تحول إلى قضية دولية في السنوات القليلة الماضية، وأن روسيا نفسها تأخرت مرات عدة في مد محطة بوشهر الإيرانية بالوقود اللازم لتشغيلها، وقد ذهبت روسيا بشكل لافت ومفاجئ في أكثر من مرة إلى تأييد العقوبات الدولية التي فرضتها الولايات المتحدة والغرب على ايران، بسبب برنامجها النووي والخلاف حول سلمية هذا البرنامج.

بعد الأزمة السورية وما رافقها من دعوات ومن جهود اقليمية ودولية على المستويات السياسية والديبلوماسية والعسكرية، لإسقاط النظام، بدت المواقف والسياسات الروسية والايرانية أكثر انسجاماً سواء في مواجهة مشاريع التدخل الغربية في سوريا، أو في رفض أي حلّ عسكري لهذه الأزمة، وكذلك في مواجهة كل محاولات الإطاحة بالنظام.

بدت المواقف والسياسات الروسية والايرانية أكثر انسجاماً سواء في مواجهة مشاريع التدخل الغربية في سوريا، أو في رفض أي حلّ عسكري لهذه الأزمة.

أولاً: العلاقات التاريخية الروسية الإيرانية

اتسمت العلاقات الروسية ـ الإيرانية بالحذر التاريخي، فبعد انتصار الثورة الإسلامية عام 1979 عدّت الاتحاد السوفياتي أن ما حصل يصب في مصلحته الاستراتيجية، لأن إيران

كان انهيار نظام الشاه مكسباً استراتيجية للاتحاد السوفياتي، لكن الثورة الجديدة لم ترتم في أحضان السوفيات وكان حال الثورات المناهضة للولايات المتحدة.

الشاه كانت حليفاً لواشنطن وجزءً من المنظومة الأطلسية الغربية لمواجهة النفوذ الشيوعي في الشرق الاوسط، إلى جانب تركيا والمملكة السعودية، لذا كان انهيار نظام الشاه مكسباً استراتيجية للاتحاد السوفياتي، لكن الثورة الجديدة لم ترتم في أحضان السوفيات وكان حال الثورات المناهضة للولايات المتحدة، فقد رفعت الثورة الإسلامية شعار لا شرقية ولا غربية لتأكيد سياساتها المستقلة عن السوفيات وعن الاميركيين، هكذا عدّ السوفيات أنهم ربحوا برحيل الشاه لكنهم لم يكسبوا النظام الجديد إلى جانبهم.

لم ينقض عام واحد على انتصار الثورة في إيران حتى احتل السوفيات عام 1980، افغانستان البلد المجاور لإيران التي عدّت ان أمنها القومي بات مهدداً من الوجود العسكري السوفياتي في جوارها. ووقف السوفيات، مثل باقي الدول الكبرى خلف العراق في حربه ضد إيران التي استمرت من عام 1980 إلى عام 1988، ما يعني أن العلاقات الإيرانية السوفياتية كانت منذ انتصار الثورة علاقات غير ودية يشوبها الحذر والتوتر، وإن لم تتحول إلى علاقات عدائية مثل العلاقة مع الولايات المتحدة، خصوصاً وان إيران نفسها ميّزت في سياستها الخارجية بين الشيطان الأكبر (الولايات المتحدة) عدوها الرئيس وبين باقي القوى الدولية والاوروبية.

ومن دون أن يخفي ذلك كلةُ الحذر التاريخي للإيرانيين من الأطماع الروسية التوسعية التي سبق واحتلت اجزاء من الاراضي الإيرانية شمالاً وضمتها إلى الإقليم الروسي بين 1823 و1828، بعد سقوط الاتحاد السوفياتي عام 1990 وانتهاء الحرب الباردة، باتت الارضية مهيأة لعلاقات أفضل بين روسيا وايران، فقد اختفى بالنسبة إلى الجمهورية الإسلامية الخصم الايديولوجي الشيوعي وزال التهديد الاقليمي، بعد الانسحاب من افغانستان وبات الوضع الدولي بزعامة الولايات المتحدة ينذر بالهيمنة على القرارات الدولية وبالتفرد في إدارة العالم، ما يفترض أن المصالح الروسية والايرانية أكثر تقارباً بسبب التهديد الأميركي المشترك لتلك المصالح.

أن المصالح الروسية والايرانية أكثر تقارباً بسبب التهديد الأميركي المشترك لتلك المصالح..

وعلى الرغم من توقيع البلدين اتفاق التعاون المشترك لبناء

مفاعل بوشهر النووي عام 1992، لم تسمح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في روسيا، والمرحلة الانتقالية التي مرت بها بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، لم تسمح بتطوير العلاقة مع إيران ولا بتكوين رؤية واضحة ومستقلة لسياستها الخارجية أو لتحالفاتها على الصعيد الاقليمي، وأن إدارة يلتسن لروسيا في تلك المرحلة كانت أقرب إلى التحالف مع الغرب أكثر مما كانت تريد استعادة القوة الروسية المستقلة في مواجهة الغرب أو النفوذ الاميركي في العالم، وقد تراجعت موسكو تحت الضغوط الأميركية والغربية عن معظم التزاماتها بالتعاون مع طهران لا سيّما في المجالات العسكرية والتكنولوجية[1].

(1) فرح الزمان ابو شعير، العلاقات الإيرانية الروسية، شراكة حذرة تميز حلف الضرورة، مركز الجزيرة للدراسات.2013/10/7.

تطورت علاقات روسيا مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية بشكل متقطع وغير منتظم، وبذلت الولايات المتحدة، المنزعجة من الشراكة العسكرية والتقنية بين روسيا وإيران في مجال الطاقة النووية، ضغوطاً مستمرة على موسكو وكان يجب انتظار عام 2000، ومجيء بوتين إلى الحكم لكي تبدأ مرحلة جديدة من محاولة بناء سياسة خارجية روسية مختلفة تماماً عن المرحلة السابقة بما في ذلك العلاقة مع ايران، التي لم تنفصل العلاقة معها عن رؤية بوتين لدور روسيا الجديد في مواجهة الهيمنة الأميركية على العالم، وفي مواجهة التهديد الغربي ـ الأميركي للأمن القومي الروسي.

قادت الرغبة الروسية الملحة في العودة إلى الشرق الأوسط، وتعزيز مكانتها في آسيا الوسطى وجنوب آسيا، الحكومة الروسية إلى إعادة تقويم دور إيران، فالأخيرة مكانة جيواستراتيجية خاصة تتيح لها ممارسة تأثير مباشر في مناطق بحر قزوين وآسيا الوسطى، والقوقاز والشرق الأوسط، فضلاً عن قربها من منطقة الخليج وممراته الاستراتيجية التي تنقل النفط إلى العالم...

وجدت إيران في روسيا حليفاً دولياً تستطيع به كسر العزلة المفروضة عليها.

لذا لم تكن روسيا مهتمة بالحفاظ على إيران فحسب، وإنما بتعزيز نفوذها لديها أيضاً، في المقابل، وجدت إيران في روسيا حليفاً دولياً تستطيع به كسر العزلة المفروضة عليها، وإنشاء علاقات إقليمية ــ دولية تكون سنداً لها في ظلّ نظام دولي بات محكوماً من الولايات المتحدة.

ثانياً: مواجهة التهديد الأميركي

شعرت كل من إيران وروسيا بالتهديد المباشر من الولايات المتحدة بعد عام

طورت إيران وروسيا تدريجاً علاقاتهما المشتركة في المجالات التجارية والعسكرية والنووية.

1990، عندما عدّت واشنطن نفسها زعيمة وحيدة للنظام العالمي بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، لذا طورت إيران وروسيا تدريجاً علاقاتهما المشتركة في المجالات التجارية والعسكرية والنووية، إذ وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين حتى عام 2012 إلى نحو (3,65) مليار دولار، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم في السنوات المقبلة إلى ثلاثة اضعاف، وايران هي شريك روسيا الثالث على صعيد التعاون العسكري، لكن هذا التعاون لم يكن محكوماً فقط بالمصالح المتبادلة التجارية أو العسكرية بين البلدين بل كان يتطور أو يتراجع على إيقاع الضغوط الاميركية والدولية على المصالح الروسية، وهذا يفسر على سبيل المثال كيف تراجعت موسكو عن الوفاء بالتزاماتها العسكرية أو النووية مع إيران (مثل تزويد طهران بمنظومات صواريخ أس 300، أو التأخير المتكرر لتزويد مفاعل بوشهر بالوقود النووي لتشغيله في الوقت المناسب).

لا تنظر إيران وروسيا باطمئنان إلى النفوذ المتزايد لشركات النفط الأمريكية في القوقاز، وإلى القواعد العسكرية الأميركية التي بدأت في الانتشار في بعض دول آسيا الوسطى منذ سقوط الاتحاد السوفياتي، وكذلك إلى التعاون الأمني بين بعض هذه الدول والولايات المتحدة، ومع اندفاع الولايات المتحدة عام 2001 لاحتلال افغانستان ثم العراق عام 2003، تزايدت المخاوف الاستراتيجية الإيرانية والروسية من تمدد الهيمنة الأميركية ومن تهديد مصالح كلا البلدين، وإن كانت نظرة كل بلد مختلفة عن الآخر لنوع التهديد الذي يتعرض له من تمدد النفوذ الأميركي، وكذلك لنوع الرد المفترض لمواجهة هذا التهديد.

فروسيا على سبيل المثال حاولت أن تمنع تمدد حلف الأطلسي إلى الشرق، أي إلى البلدان المجاورة لها والتي كانت سابقاً جزءاً من المناطق السوفياتية في القوقاز وآسيا الوسطى وفي منطقة بحر قزوين، وواجهت محاولات هذا التمدد بالقوة في جورجيا وفي اوكرانيا، وسعت موسكو على مستوى آخر إلى تشكيل أو تعزيز هيئات اقليمية ودولية تضم دولاً كبرى اقتصادياً وبشرياً مثل الصين والبرازيل والهند وايران على غرار(منظمة شانغهاي)[2]، أو تجمع (دول البريكس)[3]، لمواجهة التهديد الأميركي، ومشاريع التمدد الاستراتيجي نحو آسيا.

(2) تضم البريكس حالياً خمس دول هي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب افريقيا وتشكل مساحة هذه الدول حوالي ربع مساحة الكرة الارضية، وعدد سكانها أكثر من 40 في المئة من سكان العالم، ويشكل اجمالي حجم اقتصادها نحو 25٪ من الاقتصاد العالمي. وتتميز دول البريكس بعدد السكان الكبير، ما يعني وفرة العمالة التي يمكن ان تخلق الثروة، ووفرة الموارد الطبيعية اللازمة للنمو الاقتصادي، وضخامة السوق تعني امكانيات كبيرة للاستهلاك السلع والخدمات.

(3) آنا بورشفسكايا، مساعدة مدير في مركز «دينو باتريسيو أوروآسيا» في «المجلس الأطلسي»، نشرت في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى 24 كانون الثاني/ يناير 2013).

تعد إيران وروسيا مجتمعتين أكبر منتج للطاقة في العالم.

تعد منظمة شنغهاي للتعاون منبراً كبيراً يجمع تشكيلات واسعة من الدول سريعة الصعود، وبما أن المنظمة نشأت بمبادرة من روسيا والصين، فإنها تضم عدداً من دول آسيا الوسطى كأعضاء دائمين، على حين تظل إيران وأفغانستان، وباكستان، دولاً مراقبة وليست دائمة. وتعد إيران وروسيا مجتمعتين أكبر منتج للطاقة في العالم، وكذلك تضم المنظمة أكثر الدول استهلاكاً لموارد الطاقة، وهي: الصين والهند، ولدى معظم هؤلاء ما ينازعون الغرب من أجله، وأن لديهم طموحات سياسية وعسكرية، وليست هذه الدول هي الدول الأكبر في أوراسيا فحسب، بل إنها في العموم من أهم الدول تأثيراً في الشؤون الدولية.

في هذا السياق، ترمي منظمة شنغهاي إلى تمتين التعاون بين أعضائها في القضايا الاستراتيجية النابعة من مصالحها المشتركة، ويمكن النظر إلى ذلك على أنه وقوف ضد الغرب، وبشكل أكثر تحديداً، فإن المنظمة تهدف إلى صياغة مجالها الإقليمي فيما يتعلق بالتعاون الأمني، والاقتصادي والسياسي، وتتعدد دوافع الفاعلين من أعضاء المنظمة، ولكنهم جميعاً يمثلون منطقة آسيا الوسطى، التي تُعد منطقة عازلة وإنها قاعدة للموارد، وممر تجاري، وبمعنى آخر: إنها مجال لمصالح استراتيجية، وكما هي الحال بالنسبة إلى الأعضاء الآخرين في منظمة شنغهاي، فإن الفرص الاقتصادية الناجمة عن عضوية المنظمة حاسمة الأهمية بالنسبة إلى إيران، فهي واحدة من أكبر مصدّري الهيدروكربونات، وإنها تهتم بتوسع دوائر التسويق[4].

(4) التقرير الأمني الثالث عن الشرق الأوسط المعارضة السورية المسلحة جوزيف هولياداي معهد دراسات الحرب (ISW) آذار، 2012).

وتعد الصين والهند المستهلكين الرئيسيين لنفط إيران الخام، ولذلك فإن التبادل التجاري معهما يشكّل النصيب الأوفر من صادرات إيران، وكانت إيران في السابق ثاني أكبر مزود للهند بالهيدروكربونات قبل أن تُفرض عليها العقوبات الاقتصادية الحادة، ولا تزال الهند ثاني أكبر المستهلكين للنفط الإيراني بعد الصين، ويمكن لنسبة الصادرات الإيرانية أن ترتفع بشكل ملحوظ بعد أن ترفع العقوبات، وتبدو الهند مستعدة أن تكون إيران شريكها المميز فيما يتعلق باستيراد النفط في عام 2014 ـ 2015، أما أفغانستان فيزداد نصيبها من التجارة مع إيران، وتسعى إيران إلى إنشاء مزيد من مشاريع البنية

الهند ثاني أكبر المستهلكين للنفط الإيراني بعد الصين.

التحتية، فضلاً عن ما أُنجز من مشاريع إعمار لعدة شوارع وخطوط توصيل الطاقة، ونقاط حدودية، وباتت موسكو ترى في ضم إيران للمنظمة أولوية من الأولويات الملحة.

في حين عملت إيران من جهتها على الاستمرار في تطوير برنامجها النووي، وقدراتها العسكرية من جهة، ومن جهة ثانية على دعم حركات المقاومة ضد الاحتلال العسكري الأميركي في افغانستان والعراق، وكذلك عملت في الوقت نفسه على تعزيز ما أطلق عليه (محور الممانعة)، أو (محور المقاومة) في لبنان وفلسطين.

ثالثاً: التهديدات المشتركة بعد (الربيع العربي)[5]

(5) استراتيجية روسيا جورج فريدمان24 نيسان 2012 (Strategic Forecasting).

فاجأ الربيع العربي أو ما سُمِّي (الثورات العربية) معظم المحللين ومعظم صانعي القرار، بما في ذلك روسيا وايران، وقد وقفت البلدان في بداية تلك الثورات إلى جانب الشعبين التونسي والمصري، وأيدت إيران ما عدته (صحوة اسلامية)، في حين رأت روسيا في ما يجري انتقال نحو الديمقراطية، لكن مخاوف البلدين بدأت بعدما انتقلت مشاريع الثورات إلى كل من ليبيا والبحرين وسوريا.

فقد بدا واضحاً حجم التدخل الخارجي في ما يجري، ففي ليبيا كان للناتو أثر مباشر بالإطاحة بالعقيد القذافي، وقد تبين أن موافقة ميد فيديف الذي كان رئيساً لروسيا على منح الأطلسي حق التدخل الإنساني وحظر الطيران الليبي، كانت خطأ استراتيجياً لأن الأطلسي استغل هذه الموافقة للتدخل العسكري المباشر وتصفية القذافي، وقد خسرت روسيا نحو (4) مليارات دولار عقود أسلحة عندما سقط النظام الليبي، ولم يقتصر الأمر على هذه الخسارة الاقتصادية، بل أصبحت ليبيا مصدراً للقلق الروسي، لأنها تحولت إلى معقل ومركز لتدريب القوى الإسلامية المتشددة من جهة، والى معقل للنفوذ الاستخباري والنفطي الغربي من جهة ثانية، ولذا حاولت روسيا بكل قوة أن تتجنب تكرار السيناريو الليبي في التعامل مع الأزمة السورية. .

أصبحت ليبيا مصدراً للقلق الروسي، لأنها تحولت إلى معقل ومركز لتدريب القوى الإسلامية المتشددة من جهة، والى معقل للنفوذ الاستخباري والنفطي الغربي من جهة ثانية.

منذ عام 2000، سعى بوتين إلى استعادة مكانة روسيا كـ

تعد روسيا الآن ثاني أكبر دولة مصدرة للأسلحة في العالم بعد الولايات المتحدة.

(قوة عظمى)، وتمثل سوريا موطئ القدم الأكثر أهمية في المنطقة بالنسبة إلى روسيا، ليس فقط بسبب موقعها المطل على البحر الأبيض المتوسط وفلسطين ولبنان وتركيا والأردن والعراق، بل لأن تغيرات ما بعد الربيع العربي وصعود الإسلام السياسي جعل روسيا شديدة القلق من هذه التغيرات، ومن انعكاسها السلبي على الأمن القومي من نشاط القوى الإسلامية في الشيشان وفي الدول الأخرى المحاذية لروسيا، ولذا لم يكن من اليسير على موسكو أن تقبل بالبديل الاسلامي المتشدد الذي طرح في سوريا للمواجهة مع النظام.

كانت سوريا دولة مستهلكة للأسلحة الروسية مدة طويلة، وما حصل بعد مجيء الأسد وبوتين إلى السلطة في عام 2000 هو ازدياد تجارة الأسلحة بين البلدين بصورة مكثفة، ووفقاً لـ «معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام»، شكلت روسيا (78%) من مشتريات سوريا من الأسلحة بين عامي 2007 و 2012.

ووصلت مبيعات الأسلحة الروسية إلى سوريا بين عامي 2007 و2010 إلى (4,7) مليار دولار، أي أكثر من ضعف الرقم المسجل في السنوات الأربع التي سبقتها، وتعد روسيا الآن ثاني أكبر دولة مصدرة للأسلحة في العالم بعد الولايات المتحدة، وقد استثمرت الشركات الروسية أكثر من (20) مليار دولار في سوريا حتى اندلاع الأزمة عام 2011.

لقد عدّ بوتين توسيع القدرة البحرية الروسية ركيزة أساسية في فترة ولايته الرئاسية الثالثة، وفي تدشين فئة الغواصات الروسية الجديدة الأولى منذ عام 1991، قال بوتين: (أود أن أؤكد مجدداً أن تطوير قوة بحرية قوية فعالة هو واحد من أولويات روسيا الرئيسة)، وهكذا فإن خسارة سوريا، يعني خسارة روسيا لقاعدتها العسكرية الوحيدة خارج الاتحاد السوفياتي السابق ـ أي مركز التموين البحري في ميناء طرطوس السوري.

سوريا هي بوابة إيران إلى العالم العربي، وهي البلد الوحيد الذي وقف إلى جانب إيران في حرب العراق عليها في عهد صدام حسين.

أما علاقة إيران بسوريا فلا تقل أهمية على المستوى الاستراتيجي عن المصالح الروسية في سوريا، فسوريا هي بوابة إيران إلى العالم العربي، وهي البلد الوحيد الذي وقف إلى جانب إيران في حرب العراق عليها في عهد صدام حسين طوال ثماني سنوات من 1980الى1988، وسوريا

ان سقوط النظام في سوريا سيوجه (ضربة استراتيجية إلى ايران).

جزء من منظومة المقاومة التي تمتد من إيران إلى لبنان وفلسطين، وهي مرجعية الدعم والعمق الاستراتيجي لحزب الله في لبنان، وقد شعرت إيران بأن المطلوب هو اسقاط هذا النظام في سوريا، لأنه حليف لها ولأنه جزء من هذه المنظومة، وتبين أيضاً أن القوى التي فتحت لها الحدود وقدم لها الدعم والتمويل والتسليح والتدريب للقتال في سوريا مثل (تنظيم القاعدة ومتفرعاته: الدولة الإسلامية (داعش) وجبهة النصرة وسواهما، هي قوى معادية لإيران أيضاً ايديولوجياً واستراتيجياً وسياسياً، وان المشاريع البديلة المفترضة التي قدمت نفسها في سوريا كانت قوى وشخصيات مرتبطة بالمحاور الاقليمية والغربية المناهضة لإيران ايضاً، إذ بات واضحاً أن سقوط النظم في سوريا لن يعني سوى استبداله بآخر موال للمحور الإقليمي ـ الخليجي، والدولي ـ الأميركي الذي سيجعل إيران في موقف أضعف وسيوجه ضربة قاسية إلى محور المقاومة، ولذا عدّ كثير من المحللين الغربيين ان سقوط النظام في سوريا سيوجه (ضربة استراتيجية إلى ايران)، وفي ضوء هذه المخاوف الاستراتيجية وقفت إيران بقوة مثل روسيا لمنع سقوط هذا النظام ولمنع التدخل الخارجي، ولمنع صدور أي قرار من مجلس الأمن يجيز هذا التدخل، وعملت إيران بشكل مباشر على تقديم كل اشكال الدعم المادي والعسكري لحماية النظام وللدفاع عنه.

رابعاً: سوريا في معادلة تطويق إيران وروسيا[6]

(6) مختارات ايرانية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،عدد82- 2007.

كان النظام السوري منذ انتصار الثورة الإسلامية حليفاً استراتيجياً لإيران، وهذا يعني أن أي تغيير قد يحصل في سوريا لا يمكن ان تنظر إليه ايران، إلا عن طريق تأثيره على هذه العلاقة الاستراتيجية. وقد عبر القادة الايرانيون مراراً وصراحة عن مسوغات وقوفهم إلى جانب النظام، وعن دعمهم له وعن رفضهم ان يسقط انسجاماً مع رؤيتهم لأولوية محور الممانعة ولدور سوريا في هذا المحور إلى جانب إيران وحركات المقاومة، وأن رؤية الروس أنفسهم لمعركة سوريا تذهب ابعد من النظام الاقليمي إلى عدها المعركة التي سترسم معالم النظام العالمي الجديد، بحسب ما قال وزير الخارجية سيرغي لافروف في حزيران/ يونيو 2012.

أن رؤية الروس أنفسهم لمعركة سوريا تذهب ابعد من النظام الاقليمي إلى عدها المعركة التي سترسم معالم النظام العالمي الجديد.

أن ما يجري في سوريا هو محاولة لتحقيق انتصار استراتيجي على إيران وان ما تريده واشنطن في سوريا هو هزيمة استراتيجية كاملة لإيران ولروسيا.

وقد يلفت النظر في هذا الإطار أن تربط معظم التحليلات الغربية بين معركة سوريا واستهداف ايران، من ذلك على سبيل المثال ما ذكره كامران بخاري في Strategic Forecasting في مقالة له بعنوان (وقف الفوضى السورية) في 4 تموز/ يوليو 2012 عن «الفرضية الغربية التي تقول أن الطريق لتحقيق انتصار استراتيجي على إيران وتحسين حقوق الانسان في سوريا هو بإزاحة القائد السوري، وأن ما تريده واشنطن الآن أمرين قد لا يسيران جنباً إلى جنب: تسليم إيران (وربما روسيا) هزيمة استراتيجية كاملة في سوريا، حتى عندما يكون سفك الدم قد انخفض هناك)، ما يعني أن ما يجري في سوريا هو محاولة لتحقيق انتصار استراتيجي على إيران وان ما تريده واشنطن في سوريا هو هزيمة استراتيجية كاملة لإيران ولروسيا، أكد الفكرة نفسها روبرت فيسك في مقالته عن (حرب الاكاذيب والنفاق في سوريا)، في صحيفة «**الاندبندنت أون صنداي**» في 30 / 7/ 2012 عندما يقول: (**إن السعي لضرب الدكتاتورية السورية لا يعود إلى محبتنا للشعب السوري أو كراهيتنا لصديقنا السابق الرئيس بشار وليس بسبب غضبنا من روسيا، بل بسبب رغبتنا في توجيه ضربة إلى النظام في إيران عن طريق ضرب حليفه**).

إذ لا يمكن أن تنظر إيران إلى ما يجري في سوريا بوصفه معركة داخلية فقط، ولا يعتقد البعض بتبسيط بخلفيات طائفية ثمة هدف استراتيجي مهم له الأولوية في هذه (المعركة) تقرأه ايران، ويتحدث عنه بوضوح المعلقون والمحللون ودوائر صنع القرار في الغرب وهو (تحقيق انتصار استراتيجي على إيران وتوجيه ضربة لها)، وهو كذلك بالنسبة إلى روسيا (تسليم روسيا بهزيمة استراتيجية في سوريا)، وهذا يفترض بالنسبة إلى واشنطن (التعجيل في سقوط نظام الأسد، واحتواء الامتدادات الإقليمية الناتجة عن الصراع الجاري، وكسب النفوذ والتأثير على الدولة والقوات المسلحة التي ستبرز بعد الأسد).

روسيا تريد رؤية سوريا موالية لإيران ــ ليس لأن ذلك في مصلحة موسكو على الأمد الطويل وإنما لأن أي شيء يستوعب ويمتص الولايات المتحدة، على المدى القصير، سيريح روسيا من ضغط محتمل.

إذا الأولوية الاستراتيجية المعلنة بالنسبة إلى الغرب والى المحور الذي يقود الصراع ضد النظام في سوريا هو إيران وروسيا، لذا ليس من المستغرب «إن تكون روسيا وإيران

هما البلدين الرئيسين الوحيدين اللذين يدعمان نظام الرئيس السوري بشار الأسد. فروسيا تريد رؤية سوريا موالية لإيران ـ ليس لأن ذلك في مصلحة موسكو على الأمد الطويل وإنما لأن أي شيء يستوعب ويمتص الولايات المتحدة، على المدى القصير، سيريح روسيا من ضغط محتمل ويعطيها وقتاً أكثر لإعادة تنظيم الاتحاد السوفياتي السابق.

خامساً: التعاون النووي الروسي ـ الإيراني

مر تعاون موسكو وطهران النووي بمحطات خلافية كثيرة منذ بدأ الخبراء الروس العمل على إعادة تشييد (محطة بوشهر) في مطلع التسعينيات، لكن العلاقة بين الطرفين تطورت لاحقاً وأصبحت أكثر ثباتاً على الرغم من انزعاج إيران من الموافقة الروسية على العقوبات الغربية والدولية على طهران بذريعة برنامجها النووي، إلا أن استراتيجية موسكو تجاه هذه القضية لا تنفصل عن ما سبق واشرنا إليه من رؤيتها للصراع مع الولايات المتحدة ولرغبتها في الحد من النفوذ الاميركي، ولذا كانت روسيا تؤيد حق إيران في برنامج نووي سلمي، وترفض أي تهديد بالتدخل العسكري، وتصر على التعاون مع إيران في بناء المفاعلات النووية، لكن في الوقت نفسه كانت روسيا ترفض ان تمتلك إيران القنبلة النووية، وكانت تؤكد على ضرورة شفافية الموقف الايراني، والتعاون مع الغرب في مجال التفتيش وتقديم الضمانات.

أن رفض روسيا لاحتمالات امتلاك إيران للسلاح النووي لم يجعلها تقبل تلقائياً الشكوك والاتهامات الغربية والاسرائيلية بشأن سلمية البرنامج النووي الإيراني.

وقد ظلت روسيا حريصة برغم مصالحها الوثيقة مع إيران على إلا تتمكن إيران في نهاية المطاف من امتلاك السلاح النووي، بهدف عدم الإخلال بالتوازن الاستراتيجي العالمي بشكل عام، أو الإخلال بالاستقرار الاستراتيجي القائم على تخوم روسيا الجنوبية من ناحية أخرى، لا سيّما وأن امتلاك إيران للسلاح ربما يؤدي لتغيير موازين القوة والمعادلات الاستراتيجية في منطقة آسيا الوسطى التي تدخل ضمن الإطار الجيوستراتيجي لروسيا، ما يلحق الضرر بنفوذ روسيا القوي في تلك المنطقة، بيد أن رفض روسيا لاحتمالات امتلاك إيران للسلاح النووي لم يجعلها تقبل تلقائياً الشكوك والاتهامات الغربية والاسرائيلية بشأن سلمية البرنامج النووي الإيراني.

ويمكن عدّ الاتفاق المبدئي بين إيران والغرب (5+1) حول برنامج إيران النووي هو أهم ما تحقق في الاشهر الاخيرة من عام 2013، فقد شكل هذا الاتفاق مفاجأة وصدمة لمعظم المراقبين وحتى لكثير من دول العالم، وكان لهذا الاتفاق تداعيات مباشرة ليس فقط على مستوى رفع العقوبات بشكل تدريجي، بل وحتى على مستوى استعادة العلاقات الديبلوماسية بين إيران والدول الغربية وكذلك على مستوى الاستعداد الغربي لاستئناف العلاقات التجارية، وعقد الصفقات وصولاً إلى التنافس بين الدول الغربية على استعجال الوصول إلى الأسواق الايرانية.. حتى عدّ بعض المحللين أن إيران (المكانة والنفوذ والدور)، بعد الاتفاق ستكون مختلفة تماما عن إيران التي عهدناها طيلة الأربعين عاما الماضية. إيران بعد الاتفاق لاعب كامل الأهلية في المجتمع الدولي[7].

(7) جميل مطر، السفير 2014/1/16

مر مسلسل المفاوضات بين إيران والغرب بمحطّات متعدّدة، في جنيف 1 (تموز/ يوليو 2008)، وجنيف 2 (تشرين الأوّل/ أكتوبر 2009)، وجنيف3 (كانون الأوّل/ ديسمبر 2010)، وإسطنبول1 (شباط/ فبراير 2011)، وإسطنبول2 (نيسان/ أبريل 2012)، وبغداد (أيار/ مايو 2012)، وموسكو (حزيران/ يونيو 2012)، وألماتا 1 (شباط/ فبراير 2013)، وألماتا 2 (نيسان/ أبريل 2013)، من دون ان يحقق أي اختراقات فعلية في بناء الثقة بين الطرفين أو في التقدم نحو تفاهم محدود على شروط التعامل مع برنامج إيران النووي.

وعندما حصل التفاهم الاولي الغربي مع إيران حول هذا البرنامج في نهاية شهر تشرين الثاني 2014، اعتقد البعض ان هذا الاتفاق سيثير غضب الروس ويهدد مصالحهم مع ايران، لأن الاتفاق يفترض رفع العقوبات والسماح لإيران باستكمال برنامجها النووي السلمي، وأن الاتفاق سيمهد لعودة العلاقات الإيرانية الغربية بما في ذلك العلاقة مع الولايات المتحدة، التي بدأت محادثات مباشرة أول مرة منذ انتصار الثورة مع الوفد الايراني في أطار 5+1 حول البرنامج النووي.

ما يعني أن روسيا بسب تلك التحولات بعد الاتفاق النووي ستفقد ورقة الضغط الإيرانية في العلاقة مع الغرب، لكن ما جرى في الواقع لم يثبت صحة تلك الافتراضات، فقد أيدت روسيا مباشرة الاتفاق بين إيران

والغرب، ودعت إلى الاسراع في تطبيقه، لأن إيران التي ستتحرر من الضغوط الاقتصادية والتجارية والنفطية الغربية ستكون حليفاً أقوى لروسيا على المستوى الاقليمي، خصوصاً في ظل المخاوف المشتركة من التنظيمات التكفيرية المتشددة ومن المشاريع الاميركية لتطويق البلدين.

وما يؤكد الاطمئنان الروسي للسياسة الإيرانية بعد التقارب مع الغرب المحادثات التي جرت بين البلدين من اجل (مقايضة النفط بالسلع)، بقطع النظر عن التقدم في المفاوضات بين إيران و5+1، وأن إيران و روسيا تعكفان علي عقد اتفاقية بقيمة (20) مليار دولار لتصدير النفط الإيراني إلي روسيا (13/ 7/ 201)، ويعكس رد الفعل الاميركي على هذا المشروع المخاوف الاميركية من تطوير العلاقات الروسية الايرانية، فقد أبلغ وزير الخزانة الأمريكي (جاك لو) نظيره الروسي (انطوان سيلوانوف) بأن أي اتفاق قد تبرمه موسكو مع إيران، لمقايضة النفط ببضائع، قد يقع تحت طائلة العقوبات الأمريكية، وأبلغ لو سيلوانوف أن إبرام مثل هذه الصفقة سيتعارض مع الاتفاق الذي وصلت إليه إيران والدول الست الكبرى، وبينها الولايات المتحدة وروسيا، وتعهدت بموجبه إيران بكبح برنامجها النووي مقابل تخفيف محدود للعقوبات الغربية، وفرضت العقوبات للحد من عائدات النفط الإيرانية.

لا وجود للخاسرين والمنتصرين في اتفاق جنيف الذي لا يضم سوى المنتصرين لكن في حقيقية الأمر بكل تأكيد يشعر الرئيس الروسي، بوتين بالانتصار الذي لم يلقِ بالا للضغوط التي حاول نتنياهو ممارستها عليه.

وفي تحليل لصحيفة (يديعوت احرونوت) الاسرائيلية عن المنتصرين والخاسرين في الاتفاق النووي الايراني مع الغرب، عدّت الصحيفة أن روسيا بعد إيران هي من المنتصرين، لأن روسيا التي رفضت عقوبات دولية على سوريا عارضت بشدة أيضاً فرض مثل هذه العقوبات على إيران، ودعت في أكثر من مناسبة إلى فتح حوار وضرورة الجلوس على طاولة المفاوضات حتى يتسنى إيجاد حلّ دبلوماسي للقضية النووية الإيرانية، وتشير الصحيفة إلى وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الذي قال غداة توقيع الاتفاق: (بأنه لا وجود للخاسرين والمنتصرين في اتفاق جنيف الذي لا يضم سوى المنتصرين لكن في حقيقية الأمر بكل تأكيد يشعر الرئيس الروسي، بوتين بالانتصار الذي لم يلقِ بالا للضغوط التي حاول نتنياهو ممارستها عليه)[8]

(8) بوابة الأهرام، الجمعة 11 أبريل 2014.

وسارع لافروف إلى الإعلان في أعقاب هذا الاتفاق مع إيران أن الاتفاق يلغي حاجة حلف شمال الأطلسي (ناتو) لمشاريع الصواريخ الباليستية في أوروبا، وقال (**إن المنطق الذي تذرعت به الولايات المتحدة لإقامة تلك الدرع الصاروخية هو مواجهة تحدي الصواريخ الإيرانية، إن تلك الذريعة زال منطقها بعد الاتفاق مع إيران**)، وهكذا، أصبح الاتفاق النووي مع إيران بوابة لمعالجة الخلاف الأميركي ـ الروسي حول مشاريع الصواريخ الباليستية في أوروبا الشرقية.

وعندما تعثر إنجاز الاتفاق النهائي بين إيران والغرب في الأشهر الستة الاولى وكان مفترضاً، كان الموقف الروسي يدعو إلى استمرار التفاوض ويشجع على التوصل إلى نتائج إيجابية بين الطرفين.

لم يشكل الاتفاق الايراني الغربي حول برنامج إيران النووي أي تهديد للمصالح الروسية ولا أي قلق من تراجع العلاقات بين روسيا وايران، بل على العكس سعى البلدان إلى تطوير علاقاتهما النووية عن طريق مشروع أتفاق لقيام روسيا ببناء محطتين نوويتين في إيران. وتقع هاتان المحطتان في بوشهر على ساحل الخليج قرب المنشأة الأولى بقدرة ألف ميغاواط، التي بنت موسكو جزءاً منها وسلمت رسميا إلى الإيرانيين في سبتمبر (أيلول) 2013، وينتظر التوقيع (بحلول نهاية العام على الاتفاق بين الحكومتين والعقود الملائمة)، وتريد إيران بناء ما مجمله 20 محطة نووية بقوة ألف ميغاواط، أربع منها في بوشهر لتنويع مصادرها من الطاقة بهدف تقليص اعتمادها على النفط والغاز للاستهلاك الداخلي، علماً بأن إيران تملك رابع احتياطي من النفط في العالم وثاني احتياطي من الغاز[9].

أن طبيعة هذه التفاعلات سوف تدفع العلاقات الروسية والايرانية، إلى المزيد من التطور حرصاً على مصالح البلدين.

(9) راغدة درغام، الحياة 11/29/ 2013.

لقد دفعت التحولات الدولية والإقليمية العلاقات الروسية ـ الإيرانية إلى تجاوز الحذر التاريخي بين البلدين، وإلى المزيد من التماسك والتفاهم في مواجهة تهديدات واخطار مشتركة. فعلى المستوى الدولي ثمة أدراك مشترك لضرورة مواجهة المشروع الأميركي بتطويق روسيا، وبمحاصرة وايران واضعافها ومحاصرة حلفائها في الشرق الاوسط، وثمة شعور مشترك بمخاطر المشروع الاسلامي السلفي التكفيري الذي يتمدد في سوريا والعراق، ويهدد بلدان الجوار الروسي ويهدد حلف الممانعة الذي تدعمه

وتؤيده إيران في المواجهة مع اسرائيل والولايات المتحدة، وكذلك عدت إيران وروسيا أن الاتفاق الايراني مع الغرب يحقق المصالح الروسية والايرانية، ويفتح الباب واسعاً لتطوير العلاقات بين البلدين على المستويات المختلفة النووية والعسكرية والتجارية، ما يعني أن مستقبل العلاقات بين روسيا وايران لا ينفصل عن منظومة العلاقات الاقليمية والدولية، ولا عن شبكة التفاعلات بين بلدان المنطقة ومصالحها، ويبدو في المستقبل المنظور أن طبيعة هذه التفاعلات سوف تدفع العلاقات الروسية والايرانية، إلى المزيد من التطور حرصاً على مصالح البلدين من جهة، وحرص على مواجهة التهديدات المشتركة من جهة ثانية.

الأزمة الأوكرانية وسمات التغيير في التوازن الدولي

د. أرشد مزاحم مجبل*
أكاديمي وباحث من العراق

* كلية القانون والعلوم السياسية ـ الجامعة العراقية

المقدمة

أطاحت (انتفاضة) الأوكرانيين بالرئيس يانكوفيتش الموالي لروسيا، وأعاد البرلمان الأوكراني العمل بدستور سنة 2004، الذي يعزز من سلطتي البرلمان ورئاسة الحكومة، وأسقط قانون منع التظاهر، وأصدر قانون بالإفراج عن يوليا تايموشنكو، إيذاناً بخروج البلاد من الفلك الروسي، والدخول في الفلك الأوروبي، ردت روسيا ومؤيدوها باحتلال برلمان منطقة القرم، وتشكيل حكومة جديدة موالية لموسكو، وباستفتاء حول مصير (القرم)، لكن لا يبدو أن أمام روسيا الكثير من الخيارات؛ فهي لا يمكنها العودة لأوكرانيا إذ يرفضها الملايين، وأنه لا يمكنها القبول بهذه الهزيمة الاستراتيجية، لهذ يعد التحرك العسكري الروسي في القرم رد محدوداً على خسارة جيو سياسية كبرى، وبالمقابل لا يبدو أن الفريق الغربي أحسن حالاً، فأقصى ما يستطيع فعله هو معاقبة روسيا دبلوماسيًا وماليًا واقتصادياً وهذا ما سنعرضه في هذه الأوراق.

هكذا ككرة الثلج تدحرجت الأزمة الأوكرانية، تظاهرات فمواجهات مع القوى الأمنية وسقوط قتلى، ثم توسعت سيطرة المعارضين لحكم الرئيس «فيكتور يانوكوفيتش»، وصولاً إلى عزله وتغير الوجه السياسي للبلد.

أولاً: لعنة الجغرافيا والتاريخ معاً

يعد التحرك العسكري الروسي في القرم رد محدوداً على خسارة جيو سياسية كبرى.

أحد المعاني التي تُعزى لاسم أوكرانيا: الحافّة أو التخوم، ذلك أن هذه البلاد الممتدة على سهل فسيح، تصل مساحتها

إلى أكثر من 600 ألف كيلومتر مربع[1]، عدّت دائماً حافة الشرق الأوروبي ونهاية غرب القارة. وقد ازدادت الأهمية الإستراتيجية لأوكرانيا بعد انهيار الكتلة الشرقية، حلف وارشو ومن ثم الاتحاد السوفيتي، في سلسلة الأحداث الكبرى من سنتي 1989 ـ 1991[2]، التي وضعت نهاية للحرب الباردة[3]. عندما أعلنت أوكرانيا استقلالها في سنة 199، لم تكن روسيا الاتحادية في وضع يسمح لها بتحدي هذا الاستقلال، بأية صورة من الصور، ولكن أوكرانيا وكييف ومحيطها تعني الكثير لروسيا الاتحادية بل للقومية الروسية[4].

برغم من أن شبه جزيرة القرم كانت منطقة إسلامية عثمانية طوال خمسة قرون، فإن استيلاء الروس عليها في سنة 1773، مثّل انتقاله كبيرة في مصير روسيا، التي أصبح لها للمرة الأولى ميناء في المياه الدافئة وأسطول قرب المتوسط. في حرب القرم 1853 ـ 1856، التي وقفت فيها بريطانيا وفرنسا إلى جانب العثمانيين وانتهت بهزيمة فادحة للروس. وإن كان لروسيا ثلاث بوابات رئيسة: وسط آسيا، والقوقاز، وأوكرانيا، فإن الأخيرة هي أخطرها على الإطلاق[5]، وفي القرن التاسع عشر، كانت أوكرانيا مقسومة بين الإمبراطوريتين النمساوية والقيصرية. وبقيت على هذا النحو حتى سنة 1917، إذ دفع انهيار الإمبراطورية الروسية الجبهة الوطنية الأوكرانية إلى إعلان استقلال أوكرانيا. لكن الانقسام الداخلي أدى إلى نشوب نزاعات بين القوى السياسية المشرذمة التي دخلت في نزاع مسلح تورطت فيه القوى الأجنبية ومنها الجيش الروسي، وفي أوائل عشرينات القرن المنصرم، كانت أوكرانيا مقسمة إلى أربع مناطق تُجسد نفوذ القوى المسلحة على الأرض وهي:

- قسم تابع لروسيا عاصمته كييف إذ كان البولشفيون يسيطرون.
- قسم تابع لبولونيا وهو القسم الذي كان تحت سيطرة الإمبراطورية النمساوية.
- قسم سُمّي «أوكرانيا الصغيرة» وتمّ ضمّه إلى تشيكوسلوفاكيا.
- وأخيراً سُمّي بالـ «بوكوفين» وتمّ ضمّه إلى رومانيا.

ازدادت الأهمية الإستراتيجية لأوكرانيا بعد انهيار الكتلة الشرقية، حلف وارشو ومن ثم الاتحاد السوفيتي.

وشهد القسم التابع لروسيا نهضة صناعيّة كانت الأكثر تطوراً

(1) تقع أوكرانيا في أوروبا الآسيوية إذ يحدّها من الشرق روسيا الاتحادية، من الشمال بيلاروسيا، من الغرب بولندا وسلوفاكيا والمجر، من الجنوب الغربي رومانيا ومولدوفيا، ومن الجنوب البحر الأسود وبحر آزوف.

(2) أوكرانيا هي دولة موحدة تتألف من 24 محافظة، وجمهورية مستقلة ذاتياً «القرم»، وتتمتع اثنتان من المدن بمركزية خاصة وهما كييف، العاصمة وسيفاستوبول التي تضم أسطول البحر الأسود الروسي وفقا لاتفاق تأجير بينهما. وهي ذات نظام نصف رئاسي مع فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، مساحتها الإجمالية (603,700) كم2.

(3) أرشد مزاحم مجبل، الاتفاقيات الأمنية والعسكرية الأمريكية العربية وأثرها على الأمن القومي العربي، دار الكتاب الأكاديمي، عمان/ الأردن، 2013، ص 4.

(4) فإوكرانيا القرن العاشر الميلادي هي المهد الأول للأرثوذكسية الروسية. هذا بالإضافة إلى تعميد الأمير فلاديمير في سنة 988، في أولى خطوات دخول المسيحية لهذه البلاد.

(5) فعبر السهل الأوكراني، مرّت الجيوش الأوروبية الغازية لروسيا في حربين فادحتين، وبالغتي الأثر على رؤية الروس القومية لذاتهم، وعلى رؤيتهم لشروط بلادهم الجيوسياسية: الحرب النابليونية والحرب الألمانية النازية.

في أوروبا آنذاك[6]. ومع بدء تهاوي الجيش الألماني في أواخر الحرب العالمية الثانية، بدأ الجيش الروسي يبسط سيطرته على أوكرانيا بأقسامها الأربعة. وعاشت أوكرانيا في ظل الشيوعية حتى سنة 1991، إذ أدى تفكك الاتحاد السوفيتي إلى إعلان أوكرانيا استقلالها باستفتاء شعبي صوت ضده 10% من سكان أوكرانيا. ومنذ ذلك الوقت تتطلع أوكرانيا (وخاصة سكان المنطقة الغربية) إلى الانفتاح على الغرب وخصوصاً إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، خسارة أوكرانيا، باختصار، ليست خسارة جيوسياسية[7]، وحسب، بل خسارة لجزء من التاريخ والذاكرة ومكونات الهوية الروسية[8].

أما بخصوص إقليم شبه جزيرة القرم[9]، هو إقليم يتمتع بالحكم الذاتي في إطار سيادة الدولة الأوكرانية التي كانت أحد مؤسسي الاتحاد السوفيتي التي انضمت إليه سنة 1922، ويتمتع الإقليم بغالبية سكانية ذات أصل روسي[10]. ويقع إقليم القرم على البحر الأسود وبه ميناء سيفاستبول[11]، وهو حيوي بالنسبة إلى روسيا الاتحادية وطريقها إلى مضيق البسفور ويمثل هو وميناء طرطوس في سوريا نقطتي ارتكاز لروسيا على البحر الأبيض والأسود وطريقها الوحيد إلى المياه الدافئة. هذه من ناحية، اما من الناحية الاخرى، فإن شبه جزيرة القرم لها أهمية اقتصادية كبيرة لروسيا الاتحادية، إذ تبلغ مساحتها (26) ألف كم، وتتمتع بثروات طبيعية مهمة سواءً كانت معدنية أو زراعية.

ولا تقلّ أوكرانيا أهمية، من وجهة نظر الكتلة الغربية والاتحاد الأوروبي، فأوكرانيا، مساحة وسكانًا، هي أكبر دولة أوروبية خارج الاتحاد الأوروبي، الذي يسعى لأن يكون الإطار المستقبلي للقارة، ثقافيًا واقتصاديًا وسياسيًا، وخارج الحلف الأطلسي، الإطار الأمني للكتلة الغربية. وتُعدّ أوكرانيا الممر الرئيس حتى الآن لأنابيب النفط والغاز الروسي إلى أوروبا الغربية، ولو كانت أوكرانيا دولة مستقرة ومزدهرة اقتصاديًا ومستقلة بالفعل، مثلما هي النمسا وسويسرا، لما بلغ الاهتمام الغربي ـ الأوروبي بها ما بلغه في السنوات الأخيرة.

ثانياً: أسباب الأزمة الأوكرانية

تنقسم أسباب الأزمة بين ما هو داخلي وخارجي وهي كالآتي:

(6) لكن وكما في مناطق عدّة تحت الحكم الروسي ارتكبت مجازر بحقّ كلّ من حاول التمرد، وخصوصاً في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية، مما دفع أكثر من 200 ألف أوكراني إلى الاصطفاف تحت لواء النازيّين في حربهم ضد الجيش الأحمر.

(7) جيوسياسي: هو حقل من حقول «الجيوسياسية»، أي هو نوع من السياسة الخارجية الموجهة بشكل أساسي، بحسب العوامل الجيوسياسية التي تفيد أو تؤثر على التخطيط العسكري والسياسي، للمزيد أنظر: Philip Babcock Gove, **Websters Third New International Dictionary**, (Cambridge, 1967), p37.

(8) لأنها تمثل المجال الحيوي لروسيا الاتحادية، وهى متقدمة في مجالات عدة على رأسها المجال العسكري، إذ أن أوكرانيا ثاني قوة عسكرية في أوروبا بعد روسيا الاتحادية، ويبلغ تعداد الجيش النظامي (788) ألف جندي وتملك أوكرانيا ترسانة نووية ضخمة، تم تسليمها إلى روسيا الاتحادية في إطار معاهدة ستارليت الخاصة بتخفيض الأسلحة النووية الموقعة سنة 1994م، وتملك مصانع للإنتاج الحربي المتقدم وتصدر الطائرات والدبابات. أما في المجال العلمي فأوكرانيا دولة متقدمة جداً خاصاً في مجال الفضاء، وتملك (16) قمراً صناعياً لأغراض الاستكشاف والبحث العلمي وتنتج وتصدر الأقمار الصناعية. للمزيد انظر: ". بي بي سي عربي.

(9) فالموقع الجغرافي لشبه الجزيرة يجعل لها أهمية كبيرة في استراتيجية الأمن القومي الروسي، فتواجد مقر قيادة الأسطول الروسي في البحر الأسود يعود لأكثر من مائتي سنة. للمزيد انظر: ". إيلاف، 1 مارس 2014.

(10) تعد شبه جزيرة القرم في الأصل روسية، إذ يشكل نسبة سكانها الروس 60٪ من سكانها. للمزيد انظر: المصدر السابق.

(11) تضم هذه القاعدة على (300) سفينة حربية روسية، ويعمل بها (26) ألف جندي، للمزيد انظر: الأزمة الأوكرانية تفتح أبواب في السياسة العالمية، جريد العرب.

1. الأسباب الداخلية

عند وصول المعارضة البرتقالية إلى الحكم في أوكرانيا، أخذت الانقسامات التاريخيّة والعرقيّة بين أطياف المعارضة بالظهور إلى العلن. فمن جهة الأحزاب الموالية لروسيا الاتحادية والتي تأخذ جذورها من شرق البلاد تطالب بالانضمام إلى الحلف الاقتصادي مع روسيا الاتحادية، ومن جهة أخرى الأحزاب التقليديّة المعارضة لروسيا الاتحادية كالجبهة الوطنيّة وغيرها يُطالبون بانضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي[12]. وبين الاثنين، عاشت أوكرانيا فترة تمزق كبيرة تمثلت بتخوين الأفرقاء بعضهم لبعض، وبلغت الذروة أخيراً بتوقيع الرئيس الأوكراني المخلوع اتفاقيات مع روسيا الاتحادية، لدعم الاقتصاد الأوكراني ومساعدة الحكومة الأوكرانية لمواجهة ديونها المستحقة.

نتيجة لذلك اندلعت التظاهرات في تشرين الثاني ـ نوفمبر من سنة 2013، بدءاً من كييف، بعدما رفض الرئيس الأوكراني «فيكتور يانوكوفيتش»، اتفاقية تؤمن المزيد من التقارب الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي لصالح التقارب مع روسيا الاتحادية[13].

وشهدت تلك التظاهرات زيادة ملحوظة بعد أن عرض الرئيس الأوكراني «فيكتور يانوكوفيتش» على المعارضة برئاسة «أرسينى ياتسينيوك» و"فيتالى كليتشكو» أن يشغلا منصب رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء[14].

وازدادت وتيرة هذه الاحتجاجات مع بداية سنة 2014م، وأدت إلى مقتل العديد من المحتجين والقوى الحكومية، مما أدى إلى تأجيج الاشتباكات بين قوات الأمن والمحتجين ابتداءً من يوم 20 شباط ـ فبراير من سنة 2014م، وفي ظل تلك الظروف صوت مجلس النواب الأوكراني على عزل الرئيس يانوكوفيتش عقب يومين من ذلك. لكن تحت الضغط العالمي تراجع الرئيس المخلوع وأعطى المعارضة مطالبها، التي لم تكتف بما قد أعلنته سابقاً وطالبت بخلع الرئيس ومحاكمته.

وهنا يمكن أن نقول إن أصل الأزمة الأوكرانية اقتصادية بامتياز، ويتجلى ذلك في العوامل الآتية[15]:

- العامل الأول كان ارتفاع سعر الغاز الروسي المورد إلى أوكرانيا، الذي كبد الاقتصاد الوطني خسائر بلغت نحو 20 مليار دولار.

(12) نلاحظ ان للأزمة جذورها. فأوكرانيا بلد متعدد الإثنيات والأعراق والأديان واللغات، وهو منقسم بين شرق يتكلم سكانه الروسية ويرون في روسيا بلدهم الأم، وفيكتور يانوكوفيتش واحد من هؤلاء، وبين غرب يتكلم اللغة الأوكرانية ويدعو إلى الانضمام لأوروبا.

(13) بدأت احتجاجات الميدان الأوربي في كييف للمطالبة بدخول أوكرانيا إلى الاتحاد الأوربي بعد تعليق حكومة الرئيس فيكتور يانوكوفيتش التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد.

(14) وهذا ما أدى إلى مظاهرات عنيفة من قبل الأحزاب الموالية للغرب وُجِهَتْ بقمع وحشي من قبل السلطات وأودت بحياة مئات الأشخاص.

(15) إذ بلغ حجم الدين الخارجي 130 مليار دولار وتحتاج إلى 35 مليار مساعدات اقتصادية كحد أدنى وهذا احد أهم الأسباب التي يستخدمها الغرب لإثارة الشباب، وهذا يشكل الدافع لاتجاه بعض إفراد الشعب الأوكراني لتأييد فكرة الانضمام للاتحاد الأوروبي وهم من يمثلون الفئة المأجورة والمدربة في أوروبا التي تعتصم في ميدان الاستقلال في كييف في إطار خطة الولايات المتحدة وتابعها الاتحاد الأوروبي في حصار روسيا عن طريق خلق خنجر داخل أحضان الدب الروسي يدخل في منظومة الحلف الأطلسي، للمزيد انظر: الأزمة الأوكرانية، جريدة الحياة.

تعدّ الولايات المتحدة الأميركية أوكرانيا (ثاني أكبر دول أوروبا الشرقية) من أهم الدول التي يتوجب إدخالها في حضن الحلف الأطلسي .

- العامل الثاني الذي أدى إلى تفاقم الأزمة هو القروض التي تلقتها البلاد في الفترة ما بين سنتي 2008 و2009 من صندوق النقد الدولي، على أن تقوم بتسديدها مع بداية سنة 2012.

- العامل الثالث هو الانخفاض الملحوظ في حجم التبادل التجاري مع شركاء كييف الاستراتيجيين، في الدرجة الأولى روسيا وبعض بلدان رابطة الدول المستقلة.

- العامل الأخير قبول الرئيس الأوكراني المخلوع فيكتور يانوكوفيتش المساعدات الروسية وعضوية الاتحاد الأوراسي برعاية موسكو، وتفضيلها على اتفاق مع الاتحاد الأوروبي[16].

2. الأسباب الخارجية

عند سقوط حائط برلين في سنة 1989م، تخوف الأميركيون من أن تتحد أوروبا وروسيا في نظام اتحادي قد يهدّد تفوق الولايات المتحدة الأمريكية ومكانتها. لذا أخذت الدول الموجودة بين روسيا وأوروبا الغربية (دول أوروبا الشرقية) أهمية استراتيجية كبيرة[17]. وتعدّ الولايات المتحدة الأميركية أوكرانيا (ثاني أكبر دول أوروبا الشرقية) من أهم الدول التي يتوجب إدخالها في حضن الحلف الأطلسي لما لها من بعد جغرافي يلعب دوراً مهماً في المواجهات العسكرية بين الحلف وروسيا، وبدأت الولايات المتحدة الأميركية بالضغط على الاتحاد الأوروبي لبدء عملية التقارب مع أوكرانيا بهدف إدخالها في الاتحاد.

لهذا شجعت الولايات المتحدة الأمريكية المعارضة الأوكرانية على الإطاحة بالرئيس فيكتور يانكوفيش من أجل تحقيق هدفها في القضاء على التواجد العسكري الروسي في القرم المتمثل وأسلفنا سابقاً بالأسطول البحري في قاعدة سيفاستوبول والاستيلاء عليها، وذلك بنزال الوحدات العسكرية الأمريكية في محاولة لتطويق دولة القياصرة[18].

وأنّ صراع النفوذ بين الغرب وروسيا الاتحادية في أوكرانيا والذي ظهر في أزمة الغاز التي نشبت بين الدولتين، أدّى إلى قطع الغاز الروسي عن أوكرانيا وعن أوروبا على الرغم من المخاطر الضمنية من خسارة للسوق الأوروبي.

(16) لان أوكرانيا كانت قد طالبته بقرض يبلغ 20 مليار يورو، ولكن الغرب ربط علاقته بأوكرانيا بالإفراج عن الزعيمة السجينة يوليا تيموشينكو.

(17) وهذه الأهمية برزت عندما لم يلتزم جورج بوش الأب بالوعد الذي أعطاه إلى ميخائيل كورباتشيف والذي ينص على أن تعمد الولايات المتحدة الأميركية إلى حلّ حلف الأطلسي بمجرد أن يحل الاتحاد السوفيتي حلف وارشو، لا بل على العكس عمدت الولايات المتحدة الأميركية إلى إدخال الكثير من دول الأوربية الشرقية إلى هذا الحلف وذلك بهدف زيادة الانقسام بين أوروبا وروسيا.

(18) ويرجع ذلك لأهمية القرم بالنسبة للأمن القومي الروسي. لأن الأخيرة ترى فيها البعد الاستراتيجي الأول الذي يحدد نفوذها في العالم، للمزيد انظر: الأزمة الأوكرانية وتسجيل النقاط الروسية، مقال منشور على الحوار المتمدن.

وهذا ما يدل على أنّ سقوط أوكرانيا في حضن الغرب يُقلل الخيارات الجيوسياسيّة الروسيّة في المنطقة.

ومما تقدم من الممكن ان نقول إن الأهداف الاساسية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين تتجلى في الآتي:

- خلق خنجر داخل أحضان الدب الروسي وهو أوكرانيا بضمها للاتحاد الأوروبي بالشكل الذي يسمح بوجود قواعد عسكرية في إطار الحلف الأطلسي وتهديد القاعدة العسكرية الروسية في ميناء سيفاستبول المنفذ الحيوي لروسيا على البحر الأسود.
- تصبح أوكرانيا التابعة للاتحاد الأوروبي بقواعدها العسكرية التابعة للحلف الأطلس فضلاً عن محاولات تكراراً نفس السيناريو مع جورجيا أقصى الشمال الشرقي لتركيا عضوة الأطلسي أيضاً فضلاً عن تهديد القاعدة العسكرية الروسية في ميناء طرطوس المنفذ الوحيد لروسيا على البحر الأبيض عن طريق إسقاط نظام الأسد الموالى لروسيا قد اكتمل الحصار العسكري والاقتصادي الأمريكي للغرب الروسي لتكون مناطق النفوذ الأمريكي من الجنوب إلى الشمال سوريا ثم تركيا ثم جورجيا ثم أوكرانيا.

خلق خنجر داخل أحضان الدب الروسي وهو أوكرانيا بضمها للاتحاد الأوروبي.

- أخيراً محاصرة روسيا، وتقليص مساحات نفوذها، بإثارة التوتر على حدودها وإشغالها بنفسها الأمر الذي يخرجها مضطرة من خريطة الشرق الأوسط كقطب فاعل ومؤثر.

ثالثاً: مواقف الدول الكبرى حيال الأزمة

تتأرجح لغة التصعيد في الأزمة الأوكرانية بين روسيا الاتحادية والغرب «الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية"، صعوداً ونزولاً، بحسب التحولات والتغيرات التي تطرأ على الأراضي الأوكرانية. إذ اختلف الرؤى حيال ذلك، وهنا سوف نعرضها بشيء من الإيجاز.

1. موقف روسيا الاتحادية

فمنذ وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى الرئاسة سنة 2000، وهو متعلق بماضي الاتحاد السوفيتي، ويملك طموحات لعودة روسيا كقوة تحل محل

الاتحاد السوفيتي في المسرح الدولي، وتقارع الغرب، ولا سيّما الولايات المتحدة الأميركية التي تفردت في الهيمنة على العالم[19]، ولذلك يبدو أن طموحات بوتين لإعادة روسيا إلى المسرح الدولي لا تزال قائمة ومستمرة، وكأنه كان مستعداً للسيناريو الأوكراني ويتوقعه، فمنذ اندلاع الأزمة الأوكرانية، وهو على اتصال بهذه الأزمة[20]، وكذلك حاول التأثير في أي اتفاق بين الحكومة الأوكرانية وبين معارضتها، لكن بعد الاتفاق الذي وقع بين الرئيس يانوكوفيتش والمعارضة، قامت المعارضة بإزاحته عن السلطة[21]، وبناءً على ذلك عمدت روسيا باتخاذ عدة أمور هي:

- الدخول للقرم، لحماية قواعدها.
- عدم اعترافها بالحكومة الجديدة.
- شجّعت الأقليات على التمرد على كييف وسلطتها، فضمنت لها وجوداً عسكرياً فيها.
- اخيراً بدأت التفاوض من منطلق القوة في هذه الجزيرة، والتهديد باجتياح الشرق الأوكراني ذي الغالبية الروسية والمعقل الرئيس لحزب الأقاليم الموالي لروسيا.

كل هذه التدابير مجتمعة زادت من الضغط على الحكومة الأوكرانية الجديدة، وعلى داعميها من الدول الغربية.

أما عن العوامل التي جعلت من موسكو تتخذ كل هذه التدابير فيمكن إجمالها في الآتي:

- العامل الأول: منح الثورة في كييف منحت النازيين الجدد الفرصة لاجتياح شرق أوكرانيا، وطرد سكانها الذين يتحدثون اللغة الروسية[22].
- الخوف من الثورة الأوكرانية، من الامتداد الثورة إلى قلب موسكو[23].

لذلك كانت الاستجابة العنيفة من روسيا الاتحادية على الأرض في القرم، وادعائها بأن الثورة تقود إلى الفوضى والفاشية، وهو ما يعد تحذيرا للشعب الروسي نفسه.

وكانت روسيا هددت بأنها ستزيد الرسوم الجمركية على المنتجات الواردة

(19) إذ عبّر عن هذه الطموحات والمواقف في مناسبات عدة، أشهرها مؤتمر ميونيخ للأمن سنة 2007، وكأول مشاركة لرئيس روسي في هذا المؤتمر شن هجوماً لاذعاً على الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها الرامية إلى تكريس هيمنتها على العالم، وتجاهلها روسيا والقوى الناشئة الأخرى. للمزيد انظر: روسيا تستنفر قواتها العسكرية والسياسية لمواجهة الأزمة الأوكرانية، مقال منشور في جريدة الزمان.

(20) عن طريق اتصالاته مع الرئيس يانوكوفيتش، وتشجيعه له على رفض العرض الأوروبي، عن طريق حزمة المساعدات التي عرضها عليه (15 بليون دولار)، في مقابل تقاربه مع روسيا.

(21) وتولى رئيس البرلمان تسيير البلاد، وصوّت على تعيين رئيس للجمهورية ورئيس للوزراء، للمزيد انظر: علي العنزي، الخيارات في الأزمة الأوكرانية، جريدة القبس.

(22) وهي الذريعة التي تخفي موسكو وراءها السبب الاستراتيجي الحقيقي للتدخل العسكري في القرم، للمزيد انظر: المرجع السابق.

(23) فنجاح ثورة على حدودها قد يشجع مجموعات المعارضة داخل روسيا نفسها، ويعمق إيمانهم بقدرة حشود المتظاهرين على النجاح في مواجهة الحكومات الاستبدادية.

من أوكرانيا إن اقتربت كييف من الاتحاد الأوروبي، كذلك أدانت موسكو التدابير المعادية لروسيا التي اتخذتها السلطات الجديدة في كييف، وأدانت المنحى «الدكتاتوري والأساليب الإرهابية» في أوكرانيا، وأول نتيجة لتغيير الحكم في كييف ستكون على ما يبدو توقيع اتفاق مع الاتحاد الأوروبي والتخلي عن اتفاق التقارب مع موسكو الذي وقعه الرئيس المعزول فيكتور يانوكوفيتش.

2. موقف الولايات المتحدة والدول الغربية

هنالك عبارة شهيرة لونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا الأسبق تقول «بأنه أذا أردت ان تقضي على الاتحاد السوفيتي عليك بفصل أوكرانيا وروسيا البيضاء عنه». قد يكون ما يحصل اليوم في أوكرانيا هو تطبيق لهذه العبارة، والتي يزيد عمرها عن (70) سنة[24].

(24) فخروج روسيا البوتينية من القوة إلى الفعل خصوصاً بعد الأزمات التي حلت بها بعيد تفكك الاتحاد السوفيتي ومرضها في عهد الرئيس الأسبق بوريس يلتسن في العديد من القضايا اقلق الدول الغربية.

لذلك جاءت المواقف الغربية والأمريكية مخالفة للإجراء الروسي، وتجلى ذلك في خطاب الرئيس الأمريكي (باراك اوباما) بخصوص ذلك، إذ قال محذراً في حال لم تقرر روسيا وضع حدّ للتصعيد، وإذا كانت غير راغبة في العمل مباشرة مع حكومة أوكرانيا ونأمل، فلن يكون أمام حلفائنا من خيار سوى الانضمام إلينا بالمضي قدما إلى ما هو أكثر من الإجراءات التي اتخذناها في الأيام القليلة الماضية لعزل روسيا على الصعد السياسية والدبلوماسية والاقتصادية».

وشدد أوباما على أنه بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وحلفائهما، فإن «ما تقوم به روسيا يشكل انتهاكا للقانون الدولي»، مضيفا «أعلم أن الرئيس بوتين لديه على ما يبدو تفسير مختلف.. لكن في رأيي فإنه (هذا التفسير) لا يخدع أحداً».

عبارة شهيرة لونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا الأسبق تقول "بأنه أذا أردت ان تقضي على الاتحاد السوفيتي عليك بفصل أوكرانيا وروسيا البيضاء عنه».

وعلى الصعيد نفسه اتهم وزير الخارجية الأميركي (جون كيري) روسيا بالبحث عن «ذريعة لـ تتمكن من اجتياح أوكرانيا»، محذراً إياها من خطر التعرض لعزلة أذا واصلت السياسة التي تتبناها في هذا البلد.

إلى ذلك دعا الأمين العام للحلف الأطلسي «اندريس فوغ راسموسن» في مؤتمر صحافي في باريس «أدعو روسيا إلى

التراجع والى عدم اللجوء إلى تصعيد الوضع في شرق أوكرانيا"، وأضاف «أذا تدخلت روسيا بشكل أكبر في أوكرانيا فإن ذلك سيشكل خطأً تاريخياً»، محذراً موسكو من عزلة على الساحة الدولية[25].

وشدد راسموسن على «تعدي روسيا غير الشرعي على أوكرانيا هو التحدي الأكبر للأمن في أوروبا في جيل»، في إشارة إلى قيام قوات روسية بالسيطرة على شبه جزيرة القرم الأوكرانية. وكررّ راسموسن أن الأزمة في أوكرانيا حملت الحلف الأطلسي على «مراجعة خططه الدفاعية».

(25) أوباما يحذر بوتين من تبعات التدخل العسكري في أوكرانيا، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، على الرابط: http:// www.alhurra.com/conten

وهنا سؤال يطرح نفسه هل يجوز لمن غزا العراق خلافاً للقانون الدولي وخارج إطار الأمم المتحدة؟ أن يلقن الآخرين دروساً في احترام المبادئ المرعية، ذلك أن القانون الدولي إنما وُضع ليتقيد به الجميع وفي كل الحالات.

3. الموقف الصيني

في رد فعل متباين مع مواقف القوى العالمية تجاه الأزمة الأوكرانية، التزمت الصين بموقف متحفظ، مكتفية بالقول إنها تأمل بإيجاد «حل سلمي» لإنهاء الوضع المتفاقم هناك.

حيث خرجت الكلمة الرسمية الوحيدة من قبل بكين بشأن الصراع الروسي ـ الأوكراني على لسان وزارة الشؤون الخارجية الصينية، ففي مؤتمر صحفي، أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية التزام الصين بـ «الاستقلال والسيادة لأوكرانيا والسلامة الإقليمية، ودعا إلى حلّ سلمي للوضع القائم، مع احترام القانون الدولي من قبل كل الأطراف، لكنه لم يشر بالتحديد إلى روسيا أو إلى وجودها العسكري في البلاد.

رابعاً: الأخطاء الاستراتيجية في إدارة الأزمة الأوكرانية

إدارة السياسة الخارجية هي عملية توازن مستمرة بين المصالح والمخاطر، بين المصالح التي تسعى كل دولة إلى تنميتها وتعظيمها، وبين المخاطر التي تنشأ بسبب الصدام مع مصالح دول أخرى، وخلال هذه العملية قد يحدث سوء تقدير للموقف أو أخطاء استراتيجية، ويؤدي ذلك إلى نشوب الأزمات الدولية أو ربما اندلاع الحروب. والأزمة الأوكرانية هي شاهد على مجموعة

تقدر واشنطن أن أوكرانيا هي نقطة تماس مباشر مع الأمن القومي الروسي، وأن موسكو ليس لديها مجال للمناورة أو المرونة.

من الأخطاء الاستراتيجية وسوء التقدير لتداعيات موقف أو قرار من جانب موسكو من جهة، والأطراف الداخلية في أوكرانيا من جهة ثانية، وواشنطن من جهة ثالثة، وتتجلى تلك الأخطاء بما يأتي:

1. الضغط الذي مارسته روسيا على الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش الموالي لها لإقناعه بعدم التوقيع على اتفاقية للمشاركة مع الاتحاد الأوروبي[26].

2. عمل القوى المعارضة بعد وصولها للسلطة في إلغاء «قانون اللغات» والذي يضمن حق الأوكرانيين من أصل روسي في استخدام اللغة الروسية في تعاملاتهم[27].

3. قيام الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ـ بتدخلها في أوكرانيا والسعي لتغيير نظام الحكم فيها، وذلك بالدعم المالي والتأييد السياسي وأنشطة المخابرات، ولم تقدر واشنطن أن أوكرانيا هي نقطة تماس مباشر مع الأمن القومي الروسي، وأن موسكو ليس لديها مجال للمناورة أو المرونة عندما يتعلق الأمر بها[28].

خامساً: التداعيات

نتيجة لتغيير نظام الحكم في أوكرانيا ظهرت عدة تداعيات أهمها:

1. في يوم 23 شباط ـ فبراير وكجزء من نتائج الثورة الأوكرانية ألغي قانون اللغة للأقليات (والذي يشمل الأقلية الروسية) وأُعلنت اللغة الأوكرانية لغة رسمية وحيدة للبلاد[29].

2. قيام مجلس الاتحاد الروسي في 1 آذار ـ مارس، بالموافقة في جلسته الطارئة على طلب الرئيس فلاديمير بوتين استخدام القوات الروسية في أوكرانيا.

3. في 4 آذار ـ مارس، علق البنتاجون التعاون العسكري مع روسيا، أوجه هذا التعاون المعلق تضمنت التدريب والاجتماعات الثنائية وتوقف السفن والتخطيط العسكري.

(26) خاصة بعد أن كانت المفاوضات بين الطرفين قاب قوس أو أدنى من الوصول إلى اتفاق. وأوقع ذلك يانوكوفيتش في موقف حرج، فقد مثلت استجابته للضغوط الروسية صدمة لكثير من الأوكرانيين وللآمال التي عقدوها في الحصول على الدعم الأوروبي الاقتصادي والتكنولوجي، وأوجد ذلك فرصة سانحة استغلتها المعارضة ضد الرئيس. للمزيد انظر: أزمة أوكرانيا قد تغيير العالم، جريدة الشرق الأوسط.

(27) أتى هذا القرار كصدمة لمواطني جمهورية القرم وأغلبيتهم من الأوكرانيين الروس.

(28) فالعلاقات الروسية- الأوكرانية هي علاقات تاريخية ممتدة ومتعددة الجوانب العرقية والاقتصادية والثقافية والاستراتيجية، فقد استمرت أوكرانيا جزءا من الإمبراطورية الروسية والاتحاد السوفيتي من القرن التاسع عشر، تربطهما حدود مشتركة، وتمتد أنابيب الغاز الروسي المتجه إلى أوروبا عبر أراضيها.

(29) جاء هذا القرار ليصب الزيت على النار في لتلك الأقاليم المستاءة أصلا من التغييرات الحاصلة في عاصمتهم. وقد رأت تلك الأقاليم وخاصة إقليم القرم أن خطوة إلغاء قانون اللغات هي دليل على أن المحتجين في كييف يحملون أجندة معادية لروسيا ولهم توجه عنصري.

4. عقب ذلك إجراء استفتاء في القرم في 16 آذار ـ مارس، للانفصال عن أوكرانيا والانضمام لروسيا الاتحادية، جاءت نتيجة الاستفتاء لصالح الانضمام لروسيا بنسبة 95%.

أن التحالف العسكري الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية بدأ يفقد أهميته مع اقتراب مهمته في أفغانستان من نهايتها.

5. فرض الاتحاد الأوروبي، ولاحقاً الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، المجموعة الأولى من العقوبات وتجميد الأصول وحظر السفر على بعض المسؤولين في روسيا والقرم[30].

(30) بشير نافع، الأزمة الأوكرانية قد تفجر الصراع على أوربا من جديد، مقال منشور على مركز الجزيرة للدراسات.

6. قيام وزراء خارجية الحلف الأطلسي بإنهاء التعاون المدني والعسكري مع روسيا.

7. أخيراً احتمال أن يؤدي اضطراب صادرات روسيا وأوكرانيا إلى خفض حجم التجارة على الصعيد العالمي وبشكل خاص لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي واحدة من المنطقتين الأكثر اعتماداً على القمح المستورد[31].

(31) فروسيا وأوكرانيا منتجان ومصدران زراعيان رئيسيان، وفي عام 2012، بلغت صادرات روسيا وأوكرانيا 11 و5 في المائة من الصادرات العالمية للقمح، واستأثرت أوكرانيا بأكثر من 14 في المائة من صادرات الذُرة العالمية (ثالث أكبر حصة على الصعيد العالمي).

سادساً: سيناريوهات الأزمة الأوكرانية

يسيطر الغموض والضبابية على الحل السياسي للازمة الأوكرانية وخاصة بعد الاستفتاء الذي تم في المناطق الشرقية للدولة، إذ إربك ذلك الحكومة الأوكرانية والدول الغربية الداعمة لها.

وإزاء هذه التطورات المتسارعة في أوكرانيا، ثمة عدة سيناريوهات مستقبلية مفتوحة للأزمة[32]، وهي كالتالي:

1. تقلص دور روسيا الدولي

تراجع دور روسيا في الشؤون الدولية بصفة مؤقتة على أقل تقدير، فقد تم استبعدت موسكو فعلياً من مجموعة الثماني للدول الصناعية، وتجمدت مساعيها للانضمام إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ووكالة الطاقة الدولية. وألغيت لقاءات القمة الغربية مع موسكو حتى إشعار آخر[33].

(32) من الصعب تكهن ما ستؤول إليه الأمور. لكن وصول قادة متمسكين في المقام الأول بربط مستقبلهم بأوروبا وليس بروسيا، يعتبر مشكلة جدية للرئيس فلاديمير بوتين الذي يحلم بإبقاء أوكرانيا في فلك روسيا للتأثير على سياسة أوكرانيا تملك روسيا وسائل عدة بحكم الروابط القوية جداً بين اقتصادي البلدين.

(33) إذ تعثرت محاولة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لاستخدام مجموعة البريكس للقوى الناشئة للتخفيف من حدة العزلة التي فرضها الغرب بسبب قلق الصين والهند بإزاء مشكلة ضم القرم كسابقة لحل نزاعات مثل نزاعي التبت وكشمير. وندد بيان مشترك من مجموعة البريكس بالعقوبات لكنه لم يشر إلى القرم أو أوكرانيا.

2. تنشيط حلف شمال الأطلسي

في الوقت الذي بدا فيه أن التحالف العسكري الذي تقوده الولايات المتحدة

أن وارسو تريد الإسراع بنشر نظم للدفاع الصاروخي في وسط أوروبا.

الأمريكية بدأ يفقد أهميته مع اقتراب مهمته في أفغانستان من نهايتها وجد نفسه أمام مهمة جديدة، ومن المقرر زيادة الدوريات الجوية للتحالف ومناوراته العسكرية في بولندا ودول البلطيق. وأن وارسو تريد الإسراع بنشر نظم للدفاع الصاروخي في وسط أوروبا. وفي ظل الضغط الأميركي ربما تتجه السويد وفنلندا المحايدتان إلى زيادة جهودهما الأمنية وتعززان تعاونهما مع حلف شمال الأطلسي إدراكا منهما أن روسيا قد تمثل خطرا محتملا عليهما[34].

(34) لكن مع استبعاد تدخل الحلف الأطلسي في أوكرانيا، برغم أنه عبر عن قلقه من الأزمة التي تعصف بالأخيرة، وحذر أمينه العام، من أن أوروبا تواجه أكبر تحد في أمنها منذ جيل، وحذر من أن عواقب لا حصر لها في حال هاجمت روسيا شرق أوكرانيا.

3. العودة إلى أجواء الحرب الباردة

إن استمرار الأزمة وتعميق الانقسام في أوكرانيا التي تموج بتعدد عرقي، إذ تتنوع الجماعات العرقية في أوكرانيا، لتشمل الأوكرانيين وهم الأكبر في النسبة بتمثيلهم نحو(77,8%) من إجمالي السكان البالغ عددهم (45,6) مليون نسمة، طبقاً لتقديرات الأمم المتحدة في سنة، ثم الروس بنسبة (17,3%)، وروسيا البيضاء (0,6%)، وهو الأمر الذي دفع العديد من المراقبين والمعلقين للتساؤل حول ما أذا كانت الأزمة تعد تكراراً لأزمة خليج الخنازير التي وقعت سنة 1961، بين الاتحاد السوفيتي آنذاك والولايات المتحدة الأمريكية والتي وصلت وقتئذ لحافة الهاوية قبل أن يتراجع الطرفان وتنتهي الأزمة بتعهدات دولية متبادلة.

4. تدخل عسكري روسي في أوكرانيا.

برغم تأكيدات كل من الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين ووزير خارجيته، سيرغي لافروف عدم وجود نية بتدخل عسكري في أوكرانيا، إلا أنه غير مستبعد[35].

(35) في واقع الجيو- بوليتيك تعتبر أوكرانيا المجال الحيوي الروسي لجهة الغرب وأوربا تحديداً، لذلك من المستبعد ان تتنازل موسكو عنه ولو دفعت في ذلك ثمناً.

إذ سبق لموسكو أن تدخلت عسكرياً وبصورة مباشرة في جورجيا ضد نظام الرئيس الأسبق لها «ميخائيل سكاشفيلي»، على خلفية تدخله العسكري في إقليم أوسيتا الجنوبية، لضرب القوى المدعومة من روسيا.

5. تمكن الحكومة الأوكرانية استعادة السيطرة على شرق البلاد

في ضوء التصعيدات التي شهدتها عدد من المناطق والمدن بشرق أوكرانيا في الأيام والأسابيع القليلة الماضية، وأعمال الشغب والعنف التي يقوم بها

موالون لروسيا، فإن هذا الخيار على الأرجح غير محتمل، بسبب عدم موالاة الجيش لسلطة كييف واعتماد الأخيرة على القوات الخاصة.

إن حكومة كييف الفتية أثبتت عدم قدرتها على التعامل مع الانفصاليين الموالين لروسيا شرق البلاد.

6. استمرار الوضع الفوضوي الراهن

وهو السيناريو الذي يميل إليه الكثير من المراقبين والمحللين للشأن الأوكراني، إذ إن حكومة كييف الفتية أثبتت عدم قدرتها على التعامل مع الانفصاليين الموالين لروسيا شرق البلاد.

7. سرينة أوكرانيا

أي إدخال أوكرانيا في الأتون نفسه الذي دخلت فيه سوريا، مما يفتح الباب على المفاوضة والمقايضة بين الكبار، فإذا لم يكن العرق سبباً مباشراً للنزاع تكون السياسة والمصالح هي السبب المبطن، ولا سيّما أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين حذر من ان أوكرانيا على شفا حرب أهلية.

8. تقسيم أوكرانيا

هذه السيناريو مفاده تقسيم أوكرانيا إلى دولتين، على غرار الحالة الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية، مع بعض الفوارق في الظروف والأهداف، قد يكون هذا السيناريو وارد خاصة مع ان أوكرانيا تعدّ في حال المقسمة واقعياً[36].

(36) في هذه الحالة ينقسم النفوذ السياسي بين الشرق والغرب، وتنقسم الديون والالتزامات المالية بين روسيا والغرب، ومن وجهة نظري يسهل ذلك الأمر على روسيا الاتحادية، لكون الأخيرة هي صاحبة أكبر دين لأوكرانيا، على حين يؤثر ذلك على دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية بسبب الأوضاع المالية التي تمر بها تلك الدول.

9. سيناريو السلام

يقوم هذا السيناريو على تطبيق اتفاق جنيف الذي تم بين روسيا والغرب والذي يعطي بصيصاً من الأمل حول إمكانية نزع فتيل الأزمة في أوكرانيا بصورة سلمية.

فالقضية الأوكرانية هي قضية لها بُعد قومي وشعبي وجيو سياسي في روسيا، وحماية الأقليات الروسية هي ورقة سياسية بالنسبة إلى الرئيس الروسي.

وختاماً، إن التراجع بالنسبة إلى روسيا صعب جداً، فالقضية الأوكرانية هي قضية لها بُعد قومي وشعبي وجيو سياسي في روسيا، وحماية الأقليات الروسية هي ورقة سياسية بالنسبة إلى الرئيس الروسي، ولمجلس الدوما والعسكريين، ومن الممكن أن يكون التعامل مع الأزمة الأوكرانية رسالة للدول الأخرى في الفضاء السوفيتي بأن روسيا لن تتهاون في

حماية الأقليات الروسية، والجميع يتذكر ما حصل في جورجيا سنة 2008، أما الغرب فالسكوت والاكتفاء بالتنديد والعقوبات لن يثني روسيا عن طموحاتها، ولذلك لا بد من إظهار موقف قوي وحازم، لكن الصراع الأوروبي الداخلي بين ألمانيا من جهة وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى له تأثير في توحيد الموقف، فضلاً عن التباين الأوروبي ـ الأميركي، تجاه الأزمة وسبل معالجتها، إذ لا يزال الجميع يتذكر كلمات مساعدة وزير الخارجية الأميركي المسربة عن دول الاتحاد الأوروبي في أثناء وجودها في كييف.

أهم الاستنتاجات:

1. بالرغم من أن الأزمة الأوكرانية هي أزمة داخلة نفخت في تفجيرها العوامل الخارجية، فإنها اتسعت وألقت بتداعياتها على العلاقات الأمريكية والروسية ودول الاتحاد الأوربي.

2. ثبات الموقف الروسي في دعم استقلال القرم في المفاوضات الدولية سواءً مع الولايات المتحدة الأمريكية أو مع دول الاتحاد الأوربي. فاستقلال القرم أصبح واقعا وحقيقة لا رجعة فيها بتوقيع الرئيس بوتن في 22 آذار ـ مارس سنة 2014، مراسيم الاعتراف باستقلال القرم.

3. أثبت تطور الأزمة الأوكرانية وتداعياتها بروز روسيا كقطب دولي مؤثر في الساحة الدولية.

4. بينت الأزمة الأوكرانية للعالم أجمع الوجه القبيح للإدارة الأمريكية وزيف ادعائها بحقوق تقرير المصير. فقد أيدت استقلال جنوب السودان وسراييفو وتيمور الشرقية بوصفه حقاً من حقوق الإنسان. لكن تنتهك هذا الحق في القرم وفلسطين.

5. بإمكان روسيا أن تتخذ عقوبات شديدة بحق أوكرانيا بسبب حكامها الجدد المعادين لها مثل إلغاء تخفيض أسعار الغاز الذي تستورده أوكرانيا من روسيا، وطرد العاملة الأوكرانية في روسيا.

الأبعاد الاستراتيجية للدرع الصاروخي في شرق أوربا

اللواء الركن المتقاعد علي حسين العكيدي*
أكاديمي وباحث من العراق

* عميد كلية الدفاع الوطني سابقاً ـ طالب دكتوراه ـ جامعة النهرين

مقدمة

توظف الولايات المتحدة الأمريكية المتغير العسكري بوصفه اداة من ادوات استراتيجيتها، لتعزيز هيمنتها على النظام الدولي، عبر ربطه بشكل وثيق مع سياستها الخارجية، ومن في استراتيجية عسكرية أطلقت عليها تسمية (خطوط العمليات العسكرية المتقدمة)، فأقامت شبكة من التحالفات والقواعد، والتسهيلات العسكرية في مناطق عديدة من العالم، لتوسيع نطاق ومدى وفاعلية عمل قواتها المسلحة، وتدخلها في الأزمات والصراعات الدولية، بالسيطرة على مناطق الاهتمام العسكري ذات الأهمية الاستراتيجية العالية التي توفر حرية الحركة والمرونة وسرعة الوصول إلى مناطق العمليات، مع ضمان درجة عالية من التأهب والاستعداد العملياتي، لردع ومواجهة العدو الذي يحدد على وفق الإدراك والمصالح الامريكيـة[1].

وقد طبقت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الاستراتيجية التي ترتكز على التحالفات السياسية والعسكرية والوجود العسكري منذ الحرب الكورية عام 1950، وأجرت عليها تعديلات بعد تدهور وضعها العسكري في فيتنام في سبعينيات القرن العشرين، وتبنت في قيادتها لحلف الناتو بشكل خاص استراتيجية تقوم على التنسيق والمشاركة والاعتماد على الحلفاء، كشركاء ودفعهم لتحمل جزء من أعباء المهامات المناطة بالحلف، كتابعين مرؤوسين تحت سيطرتها.

منذ انتهاء الحرب الباردة اعادت الولايات المتحدة تفعيل رؤيتها

(1) زبيغنيو بريجنسكي: ثلاثة رؤساء وازمة القوة العظمى الامريكية، دار الكتاب العربي، بيروت، 2007، ص198.

منذ انتهاء الحرب الباردة اعادت الولايات المتحدة تفعيل رؤيتها الاستراتيجية التي تم ضوئها أسس حلف الناتو لغايات أبعد من مسألة حماية أوربا.

الاستراتيجية التي تم ضوئها أسس حلف الناتو لغايات أبعد من مسألة حماية أوربا والدفاع عنها ضد هجوم سوفيتي محتمل في مرحلة الحرب الباردة، لإدامة حياة الناتو واستمرار بقائه، ادراكاً منها لتعرض مكانتها العالمية وهيمنتها على النظام الدولي للتراجع، بدون وجود الحلف وقيادتها له، وتعزز القوة العسكرية المتفوقة قيادة الولايات المتحدة، وتربعها على قمة هرم التوزيع العالمي للقوة، وتطلبت عملية توظيف واستثمار هذه القوة توسيع الناتو شرقاً وزيادة عدد اعضائه بضم دول من شرق أوربا التي كانت جزءاً من الكتلة الشيوعية في مرحلة الحرب الباردة، وتم ابتكار مهامات جديدة للحلف مثل محاربة الإرهاب، والتدخل الدولي الانساني في مناطق الأزمات والصراعات، ونشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ومواجهة تهديد الدول التي تسميها الولايات المتحدة دولاً مارقة (كوريا الشمالية، وإيران)، وبرامجها الساعية للحصول على السلاح النووي، وتقنية الصواريخ البالستية، وعدّت الولايات المتحدة هذه المتغيرات مصدر تهديد لأمنها القومي ومصالحها الحيوية، وأمن ومصالح حلفائها[2].

(2) اندرو باسيفيتش، الامبراطورية الامريكية، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004، ص19.

وتستوجب هذه التهديدات تعزيز قوتها العسكرية، وتطويرها لإدامة تفوقها باستثمار معطيات التقدم العلمي والتكنولوجي وثورة المعلومات والمعرفة، لإقامة منظومات صواريخ متطورة مضادة للصواريخ البالستية في مرحلة تاريخية، تشهد تعدد القوى النووية، وصعود قوى بازغة على الساحة الدولية في مقدمتها الصين، وسعياً روسياً حثيثاً لاستعادة المكانة والدور العالمي للاتحاد السوفيتي السابق، الأمر الذي يهدد استمرار وبقاء احتفاظ الولايات المتحدة بموقع القوة العظمى الوحيدة، وشكل ذلك دافعاً لتحركها لإحكام السيطرة على المناطق الجغرافية، ذات الاهمية الاستراتيجية واستغلالها لتطويق واحتواء مصادر تهديد زعامتها العالمية، وكان الدرع الصاروخي في شرق أوربا واحداً من ادوات الاستراتيجية الامريكية، لإدامة الهيمنة والنفوذ على المستوى العالمي حاضراً ومستقبلاً عن طريق منظومة سلاح تتكامل فيها القدرات الدفاعية والهجومية، ويمثل سبيلاً يعيد للردع الامريكي مصداقيته وتفوقه.

تشهد تعدد القوى النووية، وصعود قوى بازغة على الساحة الدولية في مقدمتها الصين، وسعياً روسياً حثيثاً لاستعادة المكانة والدور العالمي للاتحاد السوفيتي السابق.

أولاً: الاستراتيجية العسكرية الأمريكية بعد الحرب الباردة

تعكس الاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة بعد مرحلة الحرب الباردة، توظيف التفوق العسكري الامريكي بالشكل الذي يضمن ويعزز تفرد الولايات المتحدة على صعيد القوة العسكرية، وإظهار قدرة الولايات المتحدة وعزمها على استخدام القوة، أو التهديد باستخدامها عبر اسلوب ردع فعال، ويجمع التفكير الاستراتيجي الامريكي بين التهديد باستخدام القوة، واستخدامها الفعلي، وقد كشفت احداث 11 ايلول 2001، عن انتهاء فاعلية العقيدة الأمنية الأمريكية التي قامت في مرحلة الحرب الباردة على الردع والاحتواء، وحفز الحدث الفكر الاستراتيجي الامريكي الذي تعامل مع التغيير، وادرك التهديد، وحدد مصادره في مناطق معينة من العالم، وفي دول تتقاطع معها الولايات المتحدة لأسباب سياسية ـ أمنية، أو اقتصادية، وبضوء تقديرها لأثر هذه التهديدات على الأمن القومي والمصالح الحيوية الأمريكية التي تخضع للتكييف على وفق المنطق الذرائعي، وتوظيف شعارات مثل حقوق الانسان، ونشر قيم الديمقراطية، ومقتضيات الشرعية الدولية، ومكافحة الارهاب، ومنع انتشار اسلحة الدمار الشامل ووسائل ايصالها، ومتطلبات الحفاظ على الأمن الإقليمي.

صاغت مؤسسة الأمن القومي الأمريكي استراتيجية عسكرية ـ أمنية، تتناسب مع سياسات الولايات المتحدة للهيمنة على النظام العالمي.

ووصفت مصادر التهديد بالخطر الذي يستهدف الوجود الامريكي، الأمر الذي يستوجب الردع ليس بالقوة النووية فحسب، وإنما بقدرات عسكرية تقليدية ذات خصائص تكنولوجية فائقة التطور تتكامل مع القدرات النووية، وأن تكون على قدر كبير من الاستعداد والجاهزية للعمليات العسكرية، وصاغت مؤسسة الأمن القومي الأمريكي استراتيجية عسكرية ـ أمنية، تتناسب مع سياسات الولايات المتحدة للهيمنة على النظام العالمي[3].

(3) عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، دار الرقيم للنشر والتوزيع، بغداد، 2005، ص 322.

وأُعيد النظر بالتخطيط الاستراتيجي الأمني، وأعيدت هيكلية القوات المسلحة على وفق عقيدة عسكرية، توفر القدرة على مواجهة تحديات الخصوم الجدد والتعامل معهم، وتضمنت وثيقة استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الصادرة في أيلول عام 2002، مبادئ إعداد الاستراتيجية العسكرية الجديدة التي حلت محل الاستراتيجية، التي تم اعتمادها في مرحلة الحرب الباردة، والتي ركزت على مبادئ الردع، والقدرة على الرد

والتدمير بالضربة الثانية، وأصبح البديل في مرحلة ما بعد الحرب الباردة واحداث أيلول 2001، تبني استراتيجية جديدة تقوم على الردع الوقائي المرتكز على العمل لاحتواء التطورات، وإحباط مساعي القوى التي تهدد بالخطر قبل أن تنمو وتتبلور بشكلها الكامل[4].

(4) المصدر السابق، ص330.

ومفاد هذه الاستراتيجية القائمة على فكرة الردع المبكر، خلق القناعة لدى الخصوم بأن القيام بأي عمل يمس أمن ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية داخل أراضيها، وفي الخارج سيواجه بضربات استباقية وقائية دون إنذار مسبق، ويعني هذا التخلي عن نمط الدفاع المستكن إلى نمط التعرض والهجوم، عن طريق الحرب الاستباقية الوقائية بحجة الدفاع عن النفس، وتُعدّ هذه الاستراتيجية هي الأصلح على وفق المنظور الأمريكي، إذ يمثل الاستخدام الوقائي للقوة الخيار الوحيد لمواجهة الاخطار المحتملة التي تهدد الأمن القومي الامريكي[5]، ويفرض تبني هذه الاستراتيجية على المؤسستين الاستخباراتية والعسكرية إعادة النظر في المفاهيم، وفي عملية جمع المعلومات ونوعيتها، واستخدام أسلحة جديدة تتوافق مع متطلبات العمليات العسكرية الوقائية، وكان ذلك هو المنطلق لإقامة نظام الدرع الصاروخي[6].

(5) خليل حسين، ذرائع الارهاب الدولي وحروب الشرق الاوسط، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012، ص319.

(6) سمير التييز، الولايات من الداخل: حروب من اجل النفط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2010، ص 115.

وفضلاً عن فكرة الردع المبكر تتبنى هذه الاستراتيجية فكرة، أو مبدأ الضربة الاجهاضية الوقائية، بالمبادرة بالهجوم بشكل مباغت على الخصوم، أذا حاولوا القيام بعمل يمس أمن ومصالح الولايات المتحدة الحيوية، ويتطلب ذلك انتشار القوات المسلحة الأمريكية في مناطق تؤمن الدفاع عن المصالح الحيوية، مع توفير الغطاء والدعم الاستراتيجي لعمل القوات الحليفة[7].

(7) عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، مصدر سابق، ص 117.

لقد فرضت القدرة التدميرية للأسلحة النووية قيوداً متبادلة على القوى النووية، في حرية اتخاذ القرار السياسي باللجوء إلى خيار استخدام القوة العسكرية، وتراجع الخيار النووي إلى حد بعيد، ووفر التطور التكنلوجي، وثورة المعلومات، وتقدم الحاسبات والبرامجيات الفرصة للتخفيف من أثر هذه القيود، وقد حفزت هذه التطورات التفكير الاستراتيجي، والصناعة العسكرية، ودفعت باتجاه توظيف واستثمار التقدم التكنلوجي ومعطياته.

وأعيدت صياغة وتوجهات الفكر الاستراتيجي العسكري الذي دخل مرحلة حروب العصر التكنومعلوماتي التي تتحكم فيها عوامل التفوق في

المعلوماتية، والمعرفة ونظم البرامجيات، والحاسبات المتطورة، وتكنولوجيا الاتصالات، والاقمار الصناعية، وأدى ذلك إلى تغير نوعي على الصعيد العسكري تجسد في زيادة قوة وكفاءة وفاعلية الاسلحة الذكية، المعتمدة على برامج وانظمة الكومبيوتر ووسائل الاتصال والمنصات الفضائية، وصاحبه تطور نوعي في العقيدة العسكرية الأمريكية التي تتبنى مبدأ الحسم السريع، لأي عملية عسكرية لتجنب استنزاف الموارد البشرية والعسكرية والاقتصادية، وتآكل الدعم السياسي، وهو مسألة مهمة في النظم السياسية الديمقراطية.

العقيدة العسكرية الأمريكية التي تتبنى مبدأ الحسم السريع، لأي عملية عسكرية لتجنب استنزاف الموارد البشرية والعسكرية والاقتصادية، وتآكل الدعم السياسي.

ثانياً: مفهوم نظام الدرع الصاروخي

نظام الدرع الصاروخي عبارة عن شبكة حماية ضد الصورايخ البالستية العابرة للقارات، ويتكون من منظومة صورايخ ارضية متطورة تكنولوجياً، تتبادل الاسناد، وتنفتح في نقاط ارتكاز جغرافية عديدة تُحدد بموجب مصادر التهديد المحتملة والمتوقعة، ولها القدرة على اعتراض وإسقاط أي صاروخ بالستي يستهدف أراضي ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية ومصالح حلفائها، ويؤمن النظام للقوات الأمريكية والقوات الحليفة العاملة في الميدان القدرة على مواجهة أي تعرّض تقوم به أي جهة معادية تملك صواريخ بالستية[8].

(8) بول ف. باور، القضايا النووية في الشرق الأوسط من المنظور العالمي، ترجمات استراتيجية، العدد (2)، ترجمة احمد فخري، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، تموز 1996، ص 35.

وأطلقت على المشروع تسمية الدفاع الوطني الصاروخي National Missile Defens، ويتعارض الدرع الصاروخي مع معاهدة الحدّ من الاسلحة البالستية ABM الموقعة عام 1972 بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق، انسحبت الولايات المتحدة من المعاهدة في كانون الاول عام 2001، إذ تضمنت تلك المعاهدة بنوداً تقضي بإبقاء الاجواء مفتوحة وغير محمية لأطراف الاتفاق، بغية ايجاد ردع متبادل بين القوتين العظميين في حقبة الحرب الباردة، ولإتاحة الفرصة للدولة التي تتعرض لضربة نووية للرد عليها بضربة مقابلة دون عائق لتحقيق التوازن في الردع.

أن مساعي كوريا الشمالية وإيران لتطوير تقنيات الصواريخ البالستية ومدياتها، ورغبة هاتين الدولتين لامتلاك السلاح النووي، تشكل تهديداً لأمن ومصالح الولايات المتحدة وحلفائها.

وترى الولايات المتحدة أن مساعي كوريا الشمالية وإيران لتطوير تقنيات الصواريخ البالستية ومدياتها، ورغبة هاتين

الدولتين لامتلاك السلاح النووي، تشكل تهديداً لأمن ومصالح الولايات المتحدة وحلفائها، وردع هذا التهديد بالقدرات النووية غير ممكن، لأن نظامي الحكم في هذين البلدين (من وجهة النظر الامريكية)، لا يعيران أهمية لآمن وأرواح شعبيهما، وهو ما يفرض ضرورة قيام الولايات المتحدة بتوفير البرامج الدفاعية اللازمة لصد هجمات محتملة من جانب هاتين الدولتين، أو من جانب أي طرف يمتلك الصواريخ البالستية القادرة على تهديد الولايات المتحدة وحلفائها الرئيسيون، ويتكون النظام من منظومة قيادة وسيطرة اتصالات، وإدارة معركة، ومنصات لإطلاق الصواريخ من الارض، ومن على سطح السفن لاعتراض الصواريخ المعادية، ومنظومة للسيطرة على الصاروخ في الجو، ومنظومة رادارات لاستطلاع الأهداف المعادية وكشفها، ومنظومة رادار للإنذار المبكر، ومنظومة اشعة تحت الحمراء الفضائية، فضلاً عن خطوط الالياف الضوئية التي تؤمن الاتصال بين عناصر النظام، ويقع مركز منظومة التحكم والقيادة في ولاية آلاسكا وتتبعها مراكز القيادة والسيطرة الفرعية التي سيتم نشرها في المناطق المهمة في العالم، والتي ستقرر الولايات المتحدة اقامة هذه الأنظمة فيها[9].

حققت الولايات المتحدة الأمريكية غايتها عبر توسيع الناتو شرقاً بضم اعضاء جدد من دول أوربا الشرقية الشيوعية سابقا إلى الحلف.

(9) رودلف جوليياني وجون أدواردز، رؤيتان للسياسة الخارجية الامريكية: جمهورية وديمقراطية، دراسات عالمية، العدد (72)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دبي، 2008، ص 1-3.

ثالثاً: الدرع الصاروخي وتوسيع الناتو باتجاه شرق اوروبا

تطلب التفصيل العملياتي لمنظمة الدرع الصاروخي، التحكم بمناطق ذات اهمية استراتيجية عسكرية في شرق اوروبا، وحققت الولايات المتحدة الأمريكية غايتها عبر توسيع الناتو شرقاً بضم اعضاء جدد من دول أوربا الشرقية الشيوعية سابقا إلى الحلف، وتم اختيار جمهورية التشيك كموقع لنصب منظومة الرادار المضاد للصواريخ البالستية، ونشرت عدة بطاريات من صواريخ الاعتراض المضادة في بولندا[10].

(10) سعد السعيدي، تداعيات الأزمة الروسية الجورجية على العلاقات الروسية الامريكية، دراسات دولية، العدد (42)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2009، ص121.

واختير هذان الموقعات في شرق أوروبا ووسطها على وفق اعتبارات جيوستراتيجية استخلصت من مزج افكار (ماكندر) و(سبايكمان) ونظريتهما حول (أرض القلب) و(الإطار الارضي)، إذ أشار (ماكندر) إلى أن من يسيطر على منطقة القلب التي تشمل جزءا كبيرا من أوراسيا وتحتل روسيا مركز هذا القلب، سيسيطر على جزيرة العالم، ومن ثم يتحكم بالعالم، وذكر ان منطقة القلب تعاني من وهن جيوستراتيجي يتمثل بأوروبا الشرقية التي

إن الولايات المتحدة الأمريكية محصورة بين أطراف أوراسيا من الغرب ومن الشرق.

يسيطر من يتحكم بها على منطقة القلب، وعلى عكس (ماكندر) قال (سبايكمان)، أن منطقة القلب تفتقر إلى مقومات القوة التي تتركز في المنطقة الواقعة غرب جبال الاورال أي في القسم الاوروبي من اوراسيا، وعدت منطقة الثقل في صياغة التوجهات نحو السيطرة العالمية لا تتحدد بمنطقة القلب الارضي وقال (ماكندر)، بل تتركز في المنطقة التي اطلق عليها تسمية منطقة الإطار الارضي (Rim Land) وتشمل هذه المنطقة قارة أوربا ماعدا روسيا، وآسيا الصغرى، والعالم العربي، إيران، افغانستان، جنوب شرق آسيا، الصين، كوريا وشرق سيبريا، وتنفتح هذه المنطقة على منطقة القلب وتحيط بها، ومن يتحكم بأرض الإطار يسيطر على أرض القلب.

وبين (سبايكمان) أن أهم مركزين للقوة سياسياً وعسكرياً خارج هذا الإطار، هما بريطانيا الواقعة قرب سواحل غرب اوربا، واليابان في شرق اسيا، وقال إن الولايات المتحدة الأمريكية محصورة بين أطراف أوراسيا من الغرب ومن الشرق، ويفصل المحيط الأطلسي بين بريطانيا وهي مركز القوة في أوربا وبين الولايات المتحدة، في حين يفصل المحيط الهادي بين اليابان وهي مركز القوة في شرق آسيا وبين الولايات المتحدة، وبسبب أهمية المنطقة وتأثيرها على أمن الولايات المتحدة الأمريكية ذكر (سبايكمان) أنه يتوجب عليها السعي المتواصل لمنع أي تحالف بين مراكز القوة الرئيسة في العالم، وكذلك بين القوى الرئيسة في منطقة الإطار الارضي (Rim Land)[11]، ويفسر ذلك بسبب العلاقات الخاصة والوثيقة، التي اتخذت طابع الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وبين كل من بريطانيا واليابان.

ان السيطرة العالمية للولايات المتحدة لن تكون كاملة، أذا لم تتعزز بالسيطرة على اوراسيا، التي تضم الدول الاقوى والاكثر دينامية في العالم.

يرى بريجينسكي ان السيطرة العالمية للولايات المتحدة لن تكون كاملة، أذا لم تتعزز بالسيطرة على اوراسيا، التي تضم الدول الاقوى والاكثر دينامية في العالم، وتشكل تحديا بسبب قراراتها الاقتصادية والسياسية لسيادة الولايات المتحدة وهيمنتها[12].

(11) عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، مصدر سابق، ص94-96.

(12) برينجسنكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة امل الشرقي، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ص.48.

رابعاً: الابعاد الاستراتيجية للدرع الصاروخي

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تحقيق اهداف استراتيجيتها الشاملة

عن طريق التكامل بين حلقات هذه الاستراتيجية، ومن بينها الاستراتيجية العسكرية، التي اعدت بموجبها حسابات معادلة توازنات القوى، التي اظهرت أن عملية اقامة نظام الدرع الصاروخي في وسط وشرق أوروبا تؤمن للولايات المتحدة الأمريكية وجوداً عسكرياً وارجحية جيوستراتيجية على الاطراف الغربية لروسيا، إذ يترتب على عملية نشر منظومات الدرع الصاروخية نشوء حاجز استراتيجي بين حلفاء الولايات المتحدة في الغرب، وبين روسيا وشرق جنوب آسيا، ويوفر ذلك مزايا استراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية على الاصعدة العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية[13].

(13) يوسف كامل ابراهيم، الردع الصاروخي الأمريكي، في أوروبا والعودة إلى الحرب ألباردة دورية فلسطينية، العدد(14)، يوليو/ تموز، 2007، ص1.

1. البعد العسكري والأمني

يعزز نظام الدرع الصاروخي قدرة الولايات المتحدة الامريكية، على التعرض بوصفه سلاحاً مكملاً لأسلحة الضربة الاولى، فهو ليس مجرد سلاح دفاع وقائي ضد هجوم معادي، أذا أنه يمنح الولايات المتحدة امكانية المبادرة بالهجوم ويضمن لها حرية العمل واختيار التوقيت الملائم لاستخدام القوة، وتامين الحماية لأراضي الولايات المتحدة وضمان أمنها ضد أي رد انتقامي يعقب مبادرتها بتوجيه الضربة الاولى، ويعني ذلك دعم قدراتها على فرض هيمنتها على السياسية الدولية ونظام الأمن العالمي وتكمن الاهمية الاستراتيجية لدرع الصاروخي في قدرته على اعتراض وتدمير صواريخ الرد على الضربة الأمريكية في الجو قبل وصولها إلى أهدافها، وأن لهذا النظام امكانية اعتراض وتدمير الصواريخ البالستية، التي قد يطلقها الخصوم في الموجة الثانية، أي إن الدرع الصاروخي يوفر للولايات المتحدة امكانية القيام بتوجيه الضربة الاولى وتحييد وابعاد مخاطر تهديد الرد الانتقامي عن المدن والأهداف الحيوية الأمريكية بفضل التطور التكنلوجي العالي لهذا المشروع، الذي يحقق في الجانب العسكري حرية العمل والحركة في حالتي الدفاع والهجوم[14].

إن الدرع الصاروخي يوفر للولايات المتحدة امكانية القيام بتوجيه الضربة الاولى وتحييد وابعاد مخاطر تهديد الرد الانتقامي عن المدن والأهداف الحيوية الأمريكية .

(14) بيان طارق عبد المجيد، الانتشار النووي والخيارات الاستراتيجية للقوى الصغرى ونموذج جنوب آسيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم ألسياسية، جامعة بغداد، 2006، ص7.

أي أنه يحقق التفوق في الوزن الاستراتيجي النووي والتقليدي على الساحة الدولية، وانهيار الردع المتبادل بين الولايات المتحدة وروسيا والصين

والقوى النووية الاخرى، لصالح الولايات المتحدة الأمريكية[15]، التي ستحفظ استراتيجيتها بمصداقة وما عليه الردع الذي يمزج بين القدرات الهجومية النووية والقدرات الدفاعية التقليدية ذات المستوى عالي التطور.

(15) احمد ابراهيم محمود، الردع الصاروخي وعودة اجواء الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد (150)، القاهرة، يونيو، 2007، ص7.

إن تعدد القوى النووية على الأسلحة الدولية مؤشر على تعددية القطبية على صعيد القوى وبرغم احتفاظ الولايات المتحدة الأمريكية بالتفوق العسكري، على هذه القوى فقد فرض عليها هذا الواقع تبني استراتيجية ردع موجهه ليس لطرف واحد بل لكل الأطراف، وكان الدرع الصاروخي هو الوسيلة لتحييد فاعلية التهديد النووي لروسيا والقوى النووية الاسيوية والمحافظة على التفوق على الصعيد العالمي[16]، وتمثل روسيا الاتحادية التهديد والقوي الأكبر لزعامة الولايات المتحدة، إذ تعد روسيا نفسها قوة نووية عظمى، وتتطلع لاستعادة مكانة الاتحاد السوفيتي السابق على الساحتين العالمية والاوروبية، وقد حدد تقرير مجلس المخابرات القومي الأمريكي التهديد الروسي للأمن القومي الامريكي بما يأتي[17]:

(16) Anthony cordefman, Russia and U.S.A National missed beefed, sprat, the A.B. m.crpaty and mucosa modernization, www. efg.org. 2001, b.3-5.

1. القدرات العسكرية لروسيا الاتحادية وإمكاناتها لردع وصد أي تعرض عسكري نووي أو تقليدي يوجه ضدها.

(17) احمد ابراهيم محمود، الردع الصاروخي وعودة اجواء الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد (150)، القاهرة، يونيو، 2007، ص7.

2. الخبرة العسكرية العالية للقوات العسكرية المسلحة الروسية.

3. تبني روسيا الاتحادية لاستراتيجية عسكرية ترتكز على توجيه ضربات نووية تكتيكية بشكل محدود في ميدان العمليات، وتوسيع نطاق هذه الضربات ليغطي الاهداف الحيوية في عمق أراضي الخصم مع تصاعد العمليات العسكرية.

محمد حسنين هيكل، الزمن الامريكي من نيوريوك إلى كابول: كلام في السياسة، مطبعة الشروق، بيروت، 2002، ص 73.

ويشكل الدرع الصاروخي بحسب الرؤية الأمريكية رادعاً لروسيا، إذا فكرت بالهجوم على الولايات المتحدة الامريكية، أو حلفائها في أوربا ويضع قيوداً على من يفكر بالهجوم، ويجعل هذا الخيار صعباً[18].

(18) كوندليزا رايس السياسة الأمنية الأمريكية وحماية البنية التحتية الحرجة للبلاد، الشبكة الدولية للمعلومات على الرابط: http:// www. nation security. winfo. org

وتراقب الولايات المتحدة الأمريكية برنامج الصواريخ الصينية، وتطور القدرات النووية والعسكرية التقليدية للصين، التي تمثل تحدياً للوجود والمصالح الأمريكية في شرق وجنوب شرق آسيا، ووضعت الصين ضمن الأهداف الرئيسة لنظام الدرع الصاروخي، وقد نشرت أجزاء من الصواريخ والرادارات الخاصة، بمنظومة الدرع الصاروخي في اليابان، وكوريا

أن الغاية من الدرع الصاروخي ادامة الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي، وهو يمثل تحدياً للصين.

الجنوبية، وعلى السفن الحربية الأمريكية في بحر الصين الشرقي، وكذلك في الكويت والبحرين والسعودية والامارات العربية المتحدة لتحقيق التكامل مع المنظومة في أوربا الشرقية لصد الصواريخ روسية والصينية في حال استهدافها، لأمن ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية وآمن ومصالح حلفائها الاوربيين والأسيويين[19].

وتعد روسيا نظام الدرع الصاروخي تهديداً لأمنها، وسيؤدي اكمال انشائه إلى فقدان روسيا ميزية الردع النووي المقابل بإزاء الولايات المتحدة الامريكية، التي ستتمكن من مراقبة نشاطات منشآت الصواريخ البالستية في وسط روسيا، ومراقبة اسطول الشمال الروسي[20].

وترى الصين أن الغاية من الدرع الصاروخي ادامة الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي، وهو يمثل تحدياً للصين لإخضاعها للضغوط إذ يؤثر في فاعلية ردعها النووي ويضع قيودا على استخدامها للقوة، وأن من بين اهدافه تطويق واحتواء الصين بشكل تحالفات أمريكية مع اليابان وكوريا الجنوبية واندنوسيا والهند[21].

وقد أعلنت روسيا والصين انطلاقاً من الشعور بالتهديد المشترك، عن قيامها بالتنسيق والتعاون للسيطرة على محيطها الإقليميين في آسيا الوسطى، وجنوب أو جنوب شرق اسيا، وتخلق المصالح الامنية التي تواجه تهديداً مشتركاً مصدره الولايات المتحدة، مصلحة مشتركة للطرفين في مواجهة التفوق العسكري والتكنلوجي الامريكي في آسيا وفي شرق أوربا[22]، وبضوء ما ورد آنفاً يخل الدرع الصاروخي بالتوازن الاستراتيجي على الصعيد العالمي، ويؤدي إلى أحياء الحرب الباردة والصراع، وهو بداية لسباق تسلح جديد[23].

2. البعد السياسي والاقتصادي

يمثل الدرع الصاروخي رسالة أمريكية للقوى النووية، مفادها تراجع فاعلية ردع سلاحها النووي بوجود الدرع الصاروخي، الذي أخل بالتوازن الاستراتيجي لصالحها وتخلق خصائص الدرع الصاروخي[24]، وقدرته على تدمير الصواريخ الباليستية حالة من الشك، في مسألة القدرة على مواجهة

(19) هنري كسينجر، سنوات التجديد، ترجمة هشام الدجاني، العبيكان للنشر، الرياض، 2009، ص203.

(20) نزار الحيالي، اصول وتحدي الأطلسي الجديد، دراسات استراتيجية العدد7، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2000 ص11.

(21) عامر هاشم عواد، التحول في العلاقات الروسية الأمريكية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 26، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 58 ـ 61.

(22) طه المجذوب، المشروع القومي الامريكي للدفاع الصاروخي: عناصر الفشل واعتراضات الدول، ملف الأهرام، العدد 41812، السنة 125، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مايو 2001، ص2 ـ 3.

(23) هاني الياس الحديثي، اللقاء الروسي الصيني ومستقبل التوازن، اوراق اسيوية العدد 47، السنة 2، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2000، ص2.

(24) ناظم عبد الوحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية وللفلسفية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 2008، ص5.

التفوق العسكري الأمريكي، وتستهدف الولايات المتحدة الأمريكية الجانبين النفسي والعقلي للقيادات السياسية وقدراتها على اتخاذ القرار بشكل متوازن في الدول التي تنافسها أو يحتمل أن تنافسها على انفرادها بالهيمنة على النظام العالمي.

تستهدف الولايات المتحدة الأمريكية الجانبين النفسي والعقلي للقيادات السياسية وقدراتها على اتخاذ القرار بشكل متوازن في الدول التي تنافسها.

ولا يقتصر التأثير في الخصوم فقط، بل يشمل الحلفاء وفي مقدمتهم الاتحاد الأوربي لإبقائه تابعاً للقيادة الأمريكية توظف وتوظف الولايات المتحدة الدرع الصاروخي لتعزيز قيادتها لحلف الناتو، وربط الأمن والقرار الاوروبي، بالأمن القومي الامريكي وبالقرار الذي تتخذه الولايات المتحدة الامريكية[25]، وقد وظفت الاخيرة عملية توسيع الناتو شرقاً للهيمنة على القرار السياسي الأوربي في مسائل الأمن والدفاع، إذ وثقت علاقاتها السياسية والاقتصادية ووظفت وسائل قوتها الناعمة مع دول أوربا الشرقية التي انضمت للناتو، ودعمت عملية انضمام هذه الدول إلى الاتحاد الاوربي، لتوظيفها بدفعها لاتخاذ مواقف داخل الاتحاد تتماشى مع اهدافها ومصالحها للحيلولة دون تبلور سياسة خارجية أوربية موحدة تعكس موقفاً سياسياً مستقلاً للاتحاد الأوربي قد يؤثر على هيمنتها وانفرادها بالنظام الدولي، وقد وفرت عضوية هذه الدول في حلف الناتو.

(25) نبية الاصفهاني، قمة واشنطن في ضوء التطور التاريخي لسياسة الوفاق، السياسة الدولية، العدد (92)، 1988، ص 58.

وفي الاتحاد الأوربي، القدرة للولايات المتحدة على تجاوز العقبات التي تضعها ألمانيا، وفرنسا امام نفوذها في أوربا وقيادتها لحلف الناتو، وتقف هذه الدول إلى جانب الولايات المتحدة في مواقفها المعارض لإقامة قوة أوربية مستقلة عن الناتو إذ يمهد ذلك لخلق هوية دفاعية اوربية مستقلة عن القيادة الامريكية[26]، وتعارض الولايات المتحدة فكرة ضمان الأمن الأوربي خارج مظلة الناتو.

(26) ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية ـ الاوربية على قضايا الامة العربية في حقبة ما بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 317.

وتؤكد الترابط الاورو ـ أطلسي للحفاظ على تماسك الحلف ووحدته تحت قيادتها[27]، وتعارض ألمانيا وفرنسا الدرع الصاروخي، إذ انتقدت ألمانيا أحادية القرار السياسي الأمريكي حول اقامة المشروع، وبينت ضرورة مناقشته مع الاتحاد الأوربي بروح الشراكة في إطار حلف الناتو، لتجاوز تأثيره الحدود السياسية للولايات المتحدة الأمريكية ويثير رفض روسيا والصين للدرع الصاروخي ونشره في شرق أوربا المخاوف الالمانية النابعة

(27) خير الدين العايب، التخوف الامريكي من المشاريع الاوربية، مجلة الفكر السياسي، العدد (87)، المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات، خريف وشتاء 2002، ص98.

من قيام سباق تسلح جديد، فضلاً عن الخشية من حدوث انقسام في اوربا، وترى فرنسا ان الدرع الصاروخي لن يجعل أوربا أكثر أمناً، وسيعقد الامور بتعريضه التوازن الاستراتيجي للاختلال[28].

(28) عادل محمد مظهور، النظام الدفاعي الصاروخي الامريكي وأثره على الأمن القومي العربي، المؤتمر السنوي السادس، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2001، ص 169.

وتعد بريطانيا من أبرز القوى الاوربية المؤيدة للمشروع، إذ تولي لعلاقتها الثنائية الخاصة مع الولايات المتحدة أهمية أكبر من علاقتها مع الاتحاد الأوربي، لارتباط دورها على الصعيدين الأوربي والدولي بتحالفها وشراكتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وكما تقف ايطاليا واسبانيا إلى جانب بريطانيا في تأييدها لإقامة الدرع الصاروخي في شرق أوربا بوصفه مهماً لحماية أوربا من الخطر[29]، وتعزز هذه المواقف المتباينة لأطراف الاتحاد الأوربي الهيمنة السياسية الأمريكية على قرارات حلف الناتو وتدعم موقفها لتقوية الترابط الأورو ـ أطلسي لربط الأمن الأوربي بالأمن الامريكي، إذ يشكل هذا الترابط قوة موحدة في مواجهة روسيا والصين، ويطمئن دول شرق أوربا التي تخشى عودة الهيمنة الروسية، واعادة انبعاث ألمانيا القوية، وترى هذه الدول في القيادة الأمريكية للناتو ضمانة لها بوجه الرغبة الروسية لاستعادة الدور المفقود، والطموح الألماني لزعامة اوربا[30].

(29) علاء الدين حسين مكي خماس، مشروع الدفاع الصاروخي الامريكي: دراسة وتحليل، جامعة النهرين، 2002، ص 99.

(30) Stphen F. Larrabee, NATO?S Eastern Agenda in a New Strategic Eara, RAND Corporation, Washington D. C., 2003, P. 35.

ويرتبط البعد السياسي للدرع الصاروخي علاقته بالمجمع الصناعي العسكري الامريكي الذي ترجع نشأته إلى فترة الحرب العالمية الاولى عندما وضع رجال الاعمال الانتاج الصناعي الامريكي في خدمة المجهود الحربي، فبدأت الصناعة العسكرية تنمو، وتضخمت في الحرب العالمية الثانية إذ دعم البنتاغون إقامة قاعدة للإنتاج العسكري الضخم، وابقاء هذه القاعدة العسكرية الصناعية ضمن نشاط القطاع الخاص، وتحدد مقتضيات الأمن القومي سياسة التسلح، التي يدفع البنتاغون للتوسع فيها وزيادة الانتاج العسكري، ويصب ذلك في مصلحة شركات المجمع الصناعي، ويحقق لها المزيد من الارباح فنشأت مصالح مشتركة بينها وبين البنتاغون وامتدت إلى الكونغرس المسؤول عن تحديد التخصيصات المالية والسياسية الدفاعية الأمريكية، فنشأ تحالف بين هذه الاطراف وانعكس ذلك على عملية صنع السياستين الدفاعية والخارجية للولايات المتحدة الامريكية، وللمجمع الصناعي العسكري أثر كبير في تبني الولايات

ترى فرنسا ان الدرع الصاروخي لن يجعل أوربا أكثر أمناً، وسيعقد الامور بتعريضه التوازن الاستراتيجي للاختلال.

المتحدة لسياسة القوة في ظل إدراك صناع القرار عدم وجود طرف دولي توازي قوته القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية[31].

(31) اندرو باسيفيتش، مصدر سابق، ص297.

للصناعة العسكرية الأمريكية أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة إلى الولايات المتحدة الامريكية، إذ تشكل (40%) من اجمالي الصناعة الأمريكية، وتعزز النمو الاقتصادي وتوفر فرص عمل تفوق نسبتها ما توفره الصناعات الاخرى، فضلاً عن العائدات المالية المترتبة على مبيعات الاسلحة الأمريكية[32]، وفي ظل أعتماد الاقتصاد الأمريكي على التوسع في الانفاق العسكري تصبح سياسة القوة والصناعة العسكرية أداتان داعمتان للاقتصاد الامريكي في جانب معالجة العجز في الميزان التجاري، ويشكل وجود خطر يهدد الأمن والمصالح الحيوية، وأراضي الولايات المتحدة الأمريكية مسوغاً للتوسع في الانفاق العسكري وتمويل نظام الدرع الصاروخي للدفاع عن الولايات المتحدة.

(32) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 281.

وختاماً، تولي الولايات المتحدة الأمريكية أهمية خاصة لاستراتيجية العسكرية بوصفها حلقة أساسية من حلقات استراتيجيتها الشاملة لتعزيز هيمنتها وقيادتها للنظام العالمي، ويعد حلف الناتو وتوسيعه وابتكار مهامات جديدة له وتطوير أسلحته من الاليات الاساسية في منظومة القيادة العسكرية الامريكية، إذ لم يعد الاعتماد على الآليات واستراتيجيات الماضي كافياً بل يتوجب على الناتو بقيادة الولايات المتحدة أمتلاك القدرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين الناجمة عن الارهاب، وانتشار اسلحة الدمار الشامل وتكنولوجيا الصواريخ البالستية، وفضلاً عن عودة روسيا للظهور كمنافس للولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية.

إدراك صناع القرار عدم وجود طرف دولي توازي قوته القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية.

وتسترعي هذه المتغيرات في المنظور الأمريكي إدامة التفوق العسكري في حالتي الدفاع والهجوم، ويكرس الدرع الصاروخي الذي أقيم على وفق اعتبارات ورؤية جيوستراتيجية في شرق أوربا قيادة الولايات المتحدة لعالم الغرب، وسيشكل نظام الدرع الصاروخي عند إكماله حاجزاً استراتيجياً بين روسيا الاتحادية والغرب بقيادة الولايات المتحدة، لذلك تكتسب

يتوجب على الناتو بقيادة الولايات المتحدة أمتلاك القدرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

دول شرق أوربا وتوثيق العلاقات معها مكانه مهمه في الاستراتيجية الأمريكية لغرض تعزيز هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الناتو وعلى العالم وستواصل الإدارات الأمريكية مساعيها للاستمرار بضم أعضاء جدد من شرق أوربا إلى الحلف وفي المقدمة من هذه الدول أوكرانيا لكي يقوم الحلف بدور الحاجز المعرقل لتطلع روسيا الاتحادية لاستعادة الدور والمكانة التي احتلها الاتحاد السوفيتي السابق بحرمانها من أي فرصة للعودة للهيمنة على وسط وشرق أوربا مجدداً.

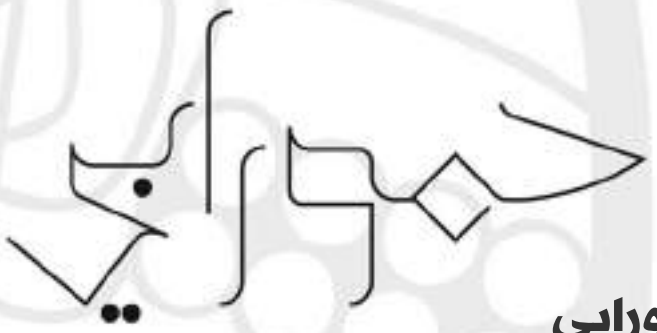

بحوث حمورابي

- **المصالح الاستراتيجية الاسرائيلية في دولة جنوب السودان** — أ. د. عبد المنعم محمد صالح عبد الله
- **التغلغل الإسرائيلي في دول آسيا الوسطى: الوقائع.. والأهداف** — أ. م. خضير عباس النداوي
- **التدخل الأجنبي في دارفور** — أ. م. د. ليلى سيد مصطفى ارباب
- **دور اللوبي السعودي والكردي للتأثير في السياسية الأمريكية تجاه العراق** — كرار أنور ناصر
- **الأزمة السورية وتأثيرها في معادلة المصالح الإيرانية التركية** — أ. م. د. محمد كريم كاظم

تحرير: أ. د. سعيد مجيد دحدوح

كلية العلوم السياسية ــ الجامعة المستنصرية

المصالح الاستراتيجية الإسرائيلية في دولة جنوب السودان

أ. د. عبد المنعم محمد صالح عبد الله*
باحث وأكاديمي من السودان

* تدريسي ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ بجامعة أم درمان الاسلامية

مقدمة

لا شك في أن قضية جنوب السودان تعدّ من أطول القضايا وأعقدها في القارة الإفريقية، برغم المحاولات الكثيرة لحلها هذه القضية عبر أنظمة حكم التي تعاقبت على السودان، لاختلاف درجة أهميتها وأولويتها في برامج حكوماتها، لذلك أريد لها أن تبقى قضية قائمة وبؤرة توتر لخدمة الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة وإسرائيل، سعياً لإضعاف السودان من ناحية وتفكيك دولته والتقرب شيئاً فشيئاً من منابع المياه للضغط على مصر، فضلاً عن الهيمنة على مصادر الطاقة لا سيّما النفط.

عانى السودان منذ استقلاله اضطرابات ومشاكل في جزئه الجنوبي، ومرجع ذلك إلى عوامل خلفها الاستعمار، فضلاً عن أن جنوب السودان لم ينل الرعاية الكافية من الحكومة المركزية في الشمال، ومرت مشكلة الجنوب بمراحل عديدة منها مرحلة توتر واشتباكات مسلحة ومحاولات للحل السلمى، ولكنها لم تتوصل إلى حلّ جذري ناجع.

كذلك ارتبطت المشكلة بتوجهات الحكومات المتعاقبة على السودان، الذى عانى من كثرة الانقلابات العسكرية، واختلاف وجهة نظر كل حكومة تجاه المشكلة طبقا لتوجهها السياسي، ولم يقتصر التدخل في المشكلة على دول الجوار الجغرافي للسودان، بل تعداه إلى دول أخرى مثل إيران (وإسرائيل) والولايات المتحدة الأمريكية، التي تسعى إلى

لم يقتصر التدخل في المشكلة على دول الجوار الجغرافي للسودان، بل تعداه إلى دول أخرى مثل إيران (وإسرائيل) والولايات المتحدة الأمريكية.

إسقاط نظام حكومة الإنقاذ الوطني، وهذه الاطراف تعمل على اثارة الاضطرابات لنظام الحكم القائم بالتدخل في مشكلة الجنوب، ولا شك أن استمرار الاضطرابات والحرب في جنوب السودان وبقاء المشكلة من دون حلّ سوف يؤدى إلى عدم الاستقرار السياسي، واستنزاف الموارد الاقتصادية للدولة وتمزق الوحدة الوطنية، ومع تفاقم المشكلة، فإن منطقة القرن الافريقي بما حوته من مشاكل مختلفة ستعانى من زيادة الاضطرابات، مما يهدد أمن المنطقة كلها.

جاء انفصال جنوب السودان عقب الاستفتاء الشعبي لمواطني الجنوب في كانون أول/ يناير 2011، وقد جاء الاستفتاء تطبيقاً لبنود اتفاق السلام الشامل الموقع بين حكومة السودان والحركة الشعبية لجنوب السودان في نيافاشا بكينيا في العام 2005، وقد أسفر هذا الاستفتاء عن انفصال جنوب السودان وقيام دولة جديدة باسم (دولة جنوب السودان).

وقد أثرت الدولة الجديدة على الساحة السياسية الإقليمية والدولية، وبدخولها إلى المجتمع الدولي غيرت الخارطة الجيوبولتيكية للمنطقة، وعملت على بناء استراتيجية لتوجهاتها الخارجية بإزاء علاقاتها مع القوى الدولية والإقليمية ودول الجوار الجغرافي وقد أسهمت الولايات المتحدة و(إسرائيل) في قيام دولة الجنوب لتكون الحد الفاصل للمصالح الأميركية في العمق الأفريقي وحوض النيل، ولكي تكون حداً فاصلاً بين الجنوب الأفريقي والعالم العربي الإسلامي، وبالتالي فأن اتفاق السلام لم يهدف إلى حسم الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب بقدر ما يهدف لفصل جنوب السودان ليتم بواسطته تهديد الأمن العربي.

اتفاق السلام لم يهدف إلى حسم الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب بقدر ما يهدف لفصل جنوب السودان ليتم بواسطته تهديد الأمن العربي.

يرجع الاهتمام (الإسرائيلي) بالسودان إلى ما قبل قيام هذا الكيان في عام 1948، وذلك عندما كان اليهود يفكرون في إقامة وطنهم القومي، وكان السودان الواسع المساحة قليل السكان والواقع تحت الاحتلال البريطاني، ضمن الخيارات التي طرحت لإقامة ذلك الموطن، وبعد قيام الكيان (الإسرائيلي) على أرض فلسطين استمر الاهتمام (الإسرائيلي) بالسودان نسبةً لموقعه الاستراتيجي المتميز على البحر الأحمر والرابط بين الدول العربية والأفريقية ونسبةً لِموقفه الرافض لـ(إسرائيل) منذ قيامها، ولأنه يمثل خطراً

على التغلغل الصهيوني في القارة الأفريقية خاصةً بعد إعلان المشروع الإسلامي.

أولاً: الاهمية الاستراتيجية لجنوب السودان بالنسبة إلى إسرائيل

عُرفت دولة جنوب السودان المنفصلة بأنها تقع في المنطقة المدارية بين خطي طول3 ـ 35 درجة شرقاً ودائرتي عرض2 ـ 12درجة شرقاً، وتحدها خمس دول هي إثيوبيا وأوغندا وكينيا وإفريقيا الوسطي والكنغو الديموقراطية[1]، وتبلغ مساحته 600 ألف كم مربع تقريباً، وتماز بمناخها الماطر والدافئ والغابات البكر والثروات والموارد الطبيعية، ويعتنق معظم سكان الجنوب معتقدات محلية ومسيحية وإسلامية وبعضهم لا دين لهم إذ أشارت إحصائية عام 1986 إلى أن 31% تقريباً من الجنوبيين هم من المسلمين، وقرابة 48% من المسيحيين والبقية تتوزع بين اللادينيين وأصحاب الديانات الأفريقية الأخرى[2]، وبها مجموعات عرقية متباينة لها لغاتها المحلية المتعددة، ومن أشهر قبائل الجنوب الدينكا والشلك والنوير والباريا والأشولي والجور واللاتوكا والمورلي والزاندى والفرتيت وهي موزعة على ستين قبيلة ذات أصول إفريقية وسودانية.

(1) أحمد عبدالله آدم، قبائل السودان نموذج التمازج والتعايش، الدار الوطنية للإعلام، الخرطوم1996،، ص33.

(2) جريدة الشرق الأوسط: الاحد 3 صفر 1432 هـ 9 يناير 2011، العدد 11730.

جنوب السودان يعد جزء مهم للسودان عن طريق الثروات التي يكتنزها والطبيعة والمناخ الذى يتمتع بهما فضلاً عن النفط ومياه النيل، وأنه يمثل عمق استراتيجي للشمال، فضلاً عن موقع السودان الاستراتيجي على البحر الأحمر وعلى امتداد مجرى النيل وبالقرب من القرن الافريقي متحكم في بوابة الاتصال الجغرافي بين الوجود العربي والإسلامي في شمال افريقيا، ومن هنا تأتى أهميته السياسية والجغرافية والاقتصادية والأمنية، بذلك يصبح جنوب السودان محور الأطماع الأجنبية من أجل الاستفادة من ثرواته.

(3) حمدى عبد الرحمن، مشكلة جنوب السودان، ندوة المجلس الاعلى للثقافة، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1996.

إن الموقع الجيو استراتيجي لدولة جنوب السودان ذو أهمية بالغة لـ(إسرائيل) نسبة لوقوعها في أعالي منابع نهر النيل، وبالتالي فإن إقامة علاقات قوية معها من شأنه أن يحقق مكاسب عديدة سياسياً واقتصادياً وأمنياً، وتهدف (إسرائيل) بذلك لأن تكون قوة ضاربة سياسياً واقتصادياً في المنطقة بجانب بناء علاقات مع دول منابع حوض النيل لحل مشكلة المياه بالنسبة إليها[3].

إن الموقع الجيو استراتيجي لدولة جنوب السودان ذو أهمية بالغة لـ(إسرائيل) نسبة لوقوعها في أعالي منابع نهر النيل.

منذ انفصال جنوب السودان تحركت (إسرائيل) بديناميكية عالية وسريعة في العمل على أن تضع يدها مع حليف تتعاون معه في وسط إفريقيا يربط لها الجنوب الإفريقي مع الشمال، وتضع من طريقه مخططاتها في مياه النيل في شقها الجنوبي، ومن ثم عن طريق علاقاتها مع جنوب السودان وإثيوبيا تكون قد أوجدت موقعها وقرارها في منابع ومياه النيل، فعملت إسرائيل عبر المساعدات والدعم لاستقطاب الدولة الجديدة، والتي بالضرورة وهي في مراحل تأسيسها تفتقد الكثير من البنيات وتحتاج المزيد من العون.

إن العلاقة بين الانفصاليين في جنوب السودان و(إسرائيل) لم تكن سرية بدءاً منذ عهد جون قرنق الذي اتسم بعلاقة مباشرة مع الكيان الصهيوني.

ثانياً: العلاقات الإسرائيلية بدولة جنوب السودان

إن العلاقة بين الانفصاليين في جنوب السودان و(إسرائيل) لم تكن سرية بدءاً منذ عهد جون قرنق الذي اتسم بعلاقة مباشرة مع الكيان الصهيوني، وحصل على تمويل وتسليح لحركته إبان معارك الاقتتال عام 1990[4]. ويذكر أنه كان لهذا الكيان أذرع خفية في الجنوب من أجل الانفصال، وإن كانت غير حاضرة في المشهد بشكل رسمي، إلا إنها متوغلة في معظم الهيئات الدولية والإغاثية المنتشرة في جنوب السودان، إلى جانب سيطرتها على فنادق ومطاعم الجنوب تحت ستار الشركات الكينية والأوغندية والإثيوبية المالكة لهذه المشروعات.

(4) «علاقات السودان الخارجية في ضوء الظروف المحلية والإقليمية والدولية»، الراصد للبحوث والعلوم: www.arrasid.com

وتشير الدلائل إلى أن دولة جنوب السودان قد وثقت علاقتها بالكيان الصهيوني فور إعلان الاستقلال، إذ يجمع بينهما العديد من المصالح المشتركة، ولا سيّما في ظل رغبة (جوبا) في الاستفادة من خبرات (إسرائيل) في مجالات الزراعة والبحث العلمي والتقني[5]، وقيام (إسرائيل) بتدريب مقاتلين من الحركة الشعبية، وبتمويل صفقات تسليح جيش دولة جنوب السودان، وبالإسهام في بناء بنيته التحتية، إلى جانب قيامها بترتيب تمويل إقامة مقار لسفارات الدولة الجديدة في مختلف أنحاء العالم[6].

(5) عبد الغني بريش اللايمي، «من مصلحة دولة جنوب السودان إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل»، 10 يوليو 2010: www.sudaneseonline.com

(6) أيمن بريك، «جنوب السودان.. والمخططات الصهيو أمريكية»، 2 مايو 2011: http://islamtoday.net/albasheer/artshow-12-150396.htm

وفي المقابل تمثل دولة جنوب السودان خياراً استراتيجياً لـ(إسرائيل)، إذ ستساعد جنوب السودان كثيرا في حلّ مشكلة نقص الطاقة الذي تعانيه، فضلاً عن رغبة (تل أبيب) في الحصول علي مياه النيل والسيطرة عليها،

بحيث تصبح علاقات الكيان الصهيوني بالدولة الجديدة ورقة ضغط يستعملها ضد مصر.

ثالثاً: المصالح (الإسرائيلية) في جنوب السودان[7]

(7) سامح عباس، «دولة جنوب السودان.. ورقة إسرائيل الجديدة ضد العرب»، 2 يناير 2011: ww.islamway.com

بدأت الأطماع الصهيونية في الثروات الطبيعية للسودان في الظهور مع بروز الدور الصيني في القارة الإفريقية عامة، وفي السودان على وجه خاص، ولا سيّما بعد توقيع الصين لعدد من الصفقات والاتفاقيات الاقتصادية والاستثمارية مع حكومة (الخرطوم) تقدر بمليارات الدولارات، ولا سيّما وأن منطقة جنوب السودان تتمتع بثروات نفطية ضخمة واعدة؛ لذا فإن إقامة دولة جديدة مسيحية في جنوب السودان، والتي سبق لها وإن استعانت في الماضي بـ«إسرائيل»، ستساعدها كثيرًا في حلّ مشكلة النقص في مجال الطاقة الذي تعاني منه دومًا، فضلاً عن ذلك، فإن إقامة دولة في جنوب السودان على علاقات قوية مع «إسرائيل» سيفتح الباب أمام تل أبيب للحصول على مياه نهر النيل وتزيد من فرض سيطرتها عليها، عبر بناء المزيد من السدود وإقامة المشروعات المائية، وسبق وأن فعلت في إثيوبيا، لتكون ورقة جديدة تلاعب بها مصر، لتضييق الخناق عليها وابتزازها هذه المرة سيكون سياسياً واقتصادياً.

إقامة دولة في جنوب السودان على علاقات قوية مع «إسرائيل» سيفتح الباب أمام تل أبيب للحصول على مياه نهر النيل .

إن الوجود (الاسرائيلي) في منطقة حوض النيل وجنوب السودان ليس مجرد صدفة، على الرغم من أنه يدر مئات الملايين من الدولارات على الصهاينة، فمن جهة هو يوفر لهم أداة قوية لرصد كل المعلومات والأحداث التي تدور في المنطقة، ومن جهة أخرى يضع يدهم على منطقة مهمة في مسار مياه نهر النيل، ويقوي نفوذهم في المنطقة ويوفر أرضية صلبة لمعيشة الاستخبارات الصهيونية هناك، والعمل من خلف الستار بهدوء.

وهذه الأعمال (الإسرائيلية) لا تكشف عن وجهها الصريح على اساس أن هذه الشركات قام بتأسيسها صهاينة في البلدان الأفريقية المحيطة، ثم جاءت لتعمل في الجنوب، وهو ما يدفع الجنوبيين لنفي أي سيطرة صهيونية على مجال الفندقة هناك بسهولة عبر التصريحات الصحفية، فهذه الفنادق التي تدار في جوبا مثلاً لا تدار بواسطة الكيان الصهيوني، وإنما عبر مستثمرين

أجانب في جنوب السودان من دول لها علاقة بالسودان، اريتريا، إثيوبيا، أوغندا، كينيا[8].

(8) المصدر السابق.

والمفاجأة الكبرى هي أن أكثر من 80 ـ 90% من هذه الفنادق يسيطر عليها (إسرائيليون) قدموا مع تدشين اتفاقية سلام الجنوب في 2005 ونشطوا في استثمار اقتصادي كبير هناك، وتخصصوا في مجال الفندقة الذي يعد استثمار «غير مباشر» إذ تدار هذه الفنادق عبر فروع فنادق تعمل من دول الجوار الأفريقية (أوغندا ـ كينيا ـ أثيوبيا) ويتملكها (إسرائيليون)، وبعد الانفصال ظهروا بشكل بارز في الجنوب.

لا تتعلق القضية بسيطرة (الإسرائيليين) على قطاع الفندقة فقط في جنوب السودان، وإنما بقضية رهن اقتصاد الجنوب كله بالكيان الصهيوني، إذ الهدف الصهيوني ـ والغربي عموما يكمن في تفتيت السودان وحصار مصر من الجنوب ـ منذ أتفاق سلام نيفاشا عموماً هو التغلغل في اقتصاد الجنوب، والسعي لترويج فكرة فصل الجنوب، وتشجيع الجنوبيين عليها للحفاظ علي هذه المصالح الاقتصادية الصهيونية هناك.

الهدف الصهيوني ـ والغربي عموما يكمن في تفتيت السودان وحصار مصر من الجنوب.

فهناك معلومات متداولة أن مستثمرين بريطانيين على علاقة بالكيان الإسرائيلي تم الاتصال بهم للاستثمار في دولة جنوب السودان في مجالات عدة، من بينها المعادن الثمينة والنفط، وذلك في مناطق تقع على الحدود مع كينيا، وأن إسرائيل لا تكتفي بمجال الفندقة، وإنما بمجالات أخرى خصوصاً التسليحية، فهناك تقارير عدة تؤكد أن الأسلحة بدأت تتدفق إلى جنوب السودان، وأن جهاز المخابرات الإسرائيلي يأتي في مقدم أجهزة مخابرات دول عدة تورطت في صفقات تهريب السلاح إلى الجنوب.

والحكومة الصهيونية تركز أيضاً علي المخزون النفطي باعتبار أن النفط السودان الذي بلغ تصديره نحو 600 ألف برميل في اليوم عام 2009م يأتي معظمه من جنوب السودان، ويقع في أراضي قبائل النوير الجنوبية، والشركات الأمريكية تعتمد على (إسرائيل) لتمهيد الطريق لعلاقات مستقبلية مع الجنوب استلهاماً لعمل الموساد الإسرائيلي في دول حوض النيل[9].

(9) الكشف عن خطة إسرائيلية لتوصيل مياه النيل إلي الدولة العبرية، شبكة محيط، 10 يونيو 2010.
http://moheet./show_news.

ويعاقب السودان بالفصل لأنه جنوب مصر، وفصل الجنوب هي محاولة لعقوبة مصر، لأن الجنوب يعني التوسع في المياه المرتقب أو المستقبلي

لأمن مصر المائي، لأن كل قنوات المياه كقنوات جونقلي وكقناة مشار وغيرها من القنوات لزيادة مياه النيل إنما ستكون في جنوب السودان، وهم ضربوا وحدة السودان عبر فصل الجنوب وعبر شغل مصر بالالتفات للخلف نحو مياه النيل دوما بوصفها أمناً قومياً، لا سيّما أن أوغندا وأثيوبيا أيضاً بدأت تفتح ملف المياه، وأن هناك رغبة صهيونية في خلق «إسرائيل ثانية» في جنوب السودان لأسباب عديدة بعضها يتعلق بزرع خاصرة جديدة في جنب العرب والسودانيون تشغلهم عن الشمال (إسرائيل الصهيونية)، وبعضها يتعلق بالرغبة في الترويج لنموذج صهيوني في التنمية في أفريقيا لجذب الأفارقة للاستثمارات والأعمال والخبرة الصهيونية، وتحويل جنوب السودان لإسرائيل جديدة سيكون هو المحك والدعاية المجانية لهذه الرغبة الصهيونية في الترويج لنموذج تنموي صهيوني في مناطق أعالي النيل عامة.

هناك رغبة صهيونية في خلق «إسرائيل ثانية» في جنوب السودان لأسباب عديدة بعضها يتعلق بزرع خاصرة جديدة في جنب العرب.

على الرغم من أهمية ملف اللاجئين الجنوبيين الموجودين في (اسرائيل)، فإن مصالحها في دولة الجنوب لا تقتصر على ذلك وتتنوع على أكثر من مستوى، ففي المجال العسكري ـ الأمني، تعنى (إسرائيل) بتنظيم وتعزيز القوات العسكرية والاستخبارية في جنوب السودان، لتوسيع سوق الأسلحة من جانب، وللحصول على معلومات دقيقة حول ما يجري في المنطقة من جانب آخر، ولا يخفى ما لهذا من أهمية لها، بسبب المسافات الواسعة التي تفصلها عن السودان.

تعمل (إسرائيل) على إنشاء قاعدة جوية في منطقة «فلج» بجنوب السودان، بهدف تدريب الطيارين الحربيين الجنوبيين، لتؤكد بذلك على الأهمية القصوى التي توليها لهذه الدولة، التي أصبحت جزءاً رئيساً من الاستراتيجية الإسرائيلية نحو أفريقيا جنوب الصحراء. وتعتزم (إسرائيل) بناء ثكنات لقوات الحدود ومستشفيات عسكرية، وإنشاء مركز بحوث للألغام في جوبا. وتسلّمت استخبارات «الجيش الشعبي» و"وحدة الأمن الرئاسي» في دولة جنوب السودان مؤخراً، أسلحة إسناد حربية وكمية من أسلحة المدفعية وعدداً من الراجمات وأجهزة للرصد والاستشعار الحراري مقدمة من الكيان الصهيوني. وقد وصلت الشحنة، طبقاً لتقارير صحفية نشرت مطلع كانون اول ـ يناير 2012، عبر الحدود الأوغندية إلى داخل «جوبا».

تعمل (إسرائيل) على إنشاء قاعدة جوية في منطقة «فلج» بجنوب السودان.

وارتباطاً بهذا البعد العسكري ـ الأمني، تحرص (إسرائيل) على تعزيز التعاون مع دولة جنوب السودان لمواجهة التهديدات المحتملة الموجهة لها من داخل القارة، وهناك تقديرات أنه بفضل المساعدة التي تلقتها من دولة جنوب السودان تمكنت (إسرائيل) من شن نحو أربع غارات، على الأقل، في السنوات الماضية، على قوافل سودانية زعمت (إسرائيل) إنها كانت تحمل أسلحة ومقاتلين إلى قطاع غزة[10].

(10) سامح عباس، «دولة جنوب السودان.. ورقة إسرائيل الجديدة ضد العرب»، مصدر سابق.

في مجال الاقتصاد، ثمة ما يغري الكيان الصهيوني بتعزيز علاقته مع دولة تضم أكثر من 8 ملايين نسمة، وذات احتياطيات نفطية مهمة (بالمرتبة 23 في العالم) كانت توفر نحو 90% من العملة الصعبة للسودان الموحد (سابقاً)، وقد بّين الإسرائيليون أن مجالات التعاون مع جنوب السودان ستشمل قطاعات الزراعة والغابات والنفط والتعدين والتكنولوجيا والطرق والجسور والكهرباء وغيرها.

وذكرت تقارير صحفية حديثة أن مبعوثين إسرائيليين ناقشوا مع حكومة «جوبا» إنشاء خزان للطاقة الكهربائية في مدينة «نمولي» (خلال فترة وجيزة)، وشق قنوات للمياه. وبدأ مستثمرون إسرائيليون بإنشاء محطة لتنقية المياه بين النيل الأزرق ودولة إثيوبيا على حدود جنوب السودان. وفي المستقبل المنظور، كمثال، يمكن للعديد من رجال الأعمال الإسرائيليين الذين يرسلون معامل النسيج وسواها إلى الصين أن يتوجهوا بدلاً من ذلك إلى جنوب السودان، ولا سيّما أن الأجور هناك منخفضة جداً[11].

(11) أحمد سبيع، «خريطة المستفيدين من انفصال جنوب السودان»، 26 أكتوبر 2013: ww.ikhwanonline.

في المقابل تسعى دولة جنوب السودان إلى تحقيق العديد من المصالح والأهداف عبر توجهها نحو تعزيز العلاقات مع (إسرائيل)، فمن ناحية، يمكن التقدير بأن هذه الدولة الوليدة معنيّة بإقامة تحالف دولي بمضامين استراتيجية عسكرية وأمنية وسياسية، مع بعض القوى الإقليمية القوية بشكل يساعدها في مواجهة المخاطر التي يمكن أن تهددها، ولا سيّما إنها تحاذي دولاً أفريقية لا تربطها بها علاقات ودية، وربما تنشأ نزاعات معها في المستقبل. ويبدو أن (إسرائيل) هي الدولة المفضلة لدى جنوب السودان لهذا الغرض لتكون دولة حليفة، ولا سيّما بفعل «ثقلها الدولي»، ممثلاً بعلاقاتها الوطيدة مع الولايات المتحدة وأوروبا، وثانياً بفضل ما تملكه من خبرات وأسلحة حديثة.

هذه الدولة الوليدة معنيّة بإقامة تحالف دولي بمضامين استراتيجية عسكرية وأمنية وسياسية.

تهدف دولة الجنوب إلى الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية في مجالات الزراعة والبحث العلمي من أجل تعزيز فرص النمو الاقتصادي لديها.

ومن ناحية أخرى تهدف دولة الجنوب إلى الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية في مجالات الزراعة والبحث العلمي من أجل تعزيز فرص النمو الاقتصادي لديها، لا سيّما إنها تعد من أكثر دول العالم فقراً، وتحتاج إلى الدعم والمساندة من دول العالم كافة لترسيخ أركان الدولة الوليدة. إن زيارة رئيس دولة جنوب السودان إلى الكيان الصهيوني وما أسفرت عنه من نتائج تشير إلى أن مستقبل العلاقات بين الجانبين سيكون أكثر تعاوناً، وربما تصبح دولة جنوب السودان في وقت قصير قوة إقليمية فاعلة وحليفاً مهماً لـ(إسرائيل) والغرب. على الرغم من ما قد يثيره ذلك من تحفظات، فإنه يشير إلى ضرورة اتخاذ خطوات إيجابية من جانب الدول العربية لاحتضان الدولة الوليدة وتعزيز العلاقات معها لتكون قوة داعمة للعرب وقضاياهم وليس مصدراً إضافياً للتهديد[12].

(12) المصدر السابق.

رابعاً: أثر العلاقات الاسرائيلية الجنوب سودانية في الأمن القومي السوداني[13]

(13) أعمال ندوة «مستقبل علاقات الجنوب بالدول المجاورة وأثرها علي الشمال»، المركز العالمي للدراسات الإفريقية، 24 مايو2011: http://www.icas.sd

يعد انفصال جنوب السودان عن شماله والإعلان عن قيام دولة مستقلة فيه بمثابة الحلم الذي ظل يراود قادة الكيان الصهيوني لعقود طويلة خاصة وأنهم يحلمون بوجود كيانات صغيرة تكون أقرب لها وتقف على مسافة واحدة معها من العداء والخلاف مع العرب. وكانت «إسرائيل» بطبيعة الحال من أول من اعترف بهذه الدولة أملاً منها في الارتباط بشكل وثيق معها، وليس هناك شك في أن نموذج دولة جنوب السودان وعلاقاتها المتوقعة مع الكيان الصهيوني يحمل في طياته أبعاد ودلالات استراتيجية تمثل خطراً حقيقياً على الأمن القومي العربي، ولا سيّما مصر والسودان.

أن نموذج دولة جنوب السودان وعلاقاتها المتوقعة مع الكيان الصهيوني يحمل في طياته أبعاد ودلالات استراتيجية تمثل خطراً حقيقياً على الأمن القومي العربي، ولا سيّما مصر والسودان.

ومما يجسد مدى الأهمية التي يوليها الكيان الصهيوني لدولة جنوب السودان، هو الاهتمام غير المسبوق من جانب الإعلام العبري في دولة الاحتلال بتغطية حية سواء لفاعليات الاستفتاء حول انفصال الجنوب أو احتفالية الإعلان الرسمي عن دولة جنوب السودان، والذي انعكس بكم هائل من التقارير والدراسات البحثية التي عبَّرت عن الارتياح الصهيوني لإقامة هذه الدولة.

أبدت الحكومة السودانية قلقها من تسارع وتنامي وتيرة التطبيع بين دولة جنوب السودان والكيان الصهيوني، وعبرت الخرطوم عن تخوفها من أن ترمي علاقة الدولة الوليدة بالدولة العبرية لزعزعة استقرار السودان. وذكر بعض المسؤولين في السودان أن الحركة الشعبية ظلت تلقى العون من الكيان دعماً لاستراتيجية منع التمدد العربي والإسلامي، وأضافوا: ثبت عملياً أن الأمر أكبر مما كان يعتقد أو يقدر بعد تسارع خطوات التطبيع بين جنوب السودان والكيان الصهيوني. وتنظر الحكومة السودانية لهذا الأمر من زاويتين **الأولى** أنه شأن داخلي سيادي لجنوب السودان لا يعنيها في شيء ولكن من زاوية **ثانية** تتحسب من تأثير هذه العلاقة على استقرار الأوضاع الأمنية بالسودان أو الإضرار به[14].

(14) احمد على الكاظم، مستقبل جنوب السودان، قطر مجلة المجتمع، العدد 1637، 2006، ص23.

ويرى بعض الخبراء أن الأمر المقلق في هذا المنحي أن الكيان الصهيوني سيعمل على محاربة الشمال انطلاقاً من وجودها الرسمي في الجنوب سواء بالتلاعب في المياه أو بعمل استخباري، أو بوجود عسكري قاعدي صريح، فهي من المؤكد لم تسع للمجيء إلى الجنوب من أجله وحده خاصة إذا فهمنا مغزى مقولة مؤسسيها قبل نصف قرن من الزمان أن دولة (إسرائيل) تمتد حدودها من النيل إلى الفرات[15].

(15) الكشف عن خطة إسرائيلية لتوصيل مياه النيل إلي الدولة العبرية، شبكة محيط، مصدر سابق.

وتتسارع خطى التطبيع والتعاون الكامل بين الكيان الصهيوني ودولة جنوب السودان، وأصبح الحديث عن علاقة استراتيجية تقوم بين الدولتين مفتوحة على مصراعيها وتتناولها الصحف العبرية وبلا تردد، ومع توتر العلاقات بين (الخرطوم) و(جوبا) اثر الهزائم التي ألحقها الجيش السوداني بالجيش الشعبي التابع لدولة الجنوب في كل من ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، وطلب الرئيس (سلفاكير) من الرئيس الأمريكي (أوباما) فرض حظر للطيران السوداني في حدوده مع دولة الجنوب، وقرب زيارته للدولة العبرية.. تحركت كل القوى المعادية للسودان في الداخل والخارج.. إذ استغلوا جميعاً ارتفاع أسعار السلع الضرورية.. والتي جعلتهم يحلمون بالربيع العربي.. وتحركت قوى الشر خارج السودان، وتمردت أحزاب المعارضة على قياداتها المشاركة في الحكومة العريضة، وموقف المعارضة السودانية المعادي للحكومة والرافض لأي تعامل معها هو الذي شجع المتآمرين في الحركة الشعبية في بعض البلدان الأوروبية.

أكد كثير من الباحثون أن وجود (إسرائيل) بجنوب السودان حيوي ومتجدد وله إسقاطاته على المجتمع السوداني بصفة خاصة والمحيط العربي بصفة عامة، ويرون أن هذا الوجود في دولة جنوب السودان ذو خصوصية، لأن الجنوب انفصل من جسد السودان، والسودان ليس له علاقة مع الكيان الصهيوني، وأن أهداف وجود إسرائيل في دولة جنوب السودان لا تنفصل عن أهداف وجودها في أفريقيا، وأن الصحوة الإسلامية التي تعم المنطقة العربية الآن وهذه الأيدولوجية يعدها الكيان الصهيوني تهديداً لوجوده.

أن الصحوة الإسلامية التي تعم المنطقة العربية الآن وهذه الأيدولوجية يعدها الكيان الصهيوني تهديداً لوجوده.

بقدر ما يكون جنوب السودان عمقا استراتيجيا وحيوياً مهما للسودان، لوجود روابط تاريخية وثقافية وعلاقات اقتصادية مهمة، فإن هذا الوجود يشكل خطراً كامناً على أمن واستقرار المنطقة العربية بدءاً من حركة المرور في البحر الأحمر، وضمان تدفق مياه نهر النيل، والعلاقات الحدودية مع شمال أفريقيا العربية، بسبب التداخل الكبير في هذه القضايا بين العالم العربي والأفريقي[16].

لاشك في أن (إسرائيل) في إطار سعيها لمحاصرة السودان وإضعافه لن توفر فرصة ثمينة كتلك التي يوفرها جنوب السودان، ومن ثم فإن عدم قدرة السودان على تطوير استراتيجيات جديدة في علاقاته مع جنوب السودان من شأنه أن يبقي فرص تلاعب الكيان الصهيوني بأمنه ومصيره قائمة.

أن خطوة التطبيع المتسارعة ما بين (إسرائيل) وجنوب السودان بدأت في الخطى سريعاً، وكان وفد (إسرائيلي) رفيع المستوى قد زار دولة جنوب السودان لبحث افاق العلاقات بين البلدين، إذ اتفقا على تبادل التمثيل الدبلوماسي بينهما، وأكد (سلفاكير ميارديت) رئيس حكومة جنوب السودان للوفد (الاسرائيلي) أنه اختار مدينة (القدس) لتبني فيها سفارة بلاده عوضاً من تل أبيب، ومع اعتبار ذلك شأناً يخص دولة جنوب السودان ولا يعنى حكومة الخرطوم في شيء، الا أنه ربما يكون من وراء التسارع فيه خطوات التطبيع هذه محاولات للأضرار بالسودان، وأن الوجود (الإسرائيلي) في دولة جنوب السودان فيه تهديد مباشر للأمن القومي السوداني، وهناك وجود (إسرائيلي) أمني واستخباراتي واقتصادي في الجنوب وأخذوا الأراضي الزراعية في أعالي وشمال بحر الغزال على حدود السودان[17].

(16) دور التدخلات الخارجية في أزمة جنوب السودان، السياسية الدولية، http://digital.ahram.org.eg/home.aspx

(17) أحمد سبيع، «خريطة المستفيدين من انفصال جنوب السودان»، مصدر سابق.

إن (لإسرائيل) الآن علاقات قائمة في مناطق على حدود السودان وليس في العمق الجنوبي وهذا أمر مقصود وهذا يساعد على إنتشار (إسرائيل) في كل مكان في السودان، ويشير بعض المراقبين إلى أن هناك اتفاقات مبرمة بين الكيان الصهيوني وحكومة جنوب السودان تنصُّ على قيام الكيان بتمويل صفقة طائرات مروحيَّة هجوميَّة لتسليح جيش الجنوب الجديد في إطار استكمال منظومة تسليح الجنوب التي شملت من قبلُ أسلحة وذخائر، وقاذفات مضادَّة للدبابات، ومنظومة صواريخ ومدافع مضادة للطائرات، ودبابات وسيارات وعتادًا عسكريًّا، في حين تناقلت الأخبار وصول حشد كبير من الخبراء الصهاينة في مختلف المجالات ـ نحو ألف خبير ـ إلى أن (إسرائيل) كانت ولا تزال تبحث عن أوراق في ملف النيل للضغط بها على مصر، وهذا أمر تقليدي في السياسة (الإسرائيلية)، إلا أن الأخطر أن هناك تعاونًا عسكريًا متصاعدًا بين الكيان الصهيوني ودولة جنوب السودان، ولعل الكيان يدرك أن تصاعد المد الثوري في المنطقة العربية، يحرمها من أوراق الاستقرار، وأن عليه أن يعوض ذلك بتدعيم التعاون العسكري والاستراتيجي مع دولة الجنوب.

حين تناقلت الأخبار وصول حشد كبير من الخبراء الصهاينة في مختلف المجالات ـ نحو ألف خبير.

لا يمكن القول بأن علاقة جنوب السودان والحركة الشعبية وقيادات الجيش الشعبي والقيادات العسكرية والأمنية في جنوب السودان جديدة بالكيان الصهيوني، وأن ذلك كان سرًا ثم أصبح علنًا، فقد كانت هذه العلاقات قبل انفصال الجنوب موجودة أيضًا، وكشفتها معلومات مخابراتية وصحفية.

وختاماً تمثلت مشكلة جنوب السودان أساساً من طابع الاختلافات في الكيان الاجتماعي والثقافي والبيئة التي شكلت موقعاً جغرافياً مميزاً، واستطاع الاستعمار أن يجعلها معضلة صعبة الحل وأدت إلي أكبر حدث سياسي في تاريخ السودان بعد الاستقلال وهو الانفصال الكامل وقيام دولة جنوب السودان المستقلة سياسياً وسيادياً، ولم تتوقف الأطماع الخارجية الباحثة عن المصالح الخاصة عند هذا الانفصال بل سعت لامتداد الشقاق وبُعد الوحدة أو حتى التعاون فيما بين الدولتين.

فقد حاول الكيان الصهيوني منذ استقلال السودان إقامة علاقات مع الأنظمة الوطنية السابقة ولكنه فشل في ذلك على الرغم من وجود اتصالات مع بعض

الأشخاص في هذه الأنظمة حينها، وإن فشله هذا جعله يتجه إلى الجماعات الآثنية ذات المطالب الانفصالية لدعمها وزعزعة النظام السوداني وتحييد السودان وإبعاده عن أي دور يقوم به في الصراع العربي ـ الصهيوني.

ويمثل الوجود الاقتصادي والسياسي والشعبي والامني والعسكري في نظر الكثير من الباحثين بالنسبة إلى الكيان الصهيوني في دولة جنوب السودان يشكل خطراً كبيراً في مستقبل الأيام على الأمن القومي العربي عامة وعلى السودان بصفه خاصة لان هنالك تداخلاً بين الشمال والجنوب في كثير من المناطق الحدودية والتي لايزال الصراع قائم حولها، ومن ثم يصبح استقراره والحفاظ على هويته ضمانا لأمن العالم العربي وجزء كبير من العالم الاسلامي، وأن هذه القضية من ناحية أخرى تعد أنموذجاً للمشكلات التي تثيرها الهوية، فالبعد الديني حاضر في نشأتها ومسارها بشكل جلي

ولذلك فهناك حاجة إلى ضرورة إيجاد آلية عربية سريعة وحازمة تعمل تحت مظلة جامعة الدول العربية للتعامل مع الخروقات المتوقعة بتحريض صهيوني من جانب هذه الدولة الوليدة، بهدف حفظ استقرار الأمن القومي العربي الذي بات مستباحاً ومهدداً أكثر من ناحية الجنوب، بعد التمرد الأثيوبي الذي انعكس بإصرارها على بناء سدود مائية جديدة تؤثر في حصة مصر والسودان من مياه نهر النيل.

التغلغل الإسرائيلي في دول آسيا الوسطى: الوقائع... الأهداف

أ.م.د. خضير عباس أحمد النداوي*
أكاديمي وباحث من العراق

* كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين.

مقدمة

بعد أن نجح اليهود في إقامة كيانهم في مايس/ مايو من عام 1948 وضع «ديفيد بن غوريون» أول رئيس وزراء لهذا الكيان، في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، بعض ثوابت السياسة الخارجية التي أعتبرها ضرورية لتجاوز ما سُمي (الطوق العربي)، والحصار الدولي على كيانه، واعتمد في سبيل تخطي الصعوبة الأولى ما عُرف بـ (سياسة القفز فوق الحواجز الإقليمية)[1]، أي أنه ربط دور الدولة العبرية الجديدة في بادئ الأمر بأوثق العلاقات مع كل من إيران وأثيوبيا وتركيا كثلاث محطات رئيسة يمكن عن طريقها إقامة جسور أمنية واقتصادية وسياسية تساعد على التخفيف من وطأة الحصار العربي. وركزت الدولة العبرية الفتية جُل اهتماماتها الإقليمية لسنوات طويلة خلت عقب تأسيسها مع الدول القريبة والمتاخمة للدول العربية، انطلاقاً من تصوراتها الاستراتيجية لشد الأطراف لإقامة علاقات وطيدة ومتداخلة معها ولاعتبارات عديدة في مُقدمتها لتخفيف حالة العداء أو الضغط العربي والإسلامي عليها فضلاً عن تحقيق مصالح سياسية واقتصادية مباشرة مع هذهِ الدول.

(1) عبد المعطي زكي، التغلغل الإسرائيلي في آسيا الوسطى.. رؤية استراتيجية، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، بتاريخ 2011/11/30 وعلى الرابط: : http://www.alamatonline.net/l3.php?id=1211

يأتي التغلغل (الإسرائيلي) في دول آسيا الوسطى، ضمن هذا السياق لضمان تنفيذ هذه الاستراتيجية لتحقيق أكثر من هدف في آنٍ واحد، ولا سيّما أن دول آسيا الوسطى الحديثة الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي تُشكل هي الأخرى عامل جذب واستقطاب سياسي واقتصادي لدول العالم بصورة عامة، ولدول منطقة الشرق الأوسط ومنها «إسرائيل» على وجه التخصيص،

دول آسيا الوسطى الحديثة الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي تُشكل هي الأخرى عامل جذب واستقطاب سياسي واقتصادي لدول العالم.

لإعادة بناء اقتصادياتها على وفق آليات اقتصاد السوق، وذلك لكونها تحظى بأهمية «جيوبولتيكية» واقتصادية مهمة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في عام 1991، فقد أصبحت أهم طرق اتصال مناطق شرق وجنوب آسيا بالمياه المفتوحة نحو البحر المتوسط وعبر الطرق البرية نحو الخليج العربي إلى جانب تمتعها بثروات طبيعية متعددة، وبخاصة النفط الخام والغاز الطبيعي واليورانيوم الأمر الذي هيأ المناخ لدخول هذه الدول سريعاً في معترك الساحة الدولية ومشاركتها بكثافة في التفاعلات الجارية على تلك الساحة.

وقد أدركت «إسرائيل» تجاوب غالبية قادة دول آسيا الوسطى، ولعلَ أفضل تعبير لهذا الإدراك ما ذكره رئيس جمهورية أذربيجان «ألهام علييف» بوصفه خصوصية علاقات بلاده مع «إسرائيل» بكونها (جبل جليد يتوارى 90% منه بعيدا عن أعين الدخلاء)، مما ساعد في السنوات التي أعقبت استقلال هذه الدول بعد عام 1991 على ترسيخ التوجهات (الإسرائيلية) في دول آسيا الوسطى.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي

أولاً: مفهوم التغلغل: يعني التغلغل «لغة»: أسرعَ في السير، وتغلغلَ في الشيء: دخل فيه، وتغلغل الماء في الشجر: سَرى فيه[2]. وينصرف مفهوم التغلغل من الناحية العملية، إلى الفعل الذي يستهدف عملية اختراق شيئاً ما. وفي الميدان السياسي يعني التغلغل، السلطة والقوة على التدخل في البلد أو المنظمة لإقامة نفوذ أو الحصول على معلومات. وفي الميدان العسكري يستهدف الهجوم الذي يخترق أراضي العدو أو جبهته العسكرية أو العمق الذي توصلت إليه القذيفة بعد إصابتها الهدف المُحدد لها. وفي الميدان الاقتصادي يتضمن التغلغل بيع السلع والخدمات أو تنظيم دور لها في أسواق مُعينة. وفي الميدان الثقافي، يركز التغلغل على مديات التأثير الثقافي لدولة ما على ثقافة الأمم الأخرى[3] وفي كل الاعتبارات فالتغلغل فعل هجومي يستعمل وسائل مختلفة،يستهدف اختراق الميادين الأساسية للساحة المستهدفة.

(2) لتفاصيل أكثر انظر مفهوم التغلغل لغة، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط: http://www.almaany.com/home.php?languag84

(3) The Free Dictionary, Penetration. It is available at: https://www.google.iq/webhp?

ثانياً: «إسرائيل»: كلمة عبرية تُنطق (إسرائيل) وتعني «المصارع مع الرب» أو

«الذي يُحارب الخالق من اجله» أي إنها كلمة ذات دلالة دينية يهودية خاصة، وقد استعملت الكلمة للإشارة لمملكة اسرائيل القديمة، أما في العصر الحديث فقد استعملها الصهاينة للإشارة للدولة الصهيونية في فلسطين[4]، بعد مطالبة الحركة الصهيونية بتأسيس دولة «لإسرائيل» منذ أواخر القرن التاسع عشر، كان أساسها فكرة أرض(إسرائيل التوراتية)، والتي هي واحدة من المواضيع الرئيسة للفكر الصهيوني. وبعد الحرب العالمية الأولى قررت عصبة الأمم وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني من أجل إيجاد «وطن قومي للشعب اليهودي»، على وفق وعد «بلفور» وفي عام 1947 أقرت الأمم المتحدة تقسيم فلسطين إلى دولتين ـ يهودية وعربية على الرغم من رفض جامعة الدول العربية للخطة، قامت دولة «إسرائيل» على أساس إعلان 14 أيار/مايو» 1948 وتوسعت حدودها نتيجة الحروب مع الدول العربية خارج قرار الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين[5]، وتبلغ مساحتها المُعترف بها دولياً(770، 20) كم2، فيما يبلغ تعداد سكانها نحو (8، 7) مليون نسمة، يُشكل اليهود منهم نحو (9، 5) مليون نسمة، فيما يبلغ عدد السكان العرب نحو (6، 1) مليون نسمة على وفق الإحصاءات الرسمية (الإسرائيلية) لعام 2012[6]. ومع صغر مساحتها وانخفاض عدد سكانها، إلا أنها تغلغلت في العديد من مناطق العالم ومنها دول آسيا الوسطى وتتجسد قوتها في تحالفها الدائم مع دولة عُظمى، ومساعدة الدول الغربية له ودعم ومساندة الجاليات اليهودية المتنفذة في العديد من دول العالم،وقدراتها العسكرية والنووية وتقدمها التكنولوجي، واستقرار نظامها السياسي، وكذلك في انقسام وتشرذم الدول العربية والإسلامية.

(4) عبد الوهاب محمد المسيري وسوسن حسين، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية رؤية نقدية، (القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، 1974)، ص74.

(5) لتفاصيل أكثر انظر موضوع «إسرائيل» والمنشور في الموسوعة الحرة، في شبكة المعلومات الدولية وعلى الرابط: http://ar.wikipedia.org/wiki

(6) Statistic Abstracts of Israel, Yearbook, 2012, p97

ثالثاً: آسيا الوسطى: تُعد آسيا الوسطى أو (ترانس أوكسانيا)، وهو الاسم الذي كانت تُعرف به حتى بداية القرن العشرين، وهي ترجمة لاتينية لأسم (بلاد ما وراء النهر)، الذي أطلقه العرب عليها عندما فتحوا تلك المنطقة في القرن الهجري الأول. وَتضمُ كل من أوزبكستان وطاجيكستان وكازاخستان وتركمانستان، وفي محاولة لوضع إطار عام لتعريف منطقة دول آسيا الوسطى هناك معياران[7]:

(7) خضير عباس احمد النداوي، الاستراتيجية النفطية الأمريكية في دول حوض بحر قزوين، الأردن ـ عمان: دار دجلة ناشرون وموزعون، 2014، ص109.

1. المعيار الاستراتيجي: ويتمثلُ في وجودِ مجموعة من المصالح والأهداف الاقتصادية المشتركة بين مجموعة دول آسيا الوسطى، أذ جلب انهيار الاتحاد السوفيتي سنة 1991، الاستقلال لجمهورياته الجنوبية وتتشكل هذه

الجمهوريات التي يشار إليها اصطلاحاً بدول (آسيا الوسطى) من: كازاخستان وتركمانستان، وأوزبكستان، وطاجيكستان، وقيرغيزيا، فضلاً عن أذربيجان، والتي تحتل مساحة واسعة من الأرض تزيد على (6، 1) مليون ميل مربع معظمها تضاريس صعبة إلى حد يصعب تخيله، ويبلغ تعداد سكان هذه الدول نحو (5، 71) مليون نسمة[8].

(8) أيان رتلبدج، العطش إلى النفط، ماذا تفعل أميركا بالعالم لضمان أمنها النفطي، ترجمة مازن الجندلي بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006، ص 163.

2. المعيار الجغرافي: نظراً لعدم وجود اتفاق واضح ومحدد في أدبيات الجغرافية السياسية حول تعريف آسيا الوسطى، باستثناء الاتفاق على إنها في قلب القارة الأسيوية، فهي ليست لها حدود جغرافية دقيقة ومحددة لكونها تُعّرف بأنها منطقة تقع في قلب آسيا الوسطى بعيدة عن المحيطات والبحار الكبرى، على الرغم من ذلك ظهرت آراء واتجاهات عدة تّعرف منطقة آسيا الوسطى وتحددها جغرافياً، ويمكن إيجازها بالاتجاهات الآتية:

الاتجاه الأول: ويحددها على إنها المنطقة المحصورة بالدول الآتية: طاجيكستان أوزبكستان، قيرغيزستان، وتركمانستان، وتُستثني كازاخستان، ويمثل هذا التيار (جيفري هويلر) وهو من كبار المتخصصين بشؤون آسيا الوسطى.

الاتجاه الثاني: يحدد منطقة آسيا الوسطى بأنها المنطقة الممتدة شرقي الخط الممتد جنوبي شرقي الاورال وبحر قزوين وحتى شمال غربي الصين ومنغوليا ويمتد طويلاً من جنوب سيبريا في الشمال إلى شمالي وشمالي شرق إيران وأفغانستان ومنغوليا والأقاليم المستقلة ذاتياً في غرب الصين (منغوليا الداخلية وإقليم سيغيانغ بوجور، والتبت)، فضلاً عن كازاخستان والجمهوريات الأربعة الأخرى (طاجيكستان، وأوزبكستان قيرغيزيا، وتركمانستان)، وهذا التيار تمثله دائرة المعارف البريطانية وهو واسع جداً[9].

(9) محمد السيد سليم، التحولات العالمية والتنافس الدولي على منطقة آسيا الوسطى، الجيزة: مركز الدراسات الأسيوية بجامعة القاهرة، 1998، ص 314.

الاتجاه الثالث: ويعكس ما تمثله الموسوعة البريطانية، والتي تذكر بعدم وجود حدود جغرافية دقيقة لهذه الدول، بقدر ما تعكسه حضاراتها التاريخية، فهي تحددها، بأنها الأرض التي تحدها من الشمال سيبريا، ومن الجنوب إيران وباكستان والهند وبنغلاديش، وهذه المساحة تضم (كازاخستان، وتركمانستان، وأوزبكستان وقيرغيزستان، وجزء من إقليم سيغيانغ الانفصالي في الصين[10].

(10) The New Encyclopedia Britannic, Philip w.goetz.Editor, vol.15 th (Washington: Library of Congress, 1987) p. 732.

أما **الاتجاه الرابع**: فيمثله الباحثون العرب إذ يحددون منطقة آسيا الوسطى بالدول ذات الأغلبية الإسلامية وهي: كازاخستان، قيرغيزيا، تركمانستان، أوزبكستان، طاجيكستان ويضيفوا إليها جمهورية أذربيجان الواقعة في إقليم القوقاز والمطلة على بحر قزوين[11].

(11) محمد ياس خضير خلف الغريري، سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه منطقة آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2005، ص 3و4.

في ضوء ما تقدم، فأن هذه الجمهوريات الست التي تقع في وسط آسيا عدا آذربيجان التي تقع على الساحل الغربي لبحر قزوين ضمن إقليم القوقاز، أصبحت حدودها الجغرافية والسياسية واضحة المعالم، وكما يأتي:

- **جمهورية أذربيجان**: هي الجمهورية الإسلامية الوحيدة التي تقع في إقليم القوقاز خارج منطقة آسيا الوسطى[12]، ولكنها تطل على بحر قزوين، وتقع أذربيجان في الجزء الشرقي لمنطقة ما وراء جبال القوقاز. وهي أصغر الدول الثلاثة المتشاطئة لبحر قزوين من جمهوريات آسيا الوسطى، وتبلغ مساحة أذربيجان نحو (600، 86)كم^2، فيما يبلغ عدد سكانها نحو (256، 8) مليون نسمة، وتمتلك مصادر طبيعية متنوعة أهمها: النفط، والغاز الطبيعي والحديد، والألمنيوم. وتنتج مواد زراعية متنوعة منها: القطن، والخضراوات والتبغ الرز والشاي والفواكه[13].

(12) الموسوعة الحرة: أذربيجان، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، وعلى الرابط: www.ar.wikipedia.org

(13) فوزي درويش، التنافس الدولي على الطاقة في بحر قزوين، ط 1 (طنطا: مطبعة غباشي، 2005) ص 20.

- **جمهورية كازاخستان**: تُعد أكبر الدول الإسلامية المستقلة حديثاً عن الاتحاد السوفيتي تقع في وسط قارة آسيا، أو فيما يعرف حديثاً بقارة أوراسيا، وجزئياً في أوروبا الشرقية، شرق نهر الاورال، وعلى مفترق الطرق للحضارات القديمة، وتعد أكبر دولة إسلامية في العالم من إذ المساحة، إذ تبلغ مساحتها الكلية (900، 724، 2 كم^2) وتحتل المرتبة التاسعة في العالم من إذ المساحة. فيما يبلغ عدد نفوسها نحو (600، 16) مليون نسمة، وتمتاز جمهورية كازاخستان بكونها تمتلك ثروات طبيعية هائلة، وتحتل المرتبة الأولى في العالم باحتياطاتها المكشوفة من الزنك، والمرتبة الثانية من الفضة والرصاص والكروم والمرتبة الثالثة من النحاس، والمرتبة السادسة من الذهب، وتعّد كازاخستان الدولة النفطية الأولى من دول حوض بحر قزوين وتتركز احتياطاتها النفطية والغازية في المناطق الغربية من أراضيها[14].

تعّد كازاخستان الدولة النفطية الأولى من دول حوض بحر قزوين وتتركز احتياطاتها النفطية والغازية في المناطق الغربية من أراضيها.

(14) لتفاصيل أكثر انظر الموقع الرسمي لسفارة جمهورية كازاخستان في دولة الكويت في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط: http://www.kazembsaudi.com/ar/pages/24/

- **جمهورية تركمانستان**: تقع في الجنوب الغربي لمجموعة دول بحر

قزوين.. تبلغ مساحتها (100، 488) كم2، وهي تطل على بحر قزوين بمسافة طولها (1768) كم[15]. يبلغ عدد سكان جمهورية تركمانستان نحو (6، 9) مليون نسمة، وتمتلك ثروات طبيعية كبرى، أهمها الغاز الطبيعي، النفط، الرصاص، والفضة، وتمتلك ثروات زراعية متعددة، وأهمها القطن[16].

- **جمهورية أوزبكستان**: تقع جمهورية أوزبكستان على سفوح جبال (تيان شان) القسم الجبلي الواقع في إطراف وادي فرغانه، وتبلغ مساحتها (400، 447)كم2، فيما يبلغ عدد سكانها (27، 730) مليون نسمة، تمتلك أوزبكستان موارد طبيعية أهمها: الغاز الطبيعي، النفط، الذهب، الفحم، اليورانيوم، الفضة، النحاس الرصاص والزنك[17].

- **جمهورية طاجيكستان**: أصبحت طاجيكستان إحدى جمهوريات الاتحاد السوفيتي في كانون الأول (ديسمبر) 1929، وأعلنت طاجيكستان استقلالها عن الاتحاد السوفيتي في كانون الأول (ديسمبر) 1991[18]. وتبلغ مساحتها (100، 143) كم2. ويبلغ عدد سكانها (800، 455، 7) مليون نسمة. وتمتلك طاجيكستان موارد طبيعية عديدة أهمها: النفط، والغاز، اليورانيوم، والذهب، والفحم، والزنك[19].

- **جمهورية قيرغيزستان**: تقع جمهورية قيرغيزستان، وتسمى قرقيزيا، على امتداد الحدود الشرقية لمنطقة آسيا الوسطى، تبلغ مساحتها (198، 500) كم2، فيما يبلغ عدد سكانها نحو (300، 5) مليون نسمة، وتمتلك قيرغيزستان موارد طبيعية متنوعة أهمها: الذهب، الفحم، النفط، والغاز الطبيعي والرصاص[20]

وتعتمد معظم تجارتها الخارجية على المخشلات الذهبية والأحجار الكريمة وكذلك حجر الاثمد (حجر الكحل) والفحم، والزئبق، واليورانيوم، والزنك. ولا يكفي ما تنتجه من النفط والغاز للاستهلاك المحلي لذلك تعتمد على الاستيراد الخارجي في الوقت الحاضر[21].

المحور الثاني: التغلغل الإسرائيلي في آسيا الوسطى

أولاً: مراحل التواجد الصهيوني في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى: عندما كانت دول آسيا الوسطى والقوقاز جزءاً لا يتجزأ عن الاتحاد السوفيتي، فإن

(15) محمد ياس خضير خلف الغريري، سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه منطقة آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة، مصدر سابق، ص6.

(16) فوزي درويش، التنافس الدولي على الطاقة في بحر قزوين، مصدر سابق، ص30.

(17) الموسوعة الحرة، طاجيكستان، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط: www.ar.wikipedia.org

(18) U.S.Department of State.Kyrgyzstan.. It is available at: www.Statr.gov

(19) قيرغيزستان: معلومات أساسية، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) في 2007/7/17 على الرابط: http:// ar.wikipedia.org/wiki/

(20) U.s. Department of state Kyrgyzstan.. It is available at: wwww.statr.gov.

(21) Turkmenistan Embassy-Riyadh. KSA. About Turkmenistan. It is available at: -sa.org

علاقتها بدولة الكيان الصهيوني لم تكن مفصولة أو معزولة عن علاقتها بـ(موسكو)، أي إنها لم تكن مُستقلة في تحديد شكل علاقاتها بدولة (اسرائيل)، الأمر الذي جعل منها دولاً تابعة، وغير فاعلة في صنع العلاقة وتحديدها، على الرغم من إنها تعد دولاً إسلامية، كون أغلب سكانها من المسلمين، إلا أن هذا الأمر لم يؤثر بعد استقلالها عام 1990 على قرار حكومات دولها في فتح وبناء علاقاتٍ دبلوماسية وثنائية مع دولة الكيان الصهيوني. ولهذا فمن الممكن تقسيم التواجد الصهيوني في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى إلى ثلاث دورات زمنية، على وفق الأحداث السياسية المعاصرة التي كان لها الدور الأكبر في رسم وتحديد العلاقات الثنائية، والتي يمكن إيجازها بالآتي:

تمتلك طاجيكستان موارد طبيعية عديدة أهمها: النفط، والغاز، اليورانيوم، والذهب، والفحم، والزنك.

- **المرحلة الأولى (1948 ـ 1985)**: عدّت منطقة آسيا الوسطى في هذه المرحلة مناطق مُحرمة وممنوعة على «إسرائيل»، وهي المدة الممتدة بين تأسيس دولة الكيان وصولاً إلى سنوات سقوط وتفكك الاتحاد السوفيتي، وإذ امتازت بوقوف المنطقة موقف الخصم مع الكيان الصهيوني تبعاً لمقتضيات الحرب الباردة، والعلاقات السوفيتية الأميركية وكذلك العلاقات العربية ـ السوفيتية، والصراع العربي ـ الصهيوني، ولم تكن لدول هذه المنطقة ـ لكونها كانت مقاطعات تابعة للسياسة المركزية للاتحاد السوفيتي ـ أية علاقات مع الكيان الصهيوني، ولم يكن لديها القدرة والحرية على تغيير شكل ونمط العلاقة لو أرادت، نظراً للمركزية الشديدة للعلاقات الخارجية التي كان الكرملين يتحكم بها ويسيطر عليها، على الرغم من المساعي الصهيونية الجادة التي قام بها مهاجرون روس إلى الكيان الصهيوني، إذ حاولوا الاستفادة من جنسيات بلادهم الأصلية، وعلاقاتهم الواسعة فيها، وقدراتهم المالية الكبيرة، التي أسهمت في بناء شركات تجارية عملاقة، كان لها دور كبير فيما بعد في رسم السياسات الخارجية لدول المنطقة.

منطقة آسيا الوسطى في هذه المرحلة مناطق مُحرمة وممنوعة على «إسرائيل»، وهي المدة الممتدة بين تأسيس دولة الكيان وصولاً إلى سنوات سقوط وتفكك الاتحاد السوفيتي

- **المرحلة الثانية (1985 ـ 1991)**: شكلت المرحلة الثانية على قصرها وعلى الرغم من ضعف القبضة المركزية السوفيتية، نقطة تحّول في تاريخ العلاقة بين المنطقة كلها والكيان الصهيوني، إذ أدت سياسة

«ميخائيل غورباتشوف»، آخر رئيس للاتحاد السوفيتي قبل انهياره، دوراً مهماً في تسويق «إسرائيل»، وتقديمها كدولة طبيعية لدول المنطقة.

- **المرحلة الثالثة (1991 ـ 2014)**: تعد هذه المرحلة هي الأطول والأخطر، وهي الأكثر تأثيراً وفعلاً، والأعمق أثراً ونفوذاً، إذ شكل تفكك الاتحاد السوفيتي نقطة انطلاق للمرحلة الثالثة من العلاقة التي جاءت نتائجها في كافة الميادين في مصلحة «إسرائيل»، والتي اعترفت بتلك الدول، وعملت على بدء علاقات معها على كل الأصعدة، وقد أدت تركيا في عقد التسعينيات من القرن الماضي، في ظل الحكومات القومية، دوراً كبيراً في فتح الباب للنفوذ الصهيوني، واستطاعت العديد من الشركات الصهيونية بدعم وغطاء من الشركات التركية أن تبدأ مشاريع ضخمة في القوقاز، وبذلك بدأ التدخل الاقتصادي والسياسي والأمني الصهيوني في تلك المنطقة[22]، مرحلة جديدة اتسمت بالتوسع والتطبيق العملي لسياسة «إسرائيل» في منطقة دول آسيا الوسطى.

استطاعت العديد من الشركات الصهيونية بدعم وغطاء من الشركات التركية أن تبدأ مشاريع ضخمة في القوقاز.

(22) مصطفى اللداوي، الكيان الصهيوني في القوقاز وآسيا الوسطى، طبيعة وأهداف التواجد، مجلة الوحدة الإسلامية، تصدر عن تجمع العلماء المسلمين في لبنان، العدد 143، تشرين الثاني، 2013، ص 4.

ثانياً: أهداف التغلغل الإسرائيلي في آسيا الوسطى: عملت «إسرائيل» ولا تزال على تركيز جهودها وفي كافة الميادين، وبخاصة السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، لتثبيت ركائز من شأنها تسهيل خطوات تغلغلها لتوطيد علاقاتها مع دول آسيا الوسطى، ولتطويق أنشطة الدول العربية والإسلامية في هذه الساحة، ويمكن إيجاز ذلك بالاتي:

1. الميدان السياسي:

سخرت «إسرائيل» الوسائل السياسية كهدف وكمنفذ للتغلغل في دول آسيا الوسطى، إذ توزعت إلى ثلاثة مجالات، وهي:

أ. **إقامة علاقات دبلوماسية**: بعد تفكك الاتحاد السوفيتي بدأت «إسرائيل» حملة لإقامة علاقات دبلوماسية مع دول آسيا الوسطى بفتح سفارات لها في عواصم تلك الدول، وعلى سبيل المثال، بدأت العلاقات الإسرائيلية، الكازاخستانية في نيسان (ابريل) 1992، وتطورت في السنوات العشرين الأخيرة، ولا سيّما عقب زيارة الرئيس الإسرائيلي السابق «شمعون بيرس» على رأس وفد كبير إلى كازاخستان في عام 2009[23]. وأقامت «إسرائيل»

(23) Israel - Kazakhstan relation from free encyclopedia. It is available at: en, Wikipedia. org.

علاقات دبلوماسية مع تركمانستان عام 1992، وأولت اهتماماً خاصاً لعلاقاتها مع تركمانستان بسبب حدودها الطويلة مع إيران والتي تبلغ نحو (1000)كيلومتر[24].

كانت «إسرائيل» ثاني دولة بالعالم تعترف باستقلال جمهورية أوزبكستان عام ١٩٩١.

وكانت «إسرائيل» ثاني دولة بالعالم تعترف باستقلال جمهورية أوزبكستان عام 1991، بعد الولايات المتحدة الأميركية، وانفردت «إسرائيل» بكونها الدولة الوحيدة من دول الشرق الأوسط التي تمتلك شركة نقل مُنتظمة في أوزبكستان مما سهل عليها الحركة في كل الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى[25].

ب. تبادل الزيارات الرسمية: كانت «إسرائيل» تبعث برجالها ووفودها الرسمية إلى دول آسيا الوسطى لتوثيق العلاقات بين الطرفين. وعلى سبيل المثال، اعترفت «إسرائيل» باستقلال أذربيجان في عام 1991 وفتحت سفارة في العاصمة (باكو) في 1993. ومنذ ذلك الحين، زار البلاد العديد من الوفود الإسرائيلية: ففي عام 1997، اجتمع رئيس وزراء «إسرائيل» بنيامين نتنياهو مع الرئيس السابق حيدر علييف؛ وفي عام 2009، انضم ثلاثة وزراء إسرائيليين وخمسون من رجال الأعمال إلى الرئيس الإسرائيلي السابق (شمعون بيريز) في زيارته للقاء الرئيس إلهام علييف، الذي يحتفظ معه بيريز بعلاقات قوية،كما زار وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان أذربيجان في شباط (فبراير) 2010 ونيسان(أبريل) 2012[26]، وكذلك قام وزير خارجية «إسرائيل أفغيدور ليبرمان» في عام 2009 بزيارة إلى تركمانستان، لتوطيد العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين وفتح سفارة «لإسرائيل» في (عشق آباد) عاصمة هذا البلد[27].

ت. المشاركة في قمم دول آسيا الوسطى: دأبت «إسرائيل» على أن تتواجد داخل تخوم دول آسيا الوسطى، عن طريق المشاركة في النشاطات السياسية والاقتصادية، ولم تحدث هذه الخطوة لولا انفتاح تلك الدول على «إسرائيل»، بفتح الأبواب أمامها للجلوس معاً على مائدة المؤتمرات التي تخص شؤونها، وعلى سبيل المثال شارك «شمعون بيرس» النائب الأول لرئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك قمة دول آسيا الوسطى في كازاخستان والتي عقدت في حزيران (يونيو) 2006، والتقى على هامش القمة عدداً من الذين حضروا القمة. وكان من المشاركين في القمة المذكورة رئيسا روسيا والصين ورئيس وزراء الباكستان ونائب الرئيس الإيراني[28].

(24) صحيفة القدس العربي، لندن، 8 /4/ 2013.

(25) صلاح محمد ابوزيد، إسرائيل تجتاح أوزبكستان، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، وعلى الرابط: wwwawda.dawa.com.

(26) Benda Shaffer, Azerbaijan's Cooperation with Israel Goes Beyond Iran Tensions, April 16, 2013.It is available at: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/

(27) صحيفة القدس العربي، لندن، 8/4/2013.

(28) جاسم يونس الحريري، التغلغل الإسرائيلي في دول آسيا الوسطى وانعكاساته على علاقات المنطقة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 371، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص80.

2. الميدان الاقتصادي

أ. توقيع اتفاقيات وعقود اقتصادية: حاولت «إسرائيل» أن تؤسس لها موطئ قدم اقتصادي في دول آسيا الوسطى، بتوقيع عقود اقتصادية تشمل المجالات الخدمية، والتنموية، والمشاريع الزراعية، وطرق الري، التي تمتلك «إسرائيل» خبرة متقدمة بها. وعلى سبيل المثال، قامت «اسرائيل» بإنشاء مشروع «ايزنبرج» الضخم لرفع انتاج محصول القطن، وهو المنتج الزراعي الرئيس في اوزبكستان، وقد حققت نجاحاً كبيراً في هذا المضمار مما جعل بقية الدول الإسلامية في آسيا الوسطى تسارع الخطى لعقد الاتفاقيات والاستثمارات مع الشركات الاسرائيلية مما سهل عليها التوسع في أنشطتها الاقتصادية[29].

(29) صلاح محمد ابو زيد، اسرائيل تجتاح أوزبكستان، مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط: www.awda.dawa

ب. إشراك الخبرات الإسرائيلية في المشاريع الاقتصادية: تمتلك «إسرائيل» خبرات متقدمة في المجالات الاقتصادية، وتسعى إلى توظيف هذه القدرات في مجال توسيع تغلغلها داخل دول آسيا الوسطى، إذ يتولى خبراء إسرائيليون إدارة المشاريع المشتركة، وتطوير البنية الاقتصادية، وتوريد التقنية المتطورة. ومن أجل إنجاح الاستثمارات الإسرائيلية في دول آسيا الوسطى، واستغلالها كغطاء لعمل أجهزتها السرية، ومنها جهاز الاستخبارات الإسرائيلي «الموساد»، إذ زجت «إسرائيل» بشركات تابعة للجهاز للعمل في تلك المنطقة لجمع المعلومات، والتأشير إلى نقاط الضعف والقوة في تلك الدول لتوظيفها في الاستراتيجية الإسرائيلية اتجاه تلك المنطقة.

إنجاح الاستثمارات الإسرائيلية في دول آسيا الوسطى، واستغلالها كغطاء لعمل أجهزتها السرية، ومنها جهاز الاستخبارات الإسرائيلي «الموساد"، إذ زجت «إسرائيل» بشركات تابعة للجهاز للعمل في تلك المنطقة لجمع المعلومات.

د. إنشاء خطوط نقل الغاز من دول آسيا الوسطى إلى منطقة الشرق الأوسط: حاولت «إسرائيل» إيجاد منافذ خارج المنطقة العربية لتوريد المنتجات النفطية، ومنها الغاز إلى موانئها، ومن هذه المنافذ دول آسيا الوسطى، إذ تنعم أرضها بثروات هائلة من النفط والغاز. وقد وقعت في منتصف عقد التسعينيات من القرن المنصرم عقدًا من تركمانستان بقيمة (500) مليون دولار لتقوية مصفاة تكرير النفط في تركمانستان، فضلاً عن مد خط أنابيب غاز عبر تركيا لإيصاله إلى «إسرائيل» بواسطة شركة «مرهاف»[30].

(30) عيد المعطي زكي، التغلغل الإسرائيلي في آسيا الوسطى... رؤية استراتيجية، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، في 30/11/2010 وعلى الرابط: http:// www.alamatonline.net/ l3.php?id = 1211

تأتي «إسرائيل» ضمن أكبر خمس شركاء تجاريين لأذربيجان في السنوات الأخيرة. وكذلك تُعد أذربيجان أكبر مّورد للنفط «لإسرائيل.

هـ . تجارة النفط : بهدف تجاوز مشاكل توريد الطاقة اتجه الكيان الصهيوني نحو دول آسيا الوسطى، لكونها مصدراً مضموما لتوريد النفط الخام، وعلى سبيل المثال، تأتي «إسرائيل» ضمن أكبر خمس شركاء تجاريين لأذربيجان في السنوات الأخيرة. وكذلك تُعد أذربيجان أكبر مّورد للنفط «لإسرائيل»، إذ تزودها بـ(40%) تقريباً من استهلاكها السنوي، على حين تُعد «إسرائيل» سادس أكبر مستورد لصادرات النفط الأذربيجاني، ويصل النفط الأذري عن طريق خط أنابيب يمر عبر تركيا، واستمر في العمل حتى في ظل تدهور العلاقات الإسرائيلية التركية في السنوات الأخيرة. فضلاً عن ذلك، تشارك إحدى المؤسسات التابعة لـ «شركة النفط الحكومية لجمهورية أذربيجان» (سوكار) في أعمال التنقيب عن النفط والغاز قبالة سواحل «إسرائيل» في البحر المتوسط. وهذا المشروع هو الأول من نوعه لشركة «سوكار» خارج منطقة بحر قزوين والذي من شأنه أن يُسهم في تحقيق أهداف المؤسسة بأن تصبح إحدى شركات النفط الدولية[31].

(31) Benda Shaffer, Ibid.

ز. عقد المؤتمرات الاقتصادية: بعد أقل من ثلاثة أشهر على انهيار الاتحاد السوفيتي، كانت «إسرائيل» قد نظمت في العاصمة الأزبكية طشقند أول مؤتمر اقتصادي مشترك بينها وبين دول آسيا الوسطى في آذار(مارس) 1992، لبحث احتياجات تلك الدول من المشروعات والمساعدات الاقتصادية، والدور الذي يمكن أن تقوم به «إسرائيل» في تلبيتها[32].

(32) محمد عباس ناجي، الوجود الإسرائيلي في آسيا الوسطى، نشرة مختارات إسرائيلية، منشورة في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط: http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/CI2R64.HTM

3. الميدان العسكري:

استغلت «إسرائيل» وجود طاقات علمية ضخمة ورثتها دول آسيا الوسطى من تركة الاتحاد السوفيتي، ومنها كازاخستان، إذ كانت تعد من أكثر الجمهوريات السوفيتية تقدماً من الناحية العلمية، فضلاً عن وقوع مطار «بايكونور» الفضائي الشهير داخل أراضيها، وهو مركز إطلاق سفن الفضاء وتجارب الصواريخ وأبحاث حرب النجوم في العهد السوفيتي، وما تزال روسيا الاتحادية تستأجره للأغراض نفسها حتى الآن[33].

(33) عبدالله فلاح عودة الفضايلة، التنافس الدولي في آسيا الوسطى، رسالة ماجستير(غير منشوره)، مقدمة لجامعة الشرق الأوسط، عمان 2011، ص125

فضلاً عن ذلك قيام شركة «سابيتون ليميتيد الإسرائيلية» القابضة بشراء مجمع «تسيليفا» للتعدين والكيمياء في كازاخستان في عام 1999، وهو أكبر مجمع لمعالجة اليورانيوم في العالم، إذ يُعالج ما بين (130 ـ 150) طناً من خام

قيام شركة «سابيتون ليميتيد الإسرائيلية» القابضة بشراء مجمع «تسيليفا» للتعدين والكيمياء في كازاخستان في عام ١٩٩٩، وهو أكبر مجمع لمعالجة اليورانيوم في العالم.

اليورانيوم شهرياً، أي ما يبلغ (1560 ـ 1800) طن سنوياً. وبلغت قيمة الصفقة (727، 272، 3) دولار أميركي فقط (المبلغ غير واضح)، مع التزام الشركة بدفع أجور العاملين المتأخرة وقدرها نحو (5، 24) مليون دولار أميركي[34]، وأصبحت أذربيجان إحدى المستهلكين الرئيسين للأسلحة والخبرة العسكرية الإسرائيلية. وفي شباط (فبراير) 2012، صادق الجانبان على اتفاقية وقعت سلفاً تبلغ قيمتها (1,6) مليون دولار، وتشمل طائرات إسرائيلية بدون طيار ونظم مضادة للطائرات والدفاع الصاروخي، وكذلك تشارك شركات إسرائيلية في نقل المعلومات التكنولوجية كجزء من جهود أذربيجان الرامية إلى إقامة صناعة أسلحة محلية، وتقوم إحدى الشركات المشتركة بإنتاج آليات عسكرية بدون متحكم بشري في باكو[35]

(34) محمد عباس ناجي، مصدر سابق، ص 2.

(35) Benda Shaffer, Ibid.

ووفقا لآخر تقرير لوزارة الدفاع الأميركية وقعت أذربيجان عقداً مع إحدى الشركات الإسرائيلية لإنشاء مؤسسة مشتركة لإنتاج طائرات من دون طيار وتعود (51%) من هذه المؤسسة إلى أذربيجان في أيار من عام 2008 قام وزير الزراعة الإسرائيلي «شالوم سمحون» بزيارة إلى باكو، إذ روى المشاركون الإسرائيليون في المفاوضات كيف وصف الرئيس الأذري (إلهام علييف) بدقة العلاقات الثنائية بأنها (جبل جليد يتوارى 90% منه بعيدا عن أعين الدخلاء). وهذا صحيح تماما، إذ إن باكو توازن علاقات الصداقة مع «إسرائيل» بالتزاماتها في منظمة المؤتمر الإسلامي[36].

(36) حبيب فوعاني، ويكيليكس تكشف خفايا العلاقات الإسرائيلية الأذربيجانية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3348 في 2011/4/27 والمنشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=256717

المحور الثالث: العوامل المساعدة على التغلغل الإسرائيلي في آسيا الوسطى

استثمرت (إسرائيل) الفرصة التاريخية التي أتيحت أمامها عقب تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991، واستقلال الدول الإسلامية في آسيا الوسطى، وعندئذ بذلت ما بوسعها للتغلغل داخل هذه الدول، وبالاعتماد على عوامل عديدة ذاتية وموضوعية، وفي مقدمتها الآتي:

أولاً: الولايات المتحدة الأميركية: أدت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً كبيراً ومهماً في نجاح دولة الكيان الصهيوني في الدخول إلى دول المنطقة،

وتعزيز علاقتها بهم وبناء أوسع شبكة علاقات شعبية ورسمية معهم، مستغلةً تعطش دول المنطقة للانفتاح على الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية الأخرى، والتخلص من التبعية لـ(موسكو) والاحتكام إليها، ولهذا أسهمت الإدارات الأمريكية المتعاقبة في تدعيم مشاريع التعاون الصهيونية مع دول المنطقة سياسياً واقتصادياً ومادياً، وحرصت على نجاحها وتميزها، لتكون نموذجاً ومثالاً، تحتذي به دول أخرى في المنطقة وخارجها[37].

جرى استثمار العلاقات القوية والمتعددة بين تركيا و«إسرائيل» في عقد التسعينيات من القرن الماضي في فتح الطريق أمام الكيان الصهيوني إلى العمق الآسيوي.

(37) مصطفى اللداوي، مصدر سابق، ص5.

ثانياً: الدولة التركية: جرى استثمار العلاقات القوية والمتعددة بين تركيا و«إسرائيل» في عقد التسعينيات من القرن الماضي في فتح الطريق أمام الكيان الصهيوني إلى العمق الآسيوي؛ كون تركيا تمتلك علاقات سياسية واقتصادية وثقافية مع دول آسيا الوسطى والتي تتحدث غالبية شعوبها اللغة التركية، ولا سيّما مع أوزبكستان، مما شكل التمهيد الأولي الواضح والصريح لـ"إسرائيل» في تلك المنطقة، وبالذات مع كازاخستان التي تمتلك ما يقارب من ربع احتياطي العالم من اليورانيوم الخام، مما دفع «إسرائيل» إلى النظر إلى هذه الثروة على إنها من الثروات المهددة نوويًا، في ظل وجود دول وتيارات إسلامية متطرفة في تلك المنطقة، فسعت «إسرائيل» مباشرة لشراء مجمع لمعالجة اليورانيوم في كازاخستان يُعدّ من أكبر مجمعات اليورانيوم في العالم[38]فضلاً عن توطيد العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية مع الدول المذكورة.

(38) أمينة سالم، الكيان الصهيوني في آسيا الوسطى: خطط التغلغل واستغلال الصراع، بحث منشور في مجلة السياسة الدولية عبر موقعها في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) وعلى الرابط: http:// www.asiaalwsta.com/ bookDetails.asp? bookID = 12534

ثالثاً: الجاليات اليهودية: أولت «إسرائيل» اهتمامها بالجاليات اليهودية في دول آسيا الوسطى والتي كانت منضوية تحت المنظومة الاشتراكية في عهد الاتحاد السوفيتي، وسعت لتهجيرهم إلى «إسرائيل» لمعالجة الخلل الديموغرافي هناك وقد بلغ عدد المهاجرين اليهود منذ سنة 1990 إلى سنة 2008 نحو (45، 1) مليون مهاجر[39]. وعلى الرغم من انخفاض أعداد الجاليات اليهودية في دول آسيا الوسطى، إلا إنها مؤثرة في الميدان السياسي بواسطة عملها في القطاعات الاقتصادية المختلفة. وعلى سبيل المثال، يبلغ عدد اليهود على وفق آخر الإحصاءات المتاحة في كازاخستان (18000) نسمة، وفي أذربيجان (16000) نسمة، وفي طاجيكستان (900) نسمة، وفي تركمانستان (700) نسمة فقط[40]، وتمتاز هذه الجاليات بإتقانها اللغات

(39) نبيل السهلي جفاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة، مقال تشر في موقع الجزيرة نت، في شبكة المعلومات الدولية وعلى الرابط: www.aljazeera.net.

(40) Jewish Population by country, The free Encyclopedia.It is available at: en.wikipedia.org..

المحلية، ومعرفتها كيفية التعامل مع سكانها مما سّهل على «إسرائيل» كيفية استثمارها، وقد عملت هذه الجاليات على تهيئة المجال في كافة الميادين لدولة الكيان الصهيوني للتغلغل في دول آسيا الوسطى .

رابعاً: ضعف الدور العربي: لم تنشغل أغلب الدول العربية والإسلامية بهذه الدول ولم تهتم بها، ولم تكن تعتقد إنها قد تستفيد من التعاون معها، فهي في أغلبها دولٌ نفطية وغازية، ولديها مقومات اقتصادية جيدة، فهي لا ترى فائدة من الارتباط والتعاون مع دول متخلفة، ارتبطت لسنواتٍ طويلة بأنظمة ديكتاتورية شمولية، وفي الوقت نفسه لم تبادر حكومات هذه الدول على الرغم من إنها بلاد إسلامية، بمحاولة التقارب مع الدول العربية والإسلامية، وهو ما جعل الساحة مفتوحة للكيان الصهيوني دون منازع أو ممانع[41].

(41) مصطفى أللداوي، الكيان الصهيوني في القوقاز واسيا الوسطى، مصدر سابق، ص7.

خامساً: ضعف دول آسيا الوسطى: تتصف غالبية الهياكل الأمنية والسياسية والاقتصادية للمنطقة بضعف ركائزها، مما أتاح الفرصة الذهبية «لإسرائيل» في زيادة تعاونها مع هذه الدول، سواءَ من إذ التعاون العسكري أو الاستثمارات الاقتصادية أو تزويدها بالمعونة الفنية التي هي في أمس الحاجة إليها، وكذلك أسهمت البعثات التدريبية في إدامة التواجد الصهيوني في المنطقة؛ لأن هذه الدول تحتاج إلى متخصصين في الاقتصاد والقانون والإدارة المالية وغيرها من المجالات، ويمكن لهذه البعثات أن تكون خير سفير لدولة الكيان في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى[42].

أسهمت البعثات التدريبية في إدامة التواجد الصهيوني في المنطقة؛ لأن هذه الدول تحتاج إلى متخصصين في الاقتصاد والقانون والإدارة المالية.

(42) علاء فاروق، "إسرائيل» ودول آسيا الوسطى مصالح متبادلة أم استغلال صهيوني؟ بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، وعلى الرابط: http:// www.alhoukoul.com/article/5402

الخاتمة

في ضوء ما تقدم، يتضح وبشكل لا يقبل اللبس أن التغلغل الإسرائيلي في الدول الإسلامية الست في آسيا الوسطى أتسم بالدقة والتنظيم وتنسيق الفعاليات بين ميادين تحركه، سواءً أكان ذلك من إذ إداراته، أم بتعدد مسالك عمله أو في دقة تحديد أهدافه وفي الاتجاهات كافة. وانفرد التغلغل الإسرائيلي بتحقيق أهدافه في ساحة يُفترض إن تكون مغلقة أمامه لكونها تضم ست دول إسلامية تتحدث غالبية شعوبها اللغة التركية، وتعكس هذه المفارقة مدى تقصير الدول العربية والإسلامية، وبخاصة الدول المجاورة لها كتركيا وإيران والقريبة منها كالعراق ودول مجلس التعاون الخليجي والتي

يُفترض بها أن تكون لها قدم السبق في توطيد علاقاتها وفي كافة الميادين، ولا سيّما السياسية والاقتصادية والعسكرية والدينية مع دول آسيا الوسطى عقب استقلالها عن الاتحاد السوفيتي واستثمار الروابط الدينية (لكونها دولاً إسلامية).

وفي الوقت الذي استغلت فيه «إسرائيل» خبراتها المتراكمة في مختلف ميادين الحياة، فأنها لاقت ردود فعل ايجابية ومشجعة من القيادات السياسية في غالبية دول آسيا الوسطى، فضلا عن تشجيع ومباركة الدولتين المؤثرتين في تلك الساحة وهما: الولايات المتحدة الأميركية وتركيا.

ومع ذلك، لا تزال الفرصة مُتاحة أمام قادة الدول العربية والإسلامية لتنسيق الجهود لتطوير علاقات دولهم مع دول آسيا الوسطى، ولا سيّما إن تحرك الدول العربية والإسلامية يحقق فوائد مشتركة لهذه الدول، فضلاً عن لكونه يسهم في مواجهة جانباً من مسالك التغلغل الإسرائيلي في دول آسيا الوسطى سواءً أكان ذلك في المدى المنظور، أم في المستوى الاستراتيجي.

التدخل الأجنبي في دارفور

أ. م. د. ليلى سيد مصطفى أرباب*
باحثة وأكاديمية من السودان

* رئيس قسم السياسة ـ جامعة أم درمان الاسلامية ـ ممثل مركز حمورابي.

مقدمة

تعد مشكلة دارفور واحدة من أظهر المشكلات الدولية المعاصرة وأكثرها تعقيداً وأبرزها دلالة، ذلك بأن جذور هذه المشكلة تضرب بعيداً في أعماق مجتمع ينطوي على تنوع عرقي هائل ألقى به في أتون الحرب الأهلية لسنوات طوال ربما تكون هي نفسها سنوات عمر الكيان السوداني، لقد جاءت هذه المشكلة لتشكل اختباراً جديداً وقاسياً لوحدة الدولة السودانية التي لما تزل تعاني من جراء تمرد جنوبها وكأن الحرب الأهلية هي قدر السودانيين الذين ما كادوا يزيحون عن صدورهم ولو مؤقتاً ذلك الحجر الضخم المتمثل بالحرب في الجنوب، لكي يجابهوا بحرب أخرى لا تقل عنها ضراوة في الغرب.

ظهرت قضية إقليم دارفور على السطح مع بدايات عام 2003م كأزمة سودانية داخلية، جاءت نتيجة للصراع المستمر والمتصاعد في الإقليم حول ملكية الأرض وحيازتها بين المزارعين، إلا أن الأزمة أخذت لدى الرأي العام العالمي منحى آخر، تبلور في تصوير الأحداث الجارية في الإقليم على إنها صراع اثني بين القبائل العربية والقبائل الإفريقية، وقد أخذت قضية دارفور طريقها نحو التدويل، وسُلِّطت عليها الأضواء بكثافة منذ يوليو 2004م، من قِبل القوى الدولية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، إذ تؤدي (واشنطن) ومِن ورائها أيادي الصهيونية النافذة في دوائر صنع القرار الأمريكي دور الدولة القائد للتحالف الدولي ضد حكومة السودان.

تؤدي (واشنطن) ومِن ورائها أيادي الصهيونية النافذة في دوائر صنع القرار الأمريكي دور الدولة القائد للتحالف الدولي ضد حكومة السودان.

التطور التاريخي لمشكلة دارفور

إن تاريخ الصراع الحقيقي في دارفور بدأ في العام 1983م عندما ضرب الجفاف والتصحر الإقليم وأدى إلى نزوح الرعاة جنوباً عبر المناطق الزراعية بحثاً عن المال والكلأ، علماً بأن منطقة دارفور يسودها مناخ السافنا(*) الفقيرة في أغلب الأجزاء عدا المناطق الجنوبية لدارفور إذ يسود مناخ السافنا الغنية، وتبعاً لذلك تقل الأمطار كلما اتجهنا شمالاً، وكان ذلك بسبب نزوح الرعاة جنوباً.. وحتى يضمن المزارعون عدم وجود القبائل الرعوية حول مزارعهم قاموا بحرق المراعي حول المزارع مما أدى إلى دخول الرعاة عنوة في المزارع وتطور النزاع بينهم باستعمال الأسلحة النارية بأنواعها المختلفة في المسارات الأمر الذي أدى لقتل عدد من أبناء القبائل الزراعية مما أذكى النزاع بين القبائل الرعوية والزراعية وكانت هناك نزاعات بين القبائل الزراعية فيما بينها وكذلك القبائل الرعوية[1]. وهذا الوضع عكر صفو الأمن بجنوب دارفور وشتت جهود الحكومة التي تبذلها لمحاربة النهب والسلب والتسلل وتهدئة الخواطر لاستتباب الأمن.

(*) نوع من انواع السهول الارضية التي تمتاز بعشبها الاصفر المائل للبني واشجارها قليلة وتمتاز بارتفاع درجة الحرارة وقلة الامطار.

(1) شمس الهدى إبراهيم إدريس، دارفور المؤامرة الكبرى، الخرطوم: مطابع السودان للعملة المحدودة، 2008، ص43.

وباستمرار مشاكل القتال على المراعي والأراضي الزراعية بين القبائل تغير الأمر، عندما وصلت حكومة الإنقاذ للسلطة عام 1989، إذ كانت دارفور تعيش أوضاعاً أمنية متدهورة وحالة من الاستقطاب الاثني بين المجموعات العربية والإفريقية. وفي الأسبوع الأول لوصولها الحكم نجح المؤتمر الذي كان منعقداً في (الفاشر) في الوصول لاتفاق بين القبائل العربية الرعوية والفور المزارعين، ونصت قرارات المؤتمر على قيام الدولة بواجبها نحو بسط الأمن ونشر قوات الشرطة في الإقليم وتوفير المياه للرعاة لتفادي النزاعات التي نشبت مع المزارعين من وقت لآخر، وعاشت منطقة دارفور هدوءاً نسبياً. وقد تمت عدة مداولات ومؤتمرات للصلح في الولايات كمؤتمر الفاشر للصلح بين الفور وتحالف القبائل العربية، الزغاوة والماهرية بكتم المساليت والعرب في الجنينة ومؤتمر الضعين للصلح بين الزغاوة والرزيقات[2].

كانت دارفور تعيش أوضاعاً أمنية متدهورة وحالة من الاستقطاب الاثني بين المجموعات العربية والإفريقية.

(2) المركز السوداني للخدمات الصحفية، دارفور، الحقيقة الغائبة، 2010، ص 69.

في عام 1998م نشبت اشتباكات مسلحة في غرب دارفور حينما بدأ العرب الرحل في النزول نحو الجنوب مع قطعانهم قبل الوقت المعتاد للرحيل وفي

هذه الاشتباكات تم حرق ما يزيد عن ستين قرية من قرى «المساليت» مقابل قرية عربية واحدة، وقتل ما يقرب من تسعة وستين من أبناء المساليت مقابل احد عشر فرداً من أبناء العرب، فنزح نتيجة لذلك نحو خمسة الاف من أبناء المساليت من مناطق استقرارهم إلى تشاد أو إلى مدينة «الجنينة»، وبرغم ما تم من المصالحة والاتفاق على دفع التعويضات من جانب الجناة فقد تجددت الاشتباكات في عام 1999م حين رحل الرعاة مجدداً نحو الجنوب قبل موعدهم المعتاد، واتسمت الاشتباكات هذه المرة بالمزيد من العنف وسفك الدماء، وتعرضت مئة وخمس عشرون قرية من المساليت للإحراق، وتدخلت الحكومة للمصالحة، ولكن لم يكن هناك حل قاطع ولا مرضيّ للأطراف المتنازعة[3]. وبعد ملاحظة استمرار الصراعات في دارفور طرحت الحكومة السودانية ما يسمى: مشروع السلام من الداخل، وضمن مبدأ حق تقرير المصير الوارد في دستور 1998.

(3) زكي البحيري، مشكلة دارفور، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2009)، ص 116.

الأهمية الاستراتيجية لدارفور

يعد إقليم دارفور والذي تقدر مساحته بخمس مساحة السودان إذ أهمية استراتيجية في السودان، إذ تحد الإقليم ثلاث دول: من الشمال ليبيا ومن الغرب تشاد ومن الجنوب الغربي أفريقيا الوسطى، فضلاً عن متاخمته لبعض الأقاليم السودانية مثل بحر الغزال وكردفان من الشرق، ويغلب على جغرافية الإقليم كثرة المرتفعات الجبلية وأهمها جبل مرة، وينقسم الإقليم إداريا إلى ثلاث مناطق: شمال دارفور وعاصمته مدينة الفاشر، وجنوب دارفور وعاصمته مدينة نيالا، وغرب دارفور وعاصمته مدينة الجنينة[4].

(4) صلاح فضل، مشكلة دارفور والسلام في السودان، القاهرة: كتاب الجمهورية، 2004، ص 8.

أما على صعيد الموارد فإن **دارفور يعد إقليماً جد غني بثرواته الطبيعية، إذ تنطوي تربته على كميات كبيرة من خام النحاس**، وأنه ينتج بالمشاركة مع إقليم كردفان المجاور ما يقرب من خمس إنتاج العالم من الصمغ العربي. والأهم من ذلك أن الإقليم غني بخام اليورانيوم وهو الخام الذي يعد عصب أي برنامج نووي سلمياً كان أو عسكرياً، ويشار هنا إلى أن إحدى الدراسات الصادرة مؤخراً عن مكتب الكونجرس بخصوص الشأن السوداني قد أكدت اكتشاف اليورانيوم في السنوات القليلة الماضية في مناطق جبال النوب وحفرات وكردفان فضلاً عن إقليم دارفور وفوق كل ذلك وقبله من إذ

دارفور يعد إقليماً جد غني بثرواته الطبيعية، إذ تنطوي تربته على كميات كبيرة من خام النحاس.

الأهمية فقد توالت الاكتشافات النفطية بدارفور منذ تسعينيات القرن الماضي، بحيث بات الإقليم يشكل منطقة غنية بذلك الخام الاستراتيجي عظيم الأهمية[5].

(5) ورقة أصدرها المركز العالمي للدراسات الإفريقية .I.C.A.S مركز المعلومات بالخرطوم بعنوان «أزمة دارفور بداياتها وتطوراتها»، ص8.

تدويل مشكلة دارفور

استطاع متمردو دارفور بواسطة الحملات الإعلامية الخارجية كسب تعاطف دولي كبير، وقد تركزت تلك الحملات على وجود تطهير عرقي وإبادة جماعية، وعلى وجود صراع عرقي بين العناصر العربية والإفريقية ولهذا السبب تحرك المجتمع الدولي تجاه هذا الإقليم. وفي منطق إدارة النزاعات ان يلجأ الطرف الأضعف إلى التدويل لتحسين موقفه التفاوضي مقابل الحكومة، فالتدويل اقوي ضغط خارجي على الحكومة، وفي البيئة الدولية توجد العديد من الاطراف، مثل الرأي العام العالمي والجماعات الانسانية والمنظمات الدولية، والقوى الكبرى التي تبدي تفهماً وتعاطفاً واستعداداً للتحرك في اتجاه التدويل.

التدخل الاجنبي في دارفور

مشكلة دارفور ظهرت على مسرح الأحداث العالمية عندما عُقدت ندوة في متحف ذكرى المحرقة اليهودية في واشنطن.

إن مشكلة دارفور ظهرت على مسرح الأحداث العالمية عندما عُقدت ندوة في متحف ذكرى المحرقة اليهودية في واشنطن تحت عنوان (الصراع في دارفور) وقد تولى قيادة هذه الندوة والحملة السيدة جبيرة رون) وهي أمريكية تدعي إنها متخصصة في الشأن السوداني، وبأثر هذه الحملة تحركت الولايات المتحدة الأمريكية لإقناع مجلس الأمن بتكوين لجنة تقصي حقائق ومحاكمة بعض رموز السلطة في السودان ومنع الاسترقاق.

وذكر السياسيون الأمريكيون أن لديهم خبرة في أمور إثبات ما إذا كان هناك استرقاق واستغلال للناس في دارفور بغرب السودان أم لا، وزاد من أسباب التحمس للقضية وجود التيار المسيحي المتطرف في أجهزة حكم الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة الرئيس السابق (جورج ووكر بوش)، الذي ضغط علية اللوبي الزنجي في فترة انتخابات الرئاسة الثانية له للتحرك لعمل شيء ما في مواجهة استغلال العرب للأفارقة في دارفور تأثراً بما نشرته الدعاية الصهيونية فضلاً عن الضغط اللوبي الصهيوني نفسه عليه[6].

(6) عماد سيد أحمد، أمركة أفريقيا دارفور فقاعة على ثقب الإبرة، الخرطوم، دار السداد للطباعة، 2005م، ص 17.

لذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إثارة الرأي العام العالمي وإثارة المجتمع الدولي ضد السودان مُستعملة في ذلك كل إمكاناتها الإعلامية والدبلوماسية، فشجعت المتمردين ودعمتهم سياسياً ومعنوياً وكانت البداية بعثة أوفدتها الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في الإقليم وذلك بعد تداول معلومات تفيد أن مليشيات مسلحة موالية للحكومة المركزية في الخرطوم إرتكبت مجازر في دارفور مُتسببة في نزوح الآلاف من المنطقة، وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في شؤن السودان عن طريق دارفور بشتى الطرق والأشكال.

أشكال وطرق التدخل في دارفور[7]

(7) خالد العباس، أزمة دارفور والتدويل، مجلة الهدى الدولية، القاهرة، أكتوبر 2013، ص14.

1 ـ منظمات الاغاثة والمساعدات الانسانية

فكان تدخل الادارة الأمريكية في بداية الأمر عن طريق مد سكان هذا الإقليم بالمساعدات الغذائية والخدمات الإنسانية، فقد ركزت الإدارة الأمريكية حملتها في بادئ الأمر على ضرورة إتاحة الفرصة لإغاثة أهل دارفور والوصول إلى هؤلاء الضحايا، وقد سمحت الحكومة السودانية لمنظمات الإغاثة الدولية بالدخول إلى دارفور وتقديم مساعدات للمدنيين هناك إذ مثلت هذه الخطوة المرحلة الأولى للتدخل الدولي في دارفور، وقد وافق الكونغرس على تقديم مساعدات قدرها ثلاثة وتسعون مليون دولار لحل المشكلة الإنسانية في دارفور بحيث يتم صرف خمسة وسبعين مليون دولار منها على قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، وتخصيص الثمانية عشر مليون دولار الباقية للمساعدات الإنسانية، وقدمت (واشنطن) مئتي ألف طن من القمح لكي تلبي حاجة ما يقرب من ثلاثة ملايين من سكان الإقليم والنازحين في تشاد وجنوب أفريقيا لمدة خمسة أشهر.

2 ـ اتهام السودان بارتكاب مجازر في دارفور

بعدها انتقلت الضغوط الدولية على السودان إلى مرحلة جديدة أدت فيها الولايات المتحدة دوراً قيادياً، إذ توالت الاتهامات على الحكومة السودانية بارتكاب مجازر وجرائم بشعة ضد الإنسانية في دارفور، وأعمال اغتصاب وتطهير عرقي ضد الزنوج هناك وذلك بمساعدة المليشيات العربية المعروفة باسم الجنجويد[8].

(8) صلاح فضل، مشكلة دارفور والسلام في السودان، القاهرة: كتاب الجمهورية، 2007، ص8.

3 ـ قوات الاتحاد الافريقي والأمم المتحدة

أيضاً سعت الولايات المتحدة للتدخل في مشكلة دارفور عن طريق الأمم المتحدة، ونسبةً لأن الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي كانت القوة الرئيسة المؤثرة في الأمم المتحدة فقد كان طابع قرارات الأمم المتحدة بشأن دارفور وفي غيرها من القضايا هو الطابع الأمريكي، فقد دفعت الولايات المتحدة وحلفائها بالعديد من القرارات التي تدين ممارسات الحكومة السودانية في دارفور وتدعو للوقف الفوري لأعمال العنف وتسريح مليشيات الجنجويد وتقديم مجرمي الحرب لمحاكمة دولية، وفتح الطريق أمام منظمات الإغاثة لتقديم العون لإنسان دارفور، والسماح للقوات الدولية بدخول دارفور لحماية المدنيين إذ أصدر مجلس الأمن ما يزيد عن عشرين قراراً في هذا الصدد[9]

(9) خالد العباس، مصدر سابق، ص 19.

فالولايات المتحدة أول دولة دعت لدخول قوات دولية إلى السودان لحماية المدنيين هناك، وقد دعا بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي الإدارة الأمريكية للتحرك وإرسال قوات أمريكية لدارفور دون انتظار الأمم المتحدة وبعد شد وجذب تم الاتفاق على أن يتولى مهمة السلام في دارفور قوات من الاتحاد الأفريقي، إلا أن تلك القوات فشلت في إدارة الوضع في دافور فبادر الاتحاد الأفريقي نفسه بالاعتراف بفشله في دارفور ودعوة الأمم المتحدة للتدخل وحماية المدنيين هناك وذلك في دورة الاتحاد رقم (45) المنعقدة في (أديس أبابا) في اذار/ مارس 2006، وقد دفعت الإدارة الأمريكية وحلفاؤها الأوربيون الأمم المتحدة بقوة إلى إرسال القوات الدولية لدارفور تحت الفصل السابع، وقد أثار هذا القرار ضجة دولية كبيرة، إذ رفضته الحكومة السودانية، وقد فرضت الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطاً كبيرة على الحكومة السودانية لقبول القرار وبالرغم من التهديد الأمريكي والغربي للخرطوم فقد كان موقف (الخرطوم) ثابتاً حيال القرار، الأمر الذي دفع المجتمع الدولي إلى تليين مواقفه وتقديم مشروع قرار آخر أخف وطأة من القرار (1706) إذ جاء القرار القاضي بإرسال قوات هجين بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والذي حظي بموافقة (الخرطوم)[10].

الولايات المتحدة أول دولة دعت لدخول قوات دولية إلى السودان لحماية المدنيين هناك.

(10) خالد العباس، مصدر سابق، ص22.

الأطماع الدولية في دار فور[11]

(11) صحيفة رأي الشعب، الخرطوم، 29 مارس 2007م و23 يوليو 2007م.

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامها المكثف بالملف السوداني منذ عام 2001م عقب أحداث الحادي عشر من ايلول/ سبتمبر، في إطار استراتيجية جديدة تسعى إلى احتواء السودان بآليات الترغيب والترهيب، بما يحقق أهداف الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

تعد الولايات المتحدة الأمريكية اللاعب الرئيس في الساحة الافريقية بشكل عام وعلى الساحة السودانية بشكل خاص منذ أن أعلنت تحديها للنفوذ الاوروبي التقليدي في أفريقيا وسيما الفرنسي إذ تبلورت السياسة الأمريكية بأهداف استراتيجية في دارفور وهي:

1 ـ التبشير بالدين المسيحي فالولايات المتحدة الأمريكية ترى في مشكلة دارفور والنزوح الكثيف الذي نجم عنها فرصة ذهبية للتبشير بالدين المسيحي وسط هؤلاء اللاجئين الذين يعانون الجوع والخوف، وأن الإنسان الذي لا يملك قوته يُمكن التأثير فيه بسهوله بتوفير الطعام والحماية، أو بإيوائهم في الدول الكُبرى وتوفير فرص عمل لهم. وللكنيسة الإنجيلية تجارب واسعة في منطقة جبال النوبة، إذ أفلحت في تنصير أعداد من المواطنين في تلك المناطق[12].

(12) مقدمات التدخل الأجنبي في دارفور، مجلة البيان الامارتية، العدد 961، الامارات.

2 ـ السيطرة على الموارد النفطية والزراعية والحيوانية:

تقع دارفور ضمن حزام النفط الأفريقي وهي شرقه والذي يضم غير دارفور تشاد والنيجر ونيجيريا، ودارفور تجاور تشاد وهي منطقة نفوذ فرنسية وقد ضمنت الولايات المتحدة نفط المنطقة الوسطى والغربية من الحزام وتريد الآن منطقته الشرقية: دارفور، للسيطرة عليه كله بجعلها منبعاً لخط الأنابيب القاري الذي يجري الأعداد لمده من تشاد إلى المحيط الأطلسي. وكذلك الاستيلاء على ما بالإقليم من يورانيوم والحديد والنحاس وبما في ذلك ثروته الصمغية المهمة المستعملة بأغلب صناعاتها[13]

ضمنت الولايات المتحدة نفط المنطقة الوسطى والغربية من الحزام وتريد الآن منطقته الشرقية: دارفور.

(13) أماني الطويل، سياسات القوى الكبرى في افريقيا، ملف السودان الاستراتيجي، العدد 11.

وبسبب ضعف وهشاشة مختلف القوى السودانية، ولامتلاك الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من مقاليد الأمور في دول الجوار السوداني، فهي

تعمل بجد لتسوية مشكلة جنوب السودان حتى بعد الانفصال بما يحفظ لها أكبر قدر من النفوذ والمصالح في السودان، وكانت قد بررت الولايات المتحدة الأمريكية تدخلها في الجنوب بادعاء أن الصراع فيه يدور بين المسلمين والمسيحيين، إلا أن الحال يختلف تماما في دارفور، إذ أن أهلها العرب والأفارقة مسلمون بنسبة 100% ينتمون للمذهب المالكي و70% منهم من حفظة القرآن الكريم وبذلك تنتفي مبررات التطهير العرقي أو الديني الذي تدعيه، وقد سلمت مجموعة من أبناء ولايات دارفور السودانية المقيمة في لندن لمنظمة العفو الدولية مذكرة أكدت فيها عدم صحة المعلومات التي تتحدث عن قيام القبائل العربية في دافور بتطهير عرقي ضد غيرها من القبائل الأفريقية[14].

(14) حسن مكي والسيد فليفل، أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور الأصول والمواقف وسيناريوهات الحل والتدخل، 2006، ص228.

إن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مشكلة دارفور وسعيها الحثيث لإدانة السودان، وفرض القوات الأممية بدلا عن قوات الاتحاد الافريقي كل ذلك يظهر أطماع الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السودان فقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية عدة خطوات عملية لتحقيق أطماعها تمثلت في قرارات سياسية، وعقوبات اقتصادية، ومساعدات إنسانية، والضغط على الحكومة السودانية عن طريق الأمم المتحدة.

ثانياً: إسرائيل

الوجود (الإسرائيلي) الدبلوماسي موجود بكثرة في القارة الإفريقية، ولا سيّما الدول المجاورة للسودان، وإن لم يكن واضحاً للعيان، وحالياً تقول المعلومات أن عدد الدبلوماسيين (الإسرائيليين) المنتشرين في العالم يبلغ (منهم (في إفريقيا وحدها، إن نصف الدبلوماسية الإسرائيلية منهمك في بناء الروابط الإسرائيلية الإفريقية، وقد ظلت تل أبيب تعاني من موقف الدبلوماسية الإفريقية المعادي لها، والذي وصل إلى أشده عندما قطعت كل الدول الإفريقية علاقاتها مع إسرائيل بعد حرب م وإعلان الأفارقة أن قارتهم خالية من الوجود الإسرائيلي وأسلحة الدمار الشامل، ولم تستطع (إسرائيل) العودة إلى إفريقيا إلا بعد توقيع الرئيس الراحل السادات اتفاق (كامب ديفيد) ومجيء السفارة الإسرائيلية إلى القاهرة، حينها أعلن وزير الخارجية المصري وقتها (بطرس غالي) أن (إسرائيل) لم تعد تحتل أراضي إفريقية بعد

نصف الدبلوماسية الإسرائيلية منهمك في بناء الروابط الإسرائيلية الإفريقية.

استعادة سيناء، يأتي اهتمام (إسرائيل) بالسودان لتحقيق أطماع وأهداف تسعى لتحقيقها والوصول إليها منها[15]:

(15) المصدر السابق، ص230.

1. اعتراف آفى ديختر وزير الأمن الداخلي صراحة بتدخلهم في شؤونه في الجنوب ثم في دارفور لمنع تحقيق الاستقرار فيه حتى لا تُسخر موارده الوفيرة للأمة العربية، وذلك رغم أن السودان لا يجاورهم، ولا يشارك في القضية الفلسطينية إلا بقدر محدود حتى نهاية الثمانينات.

2. هنالك تقديرات إسرائيلية مع بداية استقلال السودان في منتصف عقد الخمسينيات من القرن الماضي أنه لا يجب أن يسمح لهذا البلد على الرغم من بعده عن (اسرائيل) أن يصبح قوة مضافة إلى قوة العالم العربي، فالسودان بأراضيه الخصبة وموارده ومساحته الشاسعة وعدد سكانه يمكن أن يصبح دولة إقليمية قوية منافسة لدول كثيرة ويمكن أن يصبح سلة الغذاء العربية لأن موارده إن استثمرت في ظل أوضاع مستقرة ستجعل منه قوة يحسب لها ألف حساب.

3. محاصرة واستهداف مصر بالتحكم في مياه النيل مصدر الحياة بالنسبة إليها، ودفعها لأن تضطر إلى شراء مياه النيل كون السودان يشكل عمقًا استراتيجياً لمصر) لقد تبنت اسرائيل الخط الاستراتيجي في التعاطي مع السودان الذى يرتكز على تفجير بؤر وأزمات مزمنة ومستعصية في الجنوب وفي أعقاب ذلك في دارفور ومن ثم البركان المتوقع في منطقة ابيي)[16].

(16) محمد عبد الله سيد أحمد، مصدر سابق، ص23.

ويقول ديختر الموقف الذي أعبر عنه بصفتي وزيراً بإزاء ما يدور في دارفور من فظائع وعمليات إبادة ومذابح جماعية هو موقف شخصي وشعبي ورسمي، من هنا نحن متواجدون في دارفور لوقف الفظائع وفي ذات الوقت لتأكيد خطنا الاستراتيجي من أن دارفور كجنوب السودان من حقه أن يتمتع بالاستقلال وإدارة شؤونه بنفسه ووضع حد لنظام السيطرة الذي فرضته عنوة حكومة الخرطوم ويضيف لحسن الطالع إن العالم يتفق معنا من أنه لا بد من التدخل في دارفور سياسياً واجتماعياً وعسكرياً، الدور الأمريكي في دارفور دور مؤثر وفعال ومن الطبيعي أن يسهم أيضاً في تفعيل الدور الإسرائيلي وإسناده، وكنا سنواجه مصاعب في الوصول إلى دارفور لنمارس دورنا المتعدد الأوجه بمفردنا وبمنأى عن الدعم الأمريكي والأوروبي، صانعو

القرار في البلاد كانوا من أوائل المبادرين إلى وضع خطة للتدخل الإسرائيلي في دارفور[17].

(17) تقرير بعنوان ـ تأثيرات اللوبي الصهيوني وآلة الدعاية اليهودية على قضية دارفور ـ بموقع المركز السوداني للخدمات الصحفية ـ في 14 أبريل 2010.

إن موضوع دارفور أصبح محط اهتمام الجماعات اليهودية التي ضاعفت جهدها في المرحلة الأخيرة بشكل مثير للشك إذ شاركت بقوة وصراحة ووضوح في مسألة دارفور، وليس فقط عن طريق تحالف جماعات الضغط الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية والمعروف بتحالف)أنقذوا دارفور) ولكن أيضاً عن طريق التدخل بمنظمات الاعانة والاغاثة إذ رصدت الحكومة الصهيونية مبلغ خمسة ملايين دولار لمساعدة لاجئي دارفور، وفتحت الباب أمام الجمعيات الخيرية في الكيان الصهيوني للمشاركة [18].

(18) المصدر السابق.

ثالثاً: فرنسا

وتأتي في مقدمة الدول المهتمة بإقليم دارفور، إذ يُعد لهذه المنطقة تاريخًا مهمـًا جدًا لفرنسـا، لأن دارفور هي أقصى شرق الحزام المعروف بالحزام الفرانكفوني أي المنسوب إلى فرنسا وهي الدول التي كانت تسيطر عليها فرنسا قديمًا في هذه المنطقة، وهي تشاد والنيجر وإفريقيا الوسطى والكاميرون، وتسعى فرنسا إلى تحقيق مصالحها بأي شكل[19].

(19) زكي البحيري، مشكلة دارفور، مصدر سابق، ص65.

رابعاً: الصين

كان السودان أول دولة تعترف بجمهورية الصين الشعبية عام 1959 وكان الرئيس (عبود) أول رئيس سوداني يزور الصين سنة 1964، وقد كانت الصين من كبار مستوردي القطن السوداني وقد وصلت العلاقات بين البلدين لدرجة عالية من التميز في عهد الرئيس (نميري) ويُلاحظ أن العلاقات السودانية الصينية لا تتأثر بتعاقب الحكومات.

بعد عام 1989 كان الانفتاح الكبير للعلاقات السودانية الصينية، فالسودان يعاني من حصار مفروض عليه من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على حين الصين تسعى لبلوغ أهدافها الاستراتيجية، فالصين تحكمها مصالحها مع السودان فقد استمرت مساعيها بمنع أي عقوبات ضد السودان بسبب مشكلة دارفور، وكانت تردد أن فرض عقوبات لن يؤدي إلا إلى زيادة التعقيد عبر عدم تشجيع

الصين تحكمها مصالحها مع السودان فقد استمرت مساعيها بمنع أي عقوبات ضد السودان بسبب مشكلة دارفور.

الحكومة السودانية اتجاه حلّ المشكلة، وتتمثل المصالح الصينية في الآتي[1]:

1. تسعى الصين لنفط دارفور وربما تشاد وعليه لا تريد الصين أن ترى وجه الولايات المتحدة الأمريكية منافساً لها في دارفور أو تشاد أو حتى مُراقباً عن قُرب لمصالحها في السودان [20].

2. تسعى الصين لبلوغ هدفها الاستراتيجي بخلق نظام دولي جديد أحد مُرتكزاته أفريقيا وتكون الصين أحد أقطابه، ولكن هذا السعي يتم بالطريقة الصينية التي تضمن لها تحقيق مصالحها الاقتصادية لتكون مظلة لتحقيق الهدف الاستراتيجي الأكبر.

(20) أحمد السيوفي، دارفور ومؤامرة تقسيم السودان [السودان، 2007م]، ص87

إن النفط يشكل العامل الخفي وراء تصعيد العنف في دارفور وأنه من بين الأجندة غير المعلنة للدول الغربية للسيطرة على موارد وثروات الاقليم لربطه بنفط غرب أفريقيا، لكن ما يدور في السطح عن قضايا إنسانية وعنف وجرائم الإبادة الجماعية والاغتصاب، بقطع النظر عن الاختلاف حول تقييمها أو تقدير حجمها ماهي إلا نافذة أحدثتها الدول الطامعة والمستفيدة منها لتشكل نافذة للتدخل الأجنبي، مستغلين آلة الإعلام الغربي في عصر الفضائيات والشبكة العنكبوتية لوضع القضية على قمة أجندة الإعلام العالمي لتعقيد المشكلة ولتشويه الصور الحقيقية ولفبركة وتلفيق الأحداث بما يخدم مصالحها وأجندتها الخاصة بالإقليم[21].

(21) قضية دارفور والابعاد الاقليمية والدولية، مركز الراصد للبحوث والدراسات، الخرطوم، 2009م

يتضح مما سبق أن التدخل الدولي عقد المشكلة أكثر من المشاركة في حّلها، لأن المجتمع الدولي إن توافر لديه حسن النية ليس لديه فكرة عن طبيعة وخصائص المجتمع السوداني فالصراع كان بين جماعات وقبائل وليس بين أفراد لذلك كان تحرك المجتمع الدولي بشكل خاطئ كدعمهم للحركات المسلحة فالحركات المسلحة لا تمثل كل قبائل دارفور أو كل سكانها ثم إن الثروات الطبيعية التي يتمتع بها السودان وعلى راسها النفط واليورانيوم والذي بدأ استغلاله بصورة تجارية وخروج الولايات المتحدة وشركاتها الكبرى عن السوق الواعدة بعد أن كان لشركاتها السبق في اكتشافه لا يمكن إغفاله من وتيرة العداء الأمريكي للسودان والتحول لحل النزاعات بما يخدم مصالحها.

صراع القوى العظمى والعوامل الاستراتيجية المؤثرة في تصاعد وتيرته بشكل

لافت هو البحث عن مصادر الطاقة إذ تعد السودان الأداة التي تمكن هذه القوى من التغلغل في أفريقيا جنوب الصحراء الغنية بالنفط وقد سعت الولايات المتحدة لتنفيذ استراتيجية الهيمنة عن طريق خلق الفوضى وذلك بتفكيكه عن طريق إثارة الحروب الأهلية وخلق النزاعات تمهيدا لتقسيم السودان إلى دويلات ليسهل السيطرة عليه وعلى موارده الغنية ومنع السودان من التنعم بالاستقرار لأن السودان لو إستثمر% من موارده في ظل الاستقرار سيصبح قوة عربية إضافية يحسب له ألف حساب[22]

(22) بدر الدين عبد الله حسن، التدخل الانساني في دارفور، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط2، 2009، ص24

استفادت الدول الطامعة والقوى العظمى من تردي الأوضاع الانسانية في دارفور نتيجة لعمليات النهب المسلحة التي تقوم بها الحركات المتمردة في دارفور وأخذها مسوغاً ونافذة لدخولها الإقليم بحجة تقديم المساعدات والمعونات عن طريق المنظمات التي دخلت الاقليم بغطاء إنساني لكنها في الحقيقة ليست إلا جنوداً مجندة وأدوات تهدف لتحقيق مصالح القوى العظمى وغاياته.

وختاماً تعد قضية دارفور واحدة من القضايا التي صادفت اهتماماً غير مسبوق، وأن المبادرات التي قدمت في سبيل الوصول إلى تسوية لها كثيرة، لكنها أخفقت حتى الآن بسبب عوامل داخلية وأخرى خارجية وأصبح التدخل الغربي الصهيوني الكثيف في المنطقة يغير الكثير من الحسابات، ويدفع بقوة النزاع في دار فور، وذلك لتحقيق مصالح استراتيجية خطيرة، وقد أصبح هؤلاء يتعاملون بمنتهى الوضوح مع قادة التمرد في دارفور، لكي يدفعوهم إلى الانفصال لتقوم دولة تدين بالولاء إلى الكيانات الغربية والصهيونية الموالية.

من الواضح أن الهدف الاساس للتدخل الدولي في السودان يكمن في الصراع الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا على موارد السودان ودارفور بالتحديد ومنافسة الصين ولا سيّما في ظل الأزمة المالية التي تتطلب تنازلات أمريكية سياسية مقابل مكاسب اقتصادية، فالولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تعتمد على نفط غرب أفريقيا بنسبة22% من جملة نفطها المستورد، وهنالك توقعات أمريكية أن يصعد هذا الرقم إلى الضعف بحلول عام 2025م، والنفط السوداني يدخل ضمن هذه الأجندة فضلاً عن الموقع الاستراتيجي في دارفور

الهدف الاساس للتدخل الدولي في السودان يكمن في الصراع الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا على موارد السودان ودارفور.

غرب السودان، وموقع السودان ككل في المنطقة. تعمل (إسرائيل) منذ أكثر من ربع قرن على تطويق السودان عن طريق وجود عسكري وسياسي في باب المندب وفي دول أفريقية تحيط به، وقد شاركت مع الولايات المتحدة في تصعيد التوتر في المنطقة الشرقية، وفي الجنوب ودارفور الغنية باليورانيوم عن طريق تفجير الصراعات العرقية والقبلية والإثنية بين أبناء هذه المناطق لتقسيم السودان الغني بالنفط والثروات المعدنية والمياه والمساحات الزراعية الواسعة المؤهلة لأن تشكل خزاناً للغذاء العربي.

يمكن القول، إن مشكلة دارفور طرحت مخاطر عامة منها تدفق اللاجئين من المناطق المتأثرة لدول الجوار وتهديد أمن الدول المجاورة بتسرب السلاح والمسلحين، فضلاً عن تشجيع المجموعات الشبيهة في الدول المجاورة على ممارسة التمرد لانتزاع مطالبها وزيادة أعباء الصرف على الأوضاع الأمنية على الحدود، وأن فرض عقوبات على السودان يطرح تأثيرات اقتصادية سالبة على انسياب حركة التبادل التجاري بين السودان ودول الجوار بشكل طبيعي حتى لو كانت هذه العقوبات لا تمس هذا الجانب بصورة مباشرة، أما في حالة حدوث تدخل عسكري أجنبي في المنطقة فإن الدول المجاورة في هذه الحالة ستصبح في وضع صعب من جراء تفجير العنف بدرجة أكبر في منطقة النزاع ووجود مقاومات مسلحة يمكن أن تتحرك عبر الحدود مدعومة بالعلاقات القبلية، إضافة لما يمثله الوجود الأجنبي من ضغوط على بقية دول المنطقة.

تعمل (إسرائيل) منذ أكثر من ربع قرن على تطويق السودان عن طريق وجود عسكري وسياسي في باب المندب وفي دول أفريقية تحيط به.

وعلى الرغم من تفاقم مشكلة دارفور ووصولها إلى مرحلة معقدة جداً إلا أن الحلول التي يمكن الخروج بها من هذه المشكلة متاحه ولكن يجب أن تكون من قِبل جميع الأطراف التي شاركت واسهمت في تفاقم المشكلة إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فلابد أن يأتي الحل من أبنائها فالمتمردين إذ لهم دور كبير وفاعل إذا ما حاولوا بجدية معالجة المشكلة دون النظر إلى تغليب المصالح الشخصية الضيقة على المصلحة العامة التي أفقدت الأهالي الثقة فيهم، فانشقاقهم فيما بينهم خلق الكثير من الحركات المسلحة التي حاولت إثبات وجودها بإطلاق النار، فضلاً عن تمردهم على حضور المؤتمرات والاتفاقيات التي تنادي بحل المشكلة.

دور اللوبي السعودي والكردي في التأثير على السياسة الأمريكية حيال العراق

م. م. كرار أنور ناصر*
باحث من العراق

* باحث في مركز حمورابي ـ طالب دكتوراه ـ علاقات دولية.

مقدمة

تعد جماعات الضغط من العوامل المؤثرة على السياسية الخارجية الأمريكية، وهي عبارة عن أفراد يعملون في سبيل التأثير على قرارات الحكومة، وهناك شبه إجماع على أن (جماعة الضغط ــ اللوبي) تعرف بأنها جماعة منظمة تسعى إلى تحقيق مصالحها سواء أكانت المصالح لأعضائها أم للدول التي تُمثلها داخل الولايات المتحدة الأمريكية[1]، وتسعى جماعات الضغط بغية تحقيق أهدافها إلى وسائل عديدة، منها تعزيز علاقتها مع أعضاء السلطة التنفيذية وأعضاء السلطة التشريعية، وتهدف تلك الوسيلة للتأثير في صانعي القرارات عن طريق السلطة التنفيذية بواسطة تأييدها لقانون معين أو معارضتها لذلك في كافة المراحل التي يمر بها القانون، إذ إن جماعات الضغط تحاول تغذية السلطة التشريعية بفيض من المعلومات، بحيث يمكن أن تؤثر على توجيه مثل هذا التشريع لمصلحتها. ولا سيّما وان المؤسسة التشريعية في الكونغرس من الممكن أن تسمح لبعض جماعات الضغط بالتعبير عن آرائها أمام لجان الكونغرس مما يؤثر على صانعي القرارات، فهناك علاقة مباشرة وطردية بين جماعات الضغط وهذه اللجان مع الأخذ بالحسبان مصادرها المالية، ومن الطبيعي إن هذا الدور يزداد ويتعاظم كلما ازدادت هذه المصادر[2]. ومن الوسائل الأخرى التي تستعملها جماعات الضغط هي الرأي العام بغية تحقيق أهدافها، إصدار النشرات وتوزيعها وعقد الندوات وألقاء المحاضرات، واستعمال الإذاعة والتليفزيون إلى غير ذلك من وسائل الاتصال بالرأي العام.

(1) Khalil Marrar, The Arab Lobby and US Foreign Policy: The Two-State Solution, Routledge Research in American Politics, 2008, p10.

(2) احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، ط1، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010) ص 319.

وتتأثر الولايات المتحدة الأمريكية في كثير من قراراتها بجماعات الضغط،

تبرز دور جماعات الضغط كأحد الجهات الفاعلة غير الرسمية التي تؤثر عملياً في صنع السياسية الخارجية الأمريكية.

فعلى الرغم من إن وزارة الخارجية تنفذ السياسة الأمريكية، إلا أن تلك السياسة هي من صنع بعض الجهات الفاعلة مثل البيت الأبيض، مجلس الأمن القومي، وزارة الخارجية، وزارة الدفاع، الكونغرس، مراكز الفكر الرأي، البيروقراطية، جماعات الضغط. لذلك فإن مراحل عملية صنع السياسية الخارجية الأمريكية تخضع في كثير من الأحيان إلى تأثير هذه الجهات الفاعلة، وتبرز دور جماعات الضغط كأحد الجهات الفاعلة غير الرسمية التي تؤثر عملياً في صنع السياسية الخارجية الأمريكية.

وقد تأخذ جماعات الضغط شكلاً رسمياً ويحدث في الولايات المتحدة، أو قد تقوم بمهامات جماعات الضغط ولكنها مسجلة تحت اسم أخر كمراكز أبحاث التي تمثل هي الأخرى جماعات ضغط، فهي لا تنتج دراساتها عبثاً وإنما تقوم ببعض الدراسات لجماعات ضغط مسجلة وجماعات مصالح ضخمة وإنها تقوم ببعض الدراسات لتحقيق أهداف محددة خاصة بمركز الدراسات ذاته[3]. ومن في دراستنا لاحظنا سعي الكثير من جماعات الضغط داخل الإدارة الأمريكية بدعم من السعودية وكذلك من إقليم كردستان للتأثير في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق وعليه سنوضح هذا التأثير على النحو الآتي:

(3) مجدي خليل، مفهوم جماعات الضغط ووضع مصر منها، صحيفة إيلاف الالكترونية15، تشرين الثاني، 2007، ينظر الرابط الآتي: http:// www.elaph.com/ElaphWeb/ ElaphWriter/2007/11/ 280148.htm# sthash.qJzVE2tx.dpuf

أولًا: المملكة العربية السعودية وجماعات الضغط الأمريكية

تملك السعودية نوعاً من التأثير في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط عن طريق نفوذها داخل جماعات الضغط الأمريكية، فعلى الرغم من أن اعتماد الاقتصاد الأمريكي على النفط السعودي قد تضاءل تدريجيا إلا أن الضغط السعودي داخل الولايات المتحدة لم يتضاءل بل توسع بصورة أكثر فاعليه وبطرق أكثر تنوعاً، منها إعطاء رواتب من الحكومة السعودية إلى مسؤولين سابقين في الكونغرس الأمريكي، مثل السناتور الأمريكي السابق نورم كولمان الذي يسعى إلى حد كبير لضمان المصالح السعودية في (واشنطن) وهو جمهوري من ولاية مينيسوتا الذي يقود واحدة من أكبر لجان تنظيم العمل السياسي في الولايات المتحدة (political action committee) وعمل هذه اللجنة هو جمع التبرعات لدعم

تملك السعودية نوعاً من التأثير في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط عن طريق نفوذها داخل جماعات الضغط الأمريكية.

تعتمد السعودية على العديد من المنظمات غير الربحية كمؤسسات الفكر والرأي المؤثرة في واشنطن لتمرير سياستيها.

المرشحين في الانتخابات الأمريكية أو للضغط لتبني تشريع معين في الكونغرس الأمريكي، ويرأس كولمان أكبر مجموعتين لتوجيه الأموال في انتخابات الكونغرس وهما مجموعة شبكة العمل الأمريكية (the American Action Network) وصندوق القيادة في الكونغرس (the Congressional Leadership Fund) وأنفقت المجموعتان هاتان ما يعادل 8 مليون دولار لتعزيز المرشحين الجمهوريين وأبعاد الديمقراطيين، في انتخابات الكونغرس في عام 2014، وهذا ما جعل لجنة العمل السياسي التي يرأسها كولمان تحتل المرتبة الثالثة من بين أكبر لجان العمل السياسي في الولايات المتحدة لعام 2014.[4]

فضلا عن ذلك، تعتمد السعودية على العديد من المنظمات غير الربحية كمؤسسات الفكر والرأي المؤثرة في واشنطن لتمرير سياستيها، على سبيل المثال يقول ايلي ليك كبير مراسلي الأمن القومي لصحيفة الديلي بيست الأمريكية «تلقى فريمان رئيس مجلس سياسة الشرق الأوسط وهو معهد أبحاث في واشنطن في عام 2007 تبرع بمليون دولار من الأمير الوليد بن طلال بن عبد العزيز آل سعود»[5]. فضلا عن مجلس سياسة الشرق الأوسط تمول السعودية معهد الشرق الأوسط، الذي شهد احد ابرز زملائه وهو روبرت فورد سفير أمريكي سابق أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ على ضرورة تسليح الجماعات المتمردة السورية، وتدعم السعودية أيضاً ما يعرف بمؤسسة هيلاري وتشيلسي كلينتون، ومتحف سميثسونيان فرير للفنون، وغيرها من مؤسسات الفكر والرأي الأمريكية، فقد كشفت جلسة إبعاد التهم عن وزير الدفاع الأمريكي تشاك هيغل الذي استقال مؤخراً من إدارة أوباما، أن المجلس الأطلسي الذي كان يرأسه هيغل في وقت سابق وهو مركز أبحاث ينصح المشرعين في الكونغرس الأمريكي حول السياسية الخارجية الأمريكية، قد رفض تبرعات من السعودية من بين حكومات أجنبية أخرى على الرغم من استمرار شكوك العديد من المسؤولين في قبولها[6].

ولا يقتصر الضغط السعودي في الولايات المتحدة على مؤسسات الفكر والراي، وإنما يمتد ليشمل شركات ومكاتب المحاماة في الولايات المتحدة للتأثير بصورة أكبر في الرأي العام الأمريكي ومن ثم السياسة الأمريكية، مثل شركة كورفيس (Qorvis - MSL Group) المعنية بإدارة سمعة الشركات

(4) Lee Fang, The Saudi Lobbying Complex Adds a New Member: GOP Super PAC Chair Norm Coleman, The Nation Magazine, September 18, 2014. At:

(5) وقد عدّ ذلك التبرع وفقا لبيان صحفي صدر في ذلك الوقت بانه بمثابة مشاريع مستقبلية لمجلس سياسة الشرق الأوسط، وعمل فريمان في ادرأه أوباما الأولى بالأشراف على تقديرات الاستخبارات الوطنية والتحليلات الأخرى التي تستند عليها سياسة الأمن القومي. للمزيد انظر: Eli Lake, Obama's intelligence pick linked to Saudi Arabia, The Washington Times, February 27, 2009. At: http://www.washingtontimes.com/news/2009/feb/27/obamas-intelligence-pick-linked-to-saudi-arabia/print/

(6) Lee Fang, The Saudi Lobbying Complex Adds a New Member: GOP Super PAC Chair Norm Coleman, op.cit.

والحكومات والأفراد[7]. وتعد علاقة السعودية مع شركة كورفيس متميزة وتعود إلى عام 2001، عندما وقع معها آنذاك السفير السعودي بندر بن سلطان صفقة بقيمة 2،3 مليون دولار لتحسين صورة السعودية بعد أحداث 11 أيلول2001، وبموجب ذلك أخذت شركة كورفيس تجري مقابلات وتدخل مناظرات في واشنطن لإعادة الأفضلية للملكة العربية السعودية نيابة عن الحكومة السعودية[8].

(7) انظر مهام شركة كورفيس على موقعها الرسمي: http://www.qorvis.com/about

(8) Lee Fang, The Saudi Lobbying Complex Adds a New Member, op.cit.

فضلا عن شركة كورفيس فإن الحكومة السعودية تعول على عدة شركات أخرى داخل واشنطن مثل شركة هوجان لوفلس Hogan Lovells، المعنية بمساعدة الشركات والمؤسسات المالية والجهات الحكومية في الأعمال القانونية دولياً ومحلياً[9]. وبموجب العقد السنوي مع السفارة السعودية في واشنطن تجنيّ شركة هوجان لوفلس 60 ألف دولار شهريا ما يعادل 720 ألف دولار سنوياً، وتوفر هذه الشركة الخدمات القانونية للسفارة السعودية بشأن التطورات السياسية حول البرنامج النووي الإيراني وتتولى أيضاً مسؤولية الرد على ما يتطلب الوضع في سوريا في ظل الأزمة الحالية، ووفقاً لوثائق تقدمت بها شركة هوجان لوفلس، تبين أن هذه الشركة قامت بترتيب اجتماعات نيابة عن الحكومة السعودية مع رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي إد رويس لمناقشة قضايا تتعلق بالسلام والأمن في الشرق الأوسط بشأن سوريا وايران والعراق. وبصورة عامة تتولى شركة هوجان مناقشة مجموعة واسعة من قضايا السياسية الخارجية في واشنطن نيابة عن سفارة السعودية بما في ذلك تقديم المشورة إلى صناع القرار بشأن الأنشطة السياسية التشريعية والتنظيمية في الولايات المتحدة، بصورة تخدم مصالح السعودية في منطقة الشرق الأوسط وعلى رأسها مواجهة صعود الشيعة في الشرق الأوسط، فضلا عن الحصول على ضمانات أمريكية للقيام بكل ما يرومون به في المنطقة[10].

(9) للمزيد عن مهام شركة هوجان لوفلس ينظر موقعها الرسمي على الرابط الاتي: http://www.hoganlovells.com/aboutus/overview/

تعد علاقة السعودية مع شركة كورفيس متميزة وتعود إلى عام 2001، عندما وقع معها آنذاك السفير السعودي بندر بن سلطان صفقة بقيمة 2,3 مليون دولار لتحسين صورة السعودية بعد أحداث 11 أيلول 2001.

(10) Lee Fang, The Saudi Lobbying Complex Adds a New Member: GOP Super PAC Chair Norm Coleman, op.cit.

وبحسب قاعدة بيانات قانون تسجيل الوكلاء الخارجيين (Foreign Agents Registration Act) في الولايات المتحدة الذي يقضي بأن تعلن جماعات الضغط عن تمويلها من الدول الأجنبية التي تدافع عنها داخل الولايات المتحدة، فقد دفعت السعودية نحو 100 مليون دولار لجماعات الضغط

والشركات والاستشاريين والمتخصصين السياسيين والاقتصاديين وللعلاقات العامة على مدى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين[11].

(11) للمزيد عن تمويل السعودية للشركات الأمريكية التي تعد من ابرز جماعات الضغط انظر: Jeffrey Goldberg, Fact-Checking Stephen Walt, The Atlantic, December 8, 2010. At: http://www.theatlantic.com/international/archive/2010/12/fact-checking-stephen-walt/67648/

ونتيجة لتأثير السعودية في جماعات الضغط نرى إن مؤسسات الفكر والرأي الأمريكية وعلى رأسها معهد واشنطن يحذر من المخاوف الخليجية من تسليح الولايات المتحدة للعراق. إذ يرى مايكل نايتس في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى تشكل المخاوف الإقليمية هاجساً أمريكياً من تسليح العراق، إذ يقول: «إن بيع المزيد من صفقات الأسلحة المتطورة إلى العراق في عهد المالكي يمكن أن يكون له أيضاً عواقب إقليمية نادراً ما يتم الاعتراف بها داخل دوائر الحكومة الأمريكية. فعلى سبيل المثال، يمكن لإيران ولدول أخرى ذات أغلبية سنية مثل السعودية أن تنظر إلى هذه المبيعات على إنها مؤشر على أن واشنطن تفضل الشيعة... وعلاوة على ذلك، فإنه بقدر ما ترى المملكة العربية السعودية وغيرها من ممالك الخليج أن الولايات المتحدة تقوم بتسليح الشيعة ضد السنة، فإنها قد لا تجد غضاضة ولا حرجاً في انتهاج سياسات لا توافق عليها الولايات المتحدة (على سبيل المثال، تسليح وتمويل الجماعات المتطرفة مثل الجبهة الإسلامية السورية وفقا لرأي الكاتب). وإنها قد لا ترى سبباً مقنعاً للوقوف بجانب مبادرات سياسية أمريكية مثل محادثات السلام الإسرائيلية الفلسطينية. فضلاً عن ذلك، قد يتعرض استقرار الأردن وغيرها من حلفاء الولايات المتحدة إلى الخطر وذلك إذا ما اعتقد سكان تلك الدول ذات الأغلبية السنية أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت عدوهم»[12].

ترى المملكة العربية السعودية وغيرها من ممالك الخليج أن الولايات المتحدة تقوم بتسليح الشيعة ضد السنة.

(12) Michael Knights, Why Iraq Should Get Apache Gunships, op. cit.

في المقابل لا نجد هناك توجهاً مماثلاً من أغلب مراكز الفكر والرأي الأمريكية، يدين أو يضع حد لتمويل المملكة العربية السعودية للجماعات المسلحة في سوريا والعراق وعلى الرغم من وجود دلائل على ذلك الدعم، إذ يقول ستيوارت ليفي وكيل وزارة الخزانة المسؤول عن تتبع تمويل الإرهاب في الولايات المتحدة: «إذا كان بأمكاني قطع تمويل الإرهاب ومن بلد واحد، سيكون من السعودية»[13].

(13) نقلا عن: Manfred Gerstenfeld, The Powerful Saudi Lobby in the United States, Arutz Sheva, Israel National News, November 28, 2011. At: http://www.israelnationalnews.com/Articles/Article.aspx/10908#.U-fxonJ_t12

وعلى الرغم من تزايد الشكوك في الولايات المتحدة حول دور السعودية في دعم الجماعات المسلحة في سوريا الذي ساعد بشكل مباشر أو غير مباشر

إن صواريخ m79 المضادة للدبابات التي استولى عليها تنظيم (داعش) في سوريا هي مماثلة لصواريخ m79 التي تم نقلها من السعودية إلى أفراد ما يعرف «بالجيش السوري الحر».

في صعود خطر تنظيم (داعش) وغيرها من الجماعات المسلحة المتطرفة، بيد إن السعودية لا تزال تعد في واشنطن كشريك لجهود الولايات المتحدة في القضاء على تنظيم (داعش). ففي تقرير نشره مركز أبحاث الصراع والتسلح في أيلول 2014، وجد إن صواريخ m79 المضادة للدبابات التي استولى عليها تنظيم (داعش) في سوريا هي مماثلة لصواريخ m79 التي تم نقلها من السعودية إلى أفراد ما يعرف «بالجيش السوري الحر»[14]. ومع ذلك اعتمدت الولايات المتحدة خططاً لرفع دور السعودية في حملة القضاء على تنظيم (داعش)، وقد تجسد ذلك في إعلان مسؤولين سعوديين في يوم 10 أيلول 2014 إن المقاتلين لمكافحة تنظيم (داعش) في سوريا سيتم تدريبهم وتجهزيهم في قاعدة عسكرية سعودية[15].

ويعزى سبب التغاضي الأمريكي عن السعودية فيما يخص قضايا تمويل الإرهاب، والديمقراطية وحقوق الأنسان، لكونها دولة موالية للغرب أو لما توفره من ثقل من الناحية الاستراتيجية، زد على ذلك بسبب تأثيرها الكبير على جماعات الضغط داخل الولايات المتحدة، ووفقاً لمجلة الإيكونيميست، «كل ملوك الخليج تنفق ثروات على شركات العلاقات العامة وجماعات الضغط حتى بدأ يقول مؤيدو الممالك العربية الغربيين، أن الشعب تحت ملكيات خيرة سعيد برؤية المعارضين المشاغبين الغربيين في الحبس، والأفكار الغربية حول حقوق الإنسان يعدونها غير مرغوب فيها، ولا تتلاءم معهم»[16].

كردستان وجماعات الضغط الأمريكية

يمكن القول إن إقليم كردستان العراق يسعى عن طريق مؤسسات ضغط قوية وحملة إعلامية ذكية في واشنطن للتأثير في السياسات الأمريكية بإزاء العراق، من أجل الحصول على مساعدات مالية وعسكرية أمريكية لتلبية احتياجاتهم على المدى القريب، ولدعم هدفهم على المدى البعيد المتمثل بإقامة دولة ذات سيادة في شمال العراق، وقد ازدادت هذه الحملات عقب سيطرة (داعش) على الموصل إذ استغلت آلة العلاقات العامة الكردية هذه النكسة بسرعة لتعزيز قضيتها في الولايات المتحدة[17].

(14) Islamic State weapons in Iraq and Syria, Conflict Armament Research, London, First published in September 2014, p7.

(15) Lee Fang, The Saudi Lobbying Complex Adds a New Member, op.cit.

(16) Gulf those annoying democrats, The Economist Newspaper, Sep 8th 2012. At: http://www.economist.com/node/21562256

(17) انظر Jay Solomon, Iraqi Kurd Officials Lobbying for Independence in Washington, The Wall Street Journal, July 3, 2014. At: http://online.wsj.com/articles/iraqi-kurd-officials-lobbying-for-independence-in-washington-1404407746

تشير ملفات للحكومة الأمريكية إلى أن حكومة إقليم كردستان تنفق أكثر من مليون دولار سنوياً على أكبر جماعات ضغط في واشنطن.

ويهدف الأكراد من تكثيف مساعيهم لدى مختلف دوائر صنع القرار الأمريكية للدفاع عن طموحاتهم تحسباً لأسوأ السيناريوهات في العراق، وإدراكاً كردياً لأهمية الولايات المتحدة في النظام الدولي، فضلا عن دورها للتأثير على السياسات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط.

وتشير ملفات للحكومة الأمريكية إلى أن حكومة إقليم كردستان تنفق أكثر من مليون دولار سنوياً على أكبر جماعات ضغط في واشنطن من بينها شركة باتون بوجس البارزة لإسماع صوت الأكراد في الدوائر الحكومية العليا ووسائل الإعلام، وبدعم من مسؤولين سابقين لهم اتصالات قوية مثل السفير الأميركي الأسبق في العراق زلماي خليل زاده[18]. فضلا عن ذلك يحتفظ الأكراد بعلاقة جيدة مع شركة باربور كريفث روجرز (The Barbour, Griffith and Rogers)، ويرجعون اليها الفضل في كسب 1,4 بليون دولار من أموال النفط مقابل الغذاء للحكومة إقليم كردستان[19]. وتعمل هذه الشركة أيضاً على بث إعلانات مشروع «العراق الآخر» الذين يسعون من خلاله إلى إقامة علاقات عاطفية كردية مع المواطنين الأمريكان وذلك عن طريق إعلانات في قنوات الأنباء الوطنية تروج لشخصيات إنجيلية مهمة عاشت في كردستان[20].

إن سعي إقليم كردستان للتأثير في صناع القرار في واشنطن أخذ يؤثر في سياسية الولايات المتحدة بإزاء العراق، ومن في ملاحظات سريعة على مراكز الفكر والرأي الأمريكية التي تعد الصوت المسموع داخل واشنطن، يتبين لنا مدى التأثير الكردي في سياسات الولايات المتحدة بإزاء العراق.

فبعد أن اعلن تنظيم (داعش) «الخلافة» عقب سيطرته على الموصل، حذر رئيس الوزراء السابق نوري المالكي «من أن البلاد المجاورة لن تكون أمنة اذا لم يتم إيقاف تنظيم (داعش) في العراق»، ودعا زعماء العشائر السنية إلى العودة لرشدهم والانضمام إلى محاولته لخلق حكومة أكثر شمولا في بغداد، إلا إن دعوات رئيس الوزراء لم تلاقِ قبولاً أمريكياً ولا سيّما بعد تصريحات فؤاد حسين رئيس هيئة أركان إقليم كردستان في واشنطن بأن الأزمة هي نتيجة لتصاعد العنف من قبل السنة على مدى الأسابيع الماضية، والذي اكد إن العراق أصبح بالفعل مقسماً إلى «ثلاث ولايات مع ثلاثة أنظمة

(18) Missy Ryan and Mark Hosenball, Kurds use well-oiled lobbying to plead for help in Washington, Reuters, Aug 7, 2014. At: http://www.reuters.com/article/2014/08/07/us-kurdistan-independence-lobbying-idUSKBN0G70BS20140807

(19) Rajiv Chandrasekaran, Kurds Cultivating Their Own Bonds With U.S., Washington Post, April 23, 2007.

(20) Diane Farsetta, Moving Foreign Investment Forward: A Strange PR Pick for Iraqi Kurdistan, The Center for Media and Democracy, September 27, 2006.See more at: http://www.prwatch.org/node/5224#sthash.17Kn1P1i.dpuf

مختلفة»[21]. وعلى وفق هذه الرؤية أصبح العديد من المسؤولين من إدارة أوباما يرون إن حكومة المالكي التي يهمين على عليها الشيعية قد أثارت حالة التمرد السني في العراق[22].

وبناء على ذلك، نجد إن الموقف الأمريكي من العراق بعد الأزمة الأمنية في الموصل قد تأثر بذلك التوجه. إذ قال الرئيس أوباما في تصريحات لمحطة «سي آن آن» غداة إعلانه أرسال 300 مستشار من القوات الخاصة إلى العراق في يوم 21 حزيران 2014، بعد الأزمة الأمنية في الموصل: «أن أي لجوءٍ إلى القوة العسكرية الأميركية لن يساعدَ العراق على النهوض إذا لم يعمل قادتُه السياسيون على توحيد البلاد». وأضاف «إن الصراع الدائر في العراق هو نتيجة لُلانقسامات الطائفية التي سُمِحَ لها بالتفاقم وإن حلّ هذه الخلافات يعود إلى الشعب والزعماء العراقيين، وشدد أوباما على أن الدعمَ الأمريكي سيكون محدوداً ومشروطاً، قائلا إن عدمَ الاعتراف بمخاوفِ الأقليات فضلاً عن الغموض في تشكيل الحكومة بعد الانتخابات تَرك العراق عرضة لُلمخاطر»[23].

وبعد قرار الرئيس الأمريكي باراك أوباما بأرسال 300 مستشاراً لمساعدة العراق، أعلن في يوم 8 أب 2014، حينما تفاقم خطر (داعش) في شمال العراق «بأنه قرر شن غارات جوية محددة الأهداف على مسلحي تنظيم الدولة الإسلامية في شمالي العراق إذا استهدفوا مصالح الولايات المتحدة هناك»[24].

ولعلنا لا نجانب الصواب إذا قلنا، إن عزم الولايات المتحدة على شنّ غارات جوية في شمال العراق لم يكن بعيداً عن المصالح الوثيقة بين الأكراد والولايات المتحدة، فكردستان تسعى إلى حد كبير في تحقيق المصالح الأمريكية في حين يختلف ذلك التوجه مع الحكومة الاتحادية في أثناء رئاسة نوري المالكي.

فعلى الرغم إن الرئيس أوباما ترك خيارات مفتوحة لمزيد من التدخل في العراق إذ قال: «إننا سوف نكون على استعداد لعمل عسكري موجه ودقيق، إذا ما قررنا بأن الوضع على الأرض يتطلب ذلك.» إلا إن الرئيس أوباما تجاهل طلب رئيس الحكومة العراقية السباق نوري المالكي في حزيران 2014 بتقديم مساعدة أمريكية لمواجهة تقدم المسلحين في شمالي العراق[25].

(21) Guy Taylor, Iraqi Kurds seek independence but with voice in Baghdad, The Washington Times, July 2, 2014. Read more: http://www.washingtontimes.com/news/2014/jul/2/iraqi-kurds-seek-independence-but-with-voice-in-ba/?page=all

(22) ibid

(23) Mark Landler and Michal. R. Gordon, U.S. to Send Up to 300 Military Advisers to Iraq, The New York Times, JUNE 19, 2014. At: http://www.nytimes.com/2014/06/20/us/obama-to-address-nation-on-iraq-crisis.html

(24) Obama Vows To Continue Iraq Airstrikes 'If Necessary', 8 August 2014. At: http://usdailynews.us/news/obama-vows-to-continue-iraq-airstrikes-if-necessary

(25) Eli lake, U.S. Taps Old Allies for New Iraq War, The Daily Beast, World News, 06.19.2014. At: http://www.thedailybeast.com/articles/2014/06/19/u-s-turns-to-old-frenemies-for-new-iraq-war.html

وهذا يبن إلى حد كبير دور كردستان للتأثير في السياسة الأمريكية بإزاء العراق وذلك لقدرتها على إيصال صوتها إلى صناع القرار الأمريكان عبر جماعات الضغط، ويبدو أن إدارة الرئيس أوباما ونتيجة لعدم توافق سياسات الحكومة العراقية مع سياستها، ونتيجة لتوتر العلاقات بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان تحاول استعمال جو الأزمة لحثّ رئيس الوزراء نوري المالكي المنتهية ولايته وقتئذ على تقديم بعض التنازلات ذات الصلة بتشكيل أوسع للحكومة العراقية المقبلة[26]، بما يضمن مصالح إقليم كردستان.

(26) Gregory Gause, Can Iraq Survive the ISIS Storm, The Council on Foreign Relations, Interviewee Brookings Institution Doha Center, June 17, 2014. At: http://www.cfr.org/iraq/can-iraq-survive-isis-storm/p33143

أما على صعيد تسليح العراق مثلا نجد أن هناك صوتاً كردياً داخل مراكز الفكر والرأي الأمريكية يحذر من تسليح العراق، بسبب مخاوف كردية من هذا التسليح. ففي معهد واشنطن الذي يسعى لتعزيز فهم متوازن وواقعي للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ودعم السياسات التي تضمن سلامتها، يقول مايكل نايتس وهو متخصص في شؤون العراق، في مقال له عن تسليح العراق «بأن الأكراد العراقيين لديهم أسباب منطقية أكثر إقناعاً تجعلهم يعارضون صفقات بيع طائرات الأباتشي.» «فلا تزال في أذهان العديد منهم ذكريات مؤلمة لمروحيات صدام حسين الروسية التي استعملت بعضها في هجمات الإبادة الجماعية بالأسلحة الكيميائية». «واليوم، توجد مجموعة من طائرات «الأباتشي AH-64s» مزودة بتجهيزات قتالية ثقيلة يمكن أن تدمر أي مراكز دفاعية لقوات «البيشمركة» الكردية إذا سعت بغداد إلى إبعاد السيطرة الكردية على المناطق المتنازع عليها قبل حكومة إقليم كردستان»[27].

الأكراد العراقيين لديهم أسباب منطقية أكثر إقناعاً تجعلهم يعارضون صفقات بيع طائرات الأباتشي.

(27) Michael Knights, Why Iraq Should Get Apache Gunships, op. cit.

ويشير الكاتب نفسه في مقالة أخرى بعنوان «ما تحتاجه فعلاً قوات البيشمركة الكردية في العراق» قائلا: «بالتأكيد يجدر بالولايات المتحدة أن تدعم حلفاءها التاريخيين ـ أي أكراد العراق ـ في هذه المعركة... وسط صخب الأصوات المطالبة بتدخل واشنطن لتسليح البيشمركة» ويضيف في موضع آخر «إن الطريقة الأبسط لضمان الدعم اللوجستي والإعانة من الولايات المتحدة هي أن تتلقى البيشمركة الأسلحة والآليات الأمريكية وتستعملها. وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة ماسة لمعدات مثل الصواريخ الخفيفة المضادة للدبابات وأجهزة اللاسلكي ومعدات الرؤية الليلية والدروع الواقية»[28].

(28) Michael Knights, What Iraq's Kurdish Peshmerga Really Need, Policy Watch 2299, The Washington Institute, August 7, 2014. At: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/what-iraqs-kurdish-peshmerga-really-need

وبخصوص التمويل العسكري الأمريكي لقوات البيشمركة الكردية، فقعب النقاشات التي جرت مع وفد حكومة إقليم كردستان والذي ضم كل من فؤاد حسين رئيس ديوان رئاسة إقليم كوردستان وفلاح مصطفى مسؤول العلاقات الخارجية في حكومة الإقليم، يوم 17 أيلول 2014 في جلسة اجتماع للاستماع إلى وزير الخارجية الأمريكي لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس بخصوص «استراتيجية الولايات المتحدة للقضاء على تنظيم (داعش) في العراق وسوريا». والتي حضرها كل من الرئيس الأمريكي باراك أوباما ووزير الخارجية جون كيري وأعضاء مجلس الشيوخ جون ماكين، وروبيرت مينينديز، فضلا عن «بوب كروكر»، وجرى في الاجتماع التباحث حول المساعدات الاقتصادية والمادية الأمريكية إلى حكومة إقليم كوردستان وقوات والبيشمركة[29].

وعقب مشاركة الوفد الكردي بيومين طرح أحد كبار أعضاء الكونغرس الأمريكي وهو دانا روراباكر، تشريعاً في 19 أيلول يدعو الرئيس الأمريكي إلى تسليح قوات البيشمركة الكردية[30]، فضلاً عن ذلك قام أحد كبار أعضاء الكونغرس الأمريكي ورئيس لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي إد رويس في 10 تشرين الثاني 2014، بطرح قرار يعبر عن «رأي الكونغرس» دعا فيه الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى «تزويد حكومة إقليم كردستان مباشرةً بالأسلحة التقليدية المتقدمة وبالتدريب والخدمات الدفاعية بصورة عاجلة ومؤقتة.» ويحث مشروع القرار الرئيس السماح لحكومة إقليم كردستان بأن تستلم مباشرةً المعدات الأمريكية من «أسلحة مضادة للدروع، وآليات مدرعة، ومدافع طويلة المدى، وذخائر ونظم أسلحة يستلزم تشغليها طاقم عمل، وتجهيزات آمنة للقيادة والتواصل، وخوذات، ودروع واقية للبدن، ومعدات لوجستية، ومعدات دفاعية فائضة، وغير ذلك من المساعدات العسكرية التي يعدها الرئيس مناسبة»، وذلك لمدة ثلاث سنوات[31].

في حين رفضت الولايات المتحدة في وقت سابق تقديم المعونة العسكرية إلى العراق، فقد ذكر رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي (وهو الذي رفض ترتيبات بيع أو تأجير الأسلحة إلى العراق في عام 2014) السيناتور روبرت مينينديز (ديمقراطي من ولاية نيو جيرسي)، «أن رئيس الوزراء نوري المالكي(وقتئذ) قد يستعمل هذه الطائرات ضد

(29) انظر تفاصيل مشاركة وفد إقليم كردستان في الولايات المتحدة في اجتماع الاستماع إلى وزير الخارجية الأمريكي، على الموقع الرسمي لدائرة العلاقات الخارجية لحكومة إقليم كردستان، 18 أيلول 2014. ينظر الرابط الاتي: http:// dfr.krg.org/a/d.aspx?l=14&a=44054

(30) Michael Knights, Iraqi Kurdistan: The Middle East's Next 'Little Sparta' The Washington Institute, November 23, 2014. Also available on at: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/iraqi-kurdistan-the-middle-easts-next-little-sparta

(31) ibid

(خصومه السياسيين)، حتى وان كان استعملها ضد التهديدات الأمنية الحقيقية مثل جماعة «الدولة الإسلامية في العراق والشام».[32]

(32) Michael Knights, Why Iraq Should Get Apache Gunships, Policy Watch 2191, The Washington Institute, January 13, 2014. At: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/why-iraq-should-get-apache-gunships

وفي زيارة أخرى لوفد كردي يضم كل من فؤاد حسين رئيس ديوان رئاسة إقليم كوردستان وفلاح مصطفى مسؤول العلاقات الخارجية في حكومة الإقليم في يوم 20 تشرين الثاني 2014 جرى ممارسة العديد من الضغوط الكردية على قادة الكونغرس الأمريكي ومراكز الأبحاث الأمريكية متلمسا دعمهم لتوطيد أواصر العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة وحكومة إقليم كردستان[33]. وعقب هذه الزيارة بيومين تصدرت منشورات معهد واشنطن لدراسة الشرق الأدنى مقالة للباحث مايكل ناتيس بعنوان «كردستان العراق: هل تصبح «إسبرطة الصغيرة» في الشرق الأوسط» وذلك في إشارة ثناء على شريك عسكري ناشئ تيمّناً بدولة المدينة الإغريقية القديمة التي كانت محط احترام ووقار بفضل جيشها القليل العدد والعالي القدرة». إذ يرى مايكل ناتيس «إن كردستان تسعى جاهدة لتصبح «إسبرطة الصغيرة» التالية. فلطالما كانت القوات القتالية الكردستانية المعروفة بـ(البيشمركة) محط استحسان وثقة لدى الجيش الأمريكي، وها هي كردستان العراق تظهر كمنصة لا مثيل لها تنطلق منها العمليات التي يشنها الغرب ضد تنظيم (داعش) إذ توفر لهذه العمليات قواعد آمنة مع سهولة النفاذ إلى الموصل وشرق سوريا وأكثر من ألف كيلومتر من الجبهة الأمامية لتنظيم (داعش) داخل العراق.»[34].

(33) ibid

(34) ibid

وهذا التصوير للقدرات القتالية الكردية داخل واشنطن يحاول إظهار أهمية كردستان في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية لمحاربة الإرهاب في الشرق الأوسط، والسعي إلى تطوير هذه القدرات لتكون فاعلة في صد الإرهاب التي تسعى الولايات المتحدة إلى الحد من تأثيره في الشرق الأوسط.

تصدرت منشورات معهد واشنطن لدراسة الشرق الأدنى مقالة للباحث مايكل ناتيس بعنوان كردستان العراق: هل تصبح «إسبرطة الصغيرة» في الشرق الأوسط.

وبالفعل لم يغادر الوفد الكردي من واشنطن إلا بعد تقديم مشروع قرار إلى الكونغرس الأمريكي المرقم (5747) من قبل رئيس لجنة الشؤون الخارجية أيد رويس، وعضو الكونغرس أليوت أنكل، وتم المصادقة على هذا القرار من قبل الحزبين الديمقراطي والجمهوري في مجلس النواب

الأمريكي، ويدعو هذا القرار إلى «منح الصلاحيات للحكومة الأمريكية بأرسال المستلزمات العسكرية والأسلحة إلى قوات البيشمركة بشكل مباشر وتدريبها بعيدا عن الحكومة الاتحادية» بحجة «أن جميع المستلزمات العسكرية التي تصل إقليم كوردستان والتي تمر عبر بغداد، تجعل عملية وصول الأسلحة الثقيلة للقضاء على تنظيم (داعش) بطيئة ومحدودة»[35].

أما على صعيد استقلال كردستان، يمكن القول إن هذا المطلب بدأ يتجلى بشكل أكثر وضوحاً في مراكز الفكر والرأي الأمريكية بعد أجراء الانتخابات البرلمانية الثانية عام 2010 في العراق، وأصبح هناك اتجاه عام في العديد من المقالات والأبحاث الصادرة من مراكز الفكر الأمريكية يؤكد على إن اضطراب الأوضاع السياسية داخل العراق تمهد لاستقلال كردستان. ويسعى الكثير من المسؤولين الأمريكيين لإيصال هذه الرؤية لدوائر صنع القرار في الولايات المتحدة مثل السفير الأمريكي الأسبق في العراق زلماي خليل زاده، وكين بولاك وهو مسؤول مخابرات أمريكي سابق يعمل حالياً في معهد بروكنجز بواشنطن. ويقول كين بولاك في هذا الصدد «إن تقدم (داعش) في الشهرين الأخيرين جعل احتمالات استقلال الأكراد أقوى من ذي قبل». وأضاف «إنه يوفر فرصة للأكراد كي يقولوا لبقية العالم .. انظروا كيف يمكن أن تتوقعوا أن نبقى جزءاً من العراق؟ إننا لا نريد مطلقا أن نكون جزءا من العراق.»[36]

منح الصلاحيات للحكومة الأمريكية بأرسال المستلزمات العسكرية والأسلحة إلى قوات البيشمركة بشكل مباشر وتدريبها بعيدا عن الحكومة الاتحادية.

وعقب الاتفاق الذي جرى مؤخراً بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان حول تقاسم عائدات النفط، يرى بولاك، «تزامنا مع عمل الأكراد الجدي في بناء قدراتهم العسكرية فإن الاتفاق الأخير سيعمل على توسيع قدرات الإقليم الإنتاجية والتصديرية، وعندما يحصل ذلك ستكون كركوك ضمن نطاقهم مما يجعل الاستقلال الاقتصادي ممكناً في تلك الرحلة». ويرى بولاك أنه «مع نفط كركوك يستطيع الإقليم تصدير ما يقارب 500000 برميل يومياً وهذا أكثر من كافٍ لتلبية احتياجاتهم المالية إذا ارتفعت الأسعار إلى 100 دولار للبرميل الواحد. وطالما بقيت أسعار النفط منخفضة في المرحلة المقبلة فإن الأكراد لا يكونون مستقلين ذاتياً حتى مع إنتاج كركوك. ولكن من المحتمل أن تنتعش أسعار النفط وأن تضاف حقول جديدة في الإقليم على المدى الطويل. وهذا يعني أن وجود كركوك تحت سيطرة حكومة إقليم كردستان ينبغي أن يُستغله

(35) للمزيد حول تفاصيل زيارة الوفد الكردي إلى واشنطن وحول مشروع قرار المرقم (5747)، انظر الموقع الرسمي لدائرة العلاقات الخارجية في حكومة إقليم كردستان على الرابط الاتي: http://dfr.krg.org/a/d.aspx?l=14&a=44303

(36) نقلا عن: Missy Ryan and Mark Hosenball, Kurds use well-oiled lobbying to plead for help in Washington, op. cit.

الإقليم لترصين البناء الاقتصادي للإقليم تمهيداً للاستقلال»[37].

ويبدو إن الولايات المتحدة تسعى لتمهيد هذا الاستقلال، فقد تغيرت سياستيها تجاه إقليم كردستان بعد سقوط الموصل إذ عارضت الولايات المتحدة في البداية تصدير النفط من إقليم كردستان خارج سيطرة الحكومة الاتحادية، إلا إن سيطرة كردستان على منابع النفط الغنية في كركوك بعد سيطرة تنظيم (داعش) على الموصل أتاح لواشنطن أن توظف كردستان بدلاً من أن تعاقبها وأصبحت تغض النظر عن الصادرات الكردية خارج نطاق الحكومة المركزية[38]، ويبدو إن ابتعاد الولايات المتحدة عن موقفها السابق بخصوص رفضها تصدير النفط من كردستان بعيدا عن الحكومة الاتحادية هو ما وضع الأخيرة في مازق ولا سيّما بعد الأزمة الأمنية في الموصل مما ولد ضغطاً جرى بموجبه التوصل للاتفاق الأخير بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية.

(37) Kenneth M. Pollack, Five Reasons for the Iraqi-Kurdish Oil Deal, The Brookings Institution, December 3, 2014.

(38) للمزيد عن تغير سياسة الولايات المتحدة بعد الأزمة الأمنية في الموصل انظر: Gareth Stansfield, Kurdistan Rising: To Acknowledge or Ignore the Unraveling of Iraq, Middle East Memo, Number 33, The Brookings Institution, July 2014. P6

أما السفير خليل زاده ففي مقالة نشرت له في 13 تموز 2014 في صحيفة النيويورك تايمز بعنوان «استعدوا لاستقلال كردستان»، يقول: «في حال فشلت الحكومة المركزية في منح تنازلات مُقنعة للسنة والأكراد، فسوف يندفع الكرد باتجاه السيادة والاستقلال وهُم جادون في ذلك، وعلى المجتمع الدولي التكيف مع هذا الواقع الجديد». ويضيف إن «الحجج التي طرحتها كردستان للانفصال معقولة، فهي أكثر استقراراً وازدهاراً وأكثر تسامحاً من باقي أجزاء العراق، والحكومة المركزية غير قادرة على حماية شعبها، وسوف لن تكون قادرة على القيام بذلك في المستقبل المنظور، وهناك ما يقرب من مليون عراقي بما في ذلك العديد من المسيحيين لجأوا إلى كردستان». في إشارة إلى إن إقليم كردستان يرعى المسيحيين. ويرى خليل زادة في ظل هذه الأوضاع «إن أفضل سيناريو للعراق هو إقامة بلد لا مركزي مع نظام اتحادي في المناطق ذات الأغلبية العربية، والعمل ضمن اتحاد كونفدرالي مع كردستان، وبديل ذلك هو حرب أهلية شيعية ـ سنية، وظهور كردستان مستقلة.» ويشير زاده «على واشنطن أن تتكيف مع هذا الواقع الجديد»، ويرى «على الرغم من أن واشنطن لن تتخلى عن جهود مساعدة العراق في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، لكنها يجب أن تفكر جدياً في بدائل واقعية إذا ما انهار العراق،

أفضل سيناريو للعراق هو إقامة بلد لا مركزي مع نظام اتحادي في المناطق ذات الأغلبية العربية، والعمل ضمن اتحاد كونفدرالي مع كردستان.

ومهما حدث، فإن تعزيز العلاقات مع كردستان الآن سوف يخدم المصالح الأمريكية المقبلة»[39].

ولا حاجة بنا إلى القول، إن الصوت الكردي داخل الولايات المتحدة بدأ يرتفع، وان استمراره لا يؤثر فقط على سياسية الولايات المتحدة بإزاء العراق فحسب، بل ينذر بتفكك العراق وتقسيمه. ويبدو إن هناك رغبة كردية حثيثة في خلق مزيد من المصالح الغربية في كردستان[40]. وذلك بحسب قول ممثل إقليم كردستان في واشنطن «قباد الطالباني» وقتئذ ـ وحاليا نائب رئيس حكومة الإقليم ـ «نطمح اللوبي الكردي إلى الوصول إلى علاقة استراتيجية ومؤسساتية كالتي يتمتع بها الكيان الصهيوني وتايوان في الولايات المتحدة»، ويضيف قائلا: «لا يهم أي حزب سيكون في السلطة في واشنطن. . .الحكومة الأمريكية لن تتخلى عن أي من هاتين الدولتين، ونحن نسعى إلى أن نحصل على حماية مماثلة» مضيفاً: «لقد بقينا مركونين على الجانب لفترة طويلة»[41].

وتعزى تلك الرغبة الكردية في تعزيز التواصل مع واشنطن، لسببين لإيجاد مبرر دائم للولايات المتحدة والغرب لحماية كردستان من أي أخطار داخلية أو إقليمية تتهدد الإقليم، والدفاع عن المصالح الكردية والترويج لاستقلال إقليم كردستان، وان تحقيق ذلك لا يكون بمعزل عن استقطاب جماعات الضغط المؤثرة في واشنطن، فضلا عن إطلاق حملات لاستهداف الرأي العام الأمريكي والترويج للاستقلال. ويتولى مكتب حكومة إقليم كردستان في واشنطن على عاتقه تحقيق تلك الأهداف عبر التركيز على «تمويل الأنشطة الشبابية في الجامعات الأمريكية فضلا عن تأهيل متدربين أكراد في مكاتب الكونغرس المهمة ومؤسسات الفكر والرأي في واشنطن»[42].

ثالثاً: العراق وجماعات الضغط الأمريكية

يعزى سبب خضوع الولايات المتحدة لتأثير جماعات الضغط بمختلف أنواعها، إلى غياب الصوت العراقي داخل الولايات المتحدة، فضلا عن أن هناك صورة غير مرغوبة في الولايات المتحدة تجاه العراق، ويذكر في هذا الصدد مايكل روبن وهو باحث في مؤسسة المشروع الأمريكي» لكل من حكومة إقليم كردستان وزعيم ائتلاف العراقية أياد علاوي[*]. لوبي يعمل داخل الكونغرس وكذلك ضمن الإعلام الأمريكي. . . . وبسبب موقف الولايات المتحدة من إيران وحزب الله فإن مناهضي الحكومة العراقية

(39) Zalmay Khalilzad, Get Ready for Kurdish Independence, The New York Times, JULY 13, 2014. At: http://www.nytimes.com/2014/07/14/opinion/iraqs-urgent-need-for-unity.html?_r=1

(40) عن هذه الرغبة انظر: حملة كردية في الولايات المتحدة لنيل التأييد والحماية لكردستان، صحيفة الاتحاد، الصحيفة المركزية لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني. انظر الرابط الاتي: http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=25596

(41) نقلا عن: Rajiv Chandrasekaran, Kurds Cultivating Their Own Bonds With U.S., op.cit.

(42) نقلا عن قباد طالباني، نجل الرئيس العراقي جلال طالباني، والممثل السابق لحكومة إقليم كردستان في واشنطن، والذي يشغل حاليا منصب نائب رئيس وزراء حكومة كردستان. انظر: Qubad Talabani, The Kurdish Lobby, Qubad's Blog, 01 May 2009. At: http://qubadsblog.com/2009/05/the-kurdish-lobby/

(*) لقد اظهر تقرير أمريكي أن زعيم القائمة العراقية أياد علاوي قد تعاقد في عام 2007 بعد خروجه من سدة رئاسة الحكومة مع شركة ترويج وعلاقات عامة أمريكية كلوبي يعمل داخل دوائر صنع القرار الأمريكي بعقد بقيمة 600 ألف دولار سنوياً وهذه الشركة (The Barbour, Griffith and Rogers «BGR») وهي شركة لها نفوذ واسع في البيت الأبيض، وظيفتها أن تقويم بتصوير رئيس الوزراء نوري المالكي وقتئذ كرجل ضعيف وطائفي ويخدم المصالح الإيرانية، وان وجوده في السلطة لا يناسب المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. عن حيثيات هذا التقرير انظر: Diane Farsetta, Republican Lobby Firm BGR Undercuts Iraqi Leader al-Maliki, the Center for Media and Democracy, August 23, 2007.- and see more: Diane Farsetta, Who's Footing Allawi's Lobbying Bill, the Center for Media and Democracy August 30, 2007. See more at: http://www.prwatch.org/node/6394#sthash.2nLAaSlz.dpuf

ينجحون في التغلغل في واشنطن، إذ إن الجهود التي تبذلها حكومات كل من السعودية وتركيا وقطر في إيصال الرسالة الطائفية بين الأوساط الأميركية المؤثرة، وانتقاد الحكومة العراقية في كل مناسبة يلتقون فيها بمسؤولين أميركيين، جعل حتى أصدقاء العراق التقليديين داخل الكونغرس ينقلبون ضده، وسرُّ ذلك يكمن في أن الصوت الوحيد الذي لا يمكن سماعه باستمرار في واشنطن هو صوت الحكومة العراقية»[43]. زد على ذلك، حتى أن بعض الساسة الأمريكان يفضلون عدم ذكر اسم العراق في الكثير من القضايا. ويذكر في هذا الصدد روبرت ساتلوف المدير التنفيذي لمعهد واشنطن «يود قليل من صناع السياسات ذكر كلمة «العراق» في المحافل العامة لأنها توحي في الأذهان بذكريات سيئة من العقد الماضي»[44].

(43) Michael Rubin, Iraqi diplomacy has no voice in Washington, American Enterprise Institute for Public Policy Research, November 01, 2012. At: http://www.aei.org/article/foreign-and-defense-policy/regional/middle-east-and-north-africa/iraqi-diplomacy-has-no-voice-in-washington/

(44) Robert Satloff, Middle East Policy Planning for a Second Obama Administration, op.cit

وبصورة عامة قد لاحظنا في الآونة الأخيرة قبل وبعد أحداث الموصل إن هناك توجه عام، يوحي بعملية تضليل استراتيجي، تسعى اليها مراكز الأبحاث الأمريكية في وصف ما يحدث في العراق، وقد لاحظنا إن «هناك اتفاق شبه تام بين كل الكتّاب على وصف الحكومة العراقية بأنها مُهيمنٌ عليها من قبل الشيعة، والقصد من ذلك هو استفزاز وإثارة السنة والأكراد لتوفير المبررات الكافية للمطالبة بالأقاليم والمطالبة بصلاحيات أكثر على حساب الحكومة المركزية، الأمر الذي يمهد لتقسيم وتجزئة العراق».

من هنا تبرز أهمية تفعيل دور أكبر لجماعات ضغط عراقية أو أمريكية مؤيدة للعراق من اجل تحسين صورة العراق وإيصال وجهة نظر معينة في الكثير من القضايا السياسية والاقتصادية والعسكرية التي ترتبط بالولايات المتحدة ويتأثر بها العراق. فعندما يسعى العراق إلى طلب أو شراء أو عقد صفقة مع الولايات المتحدة، لا يمكن أن تمر هذه الصفقة دون أن تمر على جماعات الضغط، وهذه الجماعات بدورها ربما تعترض أو تؤيد لهذه الصفقة بحسب مصالح الدول التي تمولها، وفي ضل غياب دعم العراق لجماعات ضغط تؤيد أو تنقل مواقفه إلى صناع القرار في الولايات المتحدة سيجعل السياسية الأمريكية تجاهه عرضة لآراء الغير من الدول أو عرضة لمصالح الدول الأخرى، وبذلك فان العلاقات مع الولايات المتحدة سوف لن ترتقي إلى المستوى الذي يرنو إليه العراق بموجب اتفاقية الإطار الاستراتيجي وستكون علاقته رمادية وبها لا يستطيع العراق أن يوظف المواقف الأمريكية لصالحه في أحيان كثيرة.

الأزمة السورية وتأثيرها في معادلة المصالح الإيرانية التركية

أ.م. د محمد كريم كاظم*
أكاديمي وباحث من العراق

*رئيس قسم السياسة الدولية ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين.

مقدمة

تعرضت المنطقة العربية إلى موجة من التغيير بسبب الثورات التي اجتاحت العديد من الدول العربية منذ أواخر العام ٢٠١٠ والتي تجاوزت مفاهيم الفكر السياسي في الثورات العربية على الرغم من إنها جاءت على حين غرة لتفاجئ الجميع، فقد أسهمت بإحداث تغيرات في بنية منظومة الشرق الأوسط والتي اختلفت من دولة إلى أخرى بعضها كانت عنيفة فيما البعض لم تشهد إعمال عنف، غير إن العديد لم يكن يتوقع إن تمتد هذه الثورات إلى سورية لتشكل صدمة بالنسبة إلى الفاعلين الإقليمين كل من إيران وتركيا لكون سورية تشكل نقطة ارتكاز وأهمية لكل منهما في مشاريعه الإقليمية.

وقد شهدت سياساتهما تطوراً جاءت انعكاساً لاستقراء تطورات المشهد السوري، لكونها تشكل دائرة الاشتراك وانكشاف مواقفهما من الأزمة السورية لتعيد رسم سياستهما لتكون واحده داعمة لسورية والأخرى معادية له، تنطلق من التصورات التي يرسمها كل طرف نظراً لما تشكله لهما سورية من أهمية جيو ـ استراتيجية في نفوذه الإقليمي لتضعهما إمام اختبار جدي في كيفية التعامل مع هذا المشهد، وعلى الرغم من حالة التصادم التي وصل إليها الطرفان بسبب مواقفهما المتناقضة غير إنهما يرتبطان بمصالح مشتركة ويسعيان نحو موازنة مصالحهما من أجل الاستفادة على المستويين الإقليمي والدولي.

تكمن أهمية هذا البحث في محاولته فهم وتحليل التصورات الإيرانية والتركية

للازمة السورية ومدى انعكاساتها المترتبة في سياساتهما المعتمدة في التعامل معها ولا سيّما في إطار مساعيهما الاستراتيجية لبسط النفوذ والسيطرة على المنطقة في ظل دور وموقع سورية الجيواستراتيجي والجيوسياسي في الخريطة الاستراتيجية لكلا الطرفين.

في هذا الإطار تأتي الإشكالية التي ينطلق منها هذا البحث بأن المشهد السوري وضع كلاً من إيران وتركيا إمام مفترق ليكشف عن حجم التناقضات في المواقف والرؤى في إطار الحدود لدوريهما في المنطقة العربية، فإنه تبقى الإجابة على العديد من التساؤلات الجوهرية ذات الصلة بالموضوع وهي:

ـ ما هي بدائل كل طرف في مواجهة الأخر؟ وما هي مجالات التأثير والتفاعل فيما بينهما؟

ـ ما هي الأسباب الحاكمة وراء موقفيهما من الأزمة السورية؟ وما هي الدوافع؟

وينطلق البحث من فرضية مفادها إن التطورات في الأزمة السورية سيكون لها انعكاسات على المصالح الإيرانية التركية، وسيؤثر على دورهما الإقليمي، ويترتب على ذلك ضعف منظومة المصالح لكل من تركيا وإيران في الشرق الأوسط.

أولاً: المحددات الحاكمة لاختلاف الموقفين الإيراني التركي من الأزمة السورية

أوجدت الثورات العربية واقعاً سياسياً جديداً في المنطقة العربية تستفيد منه الدول كلها حتى تلك التي لم يمر بها ربيع الشعوب العربية والإقليمية، هذا الواقع يجعل الحكومات تنظر بحساسية أكبر إلى أي نوع من المتغيرات الإقليمية في المنطقة ولهذا تباين مواقف الدول الإقليمية حيال الأزمة السورية تبعا لمصالحها وأهدافها فقد شكل اندلاع الأزمة السورية اختباراً لطبيعة التوازنات الإقليمية لكل من إيران وتركيا ولا سيّما وأنهما الأكثر قرباً إلى سورية.

شكل اندلاع الأزمة السورية اختباراً لطبيعة التوازنات الإقليمية لكل من إيران وتركيا.

1 ـ محددات الموقف التركي

جاءت حركات التغيير العربية لتضع تركيا تحت الاختبار الجدي في واحدة من أكبر التحولات في تاريخ تركيا الحديث، ولتشكل حداً فاصلاً بين مرحلتين من سياسية تركيا الخارجية في ظل سلطة حزب العدالة التنمية ولم تكن تركيا تتوقع حصول ثورات عربية لذا تفاجئت بها...، وقد اتسم أداء الدبلوماسية بالارتباك واختلطت المصالح بالمبادئ ...، ولكن مع الوقت كانت تركيا تبلور سياسة أكثر وضوحا[1].

أدركت تركيا أهمية سورية الجيوستراتيجية منذ مدة طويلة، فقد عدتها المحور الأساس لسياسة تركيا على صعيدين على الأقل: **الأول** مرتبط بالسياسة التركية الشرق متوسطية وتوازناتها إذ يشكل مثلث تركيا ـ سورية ـ مصر توازنات خط شرق المتوسط، والثاني مرتبط بالسياسة التركية في الشرق الأوسط ضمن الاستراتيجية المشرقية وكلاهما يؤلف جزءاً أساسيا من الاستراتيجية التركية[2].

هناك **عاملان** أساسيان يربطان تركيا بمنطقة الشرق الأوسط، هما **التاريخ والجغرافيا**، وتسعى إلى أن تؤدي دوراً فاعلاً على المستويين الإقليمي والعالمي عبر الترويج لسياسة «تصفير المشكلات مع الجيران"...، والهدف من ذلك هو تحويل تركيا لتصبح قوة ضمن المنظومة العالمية[3].

وخلال هذه المرحلة، احتلت سورية أهمية قصوى في السياسة الخارجية التركية الجديدة لحزب العدالة والتنمية، وقد ساعد ذلك على بلورة الرّؤية الاستراتيجية التركية للشرق الأوسط وتنفيذها(المنطقة العربية خاصة) ولطبيعة دورها فيه فكانت تركيا حاضرةً في العديد من الملفات السّاخنة والمتفجّرة المرتبطة بـ(دمشق) والتي تمتد من لبنان إلى فلسطين والكيان الصهيوني والعراق[4].

وهكذا، تعددت أنماط المواقف التركية من الثورات العربية، تبعاً لاختلاف المصالح السياسية والروابط الاقتصادية والتقديرات الأمنية، مما وضع تركيا في مأزق حتمية تبرير المواقف، خاصة بعد اختلاف موقف تركيا من ثورتي مصر وتونس عن بقية الثورات العربية[5].

في المدة التي سبقت اندلاع الأزمة السورية، ظهر نوع من التوافق بين سورية

(1) العثمانية الجديدة الدور التركي في المنطقة العربية، مجلة بلادي، العدد (الثالث)، (بغداد، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، 2012)، ص 19

(2) علي حسين باكير، الإبعاد الجيو استراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سورية، مصدر سبق ذكره، ص 516.

(3) جمعه بن علي بن جمعه، الأمن العربي في عالم متغير، ط1 (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2010)، ص 439

(4) تعد العلاقة المميّزة التركية ـ السورية من أبرز إنجازات حزب العدالة والتنمية الخارجيّة منذ مجيئه إلى السلطة في العام 2002، فبعد أن كان البلدان على شفير الحرب في العام 1998، تطوّرت العلاقات بينهما بعد اتّفاق أضنه الموقّع في 20 تشرين الأوّل/ أكتوبر1998 الذي أنهى ملفّ احتضان سورية لحزب العمّال الكردستاني، وقد هيّأ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا في العام 2002 لمزيدٍ من التقارب مع سورية، فزار الرئيس الأسد تركيا في العام 2004، وردّ الرئيس أحمد نجدت سيزر بزيارة في العام 2005، رغم الاعتراض الأمريكي الشديد من إدارة بوش الابن التي كانت تشدّد الحصار والعزل السياسي والدبلوماسي على سورية، وللمزيد حول هذا الموضوع ينظر: علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الإبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية،مقال منشور على موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بتاريخ 2011/7/3، على الرابط الاتي: www.arabs48.com/?mod=articles&ID=82968

(5) نغم نذير شكر، الموقف التركي حيال التحولات العربية الراهنة، عن الموقف الإقليمي من الحراك السياسي في الدول العربية (تركيا وإيران أنموذجا)، الملف السياسي، العدد (103)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2012)، ص 13.

وتركيا بخصوص التطورات التي حدثت في تونس ومصر، واظهر الرئيس السوري (بشار الأسد) ورئيس الحكومة التركية السابق (رجب طيب اردوغان) تفهماً بل تأييدا لمجريات الأمور في البلدين المذكورين، وتحدثا عن ذلك في اجتماعهما في مدينة حلب بعد وضع حجر الأساس لبناء «سد الصداقة» على نهر العاصي في 6/ 2/ 2011[6].

تركيا تبني حساباتها الإقليمية على أساس عدم إسقاط الرئيس السوري (بشار الأسد) سيجعل من (دمشق) مصدر تهديد دائم لـ(أنقرة).

ومنذ إن وضعت الأزمة السورية بدايتها فإن تركيا اتبعت سياسة مختلفة فاجأت القيادة السورية، اعتمدت النصح وإرسال مبعوثين أمنيين وسياسيين إلى دمشق للمطالبة بإصلاحات سريعة وحقيقية سماها وزير الخارجية السابق أحمد داود أوغلو «إصلاحات بالصدمة» انتقل التعامل التركي مع الأزمة السورية إلى مرحلة جديدة، مرحلة اتبع فيها رئيس الوزراء التركي السابق رجب طيب أردوغان لهجة غير مسبوقة حيال ما يجري عن طريق تأكيده مراراً بأن (أنقرة) لن تسمح بتكرار ما جرى في (حماة)، في إشارة إلى المواجهة الدموية التي حصلت مع الإخوان المسلمين في مطلع الثمانينيات من القرن العشرين[7]، فقد صرح وزير الخارجية السابق احمد داود أوغلوا «أنه من غير الممكن للسلطات السورية التصالح مع تركيا دون السلام مع الشعب السوري»[8].

فضلاً عن ذلك، فان تركيا تبني حساباتها الإقليمية على أساس عدم إسقاط الرئيس السوري (بشار الأسد) سيجعل من (دمشق) مصدر تهديد دائم لـ(أنقرة)، ارتباطاً من ناحية بأن بقائه يعني عدم حسم الصراع التركي ـ الإيراني على أرض العمليات في سورية، ومن ناحية أخرى لما تشكله سورية نفسها من مخاطر على أمن تركيا، سواء لكونها أضحت «معادية» أو لكون هزيمتها للمعارضة وإفشال خططها الرامية إلى إسقاطها، تشكل نهاية للمشروع التركي في منطقة الشرق الأوسط[9].

لا شك أن تغيير نظام الحكم في سورية، على وفق الحسابات التركية، قد يفضي إلى أن تغدو (أنقرة) الفاعل المركزي في المشهد السوري الجديد عن طريق علاقاتها الوطيدة مع حركة الإخوان المسلمين المسيطرة فعليا على كافة هياكل المعارضة الأساسية، وعلى عمليات الوكالات المعنية بالمساعدة الإنسانية، وذلك عن طريق التحرك الميداني على أرض العمليات، بما

(6) Aqeel Mahfudh, Syria and Turkey: a turning point a historical bet, Place Name

(7) محمد عباس ناجي، تركيا وإيران الخصوم الأصدقاء مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، بتاريخ 2011/8/22، على الرابط الآتي: http:// www.aljazeera.net/ knowledgegate/opinions/2011

(8) Mohammad Hamad Al-Katatshe Dr. Saddah Ahmad Al-Habashneh Syrian-Turkish Relations for the Period (2002-2011) British Journal of Humanities and Social Sciences November 2011, p65 www.ajournal.co.uk/.../HS volume2 (2)/HSVol.2%20(2).

(9) محمد عبد القادر خليل، الفاعل المركزي: الإبعاد الإقليمية للموقف التركي من الضربة العسكرية للأسد، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، بتاريخ 12/ 9/ 2013، على الرابط الآتي: http:// www.rcssmideast.org/

تدرك تركيا أن إسقاط الرئيس السوري بشار الأسد يعني حسم التنافس (الصراع التركي ـ الإيراني) لصالح (أنقرة).

يجعلها الأكثر حضوراً في حال إجراء أية انتخابات مستقبلية في سورية وتدرك تركيا أن إسقاط الرئيس السوري بشار الأسد يعني حسم التنافس (الصراع التركي ـ الإيراني) لصالح (أنقرة)، لما سيفضى إليه من تراجع النفوذ الإيراني، وضعف قدرتها على التأثير على المعادلة السياسية المستقبلية في سورية، والتي ستصاغ على وفق رؤى غربية ستؤدي تركيا دوراً أساسياً فيها، ولا سيّما بعد أن قبلت بنشر الدرع الصاروخية الأمريكية على أراضيها بالقرب من الحدود المشتركة مع الجمهورية الإسلامية في ايران[10].

(10) المصدر السابق.

وبإزاء ذلك رأت تركيا إن تفرد إيران بالنفوذ في العراق خاصة بعد الانسحاب الأمريكي مع وجود نفوذ إيراني كبير في سورية سوف يطوقها بهلال نفوذ إيراني يمتد من حدود أرمينيا إلى ساحل المتوسط، لذلك عندما اندلعت الأزمة السورية لاحت لتركيا فرصة ذهبية لتصحيح موازين القوى لمصلحتها عن طريق إصرارها على إسقاط النظام المؤيد لإيران في (دمشق) وإنشاء نظام بديل يكون قريبا منها ويشكل حليفاً استراتيجياً لها[11].

(11) مروان قبلان، موقع السياسة والعلاقات الدولية في الصراع على سورية: تضارب المصالح وتقاطعها في الأزمة السورية، في مجموعة باحثين، خلفيات الثورة دراسات سورية، ط1 (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2013)، ص 488.

وقد نهجت تركيا نهجاً متناغماً مع السياسات الغربية عامة والأمريكية خاصة تحديداً في المنطقة وتجلى ذلك في التطابق الكامل في الموقف بين (أنقرة) و(واشنطن) والتنسيق في كل الملفات في المنطقة[12].

(12) العثمانية الجديدة.. الدور التركي في المنطقة العربية، مصدر سبق ذكره، ص 23.

غير أنّ السياسة التركية مقيدة بكثير من المعوّقات التي تحول دون مشاركتها المباشرة على نحو مادي في الازمة، ولذلك لم تقدّم تركيا السلاح للمسلحين، وإنما اكتفت بتسهيل مرور ذلك وبالقدر الذي تسمح به المعادلة الدولية إلى جانب الدعم السياسي الكامل واحتضان القوى السياسية للمعارضة السورية[13].

(13) مازن هاشم، التحولات الكبرى في المشرق العربي (مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2014)، ص9.

وبموازاة ذلك كشفت القيادة الإيرانية بأن الحكومة التركية قد بدأت في مساعي إعادة علاقاتها مع الحكومة السورية مستعينة بوساطة إيرانية وعراقية، إلى جانب رسائل مباشرة صدرت عن مسؤولين كبار في (أنقرة)، تتحدث عن رغبة تركية بالتراجع عن مواقفها السابقة اتجاه سورية، لكن هذا التوجه مازال بحاجة إلى خطوات عملية تعزز القناعة بالتحول السياسي والحد من التدخل في الأزمة السورية[14].

(14) خيام محمد الزعبي التقارب الإيراني التركي وأثره على مستقبل الأزمة السورية، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، بتاريخ 2014/2/21، على الرابط الآتي: http://www.syria-news.com/dayin/mosah/readnews.php%3Fid%3D10685

2 ـ محددات الموقف الإيراني

إن إيران تقف قيادة وشعبا في خندق واحد إلى جانب سورية وتؤكد مساندتها لها على كل الصعد ضد محور الشر العدواني الذي يستهدفها.

أعلنت الجمهورية الإسلامية في إيران عن دعمها الكامل للحكومة السورية، وهذا طبيعي ومفهوم في ظلّ التحالف القائم بين البلدين، وقد كان موقف (طهران) هذا مخالفاً لموقفها من ثورتي مصر وتونس عندما أعلنت أن هذه الثورات تصبّ في استراتيجية الثورة الإسلامية ضد القوى الغربية، أما في الحالة السورية فوضعت (طهران) الاحتجاجات الجارية والمطالبة بالتغيير في خانة المؤامرة الخارجية، وانطلاقًا من هذه الرؤية تحركت لتقديم الدعم المباشر لسورية، وقد برز هذا الدعم عن طريق المواقف السياسية والتغطية الإعلامية والدعم المالي والاقتصادي[15].

كانت إيران القوة الإقليمية الأولى التي أعلنت دعما غير محدود لسورية التي سبق ودعمتها في حربها مع العراق بين عامي (1980 و1988) وكان التحالف السوري الإيراني الذي أرسى في عهد الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد والإمام الخميني قد منح إيران منفذا على المنطقة العربية وشرق البحر المتوسط[16]. وأن مصالح القوى الإقليمية بإزاء الأزمة السورية إذ أن اندلاعها كان بمثابة صدمة كبيرة لإيران التي وقفت إلى جانب سورية[17].

وقد أعلنت وزارة الخارجية الإيرانية إن الإحداث في سورية تشكل جزءاً من مؤامرة غربية لزعزعة استقرار

الحكم في سورية وإضعاف محور المقاومة ضد الكيان الصهيوني، بعد ذلك أعلنت (طهران) معارضتها لأي تدخل خارجي في سورية[18]، وصرح نائب رئيس الجمهورية الإيرانية «إسحاق جهانجيري قائلاً: «إن إيران تقف قيادة وشعبا في خندق واحد إلى جانب سورية وتؤكد مساندتها لها على كل الصعد ضد محور الشر العدواني الذي يستهدفها، لكونها قلب المقاومة وبلداً محورياً ومهماً جداً في المنطقة والعالم»[19].

فمع تصاعد وتيرة الأزمة السورية تعززت التصورات الإيرانية في قراءتها للوضع في سورية أن دوافع الولايات المتحدة الأمريكية من الانغماس بالأزمة السورية كان هدفه هو تغيير النظام في الجمهورية الإسلامية في ايران[20]، وقد أكد وزير الخارجية الروسي (سيرجى لافروف) ذلك بقولة إن

(15) العلاقات الإيرانية ـ التركية: نقاط الاتفاق والاختلاف (الحالة السورية) نموذجاً، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، بتاريخ 2014/9/8، على الرابط الآتي: http://almezmaah.com/ar/news-view-6703.html

(16) موريال ميراك فايسباخ، جمال واكيم، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام 2002، ط1 (بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014)، ص 186

(17) صحيفة إخبار الخليج، العدد (21725)، البحرين، بتاريخ 24/ يناير/ 2013.

(18) موريال ميراك فايسباخ، جمال واكيم، مصدر سبق ذكره، 188

(19) على حسين باكير، معوقات التغيير: السياسة الإيرانية تجاه الأزمة السورية، مجلة السياسة الدولية، العدد (196)، (القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2014)، ص 75

(20) نقلا عن: نورهان الشيخ، الخوف من التغيير محددات سلوك القوى الداعمة للنظام السوري، مجلة السياسة الدولية، العدد (190)، (القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2012)، ص 78.

أثبتت إيران بأنها أكثر قدرة على التكيف دائماً مع مشاكل عدم الاستقرار داخلياً وإقليمياً.

«المطالبة بتغيير النظام في سورية عبارة عن حلقة في (لعبة) جيوسياسية تقصد إيران أيضاً، وأكد أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني السابق (سعيد جليلي) «إن ما يجري في سورية ليس قضية داخلية، وأن إيران لن تسمح بأي شكل من الإشكال بكسر محور المقاومة الذي تعد سورية ضلعاً أساسياً فيه»[21]، وخلصت روسيا إلى أن سقوط النظام السوري وليس يعني إضعافا لإيران التي غدت تشكل جزءاً أساسياً من استراتيجية (موسكو) لمواجهة المشروع الأميركي والدور التركي الصاعد[22].

ومن جانب أخر، أثبتت إيران بأنها أكثر قدرة على التكيف دائماً مع مشاكل عدم الاستقرار داخلياً وإقليمياً، ومع تفاقم الأوضاع الصعبة بتأثير الأزمة السورية، ولا يزال بإمكانها التلاعب بخيوط تلك الأزمة وتصعيدها في حالة التدخل الأجنبي[23]، ويبدو من الواضح، إن خريطة التحالفات والصراعات قبل اندلاع حركات التغيير كان لها دور كبير في تحديد مواقف وتحركات قرأت إيران هذه التطورات بدقة وحذر شديدين لاعتبارين[24]:

الأول: إنها تعني فرض مزيد من الضغوط على سورية لإجراء إصلاحات حقيقية.

والثاني: إنها تؤشر إلى أن التحرك التركي الجديد سوف يحظى بدعم من جانب المجتمع الدولي في المرحلة القادمة، والذي يبدو أنه لا يسعى فقط إلى الحصول على تأييد تركيا لفرض مزيد من الضغوط على الرئيس السوري بشار الأسد، وربما يكون ذلك هو الأهم، يطمح في أن تمارس تركيا دورا أكثر قوة في تطورات الإقليم بهدف فرض حالة من الأهمية والزخم على «نموذجها السياسي» بعده الأنسب للدول العربية التي تشهد موجات من التغيير والإصلاح الديمقراطي.

تعتمد استراتيجية المواجهة غير المتوازية وتدافع عن نفسها خارج حدودها عبر حزام من الدول والأذرع الإقليمية.

فضلاً عن هذا الجانب فان إيران تعتمد استراتيجية المواجهة غير المتوازية وتدافع عن نفسها خارج حدودها عبر حزام من الدول والأذرع الإقليمية يوصلها إلى المتوسط وأعطى الحزام الذي تعده سورية فيه منزلة القلب من الجسد أهمية كبرى لإيران[25]، عززت هذه الأهمية لسورية من أواصر التحالف بين البلدين الذي ازدادت وثوقا مع الوقت، ولا سيّما في ظل سعي

(21) هدى رزق، الربيع العربي وإعادة صياغة التوازنات السياسية بين إيران وتركيا، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الرابط الاتي: http://al-akhbar.com/node/183506

(22) مروان قبلان، مصدر سبق ذكره، ص 482.

(23) هدى رزق، مصدر سبق ذكره (الانترنت).

(24) محمد عباس ناجي، مصدر سبق ذكره (الانترنت).

(25) على حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص 511.

إيران لتوسيع إطار نفوذها في الساحة العربية لينتقل من مرتبة «الحلف الاستراتيجي» إلى مرتبة «المصير الواحد» وقد استثمرت (طهران) ذلك ليكون:

1 ـ المدخل إلى القضية الفلسطينية.

2 ـ المدخل إلى الشعوب العربية.

3 ـ قناة التواصل مع حزب الله.

4 ـ أداة لموازنة الغرب[26].

الاحتجاجات في سورية» بـأنها «نسخة مزيفة للثورات العربية» وإنـهـا «مـن صـنـع الـولايـات المتحدة الأمريكية.

ويرى الإيرانيون أنهم مستهدفون من تغيرات محتملة في سورية تكون معادية لإيران وحزب الله في لبنان وتؤيد إيران وجهة النظر السورية الرسمية حول الإبعاد الخارجية للازمة وتقدم الدعم إليها بمواجهة الاستهداف الخارجي، وقد وصف المرشد الاعلى السيد علي خامنئي «الاحتجاجات في سورية» بـأنها «نسخة مزيفة للثورات العربية» وإنها «من صنع الولايات المتحدة الأمريكية»[27].

في المقابل، لقد أصبحت إيران تدرك الحاجة إلى العثور على توازنات عبر تحالفات جديدة، وعلى هذا الصعيد تبلور تحالف جديد بين إيران وسورية والعراق وحزب الله، وهو تحالف ركيزته إيران التي تحتفظ بعلاقة أكثر من مؤثرة بمختلف أطرافه، في حين أن علاقة سورية بالعراق مثلاً كانت بالغة السوء قبيل اندلاع الأزمة السورية، ويلاحظ خروج فصائل المقاومة الفلسطينية من هذا التحالف، وبخاصة حركة حماس، على خلفية رهانها على انتصار مشروع «أخونة» النظام العربي، وهو ما دفعها إلى اتخاذ موقف (غير معلن) داعم للحرب في السورية بآفاقها الإخواني، ناقلة في اثر ذلك مقر قيادتها من (دمشق) عاصمة الممانعة إلى الدوحة عاصمة الاعتدال[28].

وقد تكيفت إيران إلى حد كبير مع المتغيرات الإقليمية الجديدة، إذ لديها القدرة على التكيف دائماً مع مشاكل عدم الاستقرار داخلياً وإقليمياً، ومع تفاقم الأوضاع الصعبة بتأثير الأزمة السورية، لا يزال بإمكانها التلاعب بخيوط تلك الأزمة وتصعيدها في حالة التدخل الأجنبي[29].

ومن ناحية أخرى سيتأثر النفوذ الإقليمي لإيران سلبيا من جرءاً تأثير الأزمة

(26) على حسين باكير، معوقات التغيير: السياسة الإيرانية تجاه الأزمة السورية، مصدر سبق ذكره، ص 75.

(27) عقيل سعيد محفض، السياسة الخارجية التركية: الاستمرار والتغيير، ط1 (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 337.

(28) مجموعة باحثين، احمد يوسف احمد، ونيفين مسعد، محررين، حال الامة العربية، (2011-2012) معضلات التغيير وافاقه ط1، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية2013)، ص 13.

(29) هدى مرزوق، المصدر السابق.

إن تماسك اضلاع المثلث الذي يضم سوريا وإيران وحزب الله يشكل احد المعوقات الأساسية التي حالت دون إقدام الكيان الصهيوني على شن هجوم عسكري على إيران

السورية فمن المعلوم إن تماسك اضلاع المثلث الذي يضم سوريا وإيران وحزب الله يشكل احد المعوقات الأساسية التي حالت دون إقدام الكيان الصهيوني على شن هجوم عسكري على إيران . . .، كذلك فأن سقوط نظام الرئيس (بشار الأسد) سيؤدي إلى حالة من التغيير الجذري في المنطقة وسيكون لذلك تداعيات مهمة على (طهران) فالدولتان تدركان إن سقوط أحداهما سيكون مقدمة للتدخل الخارجي في شئون الأخرى وربما إسقاطه[30].

فقد كانت سورية تدرك أهميتها بالنسبة لإيران بوصفها حاجة حيوية لاستمرار تنامي النفوذ الإيراني الذي اخذ يتصاعد منذ احتلال العراق والحرب على أفغانستان وبوصفها أيضاً منفذ إيران الرئيس على الصراع العربي ـ الإسرائيلي وكونه ممر ترانزيت إجباريا بين هذه الأخيرة وحليفها الأهم في لبنان (حزب الله)[31].

(30) احمد قنديل، مستويات متعددة: التأثيرات المحتملة للازمة السورية، مجلة السياسة الدولية، العدد (190)، (القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2012)، ص 61.

(31) مروان قبلان، مصدر سبق ذكره، ص 468.

ثانياً: مجالات التفاعل والتأثير بين إيران وتركيا في الأزمة السورية

إن القوى الفاعلة في المنطقة العربية انقسمت حيال الأزمة السورية ما بين طرفين، الطرف الأول: مؤيد لبقاء الرئيس السوري بشار الأسد، بوصفه عضواً فاعلاً في منظومة تحالف اكبر، سعى لإعادة ترتيب التفاعلات الإقليمية لمواجهة النفوذ الغربي، ورؤيته لإعادة هندسة التفاعلات الإقليمية. إما الطرف الأخر، فقد رأى فيها مخرجاً داخلياً للتحديات الإقليمية التي فشل في معالجتها من قبل، سواء بشكل سياسي أو عسكري على حين بات استمرار الأزمة والتحدي الذي يبديه النظام من اجل البقاء يطرح مخاطر أكبر تتجاوز البيئة السورية الداخلية لصالح مقومات الاستقرار الإقليمي في تلك المرحلة الحرجة التي تمر بها المنطقة[32].

إن اختلاف الدورين التركي والإيراني في المشهد السوري له علاقة بالمحاور الاستراتيجية والصراع على المنطقة، فإيران ترى أنّ إسقاط النظام في سورية يشكل ضربة قاصمة لاستراتيجيتها وتحالفها المتين مع (دمشق) وصولاً إلى (حزب اللة (في لبنان ومحاصرتها بالقوى الإقليمية القريبة من الاستراتيجية الغربية، وعليه تعلن أنّ إسقاط النظام في سورية خط أحمر، ومن الواضح

(32) علاء سالم، ادوار متقاطعة: تأثير العوامل الخارجية في مسار الأزمة السورية، مجلة السياسة الدولية، العدد (188)، (القاهرة، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2011)، ص 113.

Jubin Goodarzi, Syria and Iran: Alliance Cooperation in a Changing Regional Environment, 22/10/2013, http://www.orsam.org. tr/en/showArticle.aspx%3FID%3D2138

أنّ (طهران) تراهن على أنّ الحل الأمني سيمكن النظام من عبور أزمته، وعليه تمده بالدعم اللازم[33].

وقد تضررت العلاقات الإيرانية التركية بسبب تباين موقفهما حيال سورية في أزمتها عام 2011، ففي بداية الأزمة أيدت تركيا النظام في سورية، ورهنت هذا الدعم بالإصلاح، في حين قدمت إيران دعماً غير مشروطاً للنظام في سورية، ووصفت المعارضة ضده على إنها جزء من «مخطط صهيوني» يهدف لتدمير «جبهة المقاومة»، واتهمت إيران تركيا بأنها تتدخل في الشؤون الداخلية السورية وتسعى لخدمة المصالح «الإمبريالية الغربية» هناك[34].

وقد عزز الموقف الإيراني التأييد الصيني المؤيد بحل الأزمة السورية بالوسائل السلمية وهو ما تحدثت عنه عن طريق إعلان وزارة الخارجية الصينية «إن سورية بلد مهم في الشرق الأوسط وانه يجب الحفاظ على الاستقرار فيه وان جميع المشاكل يجب إن تحل عن طريق الحوار الداخلي من دون أي تدخل من قوى خارجية لان من شان ذلك إن يؤدي إلى تعقيد الأزمة»[35].

يضاف إلى ذلك حالة الانتقائية في معالجة جامعة الدول العربية لحركات التغيير، وبغير أسس معيارية واضحة بسبب التناقض بين المواقف وإبقاء المشكلات العربية في داخل المظلة العربية، وبين إنها تدعو لتدويل المشكلة. . .، وعندما أعلنت (داعش) عن تأسيس ما يسمى «دولة الخلافة»، بدأت الجامعة تتحرك في تطوير مواقفها، ولكن ظهرت التغيرات النوعية في مواقف بعض الدول العربية، والتي عكست أن الجامعة لم تعد المنظمة الأكفأ في مواجهة هذا الخطر ولا بالتكيف القانوني الصحيح، وإنها لم تعد الإطار التنفيذي الكامل للتسوية والحل[36].

وفي ضوء ذلك تحركت الجمهورية التركية في كل الاتجاهات لإسقاط هذا نظام الحكم في سورية، فتحولت الأزمة السورية إلى حرب باردة بين (طهران) و(أنقرة) في لحظات كثيرة، إذ بدأنا نسمع رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو يتحدث عن انتهاء عهد «الإحياء الشيعي» وبدء عهد «الإحياء السني»، على حين ترد (طهران) «لو خُيّرنا بين تركيا وسوريا فسنختار سوريا بالتأكيد»، وأن مسألة إسقاط النظام خط أحمر[37].

(33) خورشيد دلي، أين إيران وتركيا من الأزمة السورية، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، بتاريخ 5/9/2014، على الرابط الآتي: www.orsam.org.tr/en/showArticle.aspx?ID=107 audiinfocus.com/ar/

(34) العلاقات الإيرانية التركية: الأفاق والقيود، ترجمة شادي عبد الوهاب، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الرابط الاتي: www.baghdadcenter.net/details-107.htm

(35) نقلا عن: موريال ميراك فايسباخ، وجمال واكيم، مصدر سبق ذكره، ص191

(36) مستقبل دور المنظمات الإقليمية في الصراعات "المشتعلة" في الشرق الأوسط، حلقة نقاشية نظمتها وحدة العلاقات السياسية الإقليمية في المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة، يوم الأربعاء الموافق (26 نوفمبر 2014)، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، على الرابط الاتي: www.rcssmideast.org/...

(37) التقارب الإيراني التركي دوافعه ومستقبلة، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، بتاريخ 11/يونيو/2014، على الرابط الآتي: http:// www.islamist-movements.com/2764

ونظراً لهذه الاختلافات، رفضت تركيا تطوير علاقاتها مع إيران إلى المستويات الإقليمية والاستراتيجية، فلم تدعو تركيا إيران لإقامة مجلس أعلى للتعاون الاستراتيجي(*)، وفشلت الدولتان في مأسسة التعاون الإقليمي بينهما على الرغم من المواقف المتشابهة في بعض الأحيان، فمثلاً دعا المسئولون الإيرانيون إلى التعاون الإقليمي بين العراق وتركيا وسوريا وإيران، غير أن تركيا فضلت التعامل مع سوريا والعراق في إطار ثنائي، وهو واضح من مبادرتها لإقامة منطقة اقتصادية مشتركة تضم سوريا والعراق ولكن لا تتضمن إيران(38).

ولقد مثل الموقف التركي صدمة للجانب الإيراني، دفعت الإيرانيين إلى إعادة النظر في طبيعة العلاقة مع تركيا، ولا سيّما إن الأخيرة واصلت تفتيش الطائرات الإيرانية المتجهة إلى سورية، وتولت مهمة ترتيب الضغوط الغربية على سورية، الأمر الذي دفع إيران إلى القول إنها ستستهدف قواعد الناتو في تركيا أذا قام الناتو بعمل عسكري ضد سوريا(39)، ولقد تبلور رد الفعل الإيراني الدبلوماسي على الموقف التركي من الأزمة السورية أكثر وضوحاً، إذ دعت إيران إلى نقل المحادثات المتعلقة بملفها النووي من اسطنبول الراعية له إلى بغداد(40).

وضمن هذا السياق الجيوسياسي، مثلت الأزمة السورية مفرق طريق في مستقبل النفوذ الإيراني في المنطقة، وليس ذلك لأن الإمساك بسورية هو معركة صفرية إما أن تربح منها إيران ربحاً كبيراً أو تخسر خسارة هائلة فحسب، وإنما أيضاً لأنه يعني تقلص الفضاء الجيوسياسي لإيران وتوسّع الفضاء الجيوسياسي لتركيا، وأولا وأخيرا تعد إيران تركيا قوة إقليمية منافسة تاريخيا(41).

وعليه تمتلك تركيا المؤهلات التاريخية والجغرافية والسياسية والاقتصادية اللازمة كي تنجح في تأدية ما يطلق عليه دور المرجعية الإقليمية في الشرق الأوسط، فهي تقدم أفضل أنموذج سياسي للتناوب على السلطة في المنطقة(42).

كذلك شكل الموقف الأمريكي من الأزمة السورية، والذي انتهى بالتوافق مع روسيا على حلّ الأزمة السورية سياسيا، شكل خيبة أمل تركية بإزاء قضية إسقاط النظام في سورية(43).

(*) تمّ في العام 2009 إنشاء مجلس تعاون استراتيجي، وهو عبارة عن مجلس يرأسه رئيس حكومة سورية أو تركيا (حسب مكان انعقاده)، ويضمّ 16 وزيرًا من البلدين (الخارجية، الداخلية، الدفاع، الطاقة، التجارة، النقل والزراعة الأشغال العامّة، ويمكن أن يضمّ غيرهم عند الضرورة كالسياحة)، ويعقد جلستين سنويا (واحدة في كلّ بلد)، ويهدف إلى إنجاز استحقاقات العلاقات الاستراتيجية بين البلدي: وللمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ينظر: Veysel Ayhan, «Turkey-Syria High Level Strategic Cooperation Council Period», ORSAM, 8/12/2009:

(38) العلاقات الإيرانية-التركية: نقاط الاتفاق والاختلاف (الحالة السورية)، مصدر سبق ذكره (الانترنت).

(39) عقيل سعيد محفوظ، مصدر سبق ذكره، ص 336.

(40) صحيفة القدس العربي، السنة الثالثة والعشرون، العدد (8004)، لندن، بتاريخ 2012/4/18.

(41) مازن هاشم، مصدر سبق ذكره، ص 99

(42) الهادي غيلوفي، تعاظم الدور الإقليمي لتركيا (مقوماته وبعادة ومظاهره وحدوده) مجلة المستقبل العربي، العدد 384 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 161.

(43) التقارب الإيراني التركي دوافعه ومستقبلة، مصدر سبق ذكره (الانترنت).

تعد إيران تركيا قوة إقليمية منافسة تاريخيا.

غير أن المشكلة تمثلت بان قضايا التعاون بين تركيا وإيران كثيرة، على الرغم من إنها تأخذ شكل التنافس في الكثير من المجالات والمواقع، فمن دول آسيا الوسطى إلى أفغانستان والعراق وسورية إلى الحدود المشتركة، ثمة قضايا تأخذ شكل التعاون والتنسيق الأمنيين في مواجهة القوى والمجموعات التي تشكل تحدياً أمنياً مشتركاً، وهي قضايا وثيقة الصلة بالحدود وأمن الطاقة والاقتصاد والجغرافيا التي تحمل مشكلات اجتماعية وقومية وطائفية (الأكراد على جانبي الحدود، فضلاً عن العراق وسورية) والخلاف السني ـ الشيعي[44].

(44) خورشيد دلي، العلاقات التركية الإيرانية والمعضلة السورية، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الرابط الاتي: www.aljazeera.net

وفي الواقع، فإن هذه الشراكة تكتسب أهمية خاصة لدى الطرفين، فإيران بالنسبة لتركيا «خصم لا يمكن معاداته»، لأنّ ذلك فيه تهديد لمصالح تركيا الساعية إلى ان تؤدي دوراً محورياً في معظم الملفات الساخنة في منطقة الشرق الأوسط، عن طريق انتهاج سياسة «تصفير الأزمات»، و"التحالفات المفتوحة» القائمة على بناء قنوات تواصل مع كل القوى الموجودة في المنطقة بدءاً من (إسرائيل) مروراً بسورية ومصر والسعودية وانتهاءً بإيران وكل من «حزب الله» اللبناني وحركة «حماس» الفلسطينية[45].

(45) العلاقات الإيرانية- التركية: نقاط الاتفاق والاختلاف (الحالة السورية)، مصدر سبق ذكره (الانترنت).

كذلك تبدو تركيا بالنسبة لإيران خصما لا يمكن معاداته ويعود ذلك لعده اسباب منها :

أولاً: أن تركيا عضو في حلف الناتو وحليف مهم لـ(إسرائيل) والغرب، بما يعني أن «احتواءها» هو أفضل وسيلة للتفاعل معها، لأن غير ذلك يعني الدخول في صراعات غير متوازنة معها.

ثانياً: تعد تركيا ظهيراً إقليمياً مهماً استطاعت إيران من خلاله، في بعض المراحل، تقليص حدة الضغوط الدولية والإقليمية المفروضة عليها بسبب طموحاتها النووية والإقليمية، وهو ما بدا جليا بشكل خاص في المساعي التي بذلتها (أنقرة) بهدف التوصل لتسوية سلمية لأزمة الملف النووي الإيراني، إذ وقعت يوم 17 مايو/ أيار2010 على «الاتفاق النووي الثلاثي» مع كل من إيران والبرازيل، وفي اعتراضها على فرض عقوبات جديدة على إيران من داخل مجلس الأمن[46].

(46) محمد عباس ناجي، مصدر سبق ذكره (الانترنت).

ولا شك إن محاولات الاصطفاف الإقليمي التي تقودها إيران مؤخراً، مع (دمشق) بالتعاون مع (بغداد) ضد التوجهات والمشاريع التركية الجديدة حيال

للحرس الثوري الإيراني موقف واضحاً وقوي من الدور التركي في الأزمة السورية ينسجم مع توجيهات المرشد الأعلى والرسائل الإيرانية المرسلة لتركيا.

سوريا وإيران والمنطقة، إذ حملت زيارة وزير الخارجية السوري وليد المعلم إلى بغداد نهاية أغسطس/ آب 2011 ومباحثاته مع رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي بين ثناياها إيحاءات بجهود تمهيدية لحوار ثلاثي موسع يضم إيران بغرض بلورة استراتيجية حازمة لحمل الحكومة التركية على مراجعة مواقفها وحساباتها بإزاء الدول الثلاث، ومشاركتها في الدرع الصاروخية[47].

(47) بشير عبد الفتاح، الربيع العربي والعلاقات التركية الإيرانية، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، بتاريخ 21/ 11/ 2014، على الرابط الآتي: www.aljazeera.net/.../11/...

وفي رد منها على ذلك الاصطفاف الإقليمي الجديد، انبرت الحكومة التركية لإعادة صياغة تحالفاتها الإقليمية، فعرض وزير خارجيتها على مصر «الجديدة» تأسيس ما أسماه «محور ديمقراطية» جديد في الشرق الأوسط، يكون بمثابة رافعة لتحالف بين (أنقرة) و(القاهرة) بعد أن ارتبكت تحالفات تركيا مع سوريا و(إسرائيل)، الأمر الذي علقت عليه صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية بالقول: «إن نظاماً جديداً في منطقة تموج بالثورات قد بزغ» [48].

(48) المصدر السابق.

على أي حال، مثل هذا التطور إلى بداية تشكل محور الموازنة واعتمد المحور التركي القطري منهجاً وسطا يأخذ بالاعتبار عمق التغيير فلا يتنكر له، ويأخذ بالاعتبار التوجه الدولي، فلا يتعامى عما يستدعيه موقفه، وخلافا لغيره، ركز همّه على التمهيد لإصلاح المستقبل لا التمسّك بذكريات ماض ولا لم تعد تصلح وسائله[49].

(49) مازن هاشم، مصدر سبق ذكره، ص16.

كان للحرس الثوري الإيراني موقف واضحاً وقوي من الدور التركي في الأزمة السورية ينسجم مع توجيهات المرشد الأعلى والرسائل الإيرانية المرسلة لتركيا، أذا نشرت مجلة «صبح صادق» التابعة للحرس الثوري مقالاً بعنوان: موقف إيران الحازم في وجه الإحداث في سورية، يحمل تهديدات لتركيا ويحذرها في الوقت نفسه من موقفها بإزاء سورية، مؤكداً على وقوف إيران القاطع مع نظام الرئيس السوري بشار الأسد[50].

(50) على حسين باكير، الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية: المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة، (سلسلة تقييم حالة)، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 18.

ومقابل ذلك اكتسب التعارض الإيراني التركي بعداً إقليمياً أعمق وابعد من الحدث السوري وبما يعكس الأهمية الجيوبولتيكية لسورية في المنطقة من جهة، ويشير إلى حجم الاختلاف الإيراني التركي وماهيته من جهة أخرى، عندما أعلن إن على تركيا ان تعيد التفكير في سياساتها بشكل جذري خاصة في ما يتعلق بسورية و(رادار) الناتو ونشر نموذجها للعلمانية الإسلامية في

العالم العربي وإلا سيكون عليها مواجهة المشكلات[51]، ولعل أبرزها ما عبر عنه المستشار العسكري للمرشد الأعلى (علي خامنئي) اللواء يحيى صفوي الذي طالبها في الموضوع السوري بـ «تغيير جذري في موقفها وخيرها بين إعادة النظر في سياساتها بشأن الدرع الصاروخية ودعم الإسلام العلماني أو كواجهة عواقب ذلك»[52].

وقد تفاقمت التوترات بين تركيا وإيران بسبب الخلافات بشأن القضية الكردية، فتركيا وإيران لديها بعض المصالح المتقاربة بشأن المسألة الكردية، لكن التوترات الأخيرة بشأن سوريا جعلت التعاون بشأن القضية الكردية أكثر صعوبة[53].

فمنذ اندلاع موجة الاحتجاجات الأخيرة، احتضنت (أنقرة) قادة وكوادر العديد من القوى السياسية السورية، وسمحت لهم بتنظيم مؤتمرات وطنية في (إسطنبول) وأنطاكيا للاتفاق على خريطة طريق للأزمة السورية، وهو ما أدى إلى حدوث فتور في علاقاتها مع كل من (دمشق) و(طهران)، في هذه اللحظة تحديداً، بدأت إيران في انتهاج سياسة جديدة تقوم على فرض ضغوط على تركيا لإقناعها بضرورة تخفيف لهجتها المتشددة اتجاه سورية، واستعملت في هذا السياق «الفزاعة الكردية» عن طريق توجيه تحذيرات إلى (أنقرة) باحتمال أن تجد نفسها في مواجهة الأكراد السوريين والأتراك في آن واحد في حال سقوط النظام السوري، وقد بدت الهجمات المتتالية التي شنتها قوات الحرس الثوري الإيراني على مواقع تابعة لحزب «بيجاك» الكردي داخل الأراضي العراقية، في أواخر يوليو/تموز 2011، رسالة واضحة لـ(أنقرة) مفادها أن إيران تمارس دوراً مهماً في مواجهة المشكلة الكردية التي تؤرق تركيا، وأنها يمكن أن تغير موقفها في حالة استمرار تشدد أنقرة مع دمشق[54]. وفي سياق متصل اعرب الرئيس التركي في تصريح له في زيارته التي بدأها أثناء مفاوضات أردوغان في (طهران) إلى (روما)، كاشفاً عن الهدف من زيارة روحاني إلى أنقرة وقال إنها ستتم في 28 شباط/فبراير 2014، مؤكداً إن على إيران وتركيا التعاون في بذل الجهود لتسوية الأزمة السورية، وأشار إلى وجود فرص متاحة لحل الأزمة السورية قائلاً: «إننا أذا تعاونا بجدية وإخلاص يمكننا طرح مبادرة على المجتمع الدولي للحل في سوريا، فنحن يمكننا جر الغرب للموافقة وإيران يمكنها إقناع الطرف الآخر»[55].

(51) علي حسين باكير، الإبعاد الجيواستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سورية، في مجموعة باحثين، خلفيات الثورة دراسات سورية، ط1 (بيروت، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص530.

(52) علي حسين باكير، الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية: المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة، مصدر سبق ذكره،، ص19

(53) محمد عباس ناجي، مصدر سبق ذكره (الانترنت).

(54) المصدر السابق.

(55) تقارب إيران وتركيا هل سينهي الأزمة السورية، مصدر سابق (الانترنت).

أحد أهم القيود على تطور العلاقات التركية الإيرانية هو الاختلاف الهيكلي بينهما خاصة تحالف تركيا الاستراتيجي مع الغرب، الذي تنظر إليه إيران على أنه تهديد وجودي لها

وفضلا عما تقدم، يمكن القول أن أحد أهم القيود على تطور العلاقات التركية الإيرانية هو الاختلاف الهيكلي بينهما خاصة تحالف تركيا الاستراتيجي مع الغرب، الذي تنظر إليه إيران على أنه تهديد وجودي لها، ويمكن تفسير التوتر الحادث مؤخراً في العلاقات التركية الإيرانية في ضوء إعادة تحالف تركيا مع الغرب والسياق الإقليمي الناشئ مؤخراً والمتوافق كذلك مع المصالح الغربية، وهو الحال في سوريا، ومن ثم فإن السياق الإقليمي الذي ساعد على تحسن العلاقات التركية الإيرانية يشهد الآن تحولات كبيرة ستؤدي في النهاية إلى تراجع هذه العلاقة وفتح الباب مرة أخرى أمام مصادر جديدة للتوتر[56].

(56) العلاقات الإيرانية التركية: الأفاق والقيود، مصدر سابق (الانترنت).

ثالثاً: مستقبل الأزمة السورية وانعكاساتها على إيران وتركيا

في ضوء مجريات الإحداث المشار إليها إن الحالة السورية والتي جاءت في سياق حركات التغيير تمتاز بتعقيدها عن مثيلاتها في العالم العربي وذلك لانتقال محور التركيز عليها من جانب الدول الكبرى إلى جانب بعض دول الإقليم ومالها من اثر في تحولات التوازن في المنطقة والتي كانت من أبرز ملامحها عدم الاستقرار بسبب التدخلات الإقليمية والدولية، لذا سوف يكون حديثنا عن مستقبل الأزمة السورية متضمنا لثلاثة سيناريوهات مستقبلية استناداً إلى متابعة الوقائع وكالآتي:

1. سيناريو تفكك وانهيار الدولة السورية

يفترض هذا السيناريو تفكك وانهيار الدولة السورية إلى عدة دويلات أو كيانات ذات حكم ذاتي يكون طابعها على أساس قومي مذهبي نتيجة ظهور مناطق تخضع لسيطرة جهات مختلفة مما يساعد ذلك على احتفاظ كل طرف بمناطق نفوذه وسيطرته، فبالنسبة إلى تركيا لا تتأثر كثيراً على وفق معطيات هذا الاحتمال إذ هناك فرصة يمكن لتركيا اقتناصها وتتمثل في نشوء دول أو كيانات سنية يمكن أن تمثل شريكا استراتيجيا محتملا لتركيا، وهو تطور من شأنه قيامها بإعادة ترتيب المشهد الإقليمي لصالحها، وبالتالي، فإن ترتيبات ما بعد النظام السوري باتت تشغل تركيا فهي تخشى من إن يؤدي ذلك قيام كيان ذات حكم ذاتي أو دولة كردية على إطراف حدودها، وبالتالي يتجه أكراد تركيا إلى المطالبة بإعلان استقلالهم أو الحصول على حكم ذاتي،

فضلاً عن ذلك إن دولة ذات طابع إسلامي تتمركز فيها الجماعات المتطرفة يمكن يشكل ذلك مصدر قلق مما يفضي لحدوث مشكلات أمنية عديدة لـ(أنقرة)، على وفق ما حصل في مصر وليبيا وتونس واليمن، فضلاً عن سياساتها المعادية لسورية والتي تشكل حافز لتصاعد التوتر العرقي على أرضيها من قبل مواطنيها (العلويين) ضد سياسات الحكومة ربما يؤدي لزيادة الاحتقان الداخلي إذ وجود دولة (علوية) قوية مع كيانات ضعيفة يعني عملياً استمرار الصراع بتغلب نزاعات الانفصال.

في المقابل، فأن إيران قد تتضرر بالفعل مصالحها في حالة تفكك وانهيار سورية إلى كيانات أو دول فهي سوف تخسر حليفا استراتيجياً مهماً في المنطقة وساحة مواجها وتقليص ساحة نفوذها في المنطقة وربما يؤدي إلى فقدان همزة الوصل مع لبنان (حزب لله) وفلسطين (حركتي حماس والجهاد) وبالتالي ليس فقدانها لطرف واحد وإنما لثلاث إطراف، وإن وجود الجماعات الإسلامية الأصولية المتشددة، ونتيجة لتوجهات وممارسات تلك الجماعات على نحو ما حصل في بلدان عربية وإسلامية من بينها العراق وأفغانستان وغيرهما، شكل مصدر قلق خشية ان يمتد نفوذ هذه الجماعات لأراضيها وبالتالي يفرض على إيران الدخول على الخط لتقديم الدعم لحليفها من اجل تحقيق حضورها ونفوذها في المنطقة وتشاطر إيران تركيا مخاوفها بخصوص القضية الكردية، ولتلافي تأثيرات تقلص نفوذ حليفها تلجا إيران إلى إيجاد حليف يمكن من خلاله تعويض ما خسرته.

2. سيناريو استمرار الأزمة باتجاهاتها الحالية

يستند هذا السيناريو على افتراض استمرار الوضع الحالي لسورية على ما هو عليه وذلك لأدراك كل من إيران وتركيا بالمكاسب التي يمكن الحصول عليها من استمرار الأزمة بحالتها الحالية وذلك لكون الأزمة السورية محكومة بمعادلات إقليمية ودولية ومحسوبة بموازين القوى، فقد استطاعت إيران من استغلال الأزمة السورية عن طريق انتزاع الاعتراف الإقليمي والدولي بها كقوة إقليمية فاعلة ومؤثرة، فضلاً عن ذلك استطاعت من الولوج إلى الداخل العربي والخروج من العزلة الإقليمية والتقارب وإعادة علاقاتها مع معظم الدول العربية والتي كانت تشوبها التوجس والمخاوف محاولة

استطاعت إيران من استغلال الأزمة السورية عن طريق انتزاع الاعتراف الإقليمي والدولي بها كقوة إقليمية فاعلة ومؤثرة

بذلك الحصول على تأثير دائم على الوضع الراهن ويسمح لها بان تمارس دورا مهما وسمح لها الحضور بقوة في المنطقة وعزز الدور الإيراني الموقف الروسي الدعم لها، ويمكن أن تستعمل إيران استمرارية الأزمة كورقة ضاغطة في المفاوضات حول برنامجها النووي لتحقيق أكثر قدر من المكاسب فضلاً عن كسب المزيد من الوقت نحو تحقيق تقدم في برنامجها، إما تركيا تبني حساباتها الإقليمية على أساس أن استمرار الوضع باتجاهاته الحالية سوف سيتيح لها ذلك لتكون أكثر حضورا في المشهد السوري وبالتالي الحيلولة دون عزلها إقليميا أو تقويض دائرة نفوذها، ولا سيّما وإنها تطمح لتكون نموذجا للحكم للدول التي شهدت حراكا سياسيا في المنطقة، فهي لا تخشى سقوط (الأسد) مثلما ما يراء البعض فهي تخشى حالة الفوضى، وتفضل سورية ضعيفة أفضل حالاً لما يشكله لها النظام من مخاطر على أمنها، فضلاً عن ذلك إنهاء للمشروع الإيراني للتوسع في المنطقة، وانتزاع القوة الإقليمية من إيران بوصفها الموازن الاستراتيجي وقد ساعدها الموقف الأمريكي والأوربي الداعم لها لتكون كأحد المحاور الأساسية الفاعلة بمسار الأزمة السورية.

إنهاء للمشروع الإيراني للتوسع في المنطقة، وانتزاع القوة الإقليمية من إيران بوصفها الموازن الاستراتيجي.

3. سيناريو التغيير نحو إقامة علاقات متوازنة

هذا السيناريو يفترض إدراك كل من إيران وتركيا بضرورة المزيد من التعاون والتنسيق مع الطرف الأخر بخصوص القضايا في المنطقة والاتجاه نحو علاقات متوازنة تضمن مصالحهما دون الدخول في تصعيد فيما بينهما، فقد تسعى تركية لاستعمال بعض الأوراق في المنطقة والمؤثرة كالتراجع من موقفها الداعم للجماعات المسلحة في سوريا وإيقاف دعمها للمعارضة السورية بأسلحة نوعية ودفع مزيد من المقاتلين وربما فتح جبهة داخل لبنان عبر حلفائها تستهدف بها حزب الله والعمل على إنهاء العنف في العراق والضغط على إيران فضلاً عن ذلك تجلى ذلك بالموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني والقيام بوساطة مع الدول الغربية واتفاق الطرفين على تفادي الطابع الطائفي للصراع في سوريا وبتغيير موقفها من المسالة السورية التعاون إما نحو والتنسيق مع إيران لملء الفراغ الناجم في المنطقة بسبب التراجع لبعض القوى وانشغال الدول العربية بقضاياها الداخلية وعجزها من القيام بأدوارها، في المقابل تلجأ إيران إلى تقليل الضغط على دول مجلس التعاون

الخليجي في اليمن أو في مسالة البحرين عن طريق إيقاف التصعيد في اليمن والذي سينعكس بطبيعة الحال على مواقف تركيا ودول مجلس التعاون فضلاً عن عدم تحريك سورية للطائفة العلوية في تركيا وكذلك عدم استعمال الورقة الكردية للضغط على تركيا إذ سوف تكتسب إيران من توتر العلاقات بين تركيا والكيان الصهيوني إيقاف الضغط على حلفائها في المنطقة.

ومن هنا يرجح الباحث السيناريو الثالث (التغيير نحو إقامة علاقات متوازنة)، وهو يعد مرجحا في المستقبل القريب، إذ باتت الأمور تتغير منذ اندلاع الأزمة إلى نقطة تحول لقناعة كل من إيران وتركيا بمصالحهما المتقاربة وأمنهما والتي تذهب بالعلاقات بين البلدين بمزيد من التعاون والتنسيق بدل التنافر وبما تفرضه عليهما طبيعة المدخلات التي باتت تشهدها المنطقة وتعزيزاً لدورهما كقوة إقليمية فاعلة فضلاً عن ذلك أنه يحقق مصالح القوى الكبرى.

فمن المتوقع إن يزداد التعاون والتقارب الإيراني التركي في الفترة المقبلة وخصوصا في ظل تراجع الموازين العربية.

وختاماً، عن طريق ما تقدم يتبين لنا على الرغم من حالة التغيير التي تعرضت إليها المنطقة العربية والتي فاجأت الجميع بسرعة امتدادها إلا أن امتداد الأزمة إلى الداخل السوري فاجئه الجميع وخاصة بالنسبة لكل من إيران وتركيا نظراً للأهمية التي تمثلها سورية لكل منهما إذ تشكل نقطة ارتكاز ونقطة لتلاقي مصالحهما، فقد أصبحت ساحة يقوم كل فريق بتوظيف نفوذه من اجل الاستفادة من تطورات الإحداث في الأزمة السورية ونظرا لكثرة الأطراف الضالعة بالأزمة أعطاها ذلك بعدا إقليمياً، وأدى المحور الروسي والصيني كمحدد في الأزمة السورية إلى أعطاها بعداً دولياً.

إذ اسهم ذلك التعقيد في عدم إيجاد اتفاق كمخرج للازمة إذ إن قاعدة المصالح المشتركة للطرفين الإيراني والتركي تدفع بهما إلى موازنة مصالحهما في سياستهما من اجل الاستفادة على المستويين الإقليمي والدولي فمن المتوقع إن يزداد التعاون والتقارب الإيراني التركي في الفترة المقبلة وخصوصا في ظل تراجع الموازين العربية وعلى الرغم من حدة الأزمة السورية بين الطرفين والتحالفات المتعارضة إلا أنه تبقى هنالك المصالح المشتركة والحيوية بين البلدين وخاصة في القضايا الجوهرية في المنطقة.

الأبواب الثابتة

- **البحث المترجم:** ترجمة: احمد مطر
  لماذا يتحمل الغرب مسؤولية الأزمة في اوكرانيا؟
  الاوهام الليبرالية التي استفزت بوتين
- **متابعات:** عطارد عوض عبد الحميد
  (جمعية حمورابي العلمية)
- **رسائل وأطاريح جامعية** كرار انور ناصر
- **عروض الكتب:** عربي ــ انكليزي د. سناء حمودي ـ رؤى خليل سعيد
- **قراءات في كتب حمورابي:**
  (التقرير الاستراتيجي العراقي الرابع) بسمة عبد المحسن

تحرير: أ. م. د. فايق حسن الشجيري
كلية العلوم السياسية ــ جامعة بغداد

البحث المترجم:

لماذا يتحمل الغرب مسؤولية الأزمة في اوكرانيا؟ الأوهام الليبرالية التي استفزت بوتين

Why the Ukraine Crisis is the West'S Fault

JOHN J. HEARSHEIMER
Forgin Affairs - sep/oct 2014

جون جي ميرشايمر
ترجمة: احمد مطر

وفقاً للرأي السائد في الغرب، تتحمل روسيا المسؤولية الكاملة عن الأزمة الاوكرانية. فالرئيس الروسي حسبما يرى هذا الرأي، ضمّ جزيرة القرم أملاً في احياء الامبراطورية السوفيتية، وقد يسعى في نهاية الأمر لضم أوكرانيا ودول أخرى في شرق أوروبا. من وجهة النظر هذه وفرت اطاحة الرئيس الاوكراني فيكتور يانوكوفيج الذريعة للرئيس الروسي لإصدار الأمر للقوات الروسية للاستيلاء على جزء من اوكرانيا.

إلا أن هذه الرواية خاطئة، الولايات المتحدة وحلفاؤها الاوروبيون يتشاركون أغلب المسؤولية عن الأزمة. السبب الرئيس للمشكلة، هو توسيع الناتو كعنصر أساس في استراتيجية أوسع تهدف إلى اخراج أوكرانيا من الفلك الروسي ودمجها بالغرب. وفي الوقت نفسه، كان كل من توسع الاتحاد الاوروبي شرقاً ودعم الغرب للحركات المؤيدة الديمقراطية ـ بدءً من الثورة البرتقالية في أوكرانيا عام 2004 ـ عوامل حاسمة أيضاً في الأزمة. منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي عارض الزعماء الروس بشدة توسيع الناتو، وفي السنوات الأخيرة اعلنوا صراحة بأنهم لن يقفوا متفرجين على حين يجري تحويل جوارهم المهم استراتيجياً إلى معقل للغرب. وبالنسبة لبوتين كان اسقاط الرئيس الاوكراني المنتخب ديمقراطيا ـ والمؤيد لروسيا ـ القشة التي قصمت ظهر البعير، الأمر الذي يراه الرئيس الروسي ـ وهو محق في ذلك ـ انقلاباً. لذلك استجاب الرئيس الروسي بالاستيلاء على شبه جزيرة القرم خشية أن تتحول إلى قاعدة بحرية للناتو، وعمل على

زعزعة استقرار أوكرانيا إلى أن تتخلى عن طموحاتها في الانضمام إلى الغرب.

ردة فعل بوتين كانت متوقعة، مع كل ذلك كان الغرب يندفع باتجاه الفناء الخلفي لروسيا ويهدد مصالحها الاساسية والاستراتيجية، وهو أمر أكد عليه بوتن مراراً وتكراراً. صدمت النخب في الولايات المتحدة وأوروبا بالأحداث بسبب اقراراهم برؤية مختلة للسياسة الدولية. إذ يميلون للاعتقاد بأن منطق الواقعية لم يعد ذو صلة بالقرن الحادي والعشرين، وبأن أوروبا يمكن أن تبقى حرة وسالمة على أسس المبادئ الليبرالية، كحكم القانون والاعتماد الاقتصادي والديمقراطية. إلا أن هذا المخطط الكبير انحرف في اوكرانيا، وبينت الأزمة هناك بأن الواقعية السياسية تبقى على صلة بالأحداث، والدول التي تتجاهلها تخاطر بوجودها. وبقدر تعلق الأمر بالواقعية، فقد اخطأ القادة الامريكيون والاوروبيون في محاولتهم تحويل أوكرانيا إلى معقل للغرب على الحدود الروسية. الآن وقد اتضحت العواقب سيكون الاستمرار بهذه السياسة غير الحكيمة خطأ كبير.

التحدي الغربي

مع قرب نهاية الحرب الباردة، فضّل القادة السوفيات بقاء القوات الأمريكية في أوروبا وبقاء الناتو قائماً، الأمر الذي يضمن بقاء ألمانيا بعد عودة توحيدها تحت السيطرة. إلا أنهم وخلفاؤهم الروس لم يريدوا أن يتوسع الناتو، وافترضوا أن الدبلوماسيين الغربين تفهموا مخاوفهم. إلا أن ادارة كلنتون فكرت بشكل مختلف، وبدأت منذ منتصف التسعينيات بالدفع باتجاه توسيع الناتو.

حدثت أول جولة توسيع للناتو عام 1999 وضمت كل من جمهورية التشيك وهنغاريا وبولندا. وضمت الجولة الثانية في العام 2004، بلغاريا، استونيا، لاتفيا، لتوانيا، رومانيا، سلوفاكيا، وسلوفينيا. اشتكت موسكو بمرارة من عملية التوسيع منذ البداية. في القصف الجوي للناتو ضد صرب البوسنة عام 1995، على سبيل المثال صرح الرئيس الروسي **بوريس يلتسن** قائلا «هذه أول اشارة لما يمكن أن يحدث عندما يصبح الناتو متاخماً للحدود الروسية. . . . قد يمتد لهيب الحرب إلى كل اوروبا». إلا أن الروس في ذلك الوقت كانوا أضعف من أن يعرقلوا تحرك الناتو باتجاه الشرق، والتي لم

تكن على أية حال تشكل تهديداً طالما لا يوجد من بين الاعضاء الجدد من يملك حدود مع روسيا، باستثناء دول البلطيق الصغيرة.

بعد ذلك بدأ الناتو بالنظر أبعد باتجاه الشرق، ففي قمة الناتو في بوخارست في نيسان 2008، نظر الحلف في مسألة ضم جورجيا واوكرانيا، ودعمت ادارة الرئيس بوش الابن هذه الخطوة، إلا أن كل من ألمانيا وفرنسا عارضاها خشية أن يثير موضوع انضمام جورجيا واوكرانيا للناتو، عداء روسيا بشكل كبير. وفي نهاية الأمر توصل اعضاء الناتو إلى حلّ وسط، لم يشرع الحلف بشكل رسمي بإجراءات منح العضوية، إلا أنه أصدر بياناً أعرب فيه عن دعم تطلعات جورجيا واوكرانيا، وأعلن الحلف بشكل جرئ بأن «هذه البلدان ستكون اعضاء في الناتو».

موسكو لم تر في نتائج قمة بوخارست على إنها حلّ وسط، فقد صرح الكساندر غروشكو وكيل وزير الخارجية الروسي حينذاك قائلاً: «إن انضمام جورجيا واوكرانيا للناتو خطأ استراتيجي جسيم ستكون له عواقب خطيرة على الأمن الاوروبي». وذكر بوتين أيضاً بأن قبول هاتين الدولتين في الناتو سيمثل تهديداً مباشراً لروسيا، وذكرت احدى الصحف الروسية بأن بوتن لمّح صراحة في حديث له مع بوش الابن «**بأنه اذا قُبلت أوكرانيا في الناتو فإنها ستختفي من الوجود**».

كان من المفترض أن يؤدي الغزو الروسي لجورجيا في اب 2008، إلى تبديد أية شكوك بشأن عزم بوتن على منع انضمام جورجيا واوكرانيا للناتو. الرئيس الجورجي ميخائيل ساكاشفيلي الملتزم بقوة بضم بلاده إلى الناتو، قرر في صيف 2008 دمج الاقليمين الانفصاليين ابخازيا واوسيتيا الجنوبية. إلا أن بوتين سعى إلى ابقاء جورجيا ضعيفة ومنقسمة وخارج الناتو، وبعد اندلاع القتال بين الحكومة الجورجية والانفصاليين تدخلت روسيا عسكرياً، وسيطرت على ابخازيا واوسيتيا الجنوبية. وتوضحت وجهة نظر موسكو. إلا أنه وبالرغم من هذا الانذار الواضح، لم يتخلى الناتو عن مساعيه بضم جورجيا واوكرانيا للحلف واستمر بالتوسع الناتو قدماً لضم كل من البانيا وكرواتيا إلى الحلف عام 2009.

وكذلك الحال بالنسبة للاتحاد الاوروبي، فأنه بدأ يتجه شرقا ففي مايس 2008 كشف في مبادرته للشراكة الشرقية عن برنامج تعزيز الازدهار في

بلدان مثل أوكرانيا ودمجها في الاقتصاد الاوروبي. ليس غريباً أن ينظر القادة الروس إلى المبادرة على إنها تهديد لمصالح بلدهم. ففي شباط الماضي قبل الإطاحة بالرئيس الاوكراني يانوكوفيج، أتهم وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الاتحاد الاوروبي بمحاولته تأسيس منطقة نفوذ في أوروبا الشرقية. أن توسع الاتحاد الاوروبي من وجهة نظر الزعماء الروس يعد المقدمة لتوسع الناتو.

في مساعيه لسحب أوكرانيا من دائرة النفوذ الروسي، استخدم الغرب أخر أدواته التي تمثلت بنشر القيم الغربية، وترويج الديمقراطية في أوكرانيا ودول الاتحاد السوفيتي السابق الأخرى، الأمر الذي تطلّب تمويل الافراد والمنظمات المؤيدة للغرب. قدرت **فيكتوريا نولاند** مساعد وزير الخارجية الامريكي لشؤون أوروبا واوراسيا، في كانون اول 2013 حجم المساعدات (الاستثمارات) الأمريكية لأوكرانيا منذ عام 1991، بأكثر من خمس مليارات دولار لمساعدة أوكرانيا في «**بناء المستقبل الذي تستحقه**». وكجزء من جهودها في هذا المجال مولت الحكومة الأمريكية المنحة الوطنية للديمقراطية. وبدورها مولت هذه المنظمة غير الربحية أكثر من 60 مشروعاً، لتعزيز المجتمع المدني في أوكرانيا التي وصفها رئيس المنحة الوطنية للديمقراطية **كارل جيرشمان** «بالجائزة الكبرى». لذلك عدّت هذه المنظمة فوز **يانوكوفيج** بالانتخابات الرئاسية الاوكرانية لعام 2010 تقويضاً لأهدافها، الأمر الذي دفعها لزيادة دعمها للمعارضة والعمل على تقوية المؤسسات الديمقراطية في اوكرانيا.

عندما ينظر الروس إلى (تغيير) الهندسة الاجتماعية في أوكرانيا بواسطة الغرب، فأنهم يشعرون بالقلق من أن روسيا قد تكون الهدف التالي. وهكذا مخاوف لها ما يبررها. فقد كتب جيرشمان في الواشنطن بوست في ايلول 2013، «أن قرار أوكرانيا في الانضمام لأوروبا سوف يعجّل في زوال الايديولوجية التوسعية (الامبريالية) الروسية، التي يجسدها **بوتن**». واضاف على الروس ايضاً، أن يختاروا، وأن **بوتن** قد يجد نفسه خاسراً في النهاية، ليس في جواره القريب فحسب بل في داخل روسيا نفسها».

صنع الأزمة

هذه الحزمة الثلاثية من السياسيات الغربية (توسيع الناتو ـ توسع الاتحاد

الاوروبي ـ تعزيز الديمقراطية) صبت الزيت على نار كانت بانتظار الشرارة التي ستوقدها. وجاءت هذه الشرارة في تشرين الثاني 2013 عندما رفض يانوكوفيج اتفاق اقتصادي كبير تم التفاوض بشأنه مع الاتحاد الاوروبي في وقت سابق، وقبل بدلاً من ذلك بالعرض الروسي بالحصول على قرض بقيمة 15 مليار دولار. أدى هذا القرار إلى بدء الاحتجاجات ضد الحكومة الاوكرانية، والتي تصاعدت في الاشهر الثلاث التالية وأدت إلى موت المئات من المحتجين في منتصف شباط 2014.

تدفق المبعوثون الغربيون إلى كييف حالاً لحل الازمة، وفي 12 شباط توصلوا إلى اتفاق يقضي ببقاء يانوكوفيج في السلطة لحين اجراء انتخابات جديدة. إلا أن الاتفاق انهار بالحال وهرب يانوكوفيج إلى موسكو في اليوم التالي. وتشكلت حكومة جديدة في كييف مؤيدة للغرب ومعارضة لروسيا حتى النخاع، وتضمنت أربعة اعضاء رفيعي المستوى يمكن تصنيفهم بأنهم من الفاشيون الجدد. على الرغم من عدم اتضاح مدى التدخل الأمريكي، إلا أنه من الواضح أن واشنطن دعمت الانقلاب. نولاند وعضو مجلس الشيوخ الأمريكي، الجمهوري جون ماكين شاركوا في التظاهرات المعارضة ليانوكوفيج، فيما صرح السفير الامريكي في أوكرانيا جيفري بايات بعد يوم من الإطاحة بيانوكوفيج، بأن هذا اليوم "**سيكون موضوعا لكتب التاريخ**". وكشفت مكالمة هاتفية مسربة أن نولاند ايد تغيير النظام، وأبدى رغبته في أن يصبح السياسي الاوكراني **ارسينياي ياتسينايك** رئيساً للوزراء في الحكومة الجديدة وتحقق له ما أراد. لا غرابة أن الروس على اختلاف مشاربهم يعتقدون بأن الغرب كان له دور في الإطاحة بيانوكوفيج.

بالنسبة لبوتن فان الوقت للتصرف ضد ما حصل في أوكرانيا وضد الغرب قد حان. بعد 22 شباط بمدة وجيزة، أمر القوات الروسية بالاستيلاء على القرم وبعدها بأيام قلائل دمجها في روسيا. واتضح مدى سهولة المهمة، وذلك بسبب وجود الآلاف من القوات الروسية المتمركزة اصلاً في ميناء سيفاستوبول في شبه جزيرة القرم. وقد سهّل المهمة أيضاً أن 60%من سكان القرم من أصول روسية وأغلبهم يرغب بالانفصال عن اوكرانيا.

وبعد ذلك، بدأ بوتن بالضغط على الحكومة الجديدة في كييف لثنيها عن الاصطفاف مع الغرب ضد روسيا، موضحاً بأنه سيحطم أوكرانيا كدولة

(بالمعنى الوظيفي للدولة) قبل أن يسمح لها أن تصبح معقلاً للغرب على الحدود الروسية. ولتحقيق هذه الغاية قام بتوفير الدعم الدبلوماسي والاسلحة والمستشارين للانفصاليين الروس في شرق اوكرانيا، الذين يدفعون البلاد باتجاه الحرب الاهلية. وقام بحشد جيش كبير على الحدود الاوكرانية مهدداً باجتياح أوكرانيا في حال اتخذت الحكومة اجراءات صارمة ضد المتمردين. وقام أيضاً برفع أسعار الغاز بشكل حاد وطالب الحكومة الاوكرانية دفع مستحقات الغاز الروسي السابقة. وبدأ بوتن باللعب بشكل خشن.

التشخيص

من المفترض أن يتم تفهم سلوك بوتن بسهولة. فقد غزت كل من فرنسا نابوليون، والامبراطورية الالمانية في الحرب العالمية الأولى والمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية عبر الارض الفلاة التي تحد روسيا، واوكرانيا تشكّل دولة حاجزة ذات أهمية استراتيجية كبرى بالنسبة لروسيا. لن يسمح أي زعيم روسي لحلف عسكري كان لمدة نصف قرن عدوها اللدود بالتحرك تجاه اوكرانيا. ولن يقف أي زعيم روسي مكتوف الأيدي على حين يقوم الغرب بتنصيب حكومة في أوكرانيا مصممة على دمج أوكرانيا بالغرب.

قد لا يعجب واشنطن موقف روسيا، ولكن يجب أن تفهم المنطق الذي يقف وراءه. إنها الجغرافيا السياسية، فالقوى الكبرى غالباً ما تكون حساسة تجاه التهديدات المحتملة في جوارها الاقليمي. فالولايات المتحدة لن تسمح لأي قوى عظمى بعيدة بنشر قوات عسكرية في أي مكان من نصف الكرة الغربي (الامريكيتين)، ناهيك عن أن تكون هذه القوات على حدودها. تخيل حجم الغضب في واشنطن اذا قامت الصين ببناء حلف عسكري، وحاولت ضم كندا والمكسيك لذلك الحلف، واخبر القادة الروس نظرائهم الغربيين في مناسبات عديدة، بأنهم يعدون توسع الناتو إلى جورجيا واوكرانيا امراً غير مقبولاً، فضلاً عن أية مساعي لتحويل هذين البلدين ضد روسيا ـ رسالة وضحتها الحرب الروسية ـ الجورجية عام 2008 وضوح الشمس.

يؤكد مسؤولون من الولايات المتحدة وحلفائها الاوروبيون، بأنهم حاولوا أن يبددوا مخاوف روسيا، وبأن على روسيا أن تفهم أن ليس للناتو أية مخططات بشأن ـ أي ضد ـ روسيا. إلى جانب النفي بشكل مستمر بأن توسع الناتو يهدف إلى احتواء روسيا، فإن الحلف لم يضع قوات عسكرية

على أراضي الاعضاء الجدد بشكل دائم. وفي عام 2002 أسس الناتو هيئة تدعى مجلس الناتو ـ روسيا في محاولة لتعزيز التعاون. ولطمأنه روسيا أكثر اعلنت الولايات المتحدة في 2009 بأنها ستنشر نظام الدفاع الصاروخي على سفن حربية في المياه الاوروبية، في البداية على الأقل، بدلاً من نشره على الاراضي التشيكية أو البولندية. لكن أياً من هذه الاجراءات كانت كافية، فالروس ظلوا معارضين بثبات توسيع الناتو وبخاصة لضم جورجيا واوكرانيا للحلف. وفي النهاية الروس وحدهم من يقررون ما يعد تهديداً لهم.

ولمعرفة سبب فشل الغرب والولايات المتحدة بشكل خاص في فهم أن سياسة أوكرانيا هيأت الارضية لصدام كبير مع روسيا- يجب العودة إلى الوراء إلى منتصف التسعينات عندما بدأت ادارة كلنتون بتبني توسيع الناتو، قدم الخبراء مجموعة من الحجج المؤيدة والمعارضة للتوسع، إلا أنه لم يكن هناك اجماع على ما يجب فعله. أغلب المهاجرين من أوروبا الشرقية داخل الولايات المتحدة واقاربهم على سبيل المثال، دعموا بقوة توسيع الناتو رغبة في الحصول على حماية الناتو لبلدان مثل بولندا والمجر. القليل من الواقعيين دعموا سياسة التوسع اعتقاداً منهم بأن روسيا لاتزال تشكل خطراً ينبغي احتواءه.

إلا أن غالبية الواقعيين عارضوا توسع الناتو ايماناً منهم بأن قوة عظمى في طور التراجع، سكانها يغلب عليهم فئة المسنين واقتصادها احادي (يعتمد على تصدير الطاقة والغاز بشكل خاص)، لا تشكل خطر ولا حاجة لاحتوائها. وهم يخشون أن توسيع الناتو سوف يعطي روسيا الحافز لإحداث المشاكل في أوروبا الشرقية. الدبلوماسي الأمريكي جورج كينان، فصّل هذه الرؤية في مقابلة له عام 1998 بعد مدة وجيزة من موافقة مجلس الشيوخ الأمريكي على الجولة الأولى من توسيع الناتو: «اعتقد أن الروس سيردون تدريجياً بشكل عدائي، وسيؤثر ذلك على سياساتهم» وتابع بالقول «اعتقد أن ذلك خطأً مأساوياً. أذ لم يكن هناك مبرر لذلك بتاتاً ـ أي لتوسيع الناتو ـ . فلم يكن هناك تهديد لأي طرف من جانب أي طرف أخر».

ومن جهة أخرى، فأن أغلب الليبراليين ايدوا التوسيع وبضمنهم شخصيات رئيسة في ادارة كلنتون. فهم يعتقدون بأن نهاية الحرب الباردة حوّلت

السياسة الدولية، وأن نظام ما بعد القومية الجديد حلّ محل المنطق الواقعي الذي حكم اوروبا. والولايات المتحدة لم تكن الأمة التي لا غنى عنها فحسب «على حد تعبير وزيرة الخارجية مادلين اولبرايت «بل وايضاً المهيمن «الحميد» ـ لا يشكل خطراً ـ ، ولهذا من المستبعد أن يُنظر اليها في موسكو كتهديد. الهدف من توسيع الناتو، في جوهره، هو جعل قارة أوروبا بأكملها تبدو مثل أوروبا الغربية تماماً.

وهكذا سعت الولايات المتحدة وحلفاؤها لتعزيز الديمقراطية في بلدان أوروبا الشرقية، وزيادة الترابط الاقتصادي فيما بينها، ودمجها في المؤسسات الدولية. وبعد ان كسبوا النقاش في الولايات المتحدة، فأنهم لم يواجهوا صعوبة تذكر في اقناع الحلفاء الاوروبيون في دعم توسيع الناتو. أكثر من ذلك، ونظراً للإنجازات السابقة للاتحاد الاوروبي، كان الاوروبيون أكثر شغفاً من الأمريكان، بفكرة أن الجغرافيا السياسية لم تعد مهمة، وبأن نظاماً ليبرالياً شاملاً يمكن أن يحفظ السلم في اوروبا.

وهكذا هيمن الليبراليين تماماً على هندسة الأمن الاوروبي في العقد الأول من القرن العشرين، حتى أن سياسة الباب المفتوح للنمو والتوسع التي اتبعها الناتو واجهت معارضة لا تذكر من الواقعيين. اصبحت النظرة الليبرالية للعالم عقيدة مقبولة بين المسؤولين الأمريكان. ففي اذار على سبيل المثال، ألقى الرئيس الأمريكي باراك اوباما خطاباً حول الأزمة الاوكرانية تحدث فيه مراراً وتكراراً «عن المثل العليا التي تحفز السياسات الغربية، وكيف أن هذه المثل كثيراً ما هُدّدت بواسطة النظرة التقليدية للقوة». وعكست استجابة وزير الخارجية الأمريكي جون كيري لازمة القرم، المنظور نفسه، «أنك لا تستطيع أن تتصرف في القرن الحادي والعشرين، بأسلوب القرن العشرين وتغزو بلداً أخر بناءً على حجة ملفقة بالكامل».

الأزمة نابعة من اتباع طرفيها منهجين مختلفين. بوتن ورفاقه يفكرون ويتصرفون وفقاً لقواعد المدرسة الواقعية، على حين نظرائهم الغربيين ملتزمين بالأفكار الليبرالية في السياسة الدولية، النتيجة أن الولايات المتحدة وحلفاؤها تسببوا في اثارة أزمة كبرى بشأن اوكرانيا.

بوتن على أنه المسؤول الحقيقي عن المأزق الاوكراني. في اذار وفقاً لصحيفة نيويورك تايمز لمّحت المستشارة الالمانية انجيلا ميركل بأن بوتين لم

يكن عقلانياً، عندما اخبرت اوباما بأن «بوتين كان في عالم اخر». على الرغم من ان بوتين لديه ميول استبدادية، لا شك في ذلك، إلا أنه لا يوجد ما يثبت بأنه مختل عقلياً. على العكس بوتين استراتيجي من الدرجة الأولى، ينبغي ان يُحترم ويُخشى من أي طرف يتحداه في السياسة الخارجية.

يزعم محللون أخرون، بأن بوتين يتأسف لانهيار الاتحاد السوفيتي وعازم على أعادته عن طريق توسيع الحدود الروسية. ووفقاً لهذا التفسير، فأن بوتين بعدما استولى على القرم، فأنه يقوم بجس النبض ليرى اذا ما كان الوقت مناسباً لغزو اوكرانيا، أو الجزء الشرقي منها على الأقل، وسيتصرف بشكل عدواني بالنهاية تجاه الاقطار الأخرى في الجوار الروسي. بالنسبة للبعض من هذا الفريق من المحللين يمثّل بوتين هتلر العصر، وعقد أي اتفاق معه تكرار لخطأ ميونيخ(*)، لهذا يجب ضم جورجيا واوكرانيا للناتو قبل أن تهيمن روسيا على جيرانها، وتهدد أوربا الغربية.

(*) مؤتمر ميونيخ عام 1938، عقد بين رئيس الوزراء البريطاني نيفيل تشامبرلين ورئيس الوزراء الفرنسي ديلادييه وهتلر في مدينة ميونيخ، وفيه أقرت بريطانيا وفرنسا لهتلر مطالبه في تشيكوسلوفاكيا، أملاً في ارضاء هتلر وتجنباً للحرب، ألا أن ذلك لم يحل دون قيام هتلر بغزو بولندا عام 1939، الأمر الذي أدى إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية. ومنذ ذلك الوقت يستخدم مصطلح (ميونيخ) كرمز أو كناية لأي سياسة تهدف إلى تقديم تنازلات أو ابداء مرونة تجاه خصم يُشك في نواياه، خوفاً من أن يطلب المزيد أو أن تكون تلك التنازلات، على حد تعبير ونستون تشرتشل، بمثابة «اطعام تمساح على أمل أن تكون أنت أخر من سيأكله».

متابعات

انتخابات جمعية مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

عطارد عوض عبد الحميد*
أكاديمية وباحثة من العراق

* باحثة في مركز حمورابي ـ طالبة دكتوراه ـ جامعة بيروت العربية.

ارتبط تأسيس جمعية حمورابي بهدف تأسيس فضاء للحوار والتواصل بين المثقفين والباحثين والمهتمين في مجال البحث العلمي محلياً وعربياً ودولياً، ومد جسور التواصل بين الكفاءات العلمية الوطنية والخارجية، وتعزيز التعاون مع المؤسسات الجامعية وباقي الجمعيات العلمية والمؤسسات البحثية ذات الاهتمام المشترك، وكذلك دعم وتشجيع الطلبة والباحثين المهتمين في المشاريع الاكاديمية والبحثية اذا فالهدف من تأسيس الجمعية هو التنمية والوسيلة هي البحث العلمي.

وهذا ما اجازته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية لجمعية حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بإمر وزاري نفذ بكتاب مرقم (3406) صادر في 26/ 8/ 2014. وذلك بعد انعقاد مؤتمرها التأسيسي، الساعة الثانية عشر من يوم الاحد الموافق2 / 11/ 2014، وعلى قاعة الجمعية بمقرها في بغداد ـ عرصات الهندية، وذلك بناءً على طلب مقدم من الهيئة المؤسسة لها، لانتخاب الهيئة الادارية للجمعية، وبحضور ممثلين من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ دائرة البحث والتطوير للأشراف على سير الانتخابات.

وضمت الهيئة العامة للجمعية نخبة من أساتذة الجامعات والباحثين الشباب من حملة شهادات الدكتوراه والماجستير، ولتحقيق الهدف الذي اختطته الجمعية وحتى يصل نتاجها الفكري لأكبر فئة من المهتمين، فقد حرصت الجمعية على إصدار مجلة علمية فصلية محكمة، باسم (مجلة حمورابي

للدراسات) تهتم بالشؤون السياسية والاقتصادية وحقوق الانسان والمجتمع، وتقديم الاستشارات العلمية واعداد البحوث والدراسات، التي تخدم المؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية في المجالات التي تهتم بها الجمعية، هذا بالإضافة إلى إجراء ندوات شبه دورية تناقش الموضوعات الحيوية في الساحة العراقية والاقليمية والدولية، وأقامه المؤتمرات العلمية المحلية والدولية التي تهتم بالشأن المحلي والاقليمي.

رسائل وأطاريح جامعية

عرض: كرار نور ناصر*
باحث من العراق
* باحث في مركز حمورابي ـ طالب دكتورا ـ جامعة بغداد

سياسة الأمن الوطني في العراق بعد 2003

للطالب: علي عبد الهادي المعموري
رسالة ماجستير ــ كلية العلوم السياسية ــ جامعة النهرين ــ 2014

مثل الأمن ركيزةٍ أساسية قامت عليها الدولة منذ القدم، وصولا إلى تبلوره بمصطلح الأمن الوطني بكل تجلياته وعناصره المتشابكة في تركيب معقد يستند على عدة ركائز، تتحدد في المضامين السياسية والسيسوثقافية والاقتصادية والعسكرية. وضمن هذه الفكرةِ، ذهبت الدراسة إلى تناول الأمن الوطني كسياسة عامة للدولة، عبر مساقط تنموية، في محاولة لتقديمِ قراءة في مجمل ما تم في أعقاب العام 2003 من سياساتٍ في هذا الحقل، إذ تم تتبع المسار السياسي الذي صارت إليه عملية إعادة بناء النظام السياسي في العراق، وما تعلق به من بنى اقتصادية وعسكرية، عبر استقراء التحديات التي ورثها نظام ما بعد 2003، وملامحها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية التي تتحد في النهاية تحت عنوان الأمن الوطني العراقي.

وقد وجدت الدراسة أن هناك عدم توازنٍ شاب مجمل استجابة النظام السياسي الاقتصادية والاجتماعية والامنية، فهناك طغيان للمشكلة السياسية على ما سواها، ومن هذه المشكلة نفسها تفاقمت المشكلة الأمنية بمعنى الأمن العام أو السلم العام والاستقرار والبنى الأمنية/العسكرية المسئولة عنه، وتأثر بذات المشكلة الجانب الاقتصادي، الذي خضع للتجاذبات

السياسية، وكل ذلك انعكس على مجمل الوضع الاجتماعي/الثقافي العراقي.

ومن المهم الإشارة إلى إن هذه الأخطاء لم تقتصر على القوى العراقية ولم تتحمل مسؤوليتها لوحدها، بل كانت سمة ملازمة لسلوك الإدارة الأمريكية في العراق، وارتكابها أخطاء جسيمة، وانعدام الأمانة في أداء إدارتها حيال العراق تجاه واجباتهم المتعلقة بجهود إعادةِ الإعمار وتشكيلِ النظام السياسي الجديد، إلا إذا ذهبنا إلى إن هذه الأخطاء كانت متعمدةٌ للوصول بالعراق إلى ما هو عليه اليوم.

إن هذه الأخطاء لم تقتصر على القوى العراقية ولم تتحمل مسؤوليتها لوحدها، بل كانت سمة ملازمة لسلوك الإدارة الأمريكية في العراق.

رغم ذلك لا تنكر الدراسة الجهود التي بذلت في سبيل ترسيخ الأمن الوطني، والخطوات التي تم اتخاذها في هذا الشأن، والتي كمنت أسباب كثيرة وراء عدم تحقيقها للكثير من الغايات التي هدفت إليها، من عوامل داخلية وخارجية، أثرت ولا تزال على الأمن الوطني العراقي، إذ يشار على سبيلِ المثال لا الحصر إلى إصدار استراتيجية الأمن الوطني العراقي، والاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق، وخطة التنمية الوطنية للسنوات (2010 ـ 2014)، والمبادرة التعليمية، والعمل على رفع المستوى المعيشي للموظفين، وإسقاط الديون الخارجية، وإخراج العراق من عزلته الدولية، ورفع العقوبات الدولية عنه، ناهيك عن تحقيق الدستور، وتشكيل العديد من المؤسسات والأجهزة الحكومية المعنية بموضوع الدراسة. فقد واجه الأمن الوطني العراقي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي مشكلة إعادة بناء النظام السياسي، ضمن اهتزازات عميقة على مستوى الثقافة الوطنية والاقتصاد، في ظل انفجار قوي للمجاميع المسلحة، وهو ما جعل القرار السياسي في الشأن الأمني يخضع للمشاكل الداخلية وما يترتب عليها من خلاف سياسي، وللتأثيرات الإقليمية والدولية الباحثة عن مصالحها. الأمر الذي جعل السياسات الأمنية في المرحلة الأولى تتوجه إلى اتخاذ الطابع العسكري التقليدي في التفكير بشأن الأمن الوطني، وانشغلت الحكومة بإعادة تشكيل الأجهزة الأمنية، وهيكلة مؤسساتها، ناهيك عن إعادة بناء المؤسسات السياسية نفسها التي واجهت خلافات سياسية اكتنفت مجمل (العملية السياسية) حجر الزاوية في

واجه الأمن الوطني العراقي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي مشكلة إعادة بناء النظام السياسي، ضمن اهتزازات عميقة على مستوى الثقافة الوطنية والاقتصاد.

الاختلال الذي اعترى السياسة الامنية في العراق في أعقاب العام (2003)، وألقى بظله على بقية أركان الأمن الوطني العراقي، وعرقل أي جهد تجاه رسم سياسة عامة سليمة للأمن الوطني، وأخذت تلك الخلافات تتضخم بمستويات متداخلة بين السلطات الثلاث.

كما أن الخلافات حول النصوص الدستورية جرّت القوى السياسية إلى نقل مشاكلها وخلافاتها إلى داخل كل سلطة على حدة، فضلاً عن المشاكل بين السلطات الثلاث، وعلى مستوى البلاد بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية. الأمر الذي جعل الوقع الامني يعاني من فجوة بين القرارات والخطط الرسمية، وما يتم تطبيقه منها بالفعل، فصدور استراتيجية الأمن الوطني العراقي كانت نقلة نوعية في التفكير بالأمن الوطني على المستوى الرسمي، انتقلت به من النظرة الاحادية إلى نظرة شاملة تغطي كافة أركان المفهوم، فضلاً عن التعاون والاشتراك في صياغة تلك الاستراتيجية بين كافة مؤسسات الدولة، لكنها لم تأخذ طريقها الفعلي إلى القرار والتخطيط ضمن السياسة العامة للدولة، وغابت في السنوات التي تلت صدورها عن خطاب الدولة العام بشأن الأمن الوطني.

السياسة الخارجية الروسية تجاه سوريا منذ عام 1992 وآفاقها المستقبلية

الطالبة: حنان علي إبراهيم
أطروحة دكتوراه ــ كلية العلوم السياسية ــ جامعة بغداد ــ 2014

تبحث هذه الأطروحة السياسية الخارجية الروسية بإزاء سوريا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وكيفية تجاوز روسيا الاتحادية معضلة الانهيار والعمل على صياغة سياسة خارجية فاعلة في ظل التحديات الكبيرة التي واجهتها سواء على صعيد بيئة دولية متحولة وهيمنة أمريكية على النظام الدولي أو فيما يتعلق بأزمات داخلية متعددة، إذ أنَّ طبيعة التّحولات الدولية كان لها انعكاسات بالغة الأثر في سياسة روسيا الخارجية التي انطوت على تغيير واضح في طبيعة الأهداف والمصالح والأدوار والتحالفات الخارجية. ونتيجة لذلك حاول القادة الروس انتهاج سياسة جديدة مغايرة عن سياسة الاتحاد السّوفيتي السابق، قائمة على مبدأ التوازن في علاقاتها مع كل الأطراف وفقاً لمبادئ السياسة الخارجية الروسية الجديدة.

وترى الاطروحة ان السياسية الخارجية الروسية بدأت بانتهاج سياسة جديدة تجاه سوريا وخاصة بعد وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى السلطة في العام 2000 الذي استطاع استنهاض روسيا وإعادة هيكلة واقعها الداخلي سياسياً واقتصادياً لتجاوز أزماتها الداخلية ومن ثم تطوير سياستها الخارجية بشكل يصعب تجاهله، اعتماداً على سياسة حكيمة تنطوي على ضمان المصالح الروسية بواقعية وبراغماتية واضحة، ولهذا عقدت الآمال على سوريا من جديد، لكونها نقطة مهمة لروسيا في عملية توسيع منطقة نفوذها في (الشرق الاوسط)، وذلك وفقاً للرؤية التي وضعها الرئيس فلاديمير بوتين لسوريا لتكون موطئ قدم للروس في المنطقة، مع وجود مصالح اقتصادية وعسكرية واستراتيجية لروسيا في سوريا توضحت عن طريق الجهد الذي تبذله في الحفاظ على تلك المصالح. في الوقت الذي يشهد فيه العالم الإصطفافات السياسية والاقتصادية وانكفاء واضح للقوة الأمريكية وانتهاء تدريجي لعصر القطبية الأحادية بعد فشل السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط وحروبها في كل من أفغانستان والعراق، وهذا ما أهلَّ روسيا الاتحادية للمشاركة في الساحة السياسية الدولية بكفاءة ومهارة نظراً لما تتمتع به من مميزات مكنتها من أن تكون لاعب أساس في (الشرق الأوسط) يلجأ إليه الفرقاء في هذه المنطقة في بعض الاحيان للعب دور الوسيط المقبول به من قبل جميع الأطراف.

انطلاقاً من هذه الاعتبارات، بدأت روسيا محاولاتها لفك أو حلحلة القيود التي تحاول الإدارة الأمريكية فرضها على الدور الروسي ومن في عدة جهات، حتى باتت هذه المعطيات تترك أثرها على سياسة روسيا الخارجية التي صرح عنها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مؤخراً بالقول «إنَّ روسيا أظهرت للغرب الكثير من نقاط الضعف وأنَّ الوقت قد حان لإظهار نقاط القوة»، وفي ذلك إشارة واضحة إلى وجود استراتيجية جديدة لدى روسيا بدأت تتبعها من أجل التعامل مع الواقع الدولي الجديد الذي تريد من خلاله إظهار موقعها الحقيقي كقوة عالمية في ظل نظام متعدد الأقطاب قادرة فيه على المنافسة أضفى هوية جديدة لروسيا المعاصرة. حيث برزة هذه الهوية عبر الأزمة السورية.

إذ أصبحت روسيا الاتحادية الداعم الأساس والمدافع عن النظام في سوريا في المحافل الإقليمية والدولية والمساند لمواقفه محققةً نجاحات واضحة في

مواجهة القرارات والمواقف الغربية والأمريكية لأول مرة في المنطقة، وهذا بحد نفسه شكلّ عامل قلق للولايات المتحدة الأمريكية التي ترى في هذه السياسة محاولة للحد من هيمنتها ونفوذها، ناهيك عن كون أن هذه البقعة من (الشرق الأوسط) هي آخر موقع لروسيا على البحر الأبيض المتوسط بعد خسارة نفوذها في شمال أفريقيا والعراق. ان هذه السياسة تبرز لنا قدرة روسيا الاتحادية على استثمار التغييرات الحاصلة على الصعيد الإقليمي والدولي بشكل إيجابي، لتثبت إن باستطاعة روسيا تأدية دور فعال في المنطقة منافس للدور الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وبما يمكن توظيفه عربيا للاستفادة من هذا التنافس خدمة لقضاياهم مع انتفاء التناقض بين مصالح العرب والروس، الذي قد يكون محطة انطلاق نحو التعاون على أساس المصالح المتبادلة.

عروض الكتب العربية

رؤى خليل سعيد*
باحثة من العراق

* باحثة في مركز حمورابي

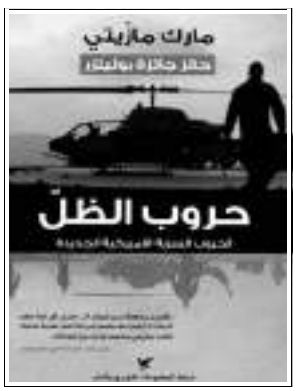

حروب الظل:
الحروب السرية الأمريكية الجديدة

المؤلف: مارك مازيتي، ترجمة انطوان باسيل

الناشر: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2015.

باتت الأطر التاريخية للحربين في افغانستان وفي العراق معروفة جداً الآن، لكن حرباً منفصلة ومتوازية خيضت منذ أكثر من عقد وهي بمنزلة انعكاس قاتم لـ «الحروب الكبرى» التي شرعت فيها أميركا بعد هجمات الحادي عشر من ايلول/ سبتمبر. ولاحقت أميركا اعداءها في حرب ظل خيضت عبر العالم واستخدمت فيها روبوتات قاتلة وقوات عمليات خاصة. ودفعت المال لأنشاء شبكات تجسس خفية واعتمدت على ديكتاتوريين متقبلين وعلى اجهزة استخبارات اجنبية لا يعول عليها. وعلى جيوش غير منظمة عملت بالوكالة. في المناطق التي لا تستطيع الولايات المتحدة ارسال قوات برية إليها، ارسلت شخصيات هامشية لتؤدي ادواراً أكبر من حجمها.

وهذا ما يحاول الكتاب تحليله: الحرب التي امتدت عبر قارات متعددة، من جبال باكستان إلى صحارى اليمن وشمال افريقيا ـ ومن الحروب القبلية

الجياشة في الصومال إلى الادغال الكثيفة في الفيليبين وقد وضع اسس الحرب السرية رئيس جمهوري محافظ واعتنقها ديمقراطي ليبرالي اصبح مفتونا بما قد ورثه. ورأى فيها الرئيس باراك اوباما بديلاً من الحروب الفوضوية والمكلفة، التي تطيح حكومات وتتطلب سنوات من الاحتلال الأميركي.

فان النوع الجديد من الحرب خال من أي كلفة أو من الاخفاقات ـ عملية جراحية من دون تعقيدات. وليست هذا الحال. فنهج المبضع خلق من الاعـداء بقدر ما قلص منهم. واثار الاستياء بين الحلفاء السابقين وساهم احيانا في عدم الاسـتقرار وحتى وهو يحاول دفع النظام إلى الفوضى. وقد عطـل الاليات الطبيعية لكيفية دخول الولايات المتحدة كأمة في الحرب، وحول الرئيس الامريكي إلى الحكم النهائي في شأن حياة أو موت شعب معين في ارض بعيدة. وحظي هذا النوع من الحرب بنجاحات عديدة بما فيها النهـاية قتل اسامة بن لادن واتباعه المؤتمنين لديه بشـدة. لكنه ادى أيضاً إلى تسهيل خوض الحرب وبات من الاسهل الان على الولايات المتحدة ان تنفذ عمليات قتل في اقاصي الارض أكثر من أي زمن اخر في تاريخها. وما يلي هو قصة التجربة التي دامت أكثر من عقد وما اظهره المختبر من نتائج.

وفقا لعدد من المحللين فان المحصلة النهائية من الحروب السرية أو حروب الظل ويحلو لبعض المحللين تسميتها، هي اشتعال مناطق بالكامل في صراعات طائفية عرقية ودفع دول نحو حافة الهاوية، وارتفاع معدلات الاقتتال الأهلي وانتشار القاعدة والجماعات التابعة لها بشكل غير منطقي وغير مفهوم في معظم الدول التي أعلن فيها قوات النخبة إنها قد «أنجزت المهمة»، يبدو الوضع حاليا وكأن تنظيم القاعدة هو من يحكم فعليا معظم المناطق الحدودية في الشرق الأوسط.

* * *

حروب العملات
افتعال الأزمة العالمية الجديدة

المؤلف: جايمس ريكاردز

ترجمة: انطوان باسيل

الناشر: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2014.

تعتبر حرب العملات التي يخوضها بلد ضد آخر عن طريق الخفض التنافسي لقيمة العملة واحدة من أكثر النتائج تدميرا للاقتصاد الدولي والاشد اثارة للخشية. وهي تعيد احياء شبح الكساد الاقتصادي الكبير عندما انخرطت الامم في عمليات الامتلاك بلا رحمة المتمثلة في خفض قيمة العملة وفرض التعريفات الجمركية، ما ادى إلى انهيار التجارة العالمية. والكتاب يحلل هذه الظاهرة عبر ربط الحروب بالعملات التي يصفها بالمفارقة إذ يجعلها في صميم حروب العملات، إذ يربط بين السياسة النقدية الداخلية للبد وبين قيمة العملة الخارجية، فالمحنة الداخلية هي التي تحرك حروب العملات بالرغم من إنها تخاض دوليا، اذ إنها تبدأ في مناخ من النمو الداخلي غير الكافي. والدولة التي تشرع في سلوك هذا الطريق تواجه نموذجيا نسبة عالية من البطالة ونموا منخفضا أو متراجعا ونظاما مصرفيا ضعيفا ومالية عامة متدهورة. ويصعب في مثل هذه الظروف توليد النمو عن طريق وسائل محض داخلية فيصبح تعزيز التصديرات عن طريق خفض قيمة العملة محرك الملاذ الاخير للنمو.

ويقدم الكتاب نموذجاً عن العملات التي يصفها بالمفارقة وهو الدولار. فالعالم اليوم يخوض حرب عملات جديدة، وازمة ثقة جديدة بالدولار باتت على الطريق، وللدولار مسار غير قابل للدعم وهو بالتالي لن يحافظ على ديمومته، وسينضم مع الوقت إلى حشد من عملات الاحتياط المتعددة، سيخضع لحقوق السحب الخاصة، سينتعش عبر الذهب، أو سيسقط في الفوضى مع احتمالات تصريفية أو زواله. ويبدوا استخدام عملات الاحتياط المتعددة الاقل احتمالا من بين هذه النتائج الاربع لأنه لا يحل مشكلات الدين والعجز بل ينقل المشكلة من دولة إلى أخرى في استمرار لحرب العملات الكلاسيكية.

وان الكاتب في كتابه عن حروب العملات يشكل حتما كتابا عن الدولار ومصيره، فالدولار بكل اخطائه وضعفه، وهو محور مجمل نظام العملات العالمي والاسهم والسندات والمشتقات والاستثمارات من كل نوع. وفي حين تشكل كل العملات، بحكم التعريف، نوعا من القيمة المخزونة فان الدولار يختلف، فهو مخزن للقيمة الاقتصادية في امة قيمها الاخلاقية استثنائية تاريخا وتشكل بالتالي (نورا للعالم)، ولا يمكن الشروع في خفض قيمة الدولار من دون الانتقاص من تلك القيم ومن هذه الاستثنائية، وقد حاول الكاتب تقديم تحذير عادل من الاخطار المنتظرة وأنه يشكل بوصلة تساعد في ادارة الدفة بعيدا عنها.

وهنا تكمن قيمة الكتاب عبر التنبيهات التي يحملها للدول بضرورة الاعتماد على احتياطي نقدي متعدد العملات والمحافظة على المخزون من المعدن النفيس لضبط بوصلة السياسات النقدية الوطنية التي باتت جزاء من السياسات النقدية العالمية.

الممنوع والممتنع نقد الذات والمفكرة

المؤلف: علي حرب

الناشر: المركز الثقافي العربي بيروت، 2011.

أن النقد المنتج الفعال لا يأتي من فراغ، وانما يأتي من الدخول على القضايا الفكر من مداخل جديدة. هذا ما فعلة كبار النقاد امثال ديكارت وكنط وهيغل ونيتشه وفوكو وسواهم من الفلاسفة الكبار. فكل واحد منهم افتتح حقلا جديدا للتفكير، أو استخدم منهجا مغايرا في الدرس والتحليل، أو استثمر عدة مفهومية أكثر فاعلية ومردودية، بهذا لا يدور النقد في حلقة مفرغة، ولا يكون مجرد شرح أو شرح للشرح. بل يصبح مجالا لمعالجات جديدة ومبتكرة. أي ان النقد ادة تقويم خاصة النقد المنطلق من تقويم الذات لتقويم الفكر الاخر، واليوم يمارس هذا النقد الذي افتتح بدرس الخطابات وتحليلها. وعني الباحث بالخطابات هذه المنطوقات التي لا نكلف عن

انتاجها وتداولها أو تدوينها، قبل ذلك كان يجري التعامل مع الخطاب بوصفه مرآة المعنى والناطق بلسان الذات القاصدة أو المتكلمة، بعد النقد يتحول الخطاب من اداة إلى منطقة وجود، ويمسي كونا من الرموز والاشارات.

واشار الباحث على ان المفكر لا يتعلق بفكرة معينة، ولا يلتزم بمشروع فكري خاص، أنه بالعكس يمارس فاعليته بالانفكاك عن الالتزامات العقائدية والمشاريع الفكرية. ذلك أنه اذا كان في كل تفكير جانب غير مفكر فيه، فان ممارسة التفكير بصورة منتجه وفعالة تعني ان يخضع المرء للنقد والفحص، اجهزته الفكرية وكل ما يفكر به وفيه، بغية الكشف عما تمارسه اشكال الفكر وانظمة المعرفة من النسيان والاستبعاد.

ومن هنا فان الباحث يقول ان المفكر العربي واقع في عنق الزجاجة، أي في المأزق الذي يجعله عاجزا عن ابتكار الحلول والمعالجات للأسئلة التي يطرحها أو للمشكلات التي يثيرها، اذ لا مراء عند الباحث، ان الفكر على الساحة العربية لم يعد وكان عليه ايام الافغاني ومحمد عبده، بل هو لم يبق على ما هو عليه عندما كتب زكي نجيب محمود كتابه: تجديد الفكر العربي. اذ لا شك اننا نشهد اليوم محاولات فكرية نقدية لا تخلو من الجدة والاصالة. ثمة تغييرات حصلت على هذا الصعيد سواء في اللغة والمصطلح، أو في الرؤى والمناهج، أو في الموضوعات والمسائل.

واخيراً يمكن القول ان العرب لم يشهدوا انجازات كبيرة، على الصعيد الفكري، تضاهي ما انجز وينجز في الغرب الحديث أو المعاصر. وانما الذي اوضحه الباحث ان محاولات التجديد قد تعرقلت أو احبطت، بقدر ما جرى التعامل مع مقولة التجديد عن طريق مضامين ايديولوجية قومية أو دينية، عربية أو اسلامية، أو عن طريق مضامين اجتماعية، طبقية وهو شأن الماركسيين مع اطروحاتهم ومقولاتهم.

* * *

داعش خرائط الدم والوهم

المؤلف: محمود الشناوي

الناشر: دار روعة للطبع والنشر والتوزيع، 2014.

أن ظاهرة الارهاب، ظاهرة معقدة ومترابطة ومتشابكة، يصعب فهمها وتحديد جميع العوامل والاطر المؤثرة فيها، ما لم تحليلها بهدف تقديم التوصيف الدقيق والموضوعي لها، مع تقديم الحلول المناسبة والعملية حتى يتم مواجهتها فكريا، وتحليل شديد لمجريات الامور، خاصة بالعراق التي شهدت اهم التحولات في مسيرة انشطار التابعين لتنظيم قاعدة الام، بداية من ابو مصعب الزرقاوي مؤسس التوحيد والجهاد الذي اخذ مسار الصعود والتحول، ليصل بالجهاديين إلى محطه داعش.

وتطرق الباحث في كتابه ان «داعش» حاليا بعد اعلان دولة الخلافة التي تذوب فيها كل التنظيمات المتشددة، وحتى المقاتلين الذين ينتمون فقط لعشائر سنية، انتفضت فقط ضد السياسة الطائفية لحكومة نوري المالكي، وممارسات الاقصاء والتهميش التي مورست ضد اهالي المناطق السنية في المحافظات التي تعتبر اساسا لدولة «داعش» وهي الانبار ونينوى وصلاح الدين.

لهذا اشار الباحث إلى ان الحال العراقية انتجت ما يمكن ان نسميه انحرافا عن استراتيجية القاعدة، عن طريق الاكتفاء برحيل العدو البعيد عن الارض، إذ تؤكد مجريات الاحداث الحالية ان هدف الجهاد في العراق هو اقامة للدولة للسنة فيه، بدلا من استدراج العدو البعيد وهو ما يمكن ان نعتبره تحولا كبيرا في استراتيجية القاعدة الام، وهو نهج حرص الزرقاوي عليه منذ البداية واكدته ممارسات البغدادي وهو ما يمكن ان نسميه عرقنه الجهاد بدلا من الحفاظ على طابعه العولمي.

لهذا يمكن القول ان قيادات «داعش» لعبت على وتر التطرف القبلي الحزبي وليس الديني في مناطق السنة، ولهذا كان انخراط عدد كبير من ابناء البعثيين

في القتال مع «داعش»، لهذا يمكن اعتبار ما حدث في الموصل والانبار وصلاح الدين وديالى، وهو الشعور بمجيء لحظة الانقلاب والعودة إلى الماضي القريب، وهو شعور استطاع البغدادي تسخيره للامساك بالأرض، ثم الانطلاق لتحقيق هدف «الدولة الاسلامية».

ولعل هذا ما ارادته القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية، والذي يهدف إلى اعادة صياغة شكل المنطقة بالكامل، وهو الأمر الذي انتج سيناريوهات الثورة، والاسلمة، وقدم «داعش» ومن يدور في فلكها، على إنها الملخص الذي يجب ان يهدم ليعيد البناء من جديد.

وفي النهاية قد حاول الباحث في كتابه التركيز على اسس الفكر واليات التنظيم وسبل المعالجة والمكافحة، لا سيما سبل المواجهة الفكرية للمنهج التكفيري الظلامي، فتحليل الارهاب واستراتيجية بشكل عملي وعلمي وباطار مدروس، وتفعيل الجهد الاستخباري، وتأهيل المحققين ضمن اطار استراتيجية امنية وطنية، تعمل بتحسينات انظمة الجودة الامنية الشاملة، يسهم في نهاية المطاف في تحقيق الاستقرار الامني المنشود والحد من الجرائم الارهابية، واذا ما ضبطت الحدود ومنع التسلل والتهريب، وتوافرت النية والإرادة الصادقة عند رجال الشرطة بوجه عام والمحققين وضباط الاستخبارات بوجه خاص، وتضافرت جهود الاجهزة الامنية مع جهود مؤسسات المجتمع وتكاملت معها، فانه يمكن محاصرة هذه الرقعة المظلمة من تاريخ منطقتنا وديننا الوسطى الحنيف.

التكامل الاقتصادي العربي

المؤلف: عبد الكريم جابر شنجار

الناشر: دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

هناك العديد من المسوغات التي تبرز الاهمية القصوى للتكامل الاقتصادي العربي في هذا الوقت من حياة امتنا العربية التي تعيش اخطر الصراعات الداخلية في ظل ما يسمى بالربيع العربي، بعد ان تعرض بعض اقطارها

للاحتلال المباشر والتدخل في شؤون بعضها الاخر من قبل الدول الاقليمية المجاورة وتحول طموحات الشعوب العربية إلى أوهام بسبب ضعف مؤشرات اداء التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تكون مجموعة الدول الخليجية العربية الاستثناء الوحيد بحيث استطاعت نقل معظم مواطنيها إلى مصاف دول الرفاه الاجتماعي.

واشار الباحث إلى ان مسيرة التكامل الاقتصادي العربي يرجع عمرها إلى أكثر من ستين عاما عندما عقدت اول اتفاقية في مجال التعاون العربي المشترك بشأن تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها والمتمثلة باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت عام 1953 وانتهاء بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 1997 ومع ذلك لا توجد مؤشرات واضحة تحققت على صعيد الواقع الفعلي بحيث يشعر المواطن العربي هناك فضاء عربي مشترك يستطيع من خلاله التنقل بحرية تامة واستثمار امواله في أي دولة عربية.

واستطرق الباحث لمجريات الاحداث بعد اندلاع الأزمة المالية العالمية الذي التمس بوضوح حدة التناقضات واختلاف الرؤى بين مصالح داخل المعسكر الرأسمالي على عكس ما جرى في اتفاقية بريتون وودز عندما كانت المباحثات تجري بين مجموعة صغيرة من الدول ذات وجهات النظر المتشابهة.

اما الحديث عن اقامة نظام اقتصادي جديد ليس من السهولة بمكان مع ان الجميع مقتنع بمساوئ الاقتصاد العالمي الحالي، وعلى هذا الاساس جاءت العديد من المصطلحات التي تدور حول الاصلاح أو التغير والرغبة في بناء نظام مالي دولي أمن من معسكر الاقتصاد الراسمالي عبر مجموعة العشرين، وتوصل الباحث إلى ان ما مطلوب ليس التغير الجذري المنشود من قبل مجموعة الدول المتقدمة وانما مجرد اعادة النظر في عمل المؤسسات المالية المتعددة الاطراف بشكل عام وخصوصا صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي.

عروض الكتب الأجنبية

د. سناء حمودي*
باحثة وأكاديمية من فلسطين

* تدريسية ـ جامعة بيروت العربية

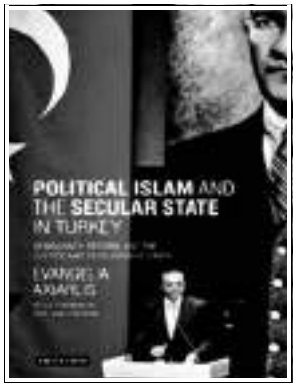

Political Islam and the Secular State in Turkey

Democracy, Reform and the Justice and Development Party

Evangelia Axiarlis

I.B. Tauris, 2014

يقدم هذا الكتاب دراسة شاملة عن حكم حزب العدالة والتنمية في تركيا، ولم يكن نجاح حزب العدالة والتنمية في تركيا في انتخابات عام 2002 وتوليه السلطة بالأمر السهل، فقد أدى إلى إثارة المخاوف في الغرب من أن تركيا لم تعد تلك الدولة التي يمكن الاعتماد عليها في توفير سد أمام نمو الإسلام المتطرف في الشرق الأوسط. وبعد أن كانت تركيا تعتبر في الغرب نموذجاً للعلمانية والحداثة في العالم الإسلامي، بات ينظر إليها حالياً على إنها تحت تأثير الإسلام الزاحف مع حزب العدالة والتنمية.

إلى أي مدى أثر وصول الحزب في حياة المواطنين الأتراك؟ وهل حكومة أردوغان التي قامت على أسس إسلامية قادرة على إنجاز إصلاح سياسي؟ هذا ما تحاول الكاتبة أن تقدمه في كتابها.

فالأجواء في تركيا اليوم تختلف عن الأجواء التي ورثها حزب العدالة

والتنمية عشية الانتخابات في العام 2002، وقد أثمرت سياسة الحزب في عدة مجالات، إذ أن برنامج الحكومة كان شاملا.

فقد فتحت الحكومة آفاق جديدة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فقامت بإصلاحات اقتصادية، وحملات على الفساد السياسي، وإصلاحات ديمقراطية، وتناغم مع الاتحاد الأوروبي، وتعديلات دستورية وتقارب مع الأكراد، وسياسة خارجية استباقية نحو استراتيجية صفر مشاكل.

رغم ذلك فإن الأتراك «الكماليين» يعارضون ويشككون بسياسة الحزب، وبشكل خاص العسكريين والسلطة القضائية والأحزاب المعارضة. ويعتبرون أن هناك أهداف مخفية في سياسة الحزب.

«العلمانية» و «الإسلام السياسي»، ما دور المصطلحين في تركيا؟

النمط الحازم للعلمانية التركية، الذي يشبه النموذج الفرنسي، ليس هو الشكل الحقيقي للعلمانية. فالدولة الكمالية تقليدياً تدخلت في الحياة الخاصة للمواطنين المتدينين، إلى حد إنها احتكرت أشكالا شرعية للتعبير الديني، وروجت لنوع معين من الإسلام.

إن ظهور الإسلام السياسي في تركيا، كان رداً من قبل أولئك الذين شعروا أنهم محرومون، ومهمشون، ومغلوب على أمرهم من قبل الكماليين بسبب التشريعات القاسية بالنسبة للدين وملحقاته.

وبهذا فإن الإسلام السياسي لم يوجد من فراغ، بل بسبب ظروف غريبة عن تركيا. وبشكل خاص في وجه العلمانية الكمالية، أي أن التطبيق الخاطئ للعلمانية هو الذي أوجد الإسلام السياسي في تركيا.

ترى الكاتبة، أن حزب العدالة والتنمية ليس حزباً إسلامياً، ولا حزب إسلام سياسي. إذ إن برنامجه وأولوياته مشتقة من إيديولوجية الديمقراطية المحافظة، وهو النموذج السياسي الذي ابتدعته حكومة حزب العدالة والتنمية. وعند محاولة استكشاف هذه الإيديولوجية تبرز ثلاثة افتراضات أو مبادئ هي: الليبرالية، والإسلام كعلامة ثقافية للهوية، والتعددية.

وحسب حزب العدالة والتنمية، فإن العلمانية يجب أن تحمي الحرية الدينية،

وعلى الدولة التركية العلمانية، أن تكون متسامحة تجاه من يمثلون الإسلام، وتمتنع عن التدخل في أمور تتعلق بالشعائر الدينية المقدسة. وبهذا فإن الإسلام لا يشكل تهديداً للمؤسسة الكمالية، بل يشكل هوية ثقافية للشعب التركي.

في جميع الأحوال، أثبت حزب العدالة والتنمية حتى الآن، أنه مغامر جداً ومرن جداً، والجمهورية التركية، بقيادة حزب العدالة والتنمية في القرن الحادي والعشرين، تمكنت من عبور عقبات هامة جداً.

Popular protest in the new middle east
Islamism and post - Islamist politics
Edited by:
Are Knudsen and Basem Ezbidi
New York: I.B. Tauris, 2014.

يدرس الكتاب الربيع العربي الذي شكل تحوّلا جذرياً في منطقة الشرق الأوسط، إذ انتقلت الأنظمة من السلطوية إلى الحركات الإسلامية المقموعة منذ زمن والتي تمكنت من الوصول إلى السلطة عن طريق الانتخاب، والكتاب يقدم قراءة عن التحولات المفاجئة في الشرق الأوسط الجديد ويضع احتمالات عن مستقبل المنطقة، إذ يلقي الضوء على الاضطرابات التي اندلعت في عدد من دول المنطقة، كمصر وتونس، وهما الدولتان اللتان شكلتا العنوان الأول لهذه الاحتجاجات الشعبية.

ففي أعقاب الحركات الاحتجاجية التي اندلعت في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أواخر العام 2010 وبداية العام 2011، ظهرت إلى العلن حركات إسلامية متفاوتة الانتماءات، وهذا ما حصل في مصر في مرحلة ما بعد مبارك وفي تونس في مرحلة ما بعد بن علي.

إذاً، فالاحتجاجات الشعبية في الشرق الأوسط الجديد تدرس التصورات

الإسلامية للوصول إلى مرحلة المشاركة السياسية والاندماج في العالم العربي. وتطرح الاحتجاجات سؤالا حول ما إذا كانت السياسات الإقليمية قادرة على التمييز فيما يتعلق باستراتيجية الحركات الإسلامية المتباينة أو فيما يتعلق بالتحديات التي تواجهها هذه الحركات في الدول التي يعملون داخلها.

وأن هذه الاحتجاجات تقدم تحليلا للأيديولوجيات الخاصة بالحركات الإسلامية، والتي تتراوح بين دول يسيطر الإسلام عليها، كإيران مثلا؛ أو تسيطر عبر الحزب الحاكم كتركيا، أو يشكل الإسلام جزءاً من الائتلاف الحاكم كلبنان؛ أو ضمن أقلية برلمانية وفي الأردن واليمن.

وهنا تظهر مسألة المشاركة السياسية، وضمناً، الاندماج في الأنظمة السياسة القائمة، كقضية بالغة الأهمية بالنسبة للحركات الإسلامية، إذ أن بعضها، يتطلع إلى لعب دور الطليعة الثورية، وبعضها رفض مفهوم المشاركة بشكل صريح.

وهناك حركات أخرى، على وجه الخصوص أولئك الذين طوروا لهم قاعدة شعبية في الخارج ويتحركون في دول إذ تجرى الانتخابات المحلية أو الوطنية، حاولوا استغلال مسألة المشاركة السياسية، إما كوسيلة للوصول إلى السلطة السياسية، أو كوسيلة للتأثير في السياسة العامة.

بشكل عام، يقدم هذا الكتاب، دراسة منهجية لمجموعة متنوعة من الأمثلة على تصرفات الحركات الإسلامية، بدءاً من أولئك الذين يستخدمون تكتيكات عسكرية متشددة إلى الذي يعتمدون نهجاً أكثر اعتدالا. إضافة لذلك، يقدم الكتاب دراسة عن تأثيرات التجارب المتنوعة للمشاركة السياسية والاندماج على الحركات المعنية والاتجاهات الإسلامية الأوسع في منطقة الشرق الأوسط، ما يجعل هذا الكتاب حيوياً بالنسبة للباحثين حول تأثير الدين على السياسة والعكس بالعكس.

The foreign policies of the Middle East states (2nd edition)

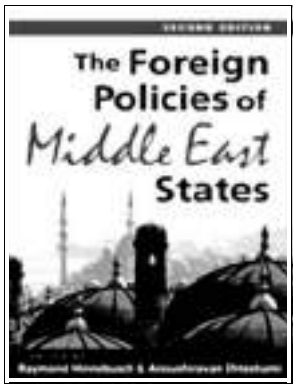

Edited by: Raymond Hinnebusch & Anoushiravan Ehteshami

Lynne Rienner Publishers. Inc. 2014

توقفت الطبعة الأولى لهذا الكتاب عند أحداث 11 أيلول 2001، وما تلاها من استراتيجية الولايات المتحدة القائمة على التدخل الوقائي في أفغانستان والعراق بذريعة مكافحة الإرهاب، وقد أدى هذا العمل الفاشل إلى زعزعة استقرار المنطقة وإحداث تغييرات جذرية في ميزان القوى الإقليمي في المنطقة.

ومنذ الطبعة الأولى، تغيرت مصائر عدد من دول الشرق الأوسط وما تبعها من تغيير في السياسات الخارجية، وبسبب التحركات العربية فقد عدد من الدول العربية دوره الفاعل في المنطقة. وتشمل الدراسة دولا كمصر وسوريا والعراق، نظراً لأهميتها ومركزيتها بالنسبة للعالم العربي، وشملت دولا أصغر تتمتع بصفات استراتيجية، كالأردن، الذي نأى بنفسه بنجاح، ولبنان، الذي يمارس مرونة ملحوظة. ويلحظ الكتاب أيضاً التأثير الكبير الذي أحدثته الدبلوماسية القطرية على المنطقة.

أما تركيا وإسرائيل والسعودية وإيران فهي تواصل دورها كدول فاعلة تتنافس للتأثير في النظام الإقليمي. أما إسرائيل فباتت أكثر عزلة، على حين تغرق السعودية وإيران في مزيد من الخلافات العميقة.

ومن في دراسة الحالة التي يقدمها الكتاب حول السياسة الخارجية لدول المنطقة، يبدو واضحاً كيف يتنافس اللاعبون الإقليميون في الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب الباردة.

يتحدث الكتاب عن التدخلات الخارجية في منطقة الشرق الأوسط والتي أدت إلى أحداث كبيرة في فترة ما يطلق عليه الباحثون في الكتاب، (الحرب العربية الباردة في ستينيات القرن الماضي)، وظهور دول البترودولار التي

رغم حصولها على الدعم الغربي، لم تكن بمنأى عن التوترات الإقليمية حولها، والتي تضمنت بين 1973 و 2003 ثلاثة حروب بين إسرائيل والدول العربية، وثلاثة حروب كبرى في منطقة الخليج.

ويعدد الكتاب أحداث كبرى كان لها أثر كبير في تغيير الموازين والسياسات في الشرق الأوسط، فكانت الثورة الإيرانية الحدث الأول، ثم أحداث 11 أيلول 2001، والحرب العراقية في عام 2003. أما الحدث الرابع فكان الربيع العربي، الذي أدى إلى سقوط عدد من الأنظمة العربية، وفيما قويت بعض التحالفات في المنطقة، ضعفت تحالفات أخرى. وبهذا أثبتت الانتفاضات العربية إنها أكبر قوة ساهمت في إعادة تشكيل المنطقة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وفي الدول الانتقالية، برز سؤال حول العلاقة بين الديمقراطية والفوضى. فقد حلت الفوضى بدلا من الديمقراطية في معظم الدول الانتقالية، وأصبحت المقارنة بين النظام السابق وحالة الفوضى السائدة. وباتت السياسة الخارجية رهينة بيد القوى السياسية التي حكمت بعد المرحلة الأوتوقراطية، وساد عدم الوضوح في هذه المرحلة التي شهدت إعادة رسم الأولويات والمبادئ.

في هذه العملية الانتقالية، تبقى سورية حالة استثنائية، مع الأخذ بالحسبان موقعها الايديولوجي والجيوبوليتيكي في المنقطة، فضلاً عن أنه على حين تقع أجزاء من الدولة في يد المعارضة، يبقى النظام الحاكم مسيطرا على المراكز المحورية للسلطة. السؤال هنا، هل بإمكان دولة تحكمها أقلية، كسوريا، تخوض حرباً مع شعبها، أن تصنع سياسة خارجية في سبيل المصلحة الوطنية؟ السؤال نفسه يطرح، بالنسبة لدول متفككة كلبنان والعراق واليمن.

من ناحية ثانية، زادت الانتفاضات العربية من حدة التوترات الدينية في المنطقة، وأخذت الدول تشهد اصطفافاً على أسس دينية، وبهذا يكون الربيع العربي قد زاد من رقعة عدم الاستقرار، وأعاد خلط الأوراق إقليمياً.

إذاً، فالسياسة الخارجية للدول لا تتشكل فقط عبر المؤسسات الوطنية والقيم والمفاهيم التي يتبناها صانعو السياسة بل أيضاً عن طريق البيئة العالمية والإقليمية المحيطة.

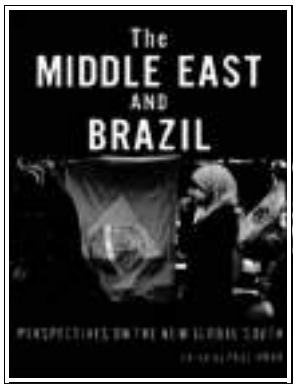

The Middle East and Brazil

Perspectives on the new global south

Edited by: Paul Amar

Indiana University Press, 2014

يتضمن الكتاب مجموعة من المقالات التي تتناول البرازيل كدولة صاعدة وعلاقتها بمنطقة الشرق الأوسط. وتظهر الكتابات أن تاريخاً طويلا من العلاقات يربط بين الشرق الأوسط والبرازيل، على الرغم من أن أهمية هذه العلاقات بدأت تبرز أكثر فأكثر في السنوات القليلة الماضية. وتتوزع المساهمات في هذا الكتاب على ثلاثة أقسام تتناول معظم المواضيع التي تعالج علاقات البرازيل بالشرق الأوسط، من السياسة والدبلوماسية والأمن إلى الأدب والثقافة.

وتبدو البرازيل دولة أكثر تمكناً وقوة إذ بدأت تثبت نفسها على المسرح العالمي، فقد اسضافت كأس العالم في صيف العام الحالي، 2014، ومن المقرر أن تستضيف الألعاب الأولمبية في العام 2016، وباتت البرازيل تشكل جسراً بين الدول الصاعدة في الجنوب وتسعى بدبلوماسية لمنافسة النماذج القديمة في مركز شمال الأطلسي.

الجدير ذكره هنا، أن أكثر من 16 مليون مواطن برازيلي يتحدرون من أصول سورية ولبنانية وعربية، ويعتبر هؤلاء عنصراً هاماً في عملية توثيق العلاقات مع الشرق الأوسط، وبشكل خاص الدول العربية، ومن في المبادرات الفردية للتجار والمثقفين ورجال الأعمال، تصل البرازيل تجارياً وثقافياً إلى الشرق الأوسط.

إلا أن الحديث عن علاقات بين البرازيل والشرق الأوسط يبدو ناقصاً من دون الإضاءة على البرازيل ودورها في التكتلات الاقتصادية والسياسية الصاعدة في أميركا اللاتينية والتي باتت تشكل قوة لا يستهان بها على الصعيد العالمي. ويبدو واضحاً أن علاقات تجمع بين تكتلات أميركا اللاتينية ودول الشرق الأوسط قد تشكل محاولة لخرق التوازن القائم بين

الولايات المتحدة الأميركية ودول الشمال، من ناحية وتوفر بدائل للحضور الصيني المتزايد في المنطقة من ناحية ثانية.

ويتناول الباحثون في هذا الكتاب، التحولات التي طرأت على العالم العربي وأثرها في علاقات الدول العربية مع البرازيل، ويظهر جلياً في هذه المرحلة اهتمام الدول العربية قادة وشعوباً بالبرازيل التي ينظرون إليها كمنارة لقادة العالم في الجنوب، هذا فضلاً عن أن البرازيل تلعب دور الشريك التجاري البارز بالنسبة للدول العربية.

وفي زمن التحولات الكبيرة التي يشهدها العالم، وفي مرحلة إعادة تشكيل العلاقات بين دول الجنوب والشرق الأوسط، تقدم البرازيل نماذج جديدة عن عملية الدمقرطة، ونزع السلاح والتضامن العالمي، في وقت تسعى دول الشرق الأوسط إلى التحرر من الديكتاتوريات المدعومة من الغرب، وإلى الخروج من الحروب المدمرة والاحتلالات.

ويبدو أن التوجه نحو البرازيل كقوة صاعدة، لا يقتصر فقط على الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط، بل إن دولا مثل تركيا وإيران بدأت تحول أنظارها نحو أميركا اللاتينية، والبرازيل بشكل خاص.

بشكل عام يطرح هذا الكتاب مسألة تحوّل دولة في أميركا اللاتينية، مثل البرازيل، إلى قوة صاعدة اقتصادياً وسياسياً، تشكل تحدياً للولايات المتحدة من ناحية، وجسراً يصل إلى دول الشرق الأوسط من ناحية ثانية.

The Silent Revolution

The Arab Spring and the Gulf States

Edited by May Seikaly and Khawla Mattar

Berline, Gerlach Press, 2014

غيرت الأحداث التي عرفت بالربيع العربي عالم اليوم، فقد تم كسر الجمود القائم من أنظمة متسلطة وعجز شعبي في العالم العربي. وظهر جيل جديد من الناشطين السياسيين، مستفيداً من التكنولوجيا الجديدة وشبكات التواصل

الاجتماعي، وقد ذكت المخاوف فيما يتعلق بمسائل الحرية والعدالة الاجتماعية سياساتهم.

بدأ الربيع العربي في تونس في كانون الأول 2010، احتجاجاً على سياسة الإفقار الحكومية، وأدى إلى إسقاط الحكم التسلطي لبن علي في تونس، بعد شهر واحد فقد، في كانون الثاني 2011. وتتالت الأنظمة في السقوط، فثارت اليمن ومصر. ولم تكن هذه نهاية السلسلة لسقوط الديكتاتوريات في الشرق الأوسط العربي، فقد تبعها سقوط معمر القذافي في ليبيا في تشرين الأول 2011.

منذ بدايته شكل الربيع العربي ظاهرة جديدة كانت سلمية في معظم الأوقات، وأثارت هذه الظاهرة حماسة المواطنين في كل العالم العربي بما فيه دول الخليج. لكن تداعيات وتحديات هذه الأحداث تركت عدداً من الأسئلة من دون إجابة خاصة لدى دول مجلس التعاون الخليجي.

الهدف من هذا الكتاب، الذي يتضمن عشر مقالات لمجموعة من الباحثين، دراسة ردات الفعل المختلفة في منطقة الخليج تجاه الربيع العربي، وتحليل تأثيره على المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص والمنطقة ككل. ويسعى الكتاب إلى استكشاف تداعيات تقاطع الربيع العربي بين العاملين المحلي والعالمي، والفرص مقابل القيود على حركة تقع في منطقة استراتيجية في عالم مترابط. فنظرية الحركة الاجتماعية، في شكليها التقليدي والثوري، توفر إطاراً جيداً لتوضيح العلاقة السببية وراء هذه التعابير السياسية المثيرة للجدل، والبيئة السياسية التي برزوا منها، وتأثيرها المحتمل.

والفرصة السياسية هي كتلة بناء خاصة من النموذج الكلاسيكي وهو ما يفسر أن تلاحم أي حركة يتوقف على الفرص الجديدة المتاحة في البيئة السياسية التي تسمح بعمل سياسي غير مسبوق.

من الواضح أنه في دول خليجية مثل السعودية وعمان، تم قمع الاحتجاجات المنظمة، بشكل حازم وسريع، ما يكشف مدى ضيق هذه الأنظمة السياسية بأي نوع من الاحتجاجات الشعبية. لكن بالمقارنة مع دول أخرى مثل البحرين والكويت واليمن، فقد استغل النشطاء النوافذ غير التقليدية للفرصة

المتاحة، وهو ما يفسر عجز الأنظمة الأكثر استبدادية عن قمع المعارضة بشكل كامل.

وبسبب ثرواتهم الحالية، حصل قادة دول الخليج على دور فاعل في المشهد العربي، إلى حد أن أي حلّ لمشاكل العالم العربي المتعددة، أصبح مرتبطاً بشكل معقد بهذه المجموعة الصغيرة من القادة. إن تعقيدات هذه الروابط جعلت الحكومات العربية والخليجية تدرك ولو على مضض، ضرورة الحاجة للإصغاء إلى تيارات التغيير، وإما التجاوب مع هذه التغييرات، أو العمل ضدها.

المفارقة أن عدداً من دول الخليج أظهر حماساً كبيراً للتغييرات في الدول العربية، حتى أن بعض قادة الخليج أصر على الحاجة إلى إجراء تحول ديمقراطي، ودعوا قادة العرب في ليبيا واليمن ثم سوريا للإصغاء إلى أصوات شعوبهم. ولم يكن دعمهم للانتفاضات يقتصر على الدعم اللفظي، بل ذهب بعضهم إلى تقديم الدعم التقني والمادي وأشكال أخرى من مساعدة القوات المعارضة في هذه الدول. وليس سراً أن القوات المقاتلة ضد الرئيس السوري بشار الأسد، تلقت تمويلا وأسلحة من حكومات الخليج، وبشكل خاص السعودية وقطر.

ويستنتج الباحثون في هذا الكتاب، أنه في زمن الأزمات والاضطرابات، أصبحت منطقة الخليج وسكانها مرتبطة بشكل أكثر تعقيداً بالمناطق العربية البعيدة عنها وبمصير مشترك مليئ بالانتفاضات. ووسط الدمار والمعاناة البشرية الهائلة، تبقى حقيقة واحدة واضحة، لا عودة إلى الوراء، والتغيير والإصلاح الواقعي، سواء كان بشكل تطوري أو ثوري، يجب أخذه بعين الاعتبار.

قراءة في كتب حمورابي

بسمة عبد المحسن سعيد*
باحثة من العراق

* باحثة في مركز حمورابي

قراءة في التقرير الاستراتيجي الرابع 2012 ــ 2013

المؤلف: مجموعة باحثين

الناشر: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ــ 2014.

يهدف التقرير الاستراتيجي إلى تقديم قرأه للواقع العراقي على مدى سنتين وحتى تكتمل هذه القرأة فنحن بحاجة إلى الاطلاع على الاوضاع الدولية الاقليمية التي تنعكس في الواقع العراقي، إذ شهد النظام الدولي في عامي 2012_ 2013 حراكاً كبيراً وتغيرات جوهرية في المواقف والتحالفات، دفعت بالباحثين مثل «**إيان بريمر**» بوصفه بنظام اللاقطبية، اذا يعتبر ان مرحلة اللاقطبية هي حالة انتقالية إلى النظام العالمي الجديد، والى ذلك يذهب «**تيموثيآش**».

فبعد تراجع قدرة الولايات المتحدة في بسط هيمنتها سياسياً واقتصادياً، تبدلت الأدوار، وظهر لاعبون دوليين بقدرات اكبر، نتيجة التغيير في موازين القوى سواء السياسية أم الاقتصادية، إلا إن قاطرة التغيير الاقتصادية أسهمت في حصول هذا التبدل بامتياز، وهو ما حمل معه سعي اللاعبون الدوليين إلى استثمار الفرصة المواتية لإعادة ترتيب خرائط القوى في العالم، مثل الاتحاد الأوربي سعياً وراء تحقيق مصالحها القومية، على حين رأت دول أخرى إنها تريد ان تؤدي دورا عالميا دون مخاطر، وهذه رؤية الصين التي ترى في إنها لن تهز القارب العالمي خوفاً من سقوط الجميع، ولكنها تسعى في

إن قاطرة التغيير الاقتصادية أسهمت في حصول هذا التبدل بامتياز، وهو ما حمل معه سعي اللاعبون الدوليين إلى استثمار الفرصة المواتية لإعادة ترتيب خرائط القوى في العالم.

قابل الايام إلى أن تبقى لوحدها على ظهره. في حين تذهب روسيا إلى ابراز قدرتها العسكرية لتبقي على كائنتها الدولية كقوة كبرى.

اما ما يتعلق بالمستوى الاقليمي، فيشير التقرير إلى إن ما اصطلح على تسميته بالربيع العربي لم يسفر عن إقامة أنظمة أكثر ليبرالية، إذ لم تشهد مصر تطوراً، وآلت سوريا إلى حرب أهلية، وليبيا في حالة فوضى، ولم يتمخض عن الربيع العربي، أي نظام ديمقراطي بما في ذلك تونس واليمن وليبيا. فتونس وعلى الرغم من أن الكثير يذهبون إلى أن المرحلة الانتقالية فيها، هي الأكثر سلاسة بين دول الربيع العربي، إلا أن الاجواء المشحونة نتيجة افتقاد الثقة فيما بين الاسلامين والمعارضة العلمانية، تثير الكثير من المخاوف حول وثيقة الدستور التونسي والانتخابات المزمع اجراؤها. على حين اليمن لم يستطع الوصول إلى مصالحة حقيقية بين الفرقاء الممثلين في الانفصاليين بالجنوب، والمتمردين والاسلاميين والقبائل والشباب المهمش، واعضاء الحزب الحاكم السابق، وهو مالم يوفر مناخاً يسمح بالشروع في كتابة الدستور أو حتى إجراء الانتخابات. أما ليبيا فهي في حالة فوضى وتواجه إشكالية إرساء قواعد الدولة وفرض سيادتها على أراضيها، في الوقت الذي تنشط فيه المليشيات على حساب القوات النظامية، وتواجه ليبيا أزمة تقسيم سلطة بين مركزية السلطة ولا مركزيتها.

الفشل السياسي وسوء الأداء الحكومي، يجب أن لا يستلهم من معطى نظرية المؤامرة التي لا تؤمن بها الاحزاب الممثلة بالحكومة، تسويغ ذرائعي للتنصل من المسؤولية الوطنية والاخلاقية عما وصلت إليه الأمور.

والحال في العراق لازال غير مستقر بدءً من عام 2003 بسبب الاحتلال الأميركي وإلى خروجه في 31/ 12/ 2011 ظل عدم الاستقرار ملمحاً أساسياً للحياة الداخلية العراقية، وكان من نتاجه،الانعكاس السلبي على الأداء العام للدولة، حتى باتت الأوضاع مولدة ذاتياً للأزمات، وهذا لن يكون بطبيعة الحال أمراً اعتيادياً، برغم الآراء التي ترى بأن هناك جملة نواقص تنتاب القائمين على الأمر السياسي في العراق، أبسطها ضعف التجربة في إدارة الدولة فضلاً عن غياب الرؤيا صوب بناء دولة مدنية حديثة، إلا أن هذا لا يلغي على الطرف الآخر وجود استراتيجية لإبقاء الحالة السياسية في العراق في حالة فوضى وعدم استقرار، ومن ثم جعل الحكومة تدور في فلك الأزمات المتتالية، من دون الالتفاف إلى واجباتها، وحتى إن كانت هذه حقيقة لا مناص من قبولها، الا أن الفشل السياسي وسوء الأداء الحكومي، يجب أن لا يستلهم من معطى نظرية المؤامرة التي لا تؤمن بها الاحزاب الممثلة

بالحكومة، تسويغ ذرائعي للتنصل من المسؤولية الوطنية والاخلاقية عما وصلت إليه الأمور.

ويشير التقرير إلى مساعي الحكومة العراقية لبذل جهد دبلوماسي يساعد على التخفيف من حدة الضغوطات الخارجية، فقد تم استضافة اجتماع مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة عام 2012،في العراق. فضلاً عن مساعي الحكومة العراقية إلى اغلاق الملفات العالقة مع دول الجوار، لا سيَما الكويت. وفي اطار النظرة التقويمية التي حملها لتقرير فأن واقع الداء البرلماني في العراق قد شهد في عامي 2012و2013 تعثراً كبيراً، فالمتتبع لأداء مجلس النواب، يجد أن بعض القوانين المهمة التي تصب في مصلحة المواطن بشكل مباشر، كانت وما زالت بانتظار الإقرار، وبعضها سبق أن رحلت من الدورة النيابية السابقة مثل قانون مجلس الاتحاد وما زالت هي الأخرى بالانتظار، وكل ذلك يعود بالدرجة الأساسية إلى التمسك بمبدأ التوافقية، التي أضحت من أشد المعضلات المعرقلة للأداء التشريعي لمجلس النواب، وذلك بسبب تضارب المصالح بين القوى السياسية المتنفذة في المجلس. وفي ملف الأداء الحكومي والإدارات المحلية يشير التقرير إلى إن الغاية الأساسية من تقويم الأداء الحكومي وأداء مجالس المحافظات، هو تحديد مسار الحكومة والمجالس وتسليط الضوء على أهم الأخطاء والعراقيل، بغية رفع أدائهما بشكل تدريجي ومستمر، وتعزيز تفاعلهما مع المجتمع للوصول إلى الدور الأمثل لهما في تقديم الخدمات للمجتمع ورفع مستويات التنمية البشرية وتحسين مستويات المعيشة لعموم المحافظات ناهيك عن تحسين الوضع الأمني الذي شهد انخفاضاً ملحوظ منذ عام 2013 بعد إن كان قد تحسن كثيراً في السنوات الماضية التي أعقبت عام 2008.

الغاية الأساسية من تقويم الأداء الحكومي وأداء مجالس المحافظات، هو تحديد مسار الحكومة والمجالس وتسليط الضوء على أهم الأخطاء والعراقيل.

كذلك يفرد التقرير ملفاً للأمن والقوات المسلحة إذ أن انسحاب القوات الأميركية من المدن عام 2009، حقق قدراً من الاستقرار، ربما كان مؤشراً على الجاهزية النسبية لقوات الأمن العراقية، التي بإمكانها تثبيت الاستقرار من دون الحاجة إلى القوات الأميركية، لكن هذا لا ينفي أن القوات الأميركية كانت داعم لوجستي مهم، بما تملكه من تقنيات خاصة بمراقبة الأجواء عبر الأقمار الصناعية، والطائرات الاستطلاعية وحراسة الحدود

البرية واستهداف معسكرات القاعدة والمجاميع الإرهابية بالضربات الجوية عن طريق الطائرات المسيرة، وقد يعني هذا أن القوات الأمنية العراقية لم تصل بعد إلى مستوى الجاهزية والحرفية، التي تؤهلها لمواجهة تحديات ضخمة، لكن هذا لا يعني أيضاً أن تحقيق الأمن مرتبط بالوجود الأميركي، بقدر ما أن الولايات المتحدة لم تعمد بعد الانسحاب إلى دعم قوات الأمن العراقي، بالمعدات والأسلحة والتجهيزات اللازمة بحسب بنود التعاون الاستراتيجي الموقع ما بين الطرفين، وهو ما أنعكس سلباً على أداء القوات الأمنية العراقية.

اما على صعيد ملف الفساد الإداري والمالي يؤكد التقرير أن أهم مغذيات الفساد في العراق، هو استمرار حالة الاضطراب والفهم المتولد من أن تبوء المنصب العام يعد فرصة تاريخية لتحقيق مكاسب شخصية، وهذا الأمر ساعد فيما بعد على تفشي الفساد في مفاصل الدولة المختلفة، نتيجة ضعف الشعور بالمسؤولية الوظيفية اتجاه تنمية وتقدم المجتمع. وساهم نظام المحاصصة الطائفية والمذهبية والولاءات السياسية والقومية، بتفشي ظاهرة الفساد وتجذرها، مما جعل الوزارات والمؤسسات مرتعاً للفساد المالي وسرقة وتهريب الأموال وغسيلها خارج العراق. إن كل تقارير ديوان الرقابة المالية المنشورة من عام 2004 حتى آخر تقرير صدر في آذار 2013، تؤكد وجود مؤشرات كثيرة على الفساد الإداري والمالي، سواء من إذ هدر المال العام أو تعيينات الموظفين. إلا أن الديوان لم يستطع إلى الآن اتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاربة هذه الظاهرة ومحاسبة المخالفين، والسبب يعود لعدم تعاون الأجهزة المعنية بالرقابة وخصوصاً البرلمان، أو الأجهزة الأخرى داخل الدوائر المعنية، وعدم استخدام هذه التقارير لمحاسبة المقصرين ومعاقبتهم عن طريق تطبيق القوانين.

الولايات المتحدة لم تعمد بعد الانسحاب إلى دعم قوات الأمن العراقي، بالمعدات والأسلحة والتجهيزات اللازمة بحسب بنود التعاون الاستراتيجي الموقع ما بين الطرفين.

أما ملف حقوق الإنسان في العراق، فلا يمكن إنكار وجود قائمة بالحقوق والحريات التي كفها دستور العراق الدائم والذي دخل حيز التنفيذ عام 2006 بموجب المادة «**144**» منه. غير ان هذه الحقوق بقيت معلقة ولم تدخل حيز التنفيذ إذ بقيت مؤشرات حقوق الانسان في مستويات متدنية مقارنة بالمعايير العالمية وهذا ما اشار له التقرير.

وفيما يتعلق بالملف الاقتصادي فقد تفاقمت المشاكل الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وزادت حدتها سنة بعد أخرى، بسبب الأحداث التي مربها العراق، وقد ازداد الأمر سوءاً بعد الدمار الذي لحقه بالبنية التحتية، نتيجة الحروب التي خاضها البلد، فالتدهور الحاصل في القطاعات الاقتصادية الرئيسة واختلال هيكل التجارة وارتفاع معدلات البطالة والتضخم في آن واحد، والتفاوت الكبير في توزيع الدخل وتدهور مؤشرات التنمية البشرية وارتفاع المديونية الخارجية، ، وأمام هذا الوضع تصبح هناك مسؤولية كبيرة أمام صناع القرار لتبني السياسات الاقتصادية الكلية الكفيلة بالنهوض بالاقتصاد العراقي، وتصحيح المسار الاقتصاد العراقي، في ظل الظروف الجديدة المتعلقة بالتحول من الاقتصاد المبني على المركزية إلى اقتصاد السوق، ومن اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلم والبناء.

والامر لا يختلف كثيرا في ملف الطاقة والكهرباء فعلى الرغم من ضخامة الاحتياطات النفطية، والتي يفترض إنها تشكل ضمانة لمستقبل العراق الاقتصادي وعاملاً داعماً للاستقرار السياسي، إلا إنها تطرح أيضاً إشكاليات حقيقية ترتبط بجغرافية العراق السياسية، لكون هذه الثروة ليست مقسمة بالتساوي عبر الخطوط الديموغرافية ومناطق النفوذ السياسية، والتي أصبحت واقع عملي بعد 2003. إذ تتركز الموارد الهيدروكربونية الأكثر وفرة في الجنوب 60% من احتياطيات النفط المؤكدة، وفي الشمال 17% وهي المناطق الخاضعة لسيطرة الأحزاب الكردية، مع القليل من الموارد في وسط العراق. ولعل واحدة من هذه الإشكاليات التي تشكل عائقاً رئيساً أمام تطور قطاع الطاقة، عجز السلطة عن بناء نموذج متكامل لإنتاج الطاقة وتنويع موارد الاقتصاد لتحقيق التكامل الاقتصادي الذي من شأنه فرض وجوده عبر الخطوط الديمغرافية ومناطق النفوذ السياسي لتحقيق هدف التنمية البشرية المقترن بالاستثمار الامثل للموارد. فالعراق لازال يفتقر إلى رؤية واضحة للتشغيل، يتم عن طريقها وضع سياسة واضحة تنبثق عنها خطة متوسطة الأمد، تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية، وتحسين مستوى المعيشة وتلبية متطلبات توفير القوى العاملة، والقضاء على البطالة والاستخدام الناقص، بواسطة تأمين تشغيل كفوء وفاعل ومنتج يتناسب ومؤهلات القوى العاملة وقابلياتها، مما يمنحهم الفرصة لتحقيق إمكانياتهم في العمل.

وحتى يتحقق هذا الهدف نحتاج إلى بناء قطاع تعليمي متكامل، غير ان واقع التعليم العالي في العراق يشير إلى ضعف أداء الإدارات الجامعية ولا يرتقي إلى مستوى الطموح وغابت المعايير الأساسية المعتمدة في التعليم العالي لاختيارات الإدارات الجامعية، بل جرى التجاوز عليها لصالح اختيار رؤساء جامعات وعمداء كليات، تحت معطى الولاء والقرب من المسؤول وضغوط الأحزاب وغيرها، لذلك نلحظ كثرة التغيير في هذه الإدارات، لكونها غير قادرة على إدارة هذه المؤسسات لانعدام الخبرة أو عدم امتلاكها للقدرات أو فسادها.

اما الاعلام بوصفه المحرك الأساس والناقل الفوري لمعترك الازمات، وعاكس نشط للمشهد اليومي الذي يتغذى منه المواطن والسياسي، فهو الأخر لازال في بعض قطاعاته مصراً على المضي في أخطاء ومزالق جسيمة، لا تبعث للديمقراطية ولا للتنمية ولحريات التعبير من ألق جديد، إلا أنه في كل الحالات أصبح أو أراد لنفسه أن يصبح جزء من الأزمات وأحياناً مشاركاً فيها، ليس فقط أن يأخذ دور المحرك للعنف والتحريض، بل لحد اللحظة لم يعي الدور المناط به كحارس يومي للديمقراطية ولحقوق الإنسان ومساعد فوري في بناء فضاءات، لم يستطع لا عن طريق الحكومة أو البرلمان أن يأخذ دوره وسطوته اليومية.

الأمريكان بذلوا جهودهم من أجل كتابة دستور يقوم على قاعدة التجزئة والاختلاف، بدلاً من الوحدة والانسجام.

وفي ملف المجتمع العراقي: مشاهد الثابت والمتحول فالتقرير يرصد إن الأمريكان بذلوا جهودهم من أجل كتابة دستور يقوم على قاعدة التجزئة والاختلاف، بدلاً من الوحدة والانسجام، وإذا كان التاريخ مستودع التجارب، فأن الدساتير هي خلاصة تلك التجارب وهي البنية التحتية لكل القوانين. بل هي التي ترسم ملامح هوية الدولة. ويبدو أن الدستور العراقي الدائم لعام 2005، عبر عن ملامح تختلف عن تلك التي وردت في كل دساتير العراق السابقة، إذ إنها جميعاً ومنذ عام 1925 إذ صدر القانون الأساسي العراقي. أكدت وحدة العراق، إلا أن قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية 2004، طرح في المادة الرابعة صيغة جديدة هي أن نظام الحكم في العراق جمهوري، اتحادي، ديمقراطي، تعددي. ويقوم النظام الاتحادي على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات، وليس على أساس الأصل أو العرق أو الآثنية أو القومية أو المذهب.

The foreign Intervention in Darfur
Ass. Pro. Dr. Laila Said Mustafa Arbab 130

The role of the Saudi and Kurdish Lobby in influencing the American Policy toward Iraq
Ass. Lecturer Karrar Anwar Nassir 143

The Syrian Crisis and its Impact in the Equation of the Iranian-Turkish interests
Ass. Pro. Dr. Mohammad Karim Kazim 158

The fixed columns

Translated research: JOHN J. HEARSHEIMER
Why the Ukraine Crisis is the West's Fault
Translation: Ahmad Mattar 178

Follow-up: (Hammurabi Scientific Association)
Utarid Awad Abdel-Hameed 187

M.A and PhD. Theses: *Karrar Anwar Nassir* 189

Books Display: Arabic-English: *Dr. Sana' Hamoudi - Rou'a Khalil Saeed* 194

Hammurabi Book: (the Fourth Iraqi Strategic Report 2012-2013)
Basma Abdel-Mohsen 212

Contents

Strategic vision:
The collapse of oil prices.....undeclared major war
Pro. Dr. Kamil Wazinah 6

Issue File: The Ukrainian crisis repercussions: Russia and the West a new chapter of the cold war

The Edge Geopolitics: the New Struggle for Central Asia
Pro. Dr. Mahmoud Haidar 28

Eurasian Security and the Accounts of the Major Powers
Pro. Dr. Saeed Salahuddin Alnachaiy 51

The Iranian-Russian Alliance: open banks
Pro. Talal Atressy 59

The Ukrainian Crisis and the Changing Features
in the International Balance
Ass. Pro. Dr. Arshad Al-Gharery 73

The Strategic Dimensions of the Missile Shield System
in Eastern Europe
Ali Husain Al-Akeedy 87

Hammurabi Researches

Israeli Strategic Interests in the State of South Sudan
Pro. Dr. Abdel-Monhem Mohammad Salih Abdullah 102

The Israeli Penetration of the Central Asian Countries:
The facts and the Goals
Ass. Pro. Khudair Abbas Alnaddaoui 115

Cohesive Periodic for Political and Strategic Affairs
Issued by: Hammurabi Center for Researches & Strategic Studies

11th Issue - 3nd year - November 2014

HAMMURABI
Journal for Studies

Editor in chief: **Prof Dr. Abed Ali AL-Ma'mouri**

Editorial Board

Prof. Dr. Aziz Jabr Shaial - *Faculty of Political Science - University of Al-Mustansiriya*

Prof. Dr. Mohsen Saleh - *Faculty of Social Sciences - Lebanese University*

Prof. Dr. Sarmad Al-Jader - *Faculty of Political Science - University of Al-Nahrain*

Ass. Prof. Dr. Jawad Kazim Al-Bakri - *Faculty of Management and Economics - University of Babylon*

Ass. Prof. Dr. Kamil Hassun Al-Kaim - *Faculty of Art Education - University of Babylon*

Ass. Prof. Dr. Hassan Latif Al-Zubaidy - *Faculty of Management and Economics - University of Kofah*

Editor Secretariat: Rou'a Khalil Saeed - Ghofran Abd Ali

Linguistic Correction: Asset-Prof Dr. Hashim Jaafar Al-Moussawi

Advisory Board

Prof Dr. Muhammad Al-Maliki - *Political Sciences - Morocco*

Prof Dr. Norhan AL-Sheik - *Political Sciences - Egypt*

Prof Dr. Said M. Dahdouh - *Political Sciences - Iraq*

Prof Dr. Mohammed Authman Al-Kashit - *Philosophy - Egypt*

Prof. Dr. Badr Al-Deen Abdullah Hassan - *International law - Sudan*

Asset-Prof Dr. Abd Al-Hussein shaaban - *International law - Iraq*

Prof Dr. Arous Zoubir - *Sociology - Algeria*

Prof Dr. Kamel Wazne - *Economics - Lebanon*

Design and Layout: Hussak Computer Press - Beirut - Tel.: 00961 1 345687

Printing: Sobh Press - Beirut - Tel.: 00961 1 476122

Distribution: Almahga Albaydha House for Publication and distribution - Beirut: 009611541211

Price: 4 $

ONE YEAR: FOR INDIVIDUALS: 30 $

FOR INSTITUTIONS: 50 $

FOR ABROAD: 80 $

E-MAIL: HAMMURABIMAGAZINE@YAHOO.COM

The number at the House of Books and Documents In Baghdad 1709 Year 2012

ISSN 2227 - 5312